المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة 2027

مذكرة تقديم

مذكرة تقديم

"إن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، التي تم تحقيقها، تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني؛ فهي نتيجة سنوات متوالية من التراكمات الإيجابية، وذلك بفضل التوجه الاستراتيجي، وصواب الاختيارات الكبرى لبلادنا.

"وإننا نتطلع، بعد الانتخابات التشريعية المقبلة، وانبثاق حكومة جديدة، لإطلاق دورة جديدة في مسارنا التنموي، شعارها تحصين المكاسب، ومواصلة المشاريع والإصلاحات الكبرى..."

"مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 29 يوليوز 2026 بمناسبة عيد العرش".

"وإننا ننتظر أن تشكل الولاية التشريعية والحكومية الجديدة، منعطفا حقيقيا لمواصلة طموح المغرب، كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، في توازن وانسجام بين النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية."

"واليوم، إضافة إلى تسريع المشاريع المبرمجة، في البنيات التحتية، يتعين إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لاسيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

"كما يتعين وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، من خلال وضع تصور متكامل، يضمن تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي."

"... نشدد على أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماطل، في التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز، بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات."

كما ينبغي وضع حد للعراقيل، التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لاسيما من خلال تحديد أكثر وضوحا للاختصاصات، والرفع من مواردها البشرية والمادية."

"مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 9 أكتوبر 2026 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة."

الفهرس

مدخل عام 1

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2027 6

I .1.الإطار المرجعي 6

I .1.1. التوجهات الملكية السامية 6

2.1.1. الأولويات الحكومية 8

الباب الثاني: المعطيات المرقمة 14

II.1. بنية ميزانية الدولة 14

II.2. النفقات 16

II.1.2. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) 16

II.1.1.2. نفقات التسيير 16

II.2.1.2. نفقات الاستثمار 19

II.3.1.2. النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي 20

II.2.2. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 21

II.3.2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 22

II.4.2. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل 22

II.3. الموارد 22

II.1.3. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) 22

II.1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 24

II.2.1.3. الضرائب غير المباشرة 24

II.3.1.3. الرسوم الجمركية 25

II.4.1.3. رسوم التسجيل والتمبر 25

II.5.1.3. عائدات أملاك الدولة 25

II.6.3.1. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة 25

II.7.1.3. حصيلة تفويت مساهمات الدولة 25

II.8.1.3. موارد مختلفة 26

II.2.3. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 26

II.3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة 26

II.4.3. موارد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل 26

II.4. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية 27

الباب الثالث: برامج العمل 29

III.1. استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة 29

III.1.1. إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة من خلال تحديث مسالك التوزيع 29

III.2.1. استعادة القدرة الشرائية للأسر من خلال دعم الأسعار، والتخفيف الضريبي، والحوار الاجتماعي 31

III.3.1. تسريع استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية 33

III.1.3.1. الدعم الاجتماعي المباشر: من الحماية إلى الإدماج 33

III.2.3.1. التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: من التعميم إلى الفعلية والاستدامة 36

III.1.3.3. التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل : توسيع قاعدة التغطية 41
III.1.4. تأهيل المنظومة الصحية العمومية وضمان الولوج الفعلي لعلاجات ذات جودة 42
III.1.5. تحسين المنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي 47
III.1.5.1. التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المدرسية 47
III.1.5.2. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 52
III.1.6. تعزيز الولوج إلى السكن اللائق والقضاء على أشكال السكن غير اللائق 55
III.1.7. تعزيز التضامن والإدماج الاجتماعي وحماية الأسرة 58
III.1.8. توطيد الأبعاد الروحية والثقافية والمواطنة للتماسك الوطني 61
III.1.8.1. الأوقاف والشؤون الإسلامية : التأطير الديني و الحفاظ على الأمن الروحي 61
III.1.8.2. مغاربة العالم: تعزيز المواكبة وتوطيد الروابط مع الوطن 63
III.1.8.3. تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية 64
III.1.8.4. الثقافة: صون التراث وتوسيع الولوج إلى الثقافة 67
III.1.8.5. الذاكرة التاريخية: تثمين التراث والعناية بأسرة المقاومة 69
III.1.8.6. التواصل : وسائل الإعلام والمرفق العمومي للإعلام 71
III.2. إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق 72
III.2.1. تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل وتحسين جودة العمل 73
III.2.1.1. التشغيل: السياسات النشيطة والوساطة 73
III.2.1.2. الشغل اللائق وتحسين ظروف العمل 76
III.2.2. التكوين المهني: التدرج المهني والتأهيل لتحسين قابلية التشغيل 77
III.2.2.1. تعزيز التدرج المهني وتحديث عرض التكوين 77
III.2.2.2. إصلاح التكوين المستمر من أجل تنمية الكفاءات وتعزيز التنافسية 79
III.2.3. تعزيز حكامة السياسات الموجهة للشباب 81
III.3. تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة 83
III.3.1. تفعيل برامج التنمية الترابية المندمجة والجهوية المتقدمة 83
III.3.1.1. برامج التنمية الترابية المندمجة: تنزيل الجيل الجديد 84
III.3.1.2. الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري: هندسة جديدة للدولة 86
III.3.2. تخطيط المجالات الترابية و تأهيلها 89
III.3.2.1. التعمير والتخطيط الترابي في خدمة الجاذبية 89
III.3.2.2. سياسة المدينة، والمراكز القروية الناشئة، وتثمين التراث 90
III.3.2.3. إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز 92
III.3.3. المرافق العمومية المحلية والتنقل في المجالات الترابية 94
III.3.3.1. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل: الولوج إلى الخدمات الأساسية في المجالات الترابية 94
III.3.3.2. حفظ الصحة والنظافة العمومية وإسعاف القرب 96
III.3.3.3. التنقل الحضري والنقل الجماعي 98
III.3.3.4. المحطات الطرقية 101
III.3.4. الفلاحة التضامنية والإدماج الترابي 103
III.3.4.1. التنمية القروية المندمجة 103
III.3.4.2. الفلاحة التضامنية 105
III.4. تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية 107
III.4.1. السيادة الاستراتيجية 107
III.4.1.1. السيادة المائية: تعبئة وتنويع وتأمين الموارد 107
III.4.1.2. السيادة الطاقية المستدامة: الانتقال والنجاعة والتنويع 110
III.4.1.3. السيادة الغذائية: تأمين السلاسل الاستراتيجية، والتحكم في مدخلات الإنتاج، وإعادة تشكيل القطيع الوطني بشكل مستدام 114

III.4.1.4. السيادة الرقمية: البنيات التحتية والابتكار والذكاء الاصطناعي 118
III.2.4. التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية 122
III.1.2.4. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والعمل المناخي 122
III.2.2.4. الغابات: إعادة تأهيل المنظومات البيئية وتثمين الموروث الطبيعي 124
III.5. بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية 127
III.1.5. البنيات التحتية وشبكات الربط 128
III.1.1.5. التجهيز: الطرق والموانئ والأرصاد الجوية الوطنية 128
III.2.1.5. النقل و اللوجيستيك 131
III.2.5. تطوير القطاعات المنتجة والخدماتية 135
III.1.2.5. الصناعة والتجارة 135
III.2.2.5. الصناعات الإبداعية والألعاب الإلكترونية والسينما: روافد جديدة ذات قيمة 139
III.3.2.5. الفلاحة: توطيد سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية 140
III.4.2.5. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 143
III.5.2.5. السياحة 145
III.6.2.5. الصناعة التقليدية 148
III.7.2.5. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 151
III.8.2.5. الرياضة: الأداء والرأسمال البشري وإشعاع المملكة 152
III.3.5. تعزيز إسهام الاستثمار الخاص في خلق الثروة وفرص الشغل 155
III.1.3.5. الاستثمار الخاص ومناخ الأعمال 155
III.2.3.5. تمويل الاقتصاد 158
III.3.3.5. أملاك الدولة: العقار العمومي، رافعة للاستثمار 161
III.4.5. المؤسسات الديمقراطية والحقوق والمجتمع المدني 163
III.1.4.5. العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني: ترسيخ الديمقراطية التمثيلية والتشاركية 163
III.2.4.5. حقوق الإنسان: تنسيق السياسات العمومية و تعزيز المصداقية الدولية 165
III.5.5. العدالة والأمن 167
III.1.5.5. العدالة: تحديث دولة الحق والقانون وتقريبها من المواطن 167
III.2.5.5. إدارة السجون: العقوبات البديلة وإعادة الإدماج وضمان كرامة المعتقلين 169
III.3.5.5. أمن الأشخاص والممتلكات: الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية 171
III.6.5. الدبلوماسية وإشعاع المملكة على الصعيد الدولي 173
III.7.5. الالتقائية وتقييم السياسات العمومية 175
III.8.5. إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية 176
III.9.5. إصلاح أنظمة التقاعد 179
III.10.5. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 181
III.11.5. استقرار التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية العمومية 182
III.1.11.5. تعزيز التوازن الميزانياتي 182
III.2.11.5. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: تأمين المداخيل وتيسير المبادلات وحماية الاقتصاد 185
III.3.11.5. المديرية العامة للضرائب : نظام جبائي عادل في خدمة التنمية 187
الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 191
الملاحق 211

مدخل عام

يشكل مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، باعتباره أول مشروع في إطار الولاية التشريعية الجديدة، بداية التنزيل الفعلي للبرنامج الحكومي. ويستمد هذا المشروع مرتكزاته من التوجيهات الملكية السامية الواردة، على الخصوص، في خطابي صاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 29 يوليوز 2026، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة، بتاريخ 9 أكتوبر 2026.

وفضلا عن كونه يؤسس لمرحلة ميزانياتية جديدة، فإن مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027 يندرج في إطار استمرارية عمل الدولة، وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله. وتعتبر هذه الاستمرارية، التي يعززها الاستقرار السياسي والمؤسساتي للمملكة، رأسمالا استراتيجيا وعاملا أساسيا في معادلة الاستدامة لقيادة المسار التنموي. كما تتيح، هذه الاستمرارية، إمكانية ترسيخ الإصلاحات والمشاريع المهيكلة على المدى الطويل، والحفاظ على دينامية التحول، في محيط إقليمي ودولي مطبوع بكثرة التقلبات والاضطرابات. في إطار هذه الاستمرارية، يقتضي الانتقال إلى الولاية التشريعية الجديدة الجمع بين تثمين المكتسبات واستشراف الآفاق المستقبلية.

ويستند تثمين المكتسبات إلى التحولات التي عرفتها بلادنا والنتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة، والتي استعرض حصيلتها جلالة الملك، نصره الله، في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026. وقد تحققت هذه المكتسبات بفضل تدبير عمومي يقوم على المبادرة والتتبع الدقيق والنقد الذاتي البناء، وهو ما مكّن، رغم تقلبات الظرفية، من ضمان استمرارية الإصلاحات، وتعزيز قدرة المملكة على مواجهة الأزمات والكوارث، ومواصلة الأوراش الكبرى المهيكلة، لتشكل بذلك الأرضية التي ترتكز عليها هذه الولاية التشريعية لترسيخ ما تحقق من تقدم، وللإعداد لمرحلة جديدة من التحول.

على هذا الأساس، تعزز تنويع الاقتصاد الوطني وارتفعت قدراته الإنتاجية، حيث بلغ معدل النمو 4,9% برسم سنة 2025، ويرتقب أن يحافظ على نفس الوتيرة خلال سنة 2026، مدعوما بالدينامية التي تعرفها الأنشطة غير الفلاحية. ويجسد القطاع الصناعي، بالنظر لما حققه من تقدم نوعي، أحد أبرز مظاهر هذا التحول، حيث رسخت المملكة موقعها كأول مُصدر للسيارات على الصعيد القاري بطاقة إنتاجية تناهز مليون سيارة سنويا. كما أضحت صناعة السيارات والطيران تمثل أزيد من 40% من الصادرات الوطنية، ليجعل التقدم المتواصل، في هذا المجال، المغرب يدخل النادي المصغر للدول التي تتوفر على أكبر المراكز الصناعية في مجال صناعة المحركات وأنظمة هبوط الطائرات. وقد واكب هذه الدينامية تعزيز القدرات السيادية لبلادنا، لا سيما التطور الذي تعرفه الصناعات الغذائية والدوائية، وبروز سلسلة صناعية مندمجة للبطاريات الكهربائية، والشروع في تفعيل «عرض المغرب للهيدروجين الأخضر». ومن جهة أخرى، حقق القطاع السياحي أداء تاريخيا باستقبال المملكة حوالي 20 مليون زائر سنة 2025. وقد تعزز هذا المسار من خلال النتائج المسجّلة برسم سنة 2026، حيث بلغ عدد الوافدين 15,7 مليونا مع متم شهر شتنبر، بزيادة تقدر بـ 5% على أساس سنوي، فيما تجاوزت مداخيل الأسفار 97,9 مليار درهم برسم الأشهر الثمانية الأولى، مسجّلة ارتفاعا بـ 9,7% على أساس سنوي.

وقد واكب هذه الدينامية الاقتصادية، تعزيز الجانب الاجتماعي والترابي، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، ومواصلة إصلاح منظومتي الصحة والتعليم، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة. كما تم، بالموازاة مع ذلك، العمل على التوطيد التدريجي لتوازنات المالية العمومية، وتعزيز تموقع المملكة على الساحة الدولية، باعتبارها فاعلا موثوقا ومحترما ومسموعا. وهكذا، تندرج هذه المنجزات ضمن مسار تراكمي يتجاوز الولاية التشريعية، ويجسد استمرارية الخيارات المهيكلة والإصلاحات التي أطلقتها المملكة.

وامتدادا لهذه المنجزات، يقتضي التطلع إلى مرحلة تنموية جديدة، البناء على المكتسبات المتراكمة وتحويلها إلى رافعات لتسريع وتيرة التنمية. ويندرج هذا التوجه في أفق تحقيق تطلعات صاحب الجلالة، نصره الله، بجعل الولاية التشريعية والحكومية الجديدة منعطفا حقيقيا في المسار التنموي، يجمع، بذلك، بين طموح المملكة إلى تكريس مكانتها كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، وضرورة إرساء توازن منسجم بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية.

ويجسد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027 هذا التوجه، من خلال جعل التوجيهات الملكية السامية أساسا لتحديد أولوياته، والعمل على ترجمتها في إطار البرنامج الحكومي عبر مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تم الشروع فيها، وضمان انسجامها وتكاملها ضمن مرحلة متجددة من العمل العمومي. وتروم هذه المرحلة إحداث نقلة نوعية نحو تنمية أكثر شمولا وتوازنا على المستوى الترابي، قادرة على خلق الثروة وفرص الشغل بشكل مستدام، وتحفيز الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

خمسة محاور بطموح واحد

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2027 على المحاور الخمسة التالية:

- **المحور الأول، يضع استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة** في صلب العمل العمومي، من خلال العمل على إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة، وتعزيز القدرة الشرائية وتعميم الحماية الاجتماعية، وضمان الولوج الفعلي إلى الخدمات الأساسية. وتظل هذه التدابير رهينة بتوفير الشروط الكفيلة بتعزيز الاستقلالية والتمكين، خصوصا لدى الشباب؛
- **المحور الثاني، يجعل من إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق** رهانا استراتيجيا، وذلك عبر تثمين الإمكانيات التي يتم توفيرها للشباب وتحويلها إلى آفاق ملموسة للاستقلالية والمشاركة الاقتصادية، وملاءمة الكفاءات بشكل أمثل مع حاجيات النسيج الإنتاجي، وكذا الرفع من فعالية السياسات النشيطة للتشغيل، ووضع حكامة قوية للآليات الموجهة للشباب. ولن تكتمل هذه الدينامية إلا في ظل آفاق متاحة على قدم المساواة بين مختلف المجالات الترابية؛
- **المحور الثالث، يعطي بعدا ترابيا لتقليص الفوارق المجالية، من خلال تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة**، باعتبارهما إطارا يضمن التقائية السياسات العمومية، حيث يشكل تأهيل المجالات الترابية، وتحسين الولوج إلى الخدمات والتنقل، إضافة إلى إدماج المجالات القروية، دعامات أساسية من شأنها تقليص الفوارق المتعلقة بالظروف المعيشية وبآفاق التنمية بين مختلف المجالات الترابية. وتبقى استدامة هذه الالتقائية على المستوى الترابي مشروطة بتوفير الموارد والبنيات التحتية الأساسية التي تقوم عليها التنمية؛
- **المحور الرابع، يروم تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية**، باعتبارها أساسا لاستدامة التنمية، حيث يساهم تنويع الموارد وتأمينها، ودعم الانتقال والنجاعة الطاقية، وتعزيز الإنتاج الفلاحي، إلى جانب تطوير البنيات التحتية الرقمية والابتكار والذكاء الاصطناعي، في الحد من التبعية في المجالات الحيوية، وفي توطيد المقومات المادية والتكنولوجية الضرورية للنمو. ويقتضي ترسيخ السيادة في هذه المجالات بشكل مستدام، التوفر على نسيج إنتاجي قوي قادر على تحويلها إلى دعامات للتنافسية وعلى توفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات. وتستلزم هذه الدينامية، بشكل عام، تعزيز القدرات الإنتاجية والمالية للاقتصاد الوطني، بما يضمن التمويل المستدام للأولويات الاجتماعية والسيادية للمملكة، التي تظل استدامتها مرتبطة بمتانة المؤسسات ونجاعة العمل العمومي؛
- **المحور الخامس، يهدف إلى بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية**. وفي هذا الصدد، يُشكّل تعزيز البنيات التحتية والربط، وتنويع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية، وكذا تشجيع الاستثمار الخاص، المحركات الرئيسية لتحقيق هذه الطموحات، يدعمها تمويل أكثر نجاعة للاقتصاد، وتوجيه أمثل لروافع الاستثمار العمومي. وتواكب هذه الدينامية جهود ترمي إلى تحديث المنظومة المؤسساتية، بما يضمن الشروط الكفيلة بتحقيق انسجام العمل العمومي ونجاعته واستدامته. وفي هذا السياق، يكرّس تفعيل إطار التقائية السياسات العمومية وتقييمها، وإصلاح حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، مقاربة جديدة للتدبير، تقوم على تنسيق التدخلات وتعزيز فعاليتها، وعلى تقييم النتائج، وعلى الرفع من نجاعة تخصيص الموارد العمومية. وتشمل

هذه المقاربة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، بما يضمن استدامة توفير الهوامش اللازمة لتدبير الأولويات الوطنية على المدى البعيد.

وتجعل هذه المحاور الخمسة من السنة المالية 2027، محطة جديدة لمواصلة التنزيل الفعلي للإصلاحات، من خلال تدخلات أدق استهدافا، وأفضل تنسيقا، وأكثر تركيزا على النتائج. وسيتجلى ذلك، على الخصوص، في اعتماد آليات جديدة لاستشراف تطورات الأسواق وضبطها، وفي إصلاح أسواق الجملة والتقليص من تكاليف الوساطة، وكذا في دعم القدرة الشرائية، لاسيما عبر إصلاح الضريبة على الدخل، والرفع التدريجي من الحد الأدنى للمعاش الرئيسي، إضافة إلى رفع المبلغ الشهري الأدنى للدعم الاجتماعي المباشر من 500 إلى 600 درهم كمرحلة أولى، في أفق بلوغه 1.000 درهم، وذلك بالموازاة مع الانتقال التدريجي نحو الاستهداف على أساس الدخل المتاح للأسر.

وسيعرف إدماج الشباب، بدوره، تحولا مهما يجمع بين توسيع نطاق الاستفادة من البرامج النشيطة للتشغيل، وتحديد الشباب الذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل ومواكبتهم، مع توفير تكوينات تتلاءم بشكل أكبر مع حاجيات المقاولات، وإقرار منحة جديدة للتشغيل. كما سيتم اعتماد الفعالية في تنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وذلك عبر الربط بين البرمجة والحاجيات المحلية والتنفيذ، بالإضافة إلى تحديث آليات القيادة العمومية، لا سيما من خلال تفعيل إطار التقائية السياسات العمومية وتقييمها، ومواصلة الإصلاحات المؤسساتية التي تم إطلاقها من أجل تكامل العمل العمومي والرفع من فعاليته.

وهكذا، يكرس مشروع قانون المالية لسنة 2027 انسجام مختلف هذه الأبعاد حول هدف موحد، يتمثل في ضمان فعالية التنفيذ ودقة الاستهداف وتحقيق الأثر المنشود. إلا أن تجسيد هذه الطموحات يقتضي الأخذ بعين الاعتبار استمرار حالة اللايقين التي تطبع المحيط الدولي، ودينامية توطيد المكتسبات الاقتصادية الوطنية. فهذه العوامل تحدّد حجم الهوامش الميزانياتية وتُسهم في تحديد الاختيارات التي يستند إليها السيناريو الماكرو-اقتصادي المرجعي المعتمد لسنة 2027، وكذا الفرضيات الرئيسية التي يقوم عليها.

السياق الدولي: آفاق نمو معتدل في عالم يشهد تحولات عميقة

يتطور الاقتصاد الدولي في سياق صعب يغلب عليه اللايقين والتحولات العميقة. فحسب آخر تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، في أكتوبر 2026، يرتقب تباطؤ النمو العالمي إلى 3,1% سنة 2026، بعدما حقق 3,5% سنة 2025، قبل أن يتحسن نسبيا ليبلغ 3,4% سنة 2027. غير أن هذا الانتعاش، الذي يظل هشا، يواجه تحديات كبرى ترتبط أساسا بتزايد تفكك المبادلات التجارية، وتقلب أسواق المُدْخلات، وتفاقم الضغوطات الطاقية والرقمية والغذائية والمناخية. ففي منطقة الأورو، الشريك التجاري الرئيسي للمملكة، يتوقع أن يظل النمو معتدلا، في حدود 1,1% سنة 2026 و1,2% سنة 2027. ورغم هذه الاعتبارات الظرفية، فإن التحوّلات الحالية التي تعيد، بشكل عميق، رسم ملامح الاقتصاد العالمي وديناميته تفتح أمام المملكة آفاقا جديدة لتنويع أسواقها وإعادة تموقعها ضمن سلاسل القيمة، مستفيدة بذلك مما يحظى به اقتصادها من جاذبية متنامية للاستثمارات.

وعلى مستوى الأسعار والظروف النقدية، يرتقب أن يبلغ التضخم العالمي 4,7% سنة 2026 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، قبل أن يتراجع إلى 4,1% سنة 2027. غير أن هذا الانحسار يظل عُرضة لتجدد الضغوطات على تكاليف الشحن والطاقة، مما يدفع كبريات البنوك المركزية إلى الإبقاء على توجهات نقدية حذرة وملاءمتها مع تطور الضغوط التضخمية. بالإضافة إلى توقعات أسواق الطاقة والصرف، يؤطر هذا السياق أهم الفرضيات الخارجية المعتمدة في مشروع قانون المالية لسنة 2027، وذلك بالنظر إلى انعكاساتها على تكاليف الواردات وعلى حجم نفقات المقاصة على وجه الخصوص، حيث يعتمد هذا المشروع فرضية متوسط سعر غاز البوتان في 600 دولار أمريكي للطن، وتراجع السعر المتوسط للبرنت من 87 دولارا سنة 2026 إلى 75 دولارا للبرميل سنة 2027، واستقرار سعر صرف الأورو مقابل الدولار مقارنة بسنة 2026، مما يمكن من الحد من التداعيات المتعلقة بالتقلبات المرتبطة بالمعاملات الخارجية.

وعلى العموم، يتوقع أن تنعكس تطوّرات المحيط الدولي لسنة 2027 على الاقتصاد المغربي، من خلال أربعة مداخل رئيسية: **أولا**، عن طريق التجارة التي يبقى أثرها نسبيا في ظل محدودية النمو لدى أبرز شركاء المملكة، بينما يتيح التنويع المتزايد لأسواقها الخارجية، لا سيما الإفريقية، فرصا لتعزيز هذا الدور. **ثانيا**، عن طريق الأسعار، التي تبقى رهينة بتقلبات الأسواق، خصوصا أسواق الطاقة. **ثالثا**، التمويل، الذي يعد شرطا مهما يرتبط بتقلّبات الظروف المالية الدولية، ويعتبر عنصرا أساسيا في مصداقية الإطار الماكرو اقتصادي للمغرب. أما **المدخل الرابع**، فيتمثل في سلاسل القيمة التي يعاد تشكيلها، ويترسخ داخلها تموقع المملكة، وهو ما تعكسه دينامية الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، من قبيل صناعات السيارات والطيران، التي سجلت صادراتها، عند متم غشت 2026، نموا ناهز 14,5% و21,5% على التوالي، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2025، وكذلك التطور الذي تعرفه عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ناهزت 47,3 مليار درهم خلال نفس الفترة، بزيادة سنوية بلغت 17%.

السياق الوطني: دينامية نمو يعزّزها التحكم في التوازنات

يستهل الاقتصاد الوطني سنة 2027 بنمو مطّرد تتراوح نسبه بين 4,4% سنة 2024، و4,9% سنة 2025، ويتوقع أن يبلغ 4,7% سنة 2026. وتستند هذه الدينامية إلى محركين: أولهما، قطاع غير فلاحي يتوقع أن يسجل نموا بنسبة 2,9% سنة 2026، أما ثانيهما، فيتمثل في انتعاش استثنائي للنشاط الفلاحي بنسبة 18%، مدعوما بمحصول حبوب بلغ 90 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي 2025-2026. كما تندرج هذه الدينامية في سياق يعرف تضخما متباطئا وانفراجا تدريجيا للأوضاع النقدية، مع الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في 2,25% بعد التراجعات التدريجية التي سجلها منذ يونيو سنة 2024.

وقد واكب هذه الدينامية مواصلة التحكم في عجز الميزانية، الذي يتوقع تقليصه إلى 3% من الناتج الداخلي الخام برسم السنة الحالية، أي بتحسن قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2025. ويعود الفضل في هذا الانضباط الميزانياتي، الذي يستجيب لضرورة استعادة الهوامش اللازمة لتمويل الأولويات التنموية للمملكة، إلى الأداء الإيجابي للمداخيل الجبائية، التي ارتفعت بـ 30,2 مليار درهم (+11,7%) عند متم شهر شتنبر2026 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025، لتبلغ 288,3 مليار درهم، مسجلة بذلك نسبة إنجاز ناهزت 78,7%، برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2026، وذلك موازاة مع التحكم الجيد في النفقات العمومية. ويتقاطع هذا التحسن المتواصل في تدبير الميزانية، مع التدبير المحكم للمديونية، التي يرتقب أن تستقر نسبتها في 67,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026.

وبناء على ما تحقق من نمو مطرد، ومن تباطؤ في التضخم وتوطيد تدريجي للتوازنات الميزانياتية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا بمعدل 3,7% سنة 2027. وتعتبر هذه الوتيرة، أكثر اعتدالا مقارنة بتلك المتوقعة برسم سنة 2026، غير أنها تعكس أساسا عودة مساهمة القطاع الفلاحي في النمو إلى مستوياتها المعتادة. وهكذا، وعلى أساس فرضية محصول الحبوب في حدود 70 مليون قنطار، يرتقب أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 0,5% سنة 2027، بالموازاة مع تعزيز الأنشطة غير الفلاحية لدورها الأساسي في دينامية النمو، حيث يتوقع ارتفاع قيمتها المضافة ب 4%، مدعومة أساسا بدينامية النشاط الصناعي، لا سيما الموجه نحو التصدير، واستمرار الدورة المطردة للاستثمار في البنيات التحتية، وتعزيز الاستثمار الخاص، إضافة إلى الأداء الجيد للأنشطة السياحية. وبالتالي، من شأن تقوية النسيج الإنتاجي، المقرونة بالتنويع المستمر للأسواق الخارجية، أن يوفر شروط نمو يقوم، بدرجة أكبر، على الاستثمار والصادرات.

ويندرج هذا التطور لنموذج النمو، في إطار ماكرو اقتصادي متحكم فيه بشكل عام. كما يتوقع أن يتواصل الحد من الضغوطات على الأسعار. أما على مستوى المالية العمومية، فيتوقع أن يستقر عجز الميزانية في 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2027. كما يُتوقع أن تنخفض نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الخام، بفضل التدبير النشيط للمديونية، إلى66,9%. وسيتم توطيد هذه الوضعية الميزانياتية، دون المساس بمجهود الاستثمار العمومي وتمويل ورش الدولة الاجتماعية بشكل يستجيب لمتطلبات النمو، بالموازاة مع تحسين جودة الإنفاق العمومي وتعزيز نجاعته.

وتتجسد مصداقية هذا المسار في الثقة المتجددة للشركاء الدوليين، والحفاظ على هوامش الأمان في مواجهة المخاطر الخارجية، وقدرة المملكة على تعبئة مصادر تمويل متنوعة، وهو ما يؤكده، على الخصوص، الإبقاء إلى غاية أبريل 2027، ولأغراض وقائية، على خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي، البالغ 4,5 مليارات دولار، وكذلك عودة الخزينة إلى السوق المالية الدولية في ماي 2026، من خلال إصدار بقيمة 2,25 مليار أورو، مع دفتر طلبات ناهز 5,2 مليارات أورو من خلال قاعدة متنوعة من المستثمرين. بالموازاة مع ذلك، تتعزز هذه المرتكزات المالية، بتمويلات مهمة لمواكبة الإصلاحات والاستثمارات المهيكلة، وبتطوير أدوات للتمويل وتغطية المخاطر، على غرار برنامج التمويل مقابل النتائج للبنك الدولي، بقيمة 400 مليون دولار، الذي تمت الموافقة عليه في يونيو 2026 لتمويل المخاطر المناخية والسيبرانية.

وعموما، فإن انسجام مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027 في شموليته، يتجلى في تكامل أولوياته وترابطها، وفي الهوامش التي يتيحها الاقتصاد الوطني، رغم الإكراهات التي يفرضها سياقه العام. وتتجسد أولوياته في استعادة القدرة الشرائية للمواطنين وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة، وفتح آفاق حقيقية لإدماج الشباب، وتقليص الفوارق المجالية، وتحسين فعالية الاستثمار، وتعزيز السيادة في القطاعات الحيوية، والحفاظ على التوازنات. وستتم الترجمة الميزانياتية والعملية لهذه الأولويات، من خلال الأبواب الموالية لهذه المذكرة، والتي تسلط الضوء على الموارد المعبأة، والإصلاحات التي تمت مباشرتها، وبرامج العمل الكفيلة بتجسيدها.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2027

تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي صاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة كل من عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026 وافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى للولاية التشريعية الثانية عشرة بتاريخ 09 أكتوبر 2026، وكذا الالتزامات التي تضمنها البرنامج الحكومي للفترة 2026-2031.

I.1. الإطار المرجعي

I.1.1. التوجيهات الملكية السامية

أكد صاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه السامي بتاريخ 29 يوليوز 2026، بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، أن المغرب يعيش اليوم مرحلة فاصلة في مساره التنموي، يتعين التعاطي معها بروح من الثقة والتفاؤل. وفي هذا الصدد، أبرز جلالته أهم المكاسب التي حققتها المملكة، والمرتكزات التي تستند إليها مواصلة مسارها التنموي، لا سيما:

- **الأمن والاستقرار السياسي والمؤسساتي باعتبارهما عاملين أساسيين في معادلة التنمية:** حيث أكد صاحب الجلالة، نصره الله، في هذا الصدد أن المغرب يتوفر على مؤهلات استراتيجية كبرى، تتمثل في أمنه واستقراره ونجاعة مؤسساته، في محيط إقليمي ودولي مطبوع بالتوترات والأزمات. ويشكل هذا الاستقرار، إلى جانب كونه مكسبا يتعين تحصينه عاملا حاسما في تعزيز الصعود الاقتصادي للمملكة.

كما أبرز جلالته قدرة المغرب على رفع التحديات والصمود في مواجهة الأزمات، مؤكدا أهمية اعتماد رؤية استراتيجية واضحة، تقوم على المبادرة والمتابعة الدقيقة والنقد الذاتي البناء، لتحقيق النتائج المنشودة؛

- **تعزيز الأداء الاقتصادي ومواصلة التحول الصناعي:** امتدادا للمكاسب التي تم تحقيقها، سجل صاحب الجلالة، نصره الله، تنامي المؤشرات الاقتصادية الإيجابية في مختلف الأنشطة القطاعية، بما يعزز دينامية الصعود الاقتصادي للمملكة.

ويتجلى هذا الأداء، على الخصوص، في تسجيل نسبة نمو اقتصادي بلغت 4,9% سنة 2025، وتحقيق موسم فلاحي جيد خلال 2025- 2026، بفضل التساقطات المطرية المهمة التي ساهمت في تعزيز الأمن المائي والغذائي، فضلا عن ترسيخ جاذبية المغرب للاستثمارات الصناعية والسياحية والمالية.

وقد واكبت هذه الدينامية تقوية النسيج الصناعي الوطني، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وفي هذا الإطار، أبرز جلالته دور صناعات السيارات والطيران والصناعات الغذائية والطاقات المتجددة في خلق الثروة وفرص الشغل، مؤكدا مكانة المغرب كأول مصدر للسيارات في إفريقيا، بقدرة إنتاجية تقارب مليون سيارة سنويا.

كما أشار جلالته إلى تطوير وحدات صناعية جديدة متخصصة في صناعة محركات وأنظمة هبوط الطائرات، وإرساء قطاع مندمج للبطاريات الكهربائية، وتطوير قطاع الطاقات المتجددة لتعزيز الأمن الطاقي والجاذبية الصناعية، موازاة مع الشروع في تنزيل «عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر»؛

- **تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي:** جعل صاحب الجلالة، نصره الله، من تقوية السيادة الوطنية والاكتفاء الاستراتيجي محورين أساسيين للتنمية الصناعية. ويندرج هذا التوجه في سياق دولي يتسم بعودة السياسات الحمائية، وضرورة تأمين سلاسل التوريد والإنتاج.

وفي هذا الصدد، أبرز جلالته، على الخصوص، التقدم الذي عرفته الصناعات الغذائية والدوائية، التي أصبحت تغطي ما يقارب 80% من الحاجيات الوطنية، فضلا عن تطوير قاعدة صناعية وتكنولوجية في مجالي الصناعات

الدفاعية والأمن السيبراني. وتفتح هذه القطاعات الجديدة آفاقا تنموية من شأنها أن تعزز تدريجيا المكانة الإقليمية للمملكة في هذه المجالات؛

- **الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف العيش وتحقيق العدالة المجالية:** إلى جانب الأداء الاقتصادي والصناعي، ذكّر صاحب الجلالة، نصره الله، بأن النهوض بالمجال الاقتصادي يواكبه تنزيل برامج التنمية البشرية، من أجل تحسين ظروف عيش المغاربة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

ومن هذا المنطلق، أكد جلالته على أهمية مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية، وضرورة ضمان التنزيل الفعال لبرامج التنمية الترابية المندمجة، مع الحرص على أن تشمل جميع جهات المملكة دون استثناء؛

- **تعبئة التمويلات الوطنية لخدمة الاستثمار:** لمواكبة هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي، أكد صاحب الجلالة، نصره الله، على ضرورة تعبئة موارد تمويلية غير مسبوقة، يتعين أن يتأتى الجزء الأكبر منها من التمويل الداخلي. وفي هذا الإطار، دعا جلالته القطاع المالي الوطني إلى مواصلة مواكبة الاستثمار والمشاريع الكبرى، وتوسيع الولوج إلى التمويلات البنكية وغير البنكية، لا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تعزيز دعم الابتكار والتصنيع والتصدير؛
- **ترسيخ المكانة الدولية وتنويع الشراكات:** أبرز صاحب الجلالة، نصره الله، تعزيز مكانة المغرب على الساحة الدولية، باعتباره فاعلا موثوقا ومحترما ومسموعا، فضلا عن جاذبيته كشريك في مشاريع مبتكرة ومتوازنة، متوجهة نحو المستقبل؛
- **إطلاق دورة تنموية جديدة في إطار استمرارية المكاسب:** ذكّر صاحب الجلالة، نصره الله، بأن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمملكة تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني، وأنها نتيجة سنوات متوالية من التراكمات الإيجابية، بفضل التوجه الاستراتيجي، وصواب الاختيارات الكبرى لبلادنا.

وفي هذا الإطار، دعا جلالته إلى جعل الانتخابات التشريعية لسنة 2026 وانبثاق الحكومة الجديدة مناسبة لإعطاء دينامية جديدة للمسار التنموي للمملكة، شعارها تحصين المكاسب ومواصلة المشاريع والإصلاحات الكبرى.

وفي خطابه السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة، جدد صاحب الجلالة، نصره الله، التأكيد على التوجهات الكبرى الواردة في خطاب العرش، مشددا على ضرورة مواصلة الدينامية التنموية للمملكة، في توازن وانسجام بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الصدد، أكد جلالته على مجموعة من التوجيهات، التي تهم، على الخصوص:

- **إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى وتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية:** دعا صاحب الجلالة، نصره الله، إلى مواصلة مشاريع البنيات التحتية، وإطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لا سيما في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي، والإقلاع الصناعي، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي. كما جدد جلالته الدعوة إلى التعجيل بتطوير القدرات الوطنية في مجال تكوين الاحتياطات الاستراتيجية وتأمين توريد المواد الأساسية؛
- **النهوض بأوضاع الشباب وتعزيز تكافؤ الفرص:** دعا صاحب الجلالة، نصره الله، إلى وضع قضايا الشباب في صدارة أولويات السياسات العمومية، من خلال وضع تصور متكامل يضمن تكافؤ الفرص، ويشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي. بما يعزز الثقة في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي، وفي مؤسسات وطنهم، وفي الفرص التي يوفرها لهم، لبناء مستقبل أفضل، في ظل الحرية والكرامة والاستقرار؛
- **تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة وتفعيل اللاتمركز الإداري:** شدد صاحب الجلالة، نصره الله، على ضرورة تعزيز العمل الميداني، على المستوى الترابي، للوقوف على المشاكل الحقيقية الخاصة بكل جهة وإيجاد الحلول الملائمة لها.

وفي هذا الإطار، دعا جلالته إلى التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز، مؤكدا بحزم أنه لم يعد من المقبول أي تأخير أو تماطل في هذا الشأن. بما يقتضيه من نقل للصلاحيات، والموارد البشرية والمالية الضرورية، من المركز إلى الأقاليم والجهات. كما أكد جلالته على ضرورة رفع العراقيل التي لا تزال تعيق عمل مؤسسات الجهة، لاسيما من خلال تحديد

أكثر وضوحا للاختصاصات، والرفع من مواردها البشرية والمادية، وتحسين آليات التنسيق والتعاقد بين الدولة والجهات، بما يعزز قدرتها على اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع؛

- **تجديد مقاربة التعاون في مجال الهجرة:** أبرز صاحب الجلالة، نصره الله، محدودية النموذج الحالي للتعاون في مجال الهجرة، وضرورة تطوير الشراكات في هذا المجال. وفي هذا الصدد، سيقدم المغرب لشركائه وثيقة تتضمن رؤية استراتيجية، واضحة وعملية، تؤسس لتوجه جديد، يعزز التنمية المشتركة، والتنافسية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي.

2.1.1. الأولويات الحكومية

تندرج أولويات الحكومة في إطار استمرارية المسار التنموي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، وتنبثق عن البرنامج الحكومي 2026-2031. وفي هذا الصدد، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2027 على خمسة محاور:

1. استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة

تضع الحكومة الحفاظ على القدرة الشرائية في صدارة التزاماتها. فبعد فتح اعتمادات إضافية بقيمة 8 مليارات درهم سنة 2026، تم رفع الغلاف الإجمالي للدعم المخصص للمقاصة إلى 22 مليار درهم، وذلك في ظل التوترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

يروم مشروع قانون المالية لسنة 2027 تخصيص 19,4 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. كما سيترتب عن تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي غلاف مالي يناهز 50 مليار درهم في أفق سنة 2027 لفائدة 1,25 مليون موظف وعون. كما نتج عن هذه الاتفاقات بالقطاع الخاص، خلال الفترة 2021-2026، الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) بـ 21% ومن الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية (SMAG) بـ 27%.

كما سيُعزَّز دعم القدرة الشرائية بتحمل الدولة لمبلغ كل فاتورة كهرباء تقل عن أو تساوي 100 درهم شهريا.

وبالإضافة إلى هذه التدابير المباشرة، ستقوم الحكومة، ابتداء من سنة 2027، باتخاذ التدابير المتعلقة بالقدرة الشرائية من خلال الإصلاح الهيكلي للأسواق ولتركيبة الأسعار وتحديث قنوات التوريد والتسويق. وسيشمل ذلك، على الخصوص، الشروع في إحداث ست شركات جهوية للتوزيع، وتأهيل أسواق الماشية والمجازر، وتعزيز أنظمة التتبع، وتطوير وحدات التبريد بالموانئ ونقط التفريغ، وتوسيع نطاق النقل المبرد، وتحديث أسواق الجملة من خلال إحداث منصات جهوية متكاملة تضم مرافق للتخزين والتلفيف والمراقبة الصحية، إلى جانب التتبع الرقمي للكميات والأسعار.

كما ستتم، كذلك، استعادة القدرة الشرائية من خلال تدابير تهم الدخل المتاح للأسر. وفي هذا الإطار، تتجه الحكومة نحو اعتماد إصلاح تدريجي للضريبة على الدخل يرمي إلى تخفيف العبء الضريبي المطبق على الدخل، والرفع من صافي دخل الأجراء، وتشجيع التشغيل المصرح به. وسيتم تنزيل هذا الإصلاح موازاة مع تقييم أثره الميزانياتي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي، كما يمكن استكماله بتدابير موجهة لفائدة الأسر التي تتحمل بعض النفقات الإلزامية.

وفي إطار مواصلة هذه التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تعمل الحكومة على مواصلة تعميم التغطية الصحية، مع الحرص على ضمان استدامة أنظمته. وسيتم استكمال الورش الملكي للحماية الاجتماعية، حيث أنه وإلى غاية نهاية شتنبر 2026، استفاد من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، أكثر من أربعة ملايين أسرة، تشمل 5,77 مليون طفل، وذلك بكلفة إجمالية تجاوزت 71 مليار درهم من الإعانات المقدمة منذ إطلاقه في دجنبر 2023. وستعرف سنة 2027 استكمال نقل الإشراف على تدبير هذا النظام إلى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والارتقاء بمنظومة الحماية نحو التمكين، والشروع في الرفع التدريجي للحد الأدنى لمبلغ الدعم الشهري من 500 إلى 1.000 درهم على أن يبلغ 600 درهم في مرحلة أولى خلال سنة 2027. ويغطي نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ما يقارب 89% من الساكنة، أي أكثر من 32,5 مليون

مستفيد، مقابل 42% قبل الإصلاح. كما سيعرف هذا الورش مرحلة مهيكلة مع دخول القانون رقم 54.23 حيز التنفيذ في فاتح فبراير 2027، الذي يهدف إلى توحيد تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي تحت إشراف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي مجال التقاعد، تنكب الحكومة على الإصلاح الشامل للأنظمة في إطار الحوار الاجتماعي، إلى جانب الإعداد للرفع التدريجي للحد الأدنى للمعاشات إلى 3.000 درهم شهريا. وفي هذا الإطار، سيُعزَّز كذلك، برسم سنة 2027، دخل المتقاعدين وذوي حقوقهم، من خلال رفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد إلى 1.700 درهم، وتمكين الأرملة من معاش كامل يعادل 100% بدل 50% من المعاش المستحق للزوج المتوفي، مع صون حقوق الأيتام وباقي ذوي الحقوق، وسيتم تفعيل هذه التدابير وفق الإطار القانوني المخصص لها.

ومن جهة أخرى، تحظى الخدمات الاجتماعية الأساسية بمجهود مُتواصل، حيث ارتفعت الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة إلى 42,4 مليار درهم برسم سنة 2026، وستبلغ 45,4 مليار درهم برسم سنة 2027، بهدف تأهيل العرض الصحي الأولي، حيث سبق أن تمت إعادة تأهيل 1.400 مؤسسة وسيتم إطلاق عمليات إعادة تأهيل 1.600 مركز جديد، ودخول المركزين الاستشفائيين الجامعيين بطنجة وأكادير حيز الخدمة، وتفعيل ست مجموعات صحية ترابية، بهدف بلوغ 45 مهنيا صحيا لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030. وستتم مواصلة تعميم إصلاح المدرسة العمومية من خلال 4.628 مدرسة رائدة و786 إعدادية رائدة تم إحداثها برسم السنة الدراسية 2025-2026، وتعميم التعليم الأولي بنسبة 82,3%. أما بخصوص التعليم العالي، سيتواصل تنزيل الخريطة الجامعية المُحيّنة التي تشمل 49 مؤسسة جامعية عمومية جديدة. وفي ما يخص تعزيز الولوج إلى السكن اللائق الذي يعد من الأولويات الحكومية، ستتواصل الاستفادة من الدعم المباشر للسكن، الذي عرف صرف 128.000 إعانة إلى غاية متم شهر شتنبر 2026، إضافة إلى استكمال برنامج «مدن بدون صفيح».

كما ستعمل الحكومة على تسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بالإدارات والمرافق العمومية، وذلك طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16. وفي هذا الإطار، سيتم إحداث حساب خاص لتمويل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم، بما يضمن لهذا الورش موارد ذاتية ومساراً مالياً مستقلاً، فضلا عن إعادة تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وسيتم كذلك تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال العمل الاجتماعي للقرب الذي استفاد منه حوالي 1,4 مليون شخص عبر 3.776 مؤسسة اجتماعية، والعمل على تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية طبقا للقانون رقم 65.15، وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن الثقافة والتراث، والتأطير الديني، والذاكرة التاريخية، والخدمة العمومية للإعلام، بما يعزز الهوية الوطنية والروابط الاجتماعية.

2. إدماج الشباب في منظومة التربية والتكوين والشغل اللائق

يولي مشروع قانون المالية لسنة 2027 أهمية خاصة لقضايا الشباب، باعتبارها من أبرز رهانات هذه المرحلة وأكثرها إلحاحا، بما يستدعي تجاوز تعدد البرامج القطاعية المتفرقة التي أبانت عن محدوديتها، واعتماد سياسة وطنية مندمجة لمواكبة مسارات الشباب، من التربية والتكوين إلى التشغيل والسكن، بما يضمن لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على إطلاق برنامج وطني مندمج لفائدة الشباب للفترة 2027-2031، يرتكز على توجيههم نحو مجموعة من البرامج التي تهم التكوين والمواكبة المهنية، وعلى مواكبة المقاولات من أجل تطويرها وضمان استدامتها، من خلال الاحتضان وتيسير الولوج إلى التمويل وآليات الضمان وإلى الأسواق.

وتروم هذه المقاربة التعبئة المنسجمة لمجموعة من الروافع تتعلق بالمدرسة وبالتكوين المهني وبالسياسات النشيطة للتشغيل وبخدمات القرب الموجهة للشباب، لأجل هدف مشترك يتمثل في إتاحة فرصة حقيقية للإدماج المهني لكل شاب، أينما وُجد عبر التراب الوطني، وتمكينه من شغل لائق يحميه ويثمن قدراته.

وتتجلى الرافعة الأولى في تأمين المسار التعليمي، حيث تم، برسم الموسم الدراسي الحالي، إعادة تسجيل 78.221 تلميذا غير مسجل أو في وضعية انقطاع عن الدراسة، فيما تستقبل "مدرسة الفرصة الثانية" 23.000 متعلم في 255 مركزا. وستتم هيكلة التدخلات خلال سنة 2027 وفق مقاربة قائمة على شق وقائي يرتكز على الكشف المبكر عن الصعوبات الدراسية والاجتماعية، وشق علاجي من خلال تعميم "مدرسة الفرصة الثانية"، وذلك بدعم، على مستوى كل مديرية إقليمية، من شبكة شركاء تضم الثانويات الإعدادية ومؤسسات التكوين المهني والجمعيات.

وتتعلق الرافعة الثانية بالتأهيل، إذ توفر المنظومة الوطنية للتكوين المهني 751.422 مقعدا بيداغوجيا برسم الموسم 2026-2027. أما التكوين بالتدرج، الذي بلغ عدد المستفيدين منه 39.000 متدرب إلى غاية متم غشت 2026، فسيتم رفع طاقته الاستيعابية إلى أكثر من 150.000 مستفيد سنويا. كما ستعرف سنة 2027 استكمال برنامج مدن المهن والكفاءات، الذي خصصت له حوالي 5,5 مليار درهم، من خلال افتتاح ثلاث مدن جديدة بجهات كلميم-واد نون وفاس-مكناس ودرعة-تافيلالت، ليرتفع، بالتالي، عددها إلى اثنتي عشرة مدينة. كما ستشهد هذه السنة إحداث 24 مؤسسة جديدة للتكوين، وإصلاح منظومة التكوين المستمر، وتطوير مسارات تكوينية قصيرة ومرنة، وتثمين المكتسبات المهنية، فضلا عن افتتاح ست داخليات جديدة وتخصيص 35.000 منحة دراسية.

وتهم الرافعة الثالثة الولوج إلى سوق الشغل. وفي هذا الصدد، وامتدادا لتوسيع البرامج النشيطة للتشغيل لتشمل الشباب غير الحاصلين على شهادات وفقا لما نص عليه القانون رقم 51.25، ستضع الحكومة منصة وطنية للتسجيل تتيح مسارا موحدا لفائدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة، والذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل، يقوم على تشخيص ومواكبة فردية. وسيتم اعتماد منحة للتشغيل، تمنح للمشغل في حالة الإدماج المستدام للمستفيد، شريطة الحفاظ على منصب شغله، وذلك من أجل دعم الإدماج المهني الأول وتعزيز استدامة الشغل.

سيتم كذلك تكريس التكوين التأهيلي كركيزة أساسية للإدماج المهني، من خلال اعتماد مقاربة موجهة نحو التشغيل، يتم تحديدها انطلاقا من احتياجات المقاولات، وتمويلها على أساس نتائج الإدماج في سوق الشغل، مع إعطاء الأولوية للشباب الذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وخارج سوق الشغل. وسيتم استكمال هذه التدابير من خلال برنامج خاص لفائدة الشابات، ودعم حركية الشباب لأغراض الشغل أو التكوين، ودعم ريادة الأعمال على أساس استدامة المشاريع.

وتكريسا لجودة الشغل باعتبارها شرطا أساسيا، ستعتمد الحكومة "ميثاق الشغل اللائق"، الذي يجعل الدعم العمومي للتشغيل رهينا باحترام حد أدنى من شروط العمل اللائق، كما سيتم إحداث علامة «المشغل النموذجي»، وتعزيز جهاز تفتيش الشغل، وتحيين مدونة الشغل بما يواكب أنماط التشغيل الناشئة، لا سيما العمل عبر المنصات، والعمل بالدوام الجزئي، والعمل عن بعد، والتي تشكل أنماطا شائعة، خصوصا في صفوف الشباب.

وبخصوص الرافعة الرابعة، ستشهد خدمات القرب الموجهة للشباب دينامية جديدة، حيث أنه وبعد إعادة تأهيل أو تجهيز 293 مؤسسة للشباب سنة 2025، وتعميم برنامج "جواز الشباب" ليشمل 2,5 مليون مستفيد، فضلا عن المخيمات الصيفية التي استقبلت 134.799 مستفيدا، ستواصل الحكومة، خلال سنة 2027، تأهيل شبكة تضم قرابة 1.600 مؤسسة للشباب، ورفع عدد المستفيدين من المخيمات الصيفية إلى 220.000 مستفيد، وتعزيز العمل التطوعي. كما ستشرع الحكومة في التحول الرقمي لتعزيز حكامة القطاع.

3. تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

يندرج تفعيل هذه الأولوية في إطار التوجيهات الملكية السامية التي تكرس إعادة هندسة اختصاصات الجهات وفق مقاربة قائمة على الوضوح والنجاعة، وتعزيز آليات التنسيق والتعاقد بين الدولة والجهات، وذلك إلى جانب التفعيل الكامل للميثاق الوطني للاتمركز الإداري.

ومن هذا المنظور، يشكل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، الذي تم إقراره خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2026، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، رافعة أساسية للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. ويرتكز

هذا الجيل الجديد من البرامج على مقاربة تصاعدية وعلى تشخيصات ترابية لكل عمالة وإقليم. وتستهدف هذه البرامج أربعة محاور ذات أولوية، تتمثل في النهوض بالتشغيل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما التعليم والصحة، والتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، فضلا عن التأهيل الترابي المندمج. ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي المتوقع لهذه البرامج حوالي 210 مليار درهم على مدى 8 سنوات. هذا، وستعرف السنة المالية 2027 انطلاق تنزيل هذه البرامج عبر تخصيص غلاف مالي يقدر ب 25 مليار درهم وتفعيل الشركات الجهوية لتنفيذ المشاريع، ووضع منصة رقمية للتتبع.

وفي هذا الصدد، تم نشر القانون التنظيمي رقم 031.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الذي ينص على تحويل الوكالات الجهوية الاثنتي عشرة لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة، ويوضح توزيع اختصاصات الجهة بين الاختصاصات الذاتية والاختصاصات المشتركة، ويرفع التحويلات المالية للدولة لفائدة الجهات إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا ابتداء من سنة 2027، مقابل 10 مليارات درهم حاليا. ويتزامن ذلك مع تسريع وتيرة ورش اللاتمركز الإداري.

ويشمل هذا المحور كذلك التخطيط والتأهيل الترابي، من خلال تعميم وثائق التعمير التي تغطي 89,6% من الجماعات، ومواصلة سياسة المدينة مع تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، إلى جانب عمليات تثمين التراث المعماري، ولا سيما تسريع تنفيذ المشاريع على مستوى 12 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا، بواقع مركز واحد على مستوى كل جهة. وستتواصل المرحلة الثانية من هذا البرنامج، التي تهم 24 مركزا، لفائدة حوالي 290.000نسمة، بتكلفة إجمالية قدرها 1,68مليار درهم. كما سيتم استكمال إنجاز برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، الذي يقدر غلافه المالي بـ 120 مليار درهم برسم الفترة 2024-2028، حيث تم إلى غاية متم غشت 2026 استكمال 52.794 مسكنا.

فضلا عن ذلك، يروم هذا المحور تعزيز الخدمات العمومية المحلية والإدماج القروي، لا سيما فيما يتعلق بالولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي والتطهير السائل واستكمال شبكة المكاتب الجماعية لحفظ الصحة، البالغ عددها 131، وكذا توسيع إطار حكامة التنقل الحضري ليشمل عشرين مدينة وتأهيل المحطات الطرقية وإصلاح منظومة التسويق بالجملة وإطلاق جيل جديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة تستهدف المناطق الجبلية والواحات.

4. تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية

في سياق دولي مطبوع بعودة السياسات الحمائية، وتأمين سلاسل التوريد والإنتاج، تجعل الحكومة من السيادة الاستراتيجية محورا هيكليا لتدخلاتها. فعلى المستوى المائي، يُتوقع أن تتجاوز سعة تخزين السدود الوطنية 24 مليار متر مكعب عند متم سنة 2027، وأن يبلغ الإنتاج السنوي من تحلية مياه البحر ما يناهز 1,8 مليار متر مكعب في أفق 2031، بما يغطي حوالي 60% من الاحتياجات من الماء الصالح للشرب، لا سيما مع الدخول المرتقب لمحطتي الداخلة والدار البيضاء الكبرى مرحلة الاستغلال وكذا توسعة محطة آسفي.

وعلى المستوى الطاقي، بلغت حصة الطاقات المتجددة من القدرة الكهربائية المركبة نسبة 46,7% عند متم يوليوز 2026، وذلك في أفق بلوغ نسبة 52% سنة 2030. وسيواكب مشروع قانون المالية لسنة 2027 تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في إطار "عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر"، والتنزيل التدريجي لخارطة الطريق المرتبطة بالبنيات التحتية المتعلقة بالغاز، فضلا عن تعزيز تأمين التزويد، ولا سيما من خلال تكوين مخزون من المحروقات يغطي ثلاثة أشهر من الاستهلاك.

وسترتكز السيادة الغذائية على تعزيز السيادة في مجال البذور، من خلال الرفع من حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% خلال الولاية الحكومية، وتعزيز منظومة المخزون الاستراتيجي من الحبوب وإعادة تشكيل القطيع الوطني، فضلا عن ترسيخ السيادة الوطنية في مجال اللقاحات الحيوانية والأسمدة.

وتستند السيادة الرقمية إلى دينامية متواصلة، تجلت في بلوغ صادرات قطاع ترحيل الخدمات 27,08 مليار درهم سنة 2025، وإحداث 167.380 منصب شغل، وتعبئة ما يقارب 1,2 مليار درهم لفائدة الشركات الناشئة، فضلا عن بلوغ تغطية

شبكة الجيل الخامس ل 38% من الساكنة. وستواصل الحكومة تنزيل استراتيجية «المغرب الرقمي 2030»، وتخزين بيانات المواطنين المغاربة في سحابة وطنية سيادية، وتكوين 5.000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي. كما يشمل هذا المحور عنصر الاستدامة البيئية، من خلال تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، وتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا (CDN 3.0) التي تكرس التزاما بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 53% في أفق 2035، ومواصلة تنفيذ استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030".

5. بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية

يشكل الاستثمار الخاص أساسا لبناء اقتصاد قوي. فقد صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 322 مشروعا بقيمة تناهز 555 مليار درهم، من شأنها إحداث حوالي 203.000 منصب شغل. ويواكب مشروع قانون المالية تنزيل ميثاق الاستثمار، بهدف الرفع من نسبة الاستثمارات الخاصة إلى ثلثي إجمالي الاستثمارات بحلول سنة 2035 واستكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتعزيز آليات الضمان العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتحديث سوق الرساميل، مع ضرورة تعزيز تعبئة مصادر التمويل الداخلية.

وترتكز كذلك هذه الدينامية على التحول الإنتاجي وتطوير منظومات صناعية سيادية جديدة وهو ما تجسد من خلال صادرات صناعية بلغت قيمتها 408,3 مليار درهم سنة 2025، بزيادة قدرها 45% مقارنة بسنة 2021، إذ تمثل الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة-العالية نسبة 50,5% من القيمة المضافة. كما يرتكز هذا التوجه على إرساء جيل جديد من الصناعة يقوم على السيادة والابتكار وإزالة الكربون، مع جعل سلسلة القيمة المتعلقة بالتنقل الكهربائي رافعة أساسية. ومن جهة أخرى، عرف القطاع السياحي، برسم سنة 2025، تسجيل رقم قياسي في عدد الوافدين حيث بلغ حوالي 20 مليون سائح متجاوزا بذلك أهداف خارطة الطريق لهذا القطاع، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد 26 مليون سائح في أفق سنة 2030، كما تقوم هذه الحركة على مساهمة القطاعات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، وبالصناعة التقليدية، وبالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبالصناعات الإبداعية، وبالرياضة.

وتستند هذه الدينامية أيضا إلى حجم استثمارات غير مسبوق في البنيات التحتية، حيث يبلغ الغلاف المخصص للبرنامج السككي 2024-2030 ما مجموعه 96 مليار درهم، بما في ذلك تمديد خط القطار فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش على مسافة 430 كيلومتر، إضافة إلى استثمارات بقيمة 38 مليار درهم، موجهة، على الخصوص، إلى إحداث شبكة القطار الجهوي السريع طنجة-تطوان، وإنجاز الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط، وكهربة الخط السككي الرابط بين فاس ووجدة، وكذا تأهيل خط القنيطرة-فاس. كما تم تخصيص 38 مليار درهم لرفع الطاقة الاستيعابية للمطارات إلى 80 مليون مسافر في أفق سنة 2030، إلى جانب تطوير شبكة وطنية للمناطق اللوجيستيكية تمتد على مساحة 750 هكتارا في أفق سنة 2028، فضلا عن مواصلة أشغال بناء ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، الذي تتجاوز كلفته الإجمالية المحيَّنة 15 مليار درهم، والاستغلال التدريجي للمركب المينائي الناظور غرب المتوسط. وتشكل المؤسسات والمقاولات العمومية، التي بلغت استثماراتها 124,36 مليار درهم سنة 2025، وكذا تعبئة 34.190 هكتارا من العقار العمومي سنة 2025 لفائدة 346 مشروعا، رافعات داعمة لهذه الدينامية. كما يشكل تنظيم كأس العالم 2030 عاملا مسرّعاً لتنزيل مختلف هذه الأوراش، بهدف إحداث ما لا يقل عن مليون منصب شغل خلال الولاية الحكومية.

يقتضي التحقيق المستدام لهذه الطموحات التوفر على مؤسسات متينة، وكذلك مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والرفع من فعالية العمل العمومي. وهكذا، ستعمل الحكومة على إصلاح منظومة العدالة، من خلال تفعيل إصلاح مدونة الأسرة، وتعميم محاكم الأسرة، وتعزيز تفعيل العقوبات البديلة، المحدثة بموجب القانون رقم 43.22، الذي دخل حيز التنفيذ في 22 غشت 2025. كما ستعمل الحكومة على تعزيز التنسيق مع البرلمان والشراكة مع المجتمع المدني، بهدف مواكبة 7.800 جمعية في أفق سنة 2028. وفي مجال حقوق الإنسان، ستنصب جهود الحكومة، على الخصوص، على تنفيذ التزامات

اتفاقيات المملكة، فضلا عن تعزيز حضور المغرب في المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان. كما سيتم تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات من خلال تعميم استخدام الكاميرات المحمولة، وتأمين الاستحقاقات الرياضية الكبرى، وتوسيع شبكة مراكز الإنقاذ.

وسيتعزز تحديث حكامة المرفق العمومي، كذلك، من خلال تبسيط المساطر الإدارية، في إطار تطبيق المنظومة المعيارية لالتقائية السياسات العمومية وتقييمها، وكذا مواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلى الصعيد الخارجي، يظل الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية في صدارة أولويات العمل الدبلوماسي للحكومة. ويندرج ذلك في إطار التوجيهات الملكية السامية، لا سيما الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة، نصره الله، على إثر اعتماد مجلس الأمن للقرار رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025. ويكرس هذا القرار مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية باعتبارها الأساس الوحيد للتفاوض، حيث يشكل منعطفا هاما في مسار قضية الوحدة الترابية.

وقد تم، إلى حدود الآن، افتتاح ثلاثين قنصلية عامة بالأقاليم الجنوبية، بما يعزز الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، والنهوض بصورة هذه الأقاليم، وتعزيز جاذبية المملكة كوجهة للاستثمار. وبالنسبة لسنة 2027، ستعمل الحكومة على ترسيخ هذه المكتسبات الدبلوماسية، وتوسيع دائرة الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، والتعريف بأولويات المملكة في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف. كما ستدعم الحكومة ترشيح المملكة لشغل مقعد كعضو غير دائم بمجلس الأمن للفترة 2028-2029، والذي سيجري الانتخاب بشأنه خلال شهر يونيو 2027.

ويبقى الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية شرطا أساسيا لتحقيق مجموع هذه الأهداف. وتعتمد الحكومة، بالنسبة لسنة 2027، نسبة نمو تبلغ حوالي 3,7%، وعجزا ميزانياتيا في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وحجم المديونية في نسبة 66,9% ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى حوالي 62% من الناتج الداخلي في أفق سنة 2031، وذلك وفقا للإطار الماكرو-اقتصادي للبرنامج الحكومي. ويرتكز هذا المسار على إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي سيدرج قاعدة ميزانياتية ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل، وسيوسع نطاقه ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، فضلا عن تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية، وتحسين مردودية مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية، وترشيد النفقات، واعتماد التدبير النشيط للدين، ولا سيما من خلال تنويع أدوات التمويل.

ودعما لهذه الأولويات، تحدد الحكومة توجيهات تنفيذ الميزانية، والمتمثلة في ضبط إحداث المناصب المالية، استنادا إلى تحديد دقيق ومبرر للحاجيات الفعلية من الموارد البشرية وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة وإعطاء الأولوية، في برمجة الاستثمار، للمشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو المندرجة في إطار اتفاقيات موقعة أمام صاحب الجلالة، نصره الله، وللالتزامات المبرمة مع المؤسسات الدولية، وللمشاريع التي توجد في طور الإنجاز والتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، والتقيد بالتزامات الحكومة في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية.

وتشمل هذه التوجيهات، علاوة على ميزانيات القطاعات الوزارية، ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2027 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2026 كما يلي:

1.II. بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2027 بـ 825 586 892 000 درهم مقابل 761 298 565 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 8,44%.

وتتوزع هاته التحملات على النحو التالي:

- 571 115 216 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- 1 683 781 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 183 408 004 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- 69 379 891 000 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

مبيان 1 : بنية تحملات الدولة

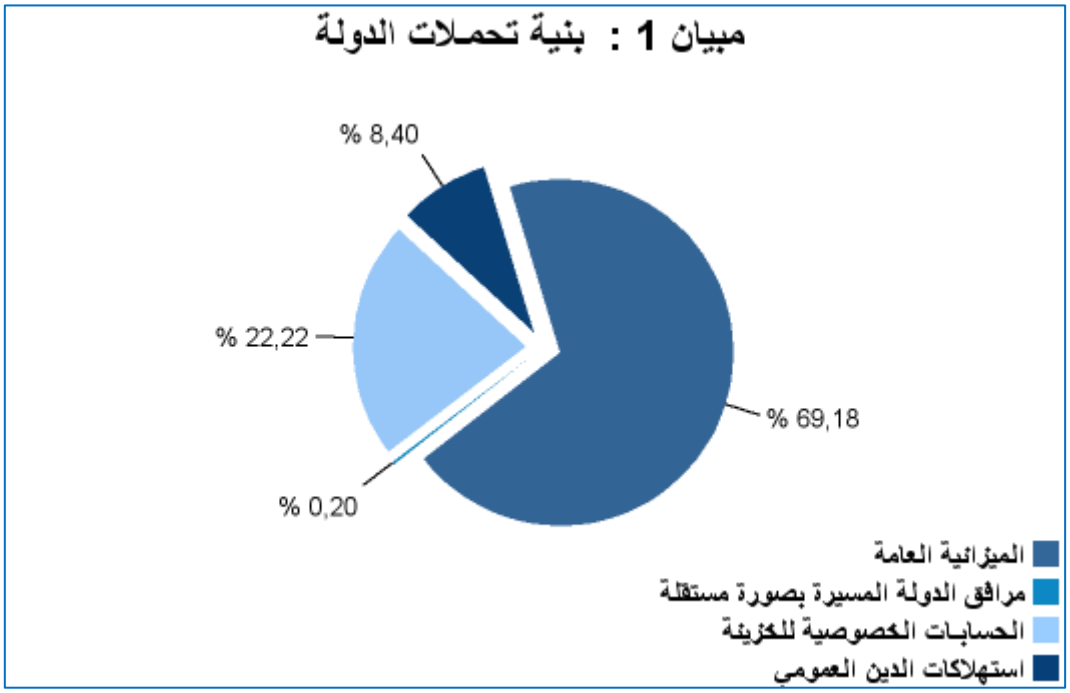

يقدر المبلغ الإجمالي للموارد بـ 786 595 523 000 درهم برسم سنة 2027 مقابل 712 554 216 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 10,39 %.

وتتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

- 482 424 295 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) ؛
- 1 683 781 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 182 487 447 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- 120 000 000 000 درهم لمداخيل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.

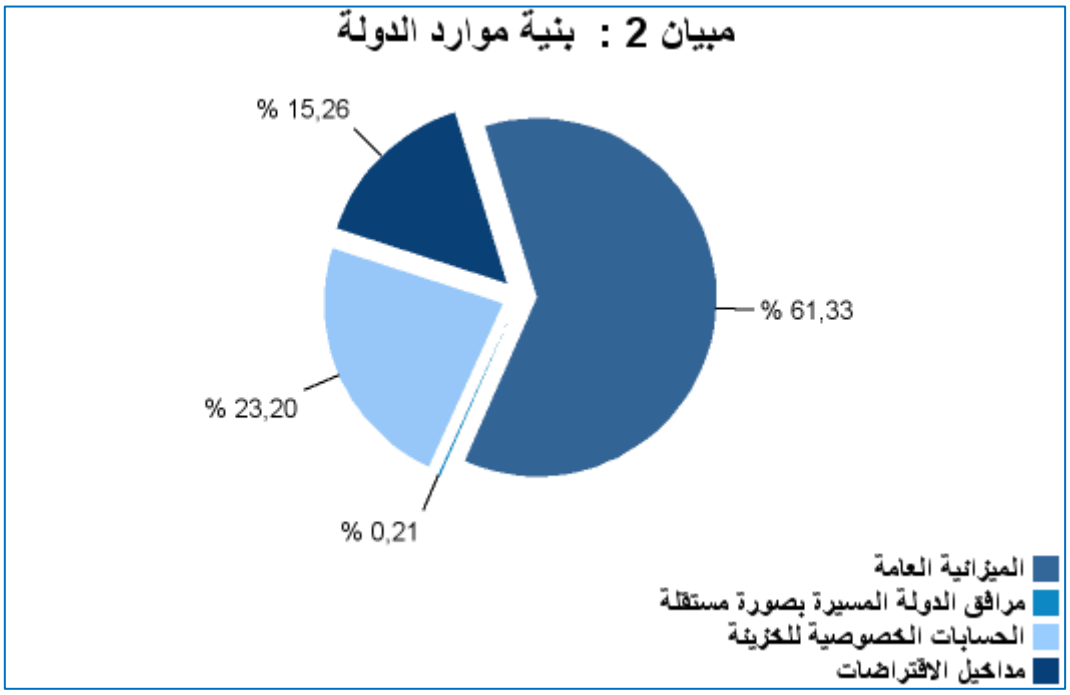

ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) لسنة 2027 بـ 89 611 478 000- درهم مقابل 107 577 973 000- درهم برسم سنة 2026؛
- تصل حاجيات التمويل المتبقية لمشروع قانون المالية لسنة 2027 لما يناهز 38 991 369 000 درهم مقابل 48 744 349 000 درهم برسم سنة 2026، أي بانخفاض قدره 20,01 %.

يوضح المبيان التالي تطور موارد وتحملات الدولة على مدى خمس سنوات :

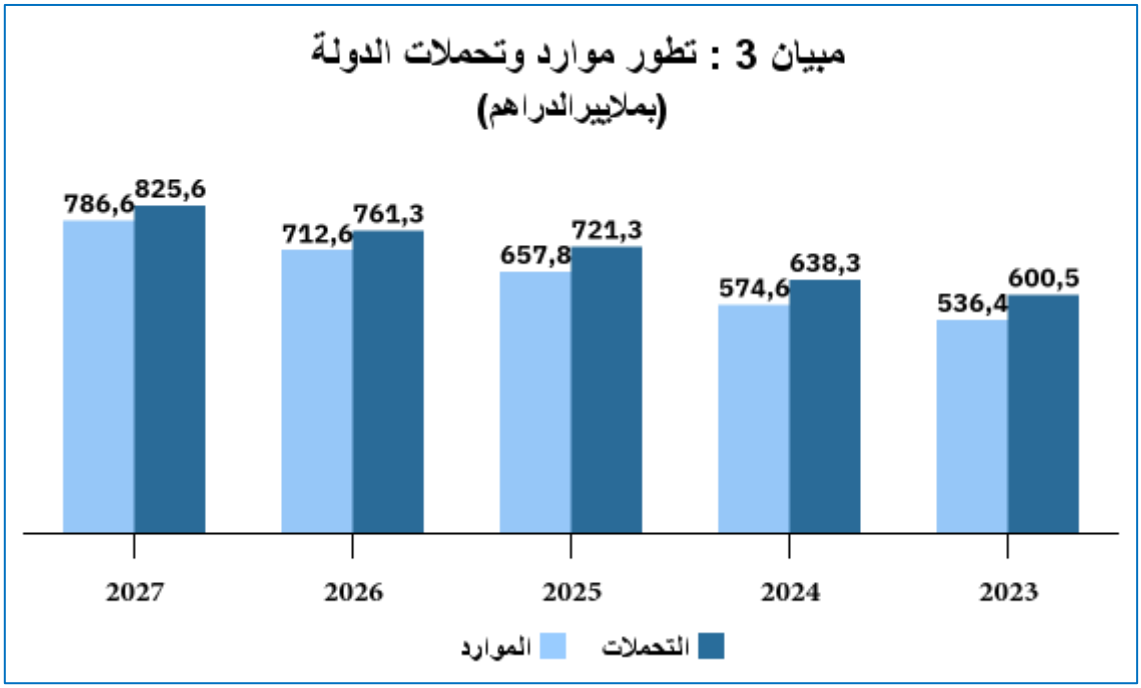

وتتوزع الموارد والتحملات لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2027 كما يلي:

II.2. النفقات

II.2.1. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، كما يلي:

(بالدرهم)

نفقات التسيير	387 140 472 000
نفقات الاستثمار	138 030 583 000
نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	45 944 161 000
المجموع	**571 115 216 000**

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

مبيان 4 : نفقات الميزانية العامة

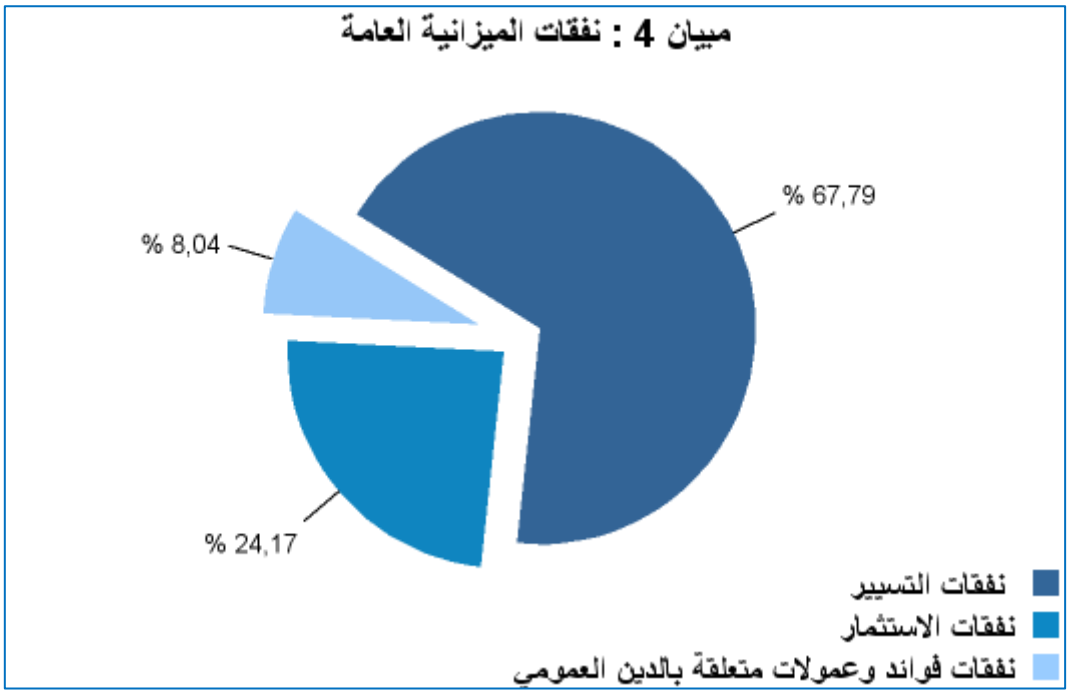

II.2.1.1. نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2027 ما مجموعه 387 140 472 000 درهم مقابل 347 490 689 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 11,41 %.

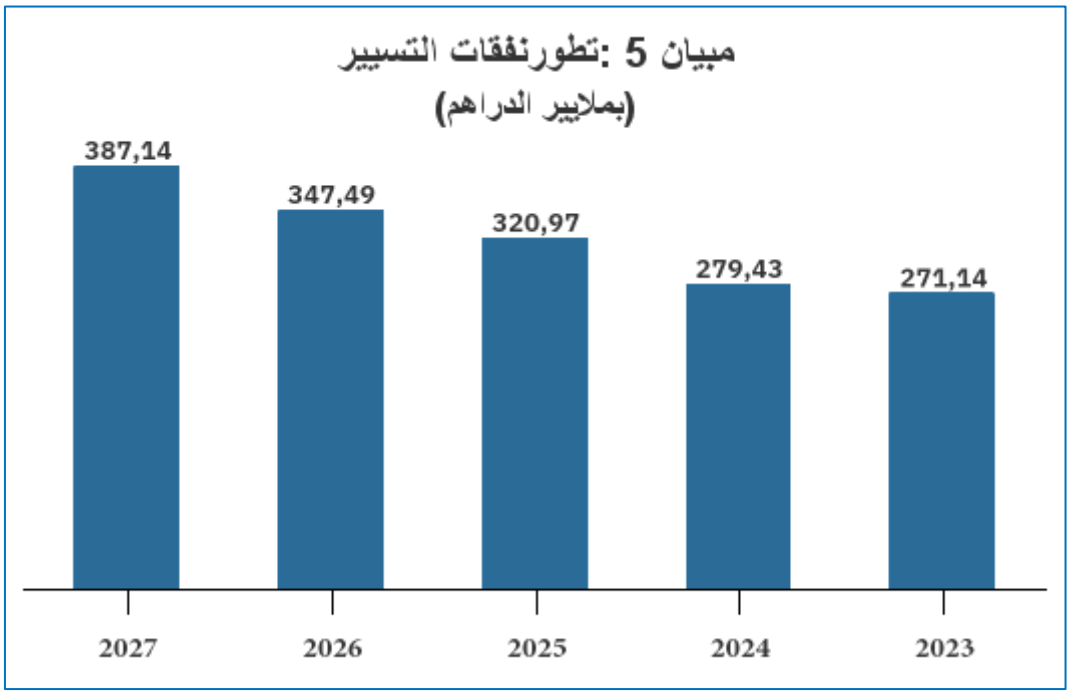

يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير:

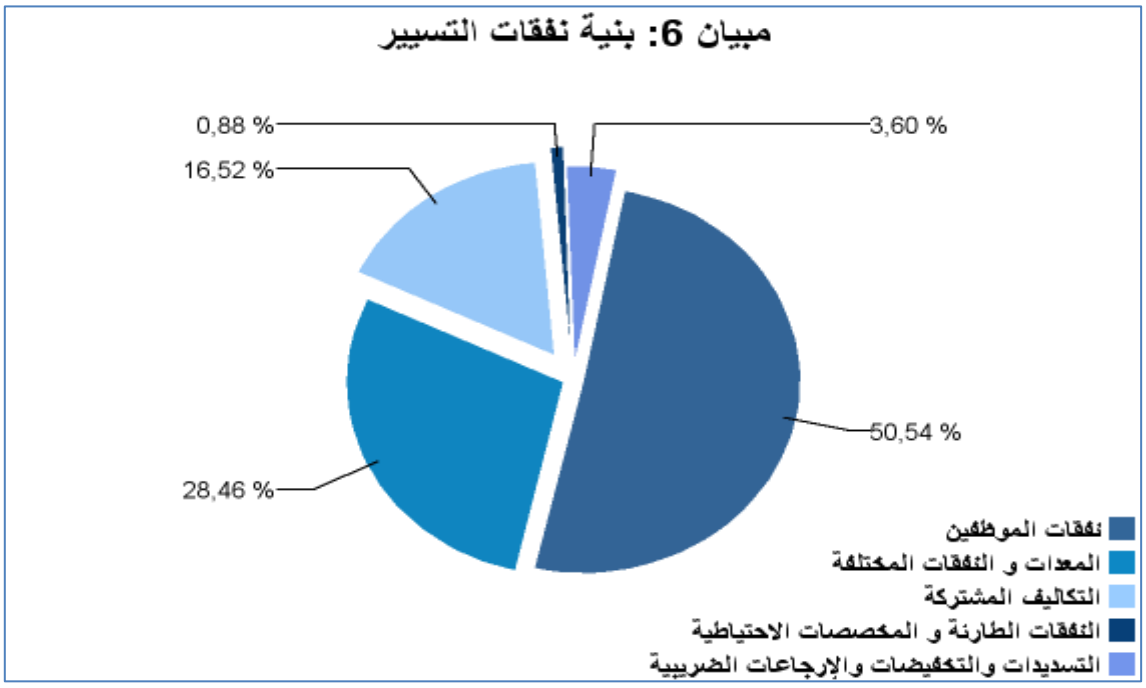

- **نفقات الموظفين:**

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2027، ما يناهز 195 674 528 000 درهم (بما فيها مبلغ 25,52 مليار درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 195 331 137 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 0,18 %.

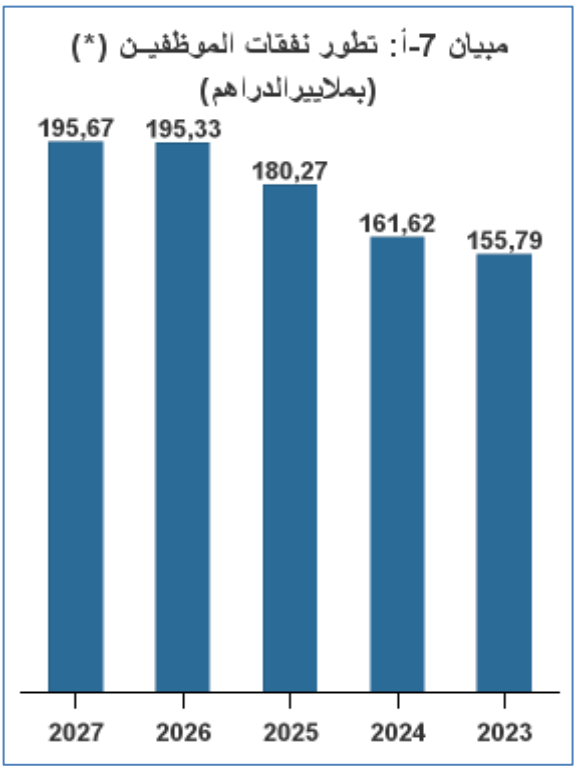

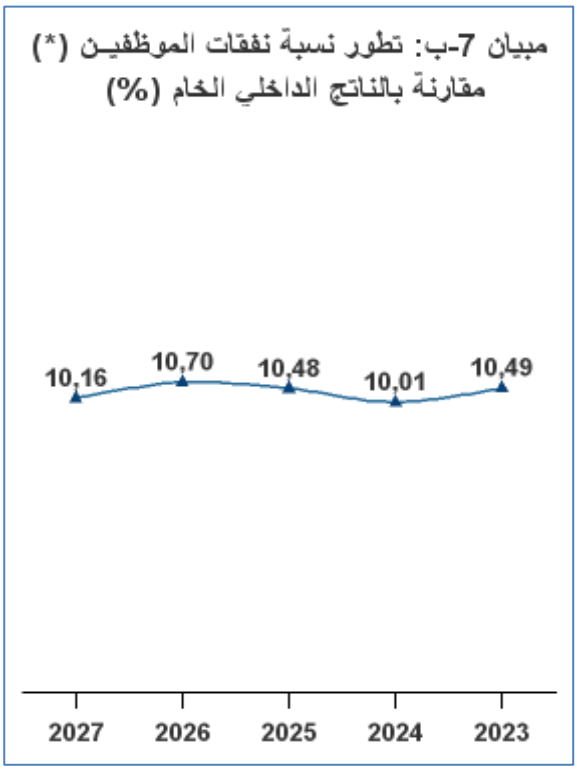

(*) مع احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

- **نفقات المعدات والنفقات المختلفة:**

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 110 177 142 000 درهم سنة 2027 مقابل 93 673 775 000 درهم برسم سنة 2026، أي **بزيادة قدرها** 17,62 %.

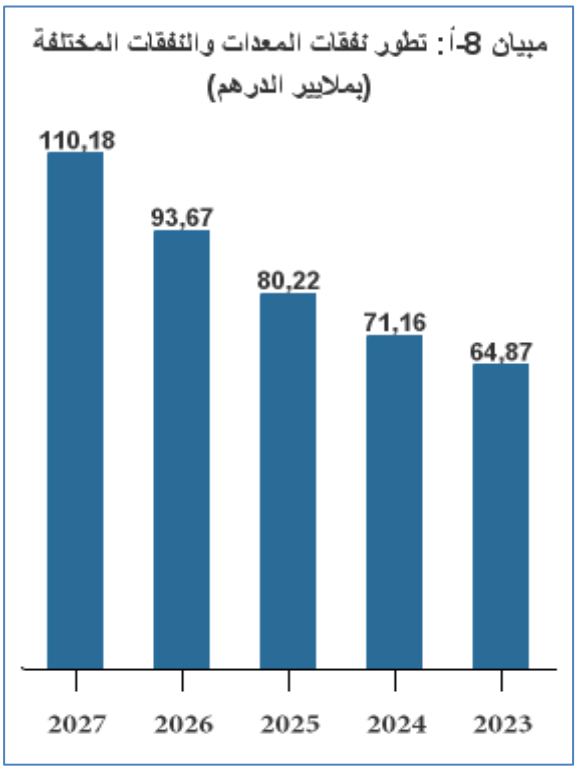

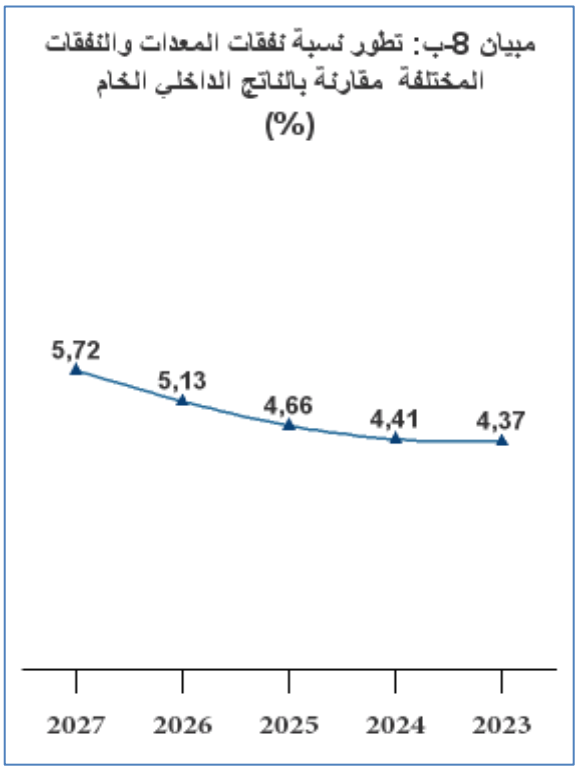

- **التكاليف المشتركة – التسيير:**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة-التسيير برسم سنة 2027 ما قدره 63 957 000 000 درهم مقابل 45 453 000 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 18 504 000 000 درهم أو 40,71 %.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية تحملات المقاصة وبعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي والإعانات والايرادات والمعاشات المختلفة وكذا المساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

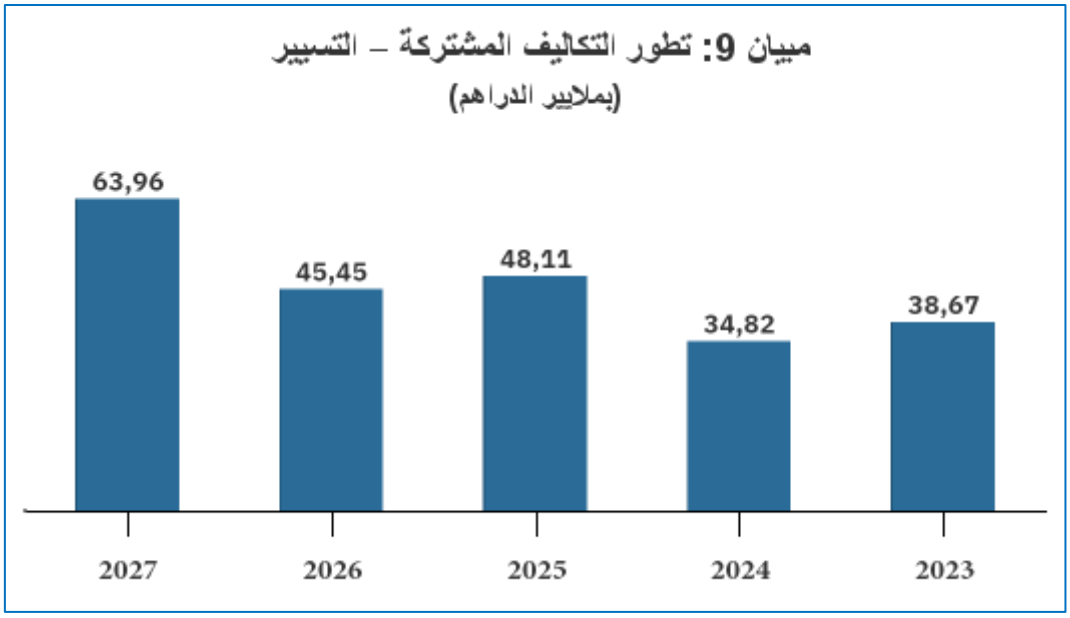

- **النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة و المتعلقة بهذا الفصل برسم سنة 2027 ما مجموعه 3 400 000 000 درهم.

وتغطي هذه الاعتمادات أساسا النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة التي يمكن أن تظهر خلال السنة.

- **النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:**

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2027 والمتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ما يناهز 13 931 802 000 درهم.

II.2.1.2. نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2027، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 138,03 مليار درهم مقابل 136,11 مليار درهم بالنسبة لسنة 2026، أي بزيادة قدرها 1,41 %.

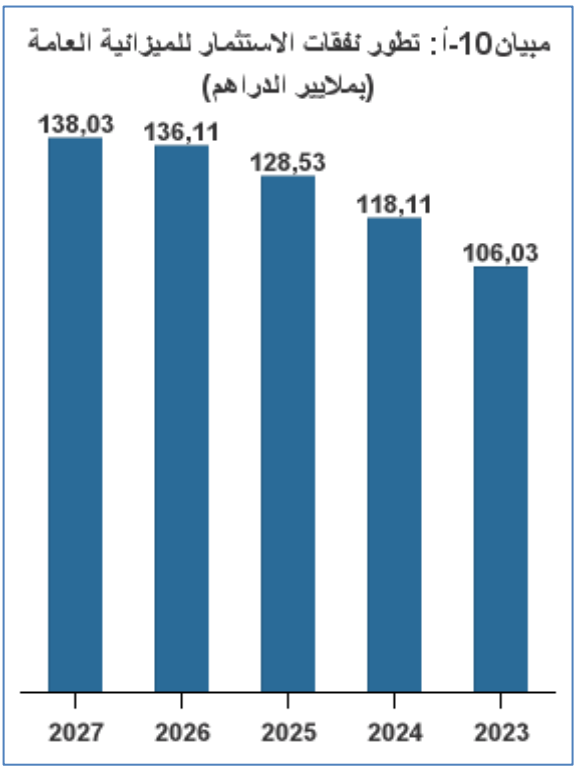

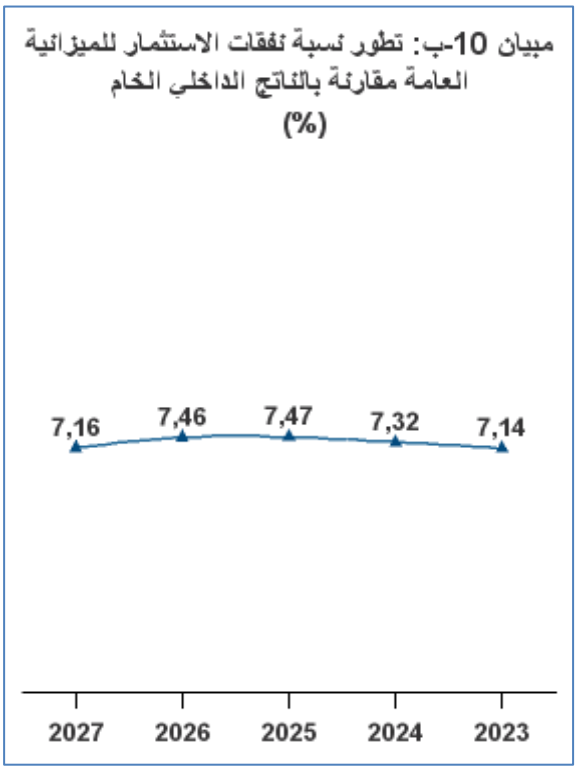

وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- اعتمادات الالتزام المفتوحة برسم السنة المالية 2027 والسنوات التي تليها بمبلغ 88,77 مليار درهم؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2026، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2026 الأمر بأدائها، والتي تقدر بـ 15 مليار درهم.

وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 241,80 مليار درهم.

II.3.1.2. النفقات المتعلقة بفوائد وعمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2027 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 45 944 161 000 درهم مقابل 44 050 556 000 درهم برسم سنة 2026.

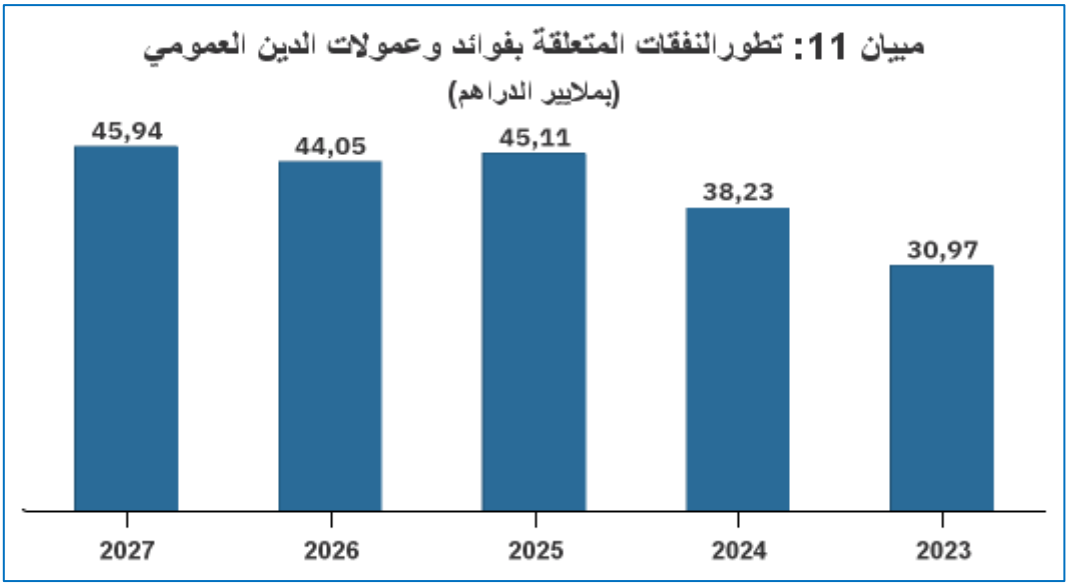

– **الدين الخارجي**

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 13 694 291 000 درهم برسم سنة 2027 .

– **الدين الداخلي**

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 32 249 870 000 درهم برسم سنة 2027 .

II.2.2. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2027 ما مجموعه 1 683 781 000 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

(بالدرهم)

نفقات الاستغلال	1 408 048 000
نفقات الاستثمار	275 733 000
المجموع	**1 683 781 000**

مبيان 12: نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(بملايين الدراهم)

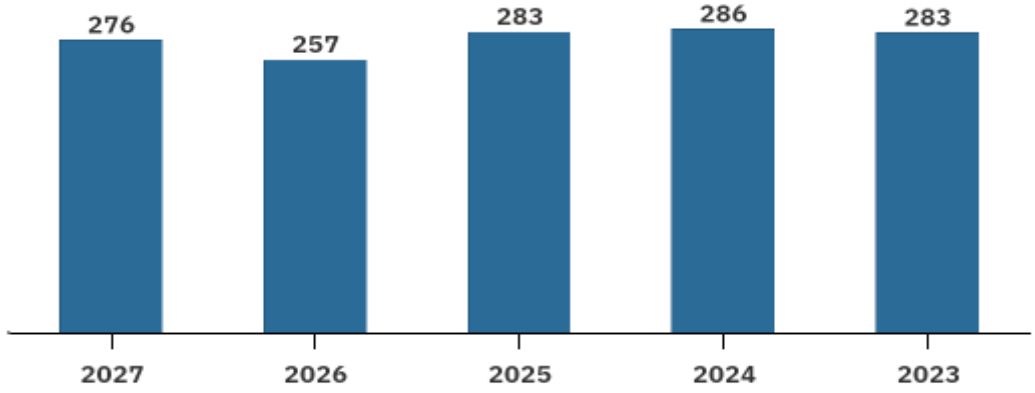

II.3.2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2027 وتطورها مقارنة مع سنة 2026 :

(بالدرهم)

الحسابات	سقف التحملات برسم قانون المالية لسنة 2026	سقف التحملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027	التغيرات بـ %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154 473 586 000	170 220 708 000	10,19
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	1 524 600 000	1 296 796 000	-14,94
3- حسابات العمليات النقدية	-	-	-
4- حسابات التمويل	-	-	-
5- حسابات النفقات من المخصصات	11 490 500 000	11 890 500 000	3,48
المجموع	**167 488 686 000**	**183 408 004 000**	**9,50**

II.4.2. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2027 ما قدره 69 379 891 000 درهم مقابل 64 166 376 000 درهم برسم سنة 2026.

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

- 18 297 491 000 درهم برسم الدين الخارجي ؛
- 51 082 400 000 درهم برسم الدين الداخلي.

II.3. الموارد

II.1.3. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2027 ما قدره 482 424 295 000 درهم، مقابل 421 325 037 000 درهم لسنة 2026، أي بزيادة قدرها 14,50 %.

يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

(بالدرهم)

بيان الموارد	قانون المالية لسنة 2026 (1)	مشروع قانون المالية لسنة 2027 (2)	التغيرات بـ% (2-1)/1
1 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	165 690 225 000	203 477 923 000	22,81
2 الضرائب غير المباشرة	167 889 582 000	185 545 720 000	10,52
3 الرسوم الجمركية	18 180 175 000	19 970 889 000	9,85
4 رسوم التسجيل والتمبر	24 321 174 000	28 404 477 000	16,79
5 عائدات أملاك الدولة	599 500 000	599 500 000	0
6 حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	27 521 979 000	28 026 800 000	1,83
7 الهبات والوصايا	1 500 000 000	1 000 000 000	-33,33
8 حصيلة تفويت مساهمات الدولة	6 000 000 000	6 000 000 000	0
9 موارد مختلفة	9 622 402 000	9 398 986 000	-2,32
المجموع	421 325 037 000	482 424 295 000	14,50

بهذا تحتل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المرتبة الأولى في موارد ميزانية الدولة (42,18 %)، تليها الضرائب غير المباشرة (38,46 %)، ثم رسوم التسجيل والتمبر (5,89 %)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (5,81 %)، ثم الرسوم الجمركية (4,14 %)، والموارد المختلفة (1,95 %)، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة (1,24 %)، والهبات والوصايا (0,21 %)، ثم عائدات أملاك الدولة (0,12 %). كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

مبيان 13 : توزيع موارد الميزانية العامة

برسم سنة 2027 مقارنة مع سنة 2026 (%)

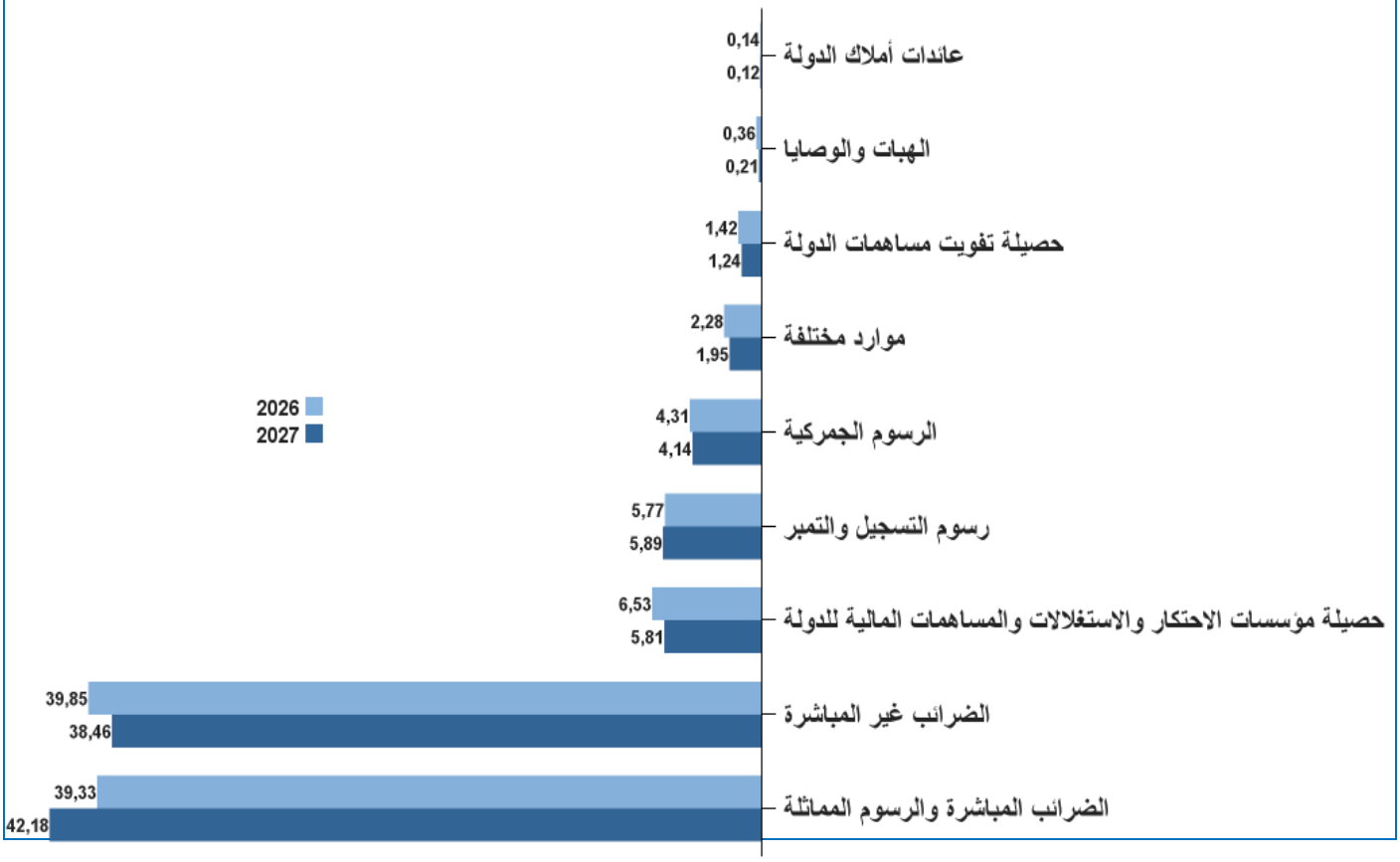

II.1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل، ما قدره 71 490 267 000 درهم مقابل 64 665 046 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 10,55 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على الشركات، ما قدره 126 008 429 000 درهم مقابل 95 614 035 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 31,79 %.

II.2.1.3. الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2027 ما قدره 60 724 993 000 درهم مقابل 51 347 857 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 18,26 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 76 775 854 000 درهم مقابل 71 048 230 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 8,06 % ؛
- تبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 23 546 331 000 درهم برسم سنة 2027 مقابل 23 159 063 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 1,67 % ؛

- تبلغ حصيلة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 19 320 200 000 درهم مقابل 17 717 100 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 9,05 %.

II.3.1.3. الرسوم الجمركية

تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 19 970 859 000 درهم مقابل 18 179 975 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 9,85 % .

II.4.1.3. رسوم التسجيل والتمبر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- تبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية ما قدره 17 740 516 000 درهم مقابل 14 502 127 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 22,33 % ؛
- تبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 3 711 103 000 درهم مقابل 3 345 242 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 10,94 % ؛
- تبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على عقود التأمينات ما قدره 1 772 083 000 درهم مقابل 1 684 517 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 5,20 % ؛
- تبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 2 544 741 000 درهم مقابل 2 067 617 000 درهم برسم سنة 2026، أي بزيادة قدرها 23,08 %.

II.5.1.3. عائدات أملاك الدولة

تبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة برسم سنة 2027، ما مجموعه 599 500 000 درهم بما فيها:

- حصيلة مداخيل مباني أملاك الدولة : 545 000 000 درهم ؛
- عائدات بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير المستعملة : 47 000 000 درهم ؛
- عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية : 5 000 000 درهم.

II.6.1.3. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة في مجال الاحتكارات والاستغلالات برسم سنة 2027 على الشكل التالي:

- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي : 7 200 000 000 درهم ؛
- الأرباح الآتية من شركة "المجمع الشريف للفوسفاط" : 6 400 000 000 درهم ؛
- الموارد الآتية من بنك المغرب : 5 100 000 000 درهم ؛
- الأرباح الناتجة عن بريد المغرب : 350 000 000 درهم ؛
- الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات : 280 000 000 درهم.

II.7.1.3. حصيلة تفويت مساهمات الدولة

تبلغ حصيلة تفويت مساهمات الدولة ما مجموعه 6 000 000 000 درهم برسم سنة 2027.

II.1.3.8. موارد مختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 9 622 402 000 درهم برسم سنة 2026 إلى 9 398 986 000 درهم برسم سنة 2027، أي بانخفاض قدره 2,32 %.

II.3.2. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2027 ما مجموعه 1 683 781 000 درهم.

II.3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2027 وتطورها مقارنة مع سنة 2026 :

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد برسم قانون المالية لسنة 2026	الموارد برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027	التغيرات بـ %
1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154 586 249 000	170 439 844 000	10,26
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	-
3- حسابات العمليات النقدية	150 000 000	150 000 000	-
4- حسابات التمويل	6 966 000	7 103 000	1,97
5- حسابات النفقات من المخصصات	11 490 500 000	11 890 500 000	3,48
المجموع	**166 233 715 000**	**182 487 447 000**	**9,78**

II.3.4. موارد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم سنة 2027 إلى 120 000 000 000 درهم مقابل 123 000 000 000 درهم برسم سنة 2026، أي بانخفاض قدره 2,44 %.

وتتوزع كما يلي:

- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 63 000 000 000 درهم برسم سنة 2026 إلى60 000 000 000 درهم برسم سنة 2027، أي بانخفاض قدره 4,76 % ؛
- ستُحافظ الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي برسم سنة 2027 على نفس المستوى مقارنة بسنة 2026 أي بمبلغ 60 000 000 000 درهم.

II.4. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2027، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى **400 مليار درهم** موزعة على النحو التالي :

- المؤسسات والمقاولات العمومية (بما فيها صندوق محمد السادس للاستثمار) : **251 مليار درهم** ؛
- الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحيين مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة : **124 مليار درهم** ؛
- الجماعات الترابية : **25 مليار درهم**؛

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية:

مبيان 14: الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية
برسم سنة 2027

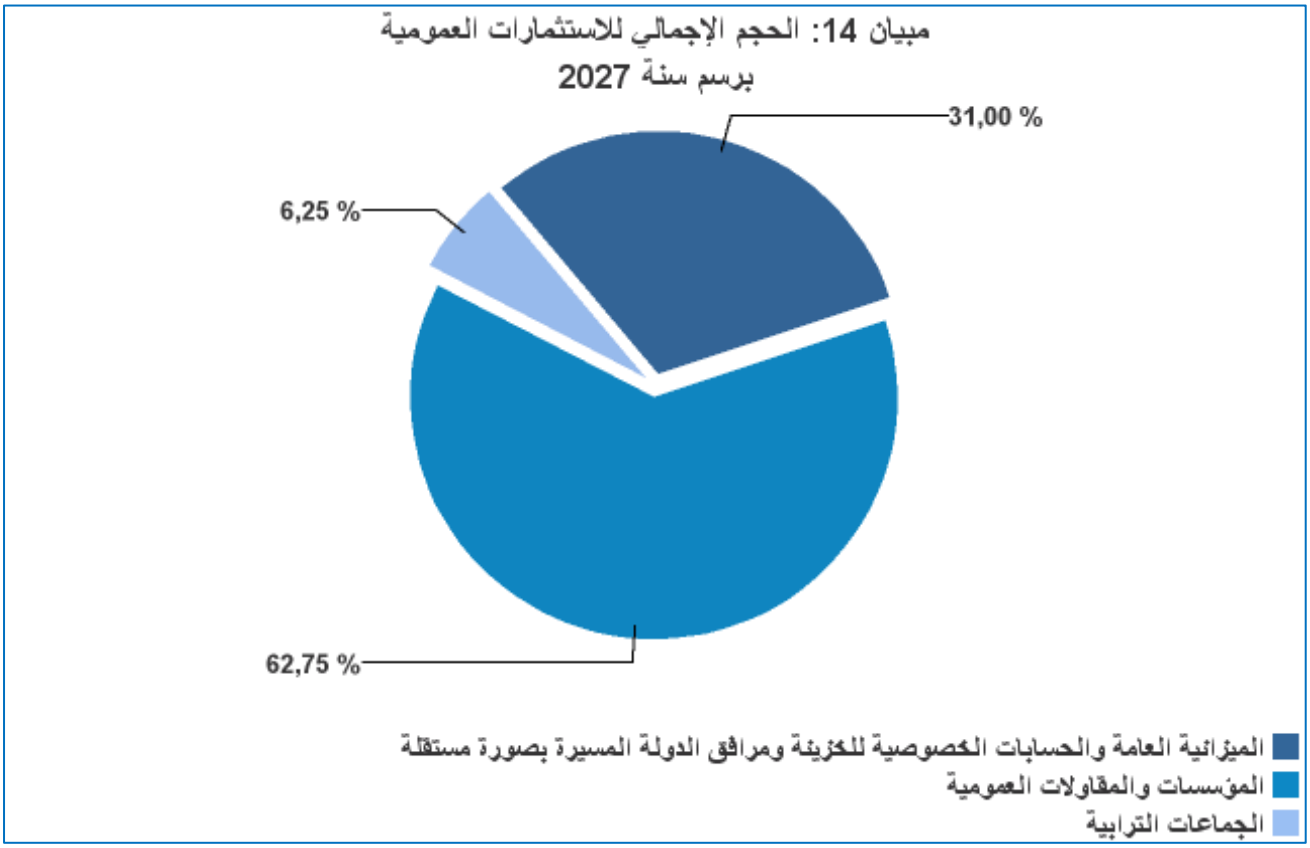

- **المؤسسات والمقاولات العمومية**

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية (بما فيها صندوق محمد السادس للاستثمار) برسم سنة 2027 إلى **251 مليار درهم**، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2027 تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

- **الحسابات الخصوصية للخزينة**

تهم برامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة وكذا برامج اجتماعية وتربوية.

ويبين التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2027 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

- **الجماعات الترابية**

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج ما يقارب **25 مليار درهم**.

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي **275,73 مليون درهم**.

ويبين التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2027 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة:

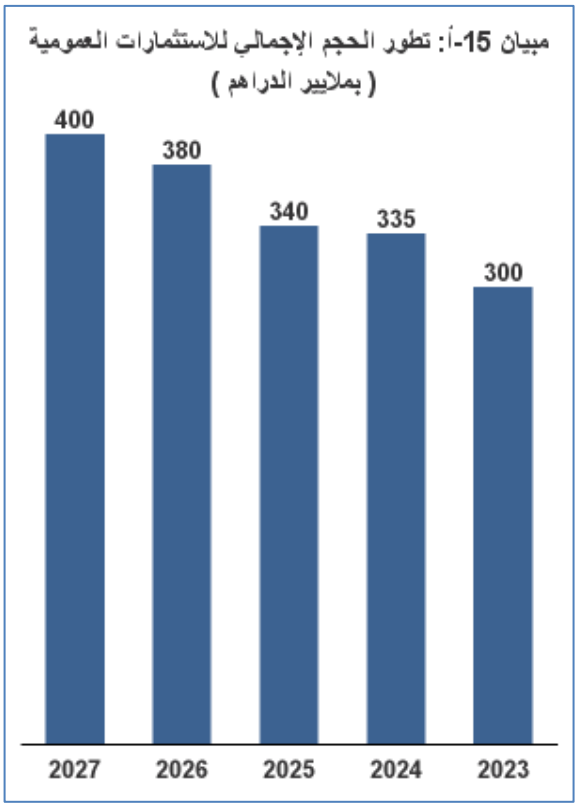

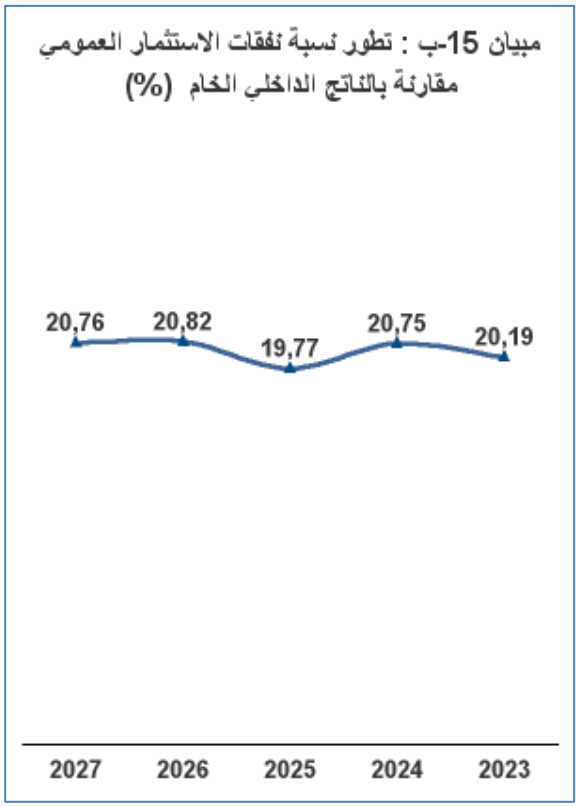

الباب الثالث: برامج العمل

1.III. استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة

يضع مشروع قانون المالية لسنة 2027 استعادة القدرة الشرائية وتوطيد أسس دولة اجتماعية مستدامة على رأس أولوياته. ويندرج هذان البعدان المترابطان ضمن سياسة واحدة للحماية والتمكين، تستجيب من جهة، للضرورة الآنية المتمثلة في الحفاظ على مستوى معيشة الأسر في ظل الضغوط المرتبطة بالأسعار، ومن جهة أخرى للحد بشكل مستدام من تعرضها للمخاطر الاجتماعية، من خلال معالجة عوامل الهشاشة، وتعزيز ولوجها، على الخصوص، إلى خدمات عمومية ذات جودة.

وفي هذا الإطار، ستعرف سنة 2027 تحولا نوعيا في عمل الحكومة في مسار استعادة القدرة الشرائية، من خلال الانتقال من منطق الاستجابة للضغوط إلى مقاربة ترتكز بشكل أكبر على الاستباقية والتنظيم. فبعد التدابير المتخذة سنة 2026 لاحتواء الضغوط على أسعار المواد الأساسية وتأمين التموين، ستنصب الجهود خلال المرحلة المقبلة على تحسين أداء مسارات التسويق، لا سيما من خلال تحديث أسواق الجملة، وتعزيز منظومة المعلومات المتعلقة بالأسعار والمخزونات والتدفقات، فضلاً عن تقليص تكاليف الوساطة. وستتم مواكبة الآليات المتعلقة بتركيبة الأسعار من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف بشكل مباشر دخل الأسر، لا سيما عبر دعم أسعار الكهرباء، والرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد ومن معاش الأرامل، وكذا الشروع في الانخراط في إصلاح الضريبة على الدخل.

ويندرج توطيد أسس الدولة الاجتماعية في إطار هذه التدابير، من خلال العمل على تحسين ظروف عيش الأسر بشكل مستدام. فبعد التوسيع المهم الذي عرفته آليات الحماية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، تتمثل الرهانات الحالية في ترسيخ المكتسبات، والتحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الحكامة وضمان استدامة الآليات المعتمدة. وسيمكن الرفع التدريجي للحد الأدنى الشهري للدعم الاجتماعي المباشر، موازاة مع الانتقال نحو استهداف يستند بدرجة أكبر إلى الدخل المتاح للأسر، من ملاءمة الدعم بشكل أفضل مع أوضاع المستفيدين.

ومن جهة أخرى، سيتم تعزيز التغطية الصحية من خلال التجويد الفعلي للولوج إلى الخدمات الصحية، وكذا مواصلة إصلاح المنظومة الوطنية للصحة. وسيعطي العمل الحكومي للدولة الاجتماعية نطاقا أوسع، خاصة، عبر مواصلة إصلاح منظومتي التربية والتعليم العالي، فضلا عن تأهيل المنظومة الصحية العمومية وتحسين الولوج إلى السكن اللائق.

1.1.III. إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة من خلال تحديث مسالك التوزيع المرتكز الاستراتيجي

تتطلب إعادة أسعار المواد الغذائية إلى مستويات معقولة تحسين ضبط تكاليف الإنتاج والتخزين والنقل، واعتماد هوامش تجارية تتناسب مع الخدمات المقدمة. ويتعين أن يراعي هذا الهدف التوازن بين الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر وضمان هامش ربح منصف للمنتجين. ولهذا الغرض، يهدف إصلاح مسالك التوزيع وأسواق الجملة إلى تقليص الخسائر وتكاليف الوساطة، وتعزيز المنافسة، والرفع من شفافية المعاملات، بما ينسجم وأهداف تثمين الإنتاج الفلاحي التي ترتكز عليها استراتيجية الجيل الأخضر.

وتندرج هذه التوجهات في إطار مواصلة تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بضبط الأسواق وتنظيم مسالك التسويق، لاسيما الخطاب الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2008، الذي أكد فيه صاحب الجلالة، نصره الله، على أن المواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة، رهين بارتفاع الأسعار، في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسة لجشع المضاربين، وأن " حرية السوق، لا تعني الفوضى والنهب". وقد تعزز هذا التوجه في خطاب 12 أكتوبر 2018، حيث شدد جلالته على ضرورة " التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة فيما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي

الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء ". وأخيرا، وامتدادا لهذا التوجه، جاء الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026 الذي دعا إلى "التعجيل بتطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية".

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستشكل سنة 2027 مرحلة للتنزيل العملي لإجراءات جديدة، من خلال إرساء أدوات القيادة والتتبع والضبط، مما يمكن من اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة التقلبات التي قد تعرفها الأسواق مع تعزيز شفافيتها. وسيتم تنزيل هذه الأولويات وفق المحاور التالية:

المحور1. تأمين التموين وضبط الأسواق

- إعداد مخططات موسمية للتموين بالمنتجات الاستراتيجية، مع إعطاء الأولوية للحبوب، والبطاطس، والبصل، والطماطم، واللحوم الحمراء، والسردين، وزيت الزيتون. وستمكن هذه المخططات من مواءمة حاجيات السوق الداخلية مع الإنتاج المتوقع، والمخزونات المتاحة، والصادرات المتعاقد بشأنها. كما سيمكن تحديد حالات الخصاص من استباق تعبئة المخزونات، ودعم الإنتاج، أو السماح بالاستيراد المؤقت؛
- إعادة توجيه الدعم الفلاحي نحو الرفع من الإنتاجية، وترشيد استعمال الماء، وتعزيز صمود وتموين السوق الوطنية، وذلك في إطار عقود تحدد أهداف والتزامات المستفيدين، مع إيلاء عناية خاصة للاستغلاليات الفلاحية العائلية والمتوسطة، ولتنظيمات المنتجين؛
- ضبط الصادرات في حالة حدوث خصاص استثنائي أو تقلبات في تموين السوق الداخلية بالمواد الأساسية. وستكون التدابير المتخذة مؤقتة ومتناسبة مع الوضعية، وتستند، على وجه الخصوص، إلى عتبات تتعلق بمستويات المخزون والأسعار ومدة تغطية الحاجيات، مع احترام الالتزامات التجارية والعقود الجاري بها العمل. وفي حالة توقع عجز، ستُستكمل هذه الآلية بالإعلان عن جدول زمني توقعي للواردات، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية؛
- تقييم الإعفاءات وأشكال الدعم الموجه للاستيراد، على أساس الكميات المستوردة، والتكاليف، وهوامش التوزيع، ومدى انعكاس هذه التدابير على أسعار البيع بالتقسيط.

المحور2. إصلاح قنوات التوزيع وتحديث أسواق الجملة

- إعداد إطار تشريعي جديد يحدد شروط إحداث وتدبير أسواق الجملة، سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، ومسؤوليات الدولة والجماعات الترابية، فضلا عن حقوق والتزامات تجار الجملة والوسطاء. كما سيتضمن هذا الإصلاح مراجعة نظام الوكلاء، وفصل الجبايات المحلية عن إلزامية المرور الفعلي عبر أسواق الجملة؛
- مواصلة الإجراءات اللازمة لدخول المركب الجهوي للتسويق الخاص بالرباط وسلا والصخيرات وتمارة حيز الاستغلال، وذلك بغلاف مالي قدره مليار درهم. وستشمل هذه المرحلة استكمال الأشغال والتجهيزات، وتحديد كيفيات التدبير، ونقل التجار من أسواق الجملة الثلاثة المعنية. وموازاة مع ذلك، سيتواصل إعداد الاتفاقيات المتعلقة بمركبات الدار البيضاء وبركان ومكناس ومراكش وأكادير وبني ملال، في أفق إرساء شبكة وطنية تضم اثني عشر مركبا؛
- الشروع في إحداث ست شركات جهوية للتوزيع في الأحواض الفلاحية الكبرى بسوس وتادلة والغرب واللوكوس ودكالة عبدة والشرق، على أساس دفتر تحملات موحد، وافتحاص سنوي، مع ضمان شفافية كاملة في الأسعار والرسوم. ولا تشكل هذه الشركات وسيطا عموميا يحتكر عمليات الشراء وإعادة البيع، بل توفر للفلاحين والتعاونيات خدمات التجميع والفرز والتلفيف والتبريد والنقل، وتمكنهم من البيع بالمزاد أو بموجب عقود لمختلف المشترين. كما يتيح فتح هذه الشركات أمام مختلف الفاعلين، على قدم المساواة، تنويع مسالك التسويق وإرساء منافسة فعلية بين مسلك التسويق المباشر، والمسلك القصير، وسوق الجملة؛

- الشروع في بناء وحدات للتخزين بالتبريد بتعريفات تحفيزية في أهم موانئ الصيد التقليدي، ولا سيما بالعرائش والحسيمة وآسفي وطانطان والعيون والداخلة، بهدف تحسين ظروف حفظ المنتجات وتعزيز القدرة التفاوضية للصيادين؛
- تطوير عقود للتموين المباشر تربط المنتجين أو التعاونيات بتجار التقسيط والأسواق التجارية الكبرى ومؤسسات الإطعام الجماعي. وستحدد هذه العقود الكميات، وجودة المنتجات، وآجال التسليم والأداء، وكذا قواعد مراجعة الأسعار. وسيتم دعم هذه المقاربة من خلال عروض بنكية وتأمينية تستند إلى العقود والمخزونات، كما ستواكبها تدابير ترمي إلى الوقاية من الممارسات والشروط التجارية التعسفية؛
- تأهيل أسواق القرب والأسواق الأسبوعية والتجارة الجائلة، وفق ضوابط صحية وتنظيمية مبسطة، مع ربطها بمنصات التموين؛
- العمل على تحديث مسالك تسويق اللحوم والأسماك. فبالنسبة للحوم الحمراء، ستشمل التدابير المتخذة في هذا الشأن التعريف الرقمي للقطيع، وتأهيل أسواق الماشية والمجازر، واعتماد الوزن والفوترة، وتعزيز قابلية تتبع الذبائح. أما بالنسبة لمنتجات الصيد، سيتم العمل على تحسين ظروف حفظ المنتجات في الموانئ ونقط التفريغ، ورقمنة عمليات البيع الأول، وتعزيز النقل بالتبريد نحو الأسواق الداخلية. وسيتواصل خلال سنتي 2028 و2029، تعزيز هذه الأوراش والتعاقد المباشر.

المحور3. المعلومات المتعلقة بالأسعارومر اقبة الممارسات التجارية

- إرساء نظام وطني للمعلومات حول أسواق المواد الغذائية، يشمل سلة من المنتجات ذات الأولوية تضم الحبوب، والبطاطس، والبصل، والطماطم، واللحوم الحمراء، والسردين، وزيت الزيتون. وسيمكن هذا النظام من تتبع الأسعار عند الإنتاج وعند البيع بالجملة وبالتقسيط، ومستويات المخزون وتدفقات التموين، كما سيتضمن آليات للإنذار في حالة تسجيل ارتفاع غير اعتيادي في الهوامش التجارية أو حدوث خلل في توفر المنتجات؛
- تعزيز المراقبة الدائمة القائمة على المخاطر، مع الإدماج التدريجي للفوترة الرقمية وآليات التتبع الصحي والجبائي، بهدف مكافحة التخزين لأغراض المضاربة، والممارسات المنافية للمنافسة، والغش في الوزن أو الجودة. كما ستسهم المعطيات التي يتم تجميعها في دعم اتخاذ قرارات التموين وعمليات المراقبة، وعند الاقتضاء، في الإحالة على مجلس المنافسة، في إطار اختصاصاته.

2.1.III. استعادة القدرة الشرائية للأسر من خلال دعم الأسعار، والتخفيف الضريبي، والحوار الاجتماعي

تشكل استعادة القدرة الشرائية أولوية ضمن تدخلات الدولة، من خلال العمل على استقرار أسعار المواد الأساسية، والتخفيف من الأعباء عن الأسر، وتحسين دخلها. وقد مكن فتح اعتمادات إضافية بقيمة 8 مليارات درهم، خلال سنة 2026، من رفع الغلاف المالي المخصص للمقاصة إلى 22 مليار درهم، في حين يرصد مشروع قانون المالية لسنة 2027 مبلغ 19,4 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. وستُستكمل هذه التدخلات بمواصلة إصلاح الضريبة على الدخل والرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد ومن معاشات الأرامل، وتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي، مع الحرص على استدامة المالية العمومية.

المرتكز الاستراتيجي

يرتكز الحفاظ على القدرة الشرائية على ضمان استقرار أسعار المواد الأساسية، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الأسر، وتحسين دخلها المتاح. وتُساهم آليات المقاصة في التخفيف من آثار تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية على الأسعار

الداخلية، كما يساهم إصلاح الضريبة على الدخل والتدابير المنبثقة عن اتفاقات الحوار الاجتماعي في دعم دخل الأسر. ويستند تنفيذ هذه التدابير إلى برمجة ميزانياتية مضبوطة وتتبع منتظم لآثارها على القدرة الشرائية. ويندرج الحفاظ على القدرة الشرائية، كذلك، في إطار مواصلة تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، لا سيما تلك الواردة في الخطاب الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2008، والذي حث فيه صاحب الجلالة، نصره الله، الحكومة على "*تفعيل الآليات التشريعية والمؤسسية الهادفة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وضبط الأسعار ومحاربة الرشوة*". كما ذكر جلالته، في خطاب العرش لسنة 2022، بالتدابير المتخذة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية وضمان تموين الأسواق بها، داعيا إلى "*تعزيز آليات التضامن الوطني، والتصدي بكل حزم ومسؤولية، للمضاربات والتلاعب بالأسعار*".

المكتسبات برسم سنة 2026

استهدفت الإجراءات المنفذة، خلال سنة 2026، التخفيف من آثار التقلبات التي شهدتها أسواق الطاقة، ومواصلة التدابير الرامية إلى دعم مداخيل الأسر. وتعرض الحصيلة أدناه أبرز المنجزات التي تم تحقيقها، إلى جانب توقعات اختتام السنة المالية، بالإضافة إلى التدابير التي تم الشروع في تنفيذها خلال السنوات السابقة، والتي تمتد آثارها إلى سنة 2026:

1. **تعزيز اليقظة في مواجهة التوترات الطاقية**: أدت التوترات الجيوسياسية والاضطرابات التي شهدتها الملاحة في مضيق هرمز إلى زيادة حدة تقلبات الأسعار، وتفاقم الإكراهات اللوجيستيكية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وتتولى اللجنة الوزارية التي أحدثتها الحكومة تتبع انعكاسات هذه التطورات على الاقتصاد الوطني، وتنسيق تدخلات القطاعات الوزارية المعنية؛

2. **مجهود ميزانياتي إضافي للحفاظ على الأسعار**: تم رفع الغلاف الإجمالي المخصص للمقاصة إلى 22 مليار درهم، بفضل فتح اعتمادات إضافية بقيمة 8 مليارات درهم، خصصت لتغطية الارتفاع المسجل في كلفة دعم غاز البوتان، وتمويل الدعم الاستثنائي الذي أعيد تفعيله لفائدة مهنيي النقل الطرقي. وقد بلغ حجم الدعم المعبأ في هذا الإطار 2,488 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2026، وهو ما سيساهم في التخفيف من ارتفاع تكاليف الاستغلال وانعكاسه على تعريفات النقل؛

3. **مواصلة دعم المواد الأساسية**: بالنسبة لغاز البوتان، بلغ متوسط الدعم الممنوح عن كل قنينة من فئة 12 كيلوغراما ما يناهز 61,79 درهما، خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2026، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 15,75% على أساس سنوي. أما بالنسبة للسكر، فمن المتوقع أن يساهم تراجع الأسعار الدولية في تخفيف الكلفة الصافية التي تتحملها الدولة. كما أتاح تراجع الأسعار الدولية، بالنسبة للقمح اللين، الإبقاء على كلفة الاستيراد دون السعر المستهدف المحدد في 270 درهما للقنطار، وذلك دون الحاجة إلى اللجوء إلى آلية الاسترداد. كما ساهم تحسن الظروف المناخية للموسم الفلاحي 2026/2025 في انتعاش إنتاج السكر والحبوب، بما يعزز انتظام التموين؛

4. **دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للمساهمة في استقرار التعريفات**: بلغ المبلغ الإجمالي الذي حولته الدولة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، 17 مليار درهم، وذلك في إطار بروتوكول الدعم المبرم مع هذه المؤسسة. ويتيح البروتوكول الجديد، الذي تم توقيعه سنة 2026، تعبئة تمويل بقيمة 6,5 مليارات درهم، للمساهمة في تقويم الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وتسريع تنفيذ برنامجه للتجهيز، وهو ما سيمكن من الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛

5. **دعم الأجور من خلال الحوار الاجتماعي وتخفيف العبء الضريبي**: مكنت الزيادات في الأجور وإصلاح الضريبة على الدخل، التي تم إقرارها في إطار قانون المالية لسنة 2025، من تحسين دخل الأسر، حيث ارتفع الحد الأدنى للأجور ومتوسط الأجور في الوظيفة العمومية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2026، بنسبة 34% و30% على التوالي. وخلال نفس الفترة ارتفع الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية بنسبة 21% وبنسبة 27% في النشاطات الفلاحية، ليبلغا على التوالي 17,92 درهما للساعة و97,44 درهما لليوم. وموازاة مع ذلك، استفادت معاشات

التقاعد المعنية بالإصلاح من تخفيض بنسبة 50% برسم الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025، ثم من إعفاء كلي ابتداء من فاتح يناير 2026.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

المحور1. مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية

يرصد مشروع قانون المالية لسنة 2027 غلافا ماليا قدره 19,4 مليار درهم لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. ومن شأن هذه البرمجة أن تسهم في ضمان توفر هذه المنتجات واستقرار أسعارها في السوق الداخلية، حيث سيتم مواكبة ذلك من خلال تتبع تطورات الأسواق الدولية وانعكاساتها على حاجيات تمويل المقاصة.

ومن جهة أخرى، سيُعزَّز الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر بتحمل الدولة لمبلغ كل فاتورة كهرباء تقل عن أو تساوي 100 درهم شهريا. ويهدف هذا الإجراء إلى التخفيف من عبء نفقات الكهرباء على ميزانية الأسر المعنية.

المحور2. مراجعة جدول الضريبة على الدخل

تعتزم الحكومة، امتدادا للإصلاح الذي تم الشروع فيه سنة 2025، إجراء مراجعة تدريجية جديدة للضريبة على الدخل، تروم تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والطبقة المتوسطة، وتبسيط الجدول الضريبي، وتشجيع الشغل المصرح به. وتشمل هذه المراجعة رفع حد الشطر الأول المتعلق بالدخل الصافي المعفى من 40.000 إلى 60.000 درهم، وتقليص عدد الأشطر الخاضعة للضريبة من خمسة إلى ثلاثة، واعتماد معدلات ضريبية تصاعدية بنسبة 10% و20% و30% على هذه الأشطر، فضلا عن خفض المعدل الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37% إلى 30%. وسيتم التنزيل التدريجي لهذا الإصلاح على مدى خمس سنوات (2027 - 2031)، بعد تقييم كلفته وآثاره على مداخيل الأسر والمداخيل العمومية، بالتوازي مع توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي.

المحور3. الرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد ومن معاش الأرامل

تعتزم الحكومة إيلاء عناية خاصة لفئة المتقاعدين وذوي حقوقهم من خلال التدبيرين التاليين:

- الرفع التدريجي للحد الأدنى لمعاشات التقاعد إلى 3.000 درهم شهريا، على أن يبلغ 1.700 درهم في مرحلة أولى سنة 2027، بهدف تحسين دخل المتقاعدين الذين يتقاضون المعاشات الأدنى والحفاظ على قدرتهم الشرائية؛
- الرفع من نسبة معاش الأرامل من 50% إلى 100%.

وسيُراعى في تنفيذ هذين التدبيرين خصوصيات أنظمة التقاعد المعنية وتوازناتها المالية، وفق برمجة تدريجية.

المحور4. ترسيخ الحوار الاجتماعي ودعم الدخل

سيتواصل الحوار الاجتماعي الذي تمت مأسسته وكذا تنفيذ الالتزامات المتفق بشأنها مع الشركاء الاجتماعيين، بما يعزز المكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى تحسين الدخل وظروف العمل. وسيبلغ الغلاف المالي المخصص لتنفيذ هذه الالتزامات في القطاع العام نحو 50 مليار درهم في أفق سنة 2027، لفائدة ما يقارب 1,25 مليون موظف وعون.

III.3.1. تسريع استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية

III.1.3.1. الدعم الاجتماعي المباشر: من الحماية إلى الإدماج

أحدث نظام الدعم الاجتماعي المباشر تحولا نوعيا في مجال الحماية الاجتماعية، باعتباره ورشا ملكيا تم إطلاقه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 13 أكتوبر 2023. وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا النظام، إلى غاية متم شتنبر 2026، أزيد من 4 ملايين أسرة، وشمل 5,77 مليون طفل، فيما تجاوزت قيمة الإعانات المصروفة، منذ إطلاقه في

دجنبر 2023، مبلغ 71 مليار درهم. فضلا عن ذلك، استفاد من إعانة الدخول المدرسي، خلال الموسم الدراسي 2026-2027، 1,9 مليون أسرة و3,4 ملايين طفل متمدرس. كما أتاحت الإعانة الخاصة توسيع نطاق هذا النظام ليشمل الأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية. فيما تم، برسم شهر شتنبر 2026، تفعيل المنحة الاستثنائية المرتبطة بالولوج إلى شغل مصرح به، والتي استفادت منها 508 أسر.

ومن جهة أخرى، ستنصب جهود الحكومة، خلال سنة 2027، على التطوير التدريجي لمنظومة الاستهداف نحو مقاربة ترتكز بصورة أكبر على المداخيل الفعلية للأسر، وتعزيز المواكبة نحو الإدماج الاقتصادي، والرفع من الحد الأدنى لمبلغ الإعانة الشهرية من 500 إلى 600 درهم، فضلا عن تعزيز الحضور الترابي للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

المرتكز الاستراتيجي

يجسد نظام الدعم الاجتماعي المباشر التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، حيث دعا خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه بتاريخ 13 أكتوبر 2023، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى الشروع في تفعيل هذا النظام وتوسيع نطاقه ليشمل الفئات الأكثر احتياجا من المجتمع. وتعزز هذا التوجه بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، الداعية إلى ملاءمة السياسات العمومية مع التحولات الاجتماعية والديمغرافية التي تعرفها المملكة، وكذا بخطاب 29 يوليوز 2026، الذي أعاد التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكتسبات الإصلاح ومواصلة توطيدها خدمة للعدالة الاجتماعية والمجالية. وترتكز هذه الدينامية على إطار قانوني ومؤسساتي مهيكلا، يقوم، على الخصوص، على القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والقانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 041.26، وكذا النصوص المتخذة لتطبيقهما. وتكتمل البنية المؤسساتية للنظام بالقانون رقم 59.23 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

يشكل نظام الدعم الاجتماعي المباشر أحد الأوراش الرئيسية لتوطيد أسس الدولة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تم تحقيق هدف تعميم التعويضات العائلية لفائدة الفئات المستهدفة، من خلال الرفع من قيمة الإعانات المرتبطة بالطفولة وفق الجدولة الزمنية المحددة لذلك، واعتماد حد أدنى قدره 500 درهم لكل أسرة، وإقرار زيادات برسم الإعاقة واليتم، فضلا عن تخويل منح برسم الولادة بقيمة 2.000 درهم عن الولادة الأولى و1.000 درهم عن الولادة الثانية. ويندرج النظام ضمن مقاربة مندمجة للحماية الاجتماعية تتقاطع مع باقي السياسات العمومية المساهمة في توطيد أسس الدولة الاجتماعية، والمتمثلة أساسا في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في مجال التغطية الصحية، والبرامج التابعة لقطاع التربية الوطنية في مجال الوقاية من الهدر المدرسي، وتدخلات القطاع المكلف بالتنمية الاجتماعية لفائدة الأطفال المقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، لاسيما من خلال الإعانة الخاصة، وكذا سياسات التشغيل الرامية إلى تشجيع الولوج إلى الشغل المصرح به.

المكتسبات برسم سنة 2026

بعد مرور ثلاث سنوات على إطلاقه، بلغ نظام الدعم الاجتماعي المباشر مرحلة التنزيل الشامل، كما تعكس ذلك المكتسبات التالية:

1. نظام واسع التغطية تتعززوتيرة تنزيله: بلغ عدد الأسر المستفيدة من النظام إلى غاية متم شتنبر 2026 أزيد من 4 ملايين أسرة، منها 61% برسم الإعانات المرتبطة بالطفولة و39% برسم الإعانة الجزافية، بما يشمل 5,77 ملايين طفل، فيما تجاوزت قيمة الإعانات المصروفة منذ دجنبر 2023 مبلغ 71 مليار درهم، مع استمرار توسيع قاعدة الأسر المستفيدة، مما يعزز من قدرة الدولة على تقديم دعم منتظم لمواجهة المخاطر المرتبطة بالطفولة وأوضاع الهشاشة.

2 .**الطفل باعتباره محور هذا النظام:** تم إدماج المبادرة الملكية «مليون محفظة» ضمن النظام وفق صيغة جديدة، واستفاد، خلال الموسم الدراسي 2024-2025، من إعانة الدخول المدرسي 1,8 مليون أسرة و3,1 مليون طفل متمدرس بغلاف مالي قدره 670 مليون درهم. وبلغ عدد الأسر المستفيدة، خلال الموسم الدراسي 2025-2026، 1,9 مليون أسرة و3,4 مليون طفل، بغلاف مالي بلغ 739 مليون درهم، فيما بلغ عدد المستفيدين، برسم الموسم الدراسي 2026-2027، أزيد من 1,9 مليون أسرة و3,4 مليون طفل، بمبلغ 740 مليون درهم. وبصفة إجمالية، تمت تعبئة أزيد من 2 مليار درهم برسم المواسم الدراسية الثلاثة، والذي مكن من التخفيف من الأعباء التي تتحملها الأسر والحد من مخاطر الهدر المدرسي. أما الإعانة الخاصة، التي عرفت برمجة غلاف مالي قدره 36 مليون درهم برسم سنة 2026، فتشكل رأسمالا لفائدة الأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، قصد تيسير انتقالهم نحو الاستقلالية عند مغادرة هذه المؤسسات، وذلك استنادا إلى اتفاقية لتبادل المعطيات بين الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي والقطاع المكلف بالتضامن والقطاع المكلف بالميزانية.

3. **تعزيز الحكامة المؤسساتية:** تواصل الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي إرساء بنيتها المؤسساتية، حيث تم في هذا الصدد، عقد اجتماعين لمجلس إدارتها، وتوظيف 109 إطار إلى غاية متم سنة 2025، فضلا عن المصادقة على الوثائق المرجعية الخاصة بها، وإرساء البنية التحتية المعلوماتية وأنظمة المعلومات، وافتتاح أول تمثيلية ترابية نموذجية بمدينة الجديدة. وبموازاة ذلك، تم الشروع في النقل التدريجي لتدبير النظام، الذي يضطلع به حاليا كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بهدف ضمان تدبير مندمج، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

الأولويات والمشاريع لسنة 2027

بعد تنزيل تدريجي لهذا النظام، ستخصص الحكومة سنة 2027 للعمل على تعزيزه المؤسساتي والعملياتي، وتحسين الإنصاف في الاستهداف، والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، مع العمل تدريجيا على تطوير الدعم الاجتماعي المباشر من آلية للتحويلات النقدية إلى رافعة للإدماج والاستقلالية الاقتصادية. وستتم بلورة هذه الأولويات حول أربعة محاور:

المحور1. تجويد آليات الاستهداف وتعزيز الإنصاف

تتجلى نجاعة النظام في اعتماد استهداف أكثر دقة وأكثر ملاءمة لتطور الوضعية الاجتماعية الفعلية للأسر. وذلك من خلال:

- الإعداد للانتقال التدريجي من استهداف يعتمد أساسا على المؤشر السوسيو-اقتصادي إلى استهداف يرتكز بصورة أكبر على الدخل الفعلي المتاح للأسر؛
- الإرساء التدريجي لتصريح اجتماعي شامل بالمداخيل، وتعزيز التبادل الآمن للمعطيات بين الإدارات والهيئات المعنية؛
- الإبقاء، خلال المرحلة الانتقالية، على المؤشر السوسيو-اقتصادي كأداة تكميلية عندما لا تتوفر معطيات موثوقة بشأن المداخيل؛
- تعزيز آليات تحيين وضعية الأسر والتظلم والتصحيح، بما يحد من أخطاء الإدماج والإقصاء؛
- أخذ المداخيل العرضية أو الموسمية بعين الاعتبار، تفاديا لأن يؤدي تغير مؤقت في الدخل إلى فقدان الأهلية بشكل تلقائي.

المحور2. استكمال نقل تدبير النظام إلى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي

يقتضي استكمال البناء المؤسساتي للنظام نقل تدبيره إلى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي. وفي هذا الإطار، سيتم الشروع في الإجراءات التالية:

- استكمال نقل وظائف التدبير، التي يتولاها حاليا كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، إلى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، مع ضمان استمرارية الخدمات، وتعزيز المساطر والقدرات العملياتية وأنظمة المعلومات الخاصة بالنظام؛
- نقل أنظمة المعلومات الخاصة بتدبير النظام إلى بنية تحتية سيادية وحديثة تتولى الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي تشغيلها، مع الشروع في ذلك ابتداء من دجنبر 2026، وتعزيز آليات الأمن والاستمرارية والأداء.

المحور3. التوسع الترابي وجودة الخدمات

سينعكس هذا التوجه ميدانيا، من خلال تغطية ميدانية أكثر شمولية وتحسين معالجة الطلبات. وتتحدد التدابير المزمع اتخاذها في هذا الإطار فيما يلي:

- مواصلة تعزيز التواجد الترابي للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، عقب الافتتاح المرتقب لتمثيليتي سيدي قاسم وتاونات متم سنة 2026، وتعزيز آليات الإخبار والتوجيه والمواكبة لفائدة المستفيدين، خدمة للعدالة المجالية؛
- تحديث منظومة تدبير الشكايات والتظلمات عبر الشروع في التفعيل التدريجي، خلال سنة 2027، لمجيب آلي افتراضي قائم على الذكاء الاصطناعي للإجابة عن الأسئلة الأكثر تداولا، مع توفير خاصية الإيداع الإلكتروني للوثائق الإثباتية.

المحور4. من الحماية إلى الإدماج

يعد المحور الرابع محطة مفصلية ترتكز على مواكبة الأسر نحو الإدماج المهني، مع الحفاظ على حقوقها المكتسبة في إطار الحماية الاجتماعية. وتتمثل أبرز التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تنزيل المنحة الاستثنائية لمواكبة رب الأسرة أو أحد الزوجين عند ولوجهم إلى شغل مصرح به في القطاع الخاص، بهدف تشجيع التشغيل المصرح به؛
- تفعيل آلية استعادة الأهلية في حالة فقدان الشغل بشكل غير إرادي، دون التقيد بحد أدنى لعدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بهدف تفادي انقطاع الحماية الاجتماعية واعتماد مقاربة دينامية في التعامل مع وضعيات الأسر؛
- تفعيل الزيادة الثانية في المبالغ الشهرية للإعانات المرتبطة بالطفولة، وفق الجدول الزمني المحدد بموجب المرسوم رقم 2.23.1067، مع مواصلة تحسين الاستهداف ومراقبة شروط الاستحقاق؛
- إجراء تجارب ميدانية ترابية، تخضع للتتبع والتقييم، لتدابير مواكبة الأسر المستفيدة تستهدف مجالات الصحة والتمدرس وتسهيل الولوج إلى سوق الشغل، بهدف تعزيز الأثر الاجتماعي للتحويلات المالية وتحفيز الإدماج الاقتصادي؛
- الرفع التدريجي من المبلغ الأدنى للمنحة الشهرية من 500 إلى 1.000 درهم، وذلك وفق برمجة مالية مضبوطة تراعي تركيبة الأسرة وتكلفة المعيشة، على أن تشكل سنة 2027 مرحلة أولى من خلال رفع هذا المبلغ من 500 إلى 600 درهم؛
- ربط الدعم بنظام للمواكبة الفردية والأسرية نحو مسارات التكوين والشغل والمبادرة الاقتصادية، مع إرساء آلية خروج تدريجي لتجنب الإيقاف الفوري للدعم فور الحصول على أول فرصة عمل.

III.1.3.2. التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: من التعميم إلى الفعلية والاستدامة

قطع ورش تعميم التغطية الصحية أشواطا متقدمة، إذ أصبح بإمكان عموم المواطنات والمواطنين الاستفادة من خدماتها، سواء في إطار أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أو في إطار الأنظمة الخاصة. وتعكس المؤشرات

ذات الصلة ذلك، حيث تجاوز عدد المسجلين 32,5 مليون شخص، أي ما يقارب 89% من سكان المملكة، مقابل ما يناهز 42% قبل إطلاق الورش.

وقد اقترن هذا التقدم، بمجهود مالي مهم من طرف الدولة، إذ تم تحويل أكثر من 37,86 مليار درهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خصص منها 35,8 مليار درهم لتغطية واجبات اشتراك ما يزيد على 11 مليون مستفيد من نظام «أمو تضامن»، في حين خصص الباقي، أي 2,06 مليار درهم، لتغطية حصة الجزء الباقي على عاتق المؤمن بالنسبة للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الاستشفائية العمومية.

هذا، وستنصب الجهود خلال سنة 2027 على ثلاث أولويات كبرى، تتمثل في:

1. تنزيل أحكام القانون رقم 54.23، ولا سيما ما يتعلق بنقل تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالقطاع العام من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
2. مواصلة تنزيل التدابير الكفيلة بضمان الاستفادة الفعلية من الخدمات؛
3. مواصلة الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

المرتكز الاستراتيجي

يُعدّ ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حفل إعطاء انطلاقته الرسمية بمدينة فاس في أبريل 2021، تجسيدا للرؤية الملكية السامية التي تضمّنها خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2020، والتي كرسها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

ويندرج هذا الورش ضمن الأولويات الإصلاحية الكبرى للنموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي، إذ يروم تمكين جميع المواطنات والمواطنين من الولوج إلى تغطية صحية أساسية والاستفادة منها على قدم المساواة. كما ينسجم مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية المتعلقة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وقد جاء خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2022 ليُدرج هذا الورش ضمن رؤية مندمجة، مؤكدا على ضرورة مواصلة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية وتطويرها حتى تواكب تعميم هذا التأمين، وتعزز نجاعة الإصلاح واستدامته.

المكتسبات برسم سنة 2026

دخل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مرحلة لم يعد فيها الرهان مقتصرا على توسيع نطاق التغطية وتعميمها، بل أصبح يشمل كذلك تعزيز الاستفادة الفعلية من الخدمات التي يوفرها، وضمان استدامة المالية.

1. تقدم ملحوظ على مستوى التسجيل: يغطي التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في سنة 2026، حوالي 89% من الساكنة، أي أكثر من 32,5 مليون مستفيد، مقابل 42% قبل انطلاق الإصلاح؛

2. نظام «أمو تضامن» ممول كليا من طرف الدولة: حولت الدولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مبلغا تراكميا قدره 35,8 مليار درهم برسم الاشتراكات المتحملة لفائدة أزيد من 11 مليون مستفيد، منذ دخول النظام حيز التنفيذ. وانتقلت المساهمة السنوية للدولة من 665 مليون درهم برسم شهر دجنبر 2022 إلى 8,14 مليار درهم سنة 2023 لتصل إلى 9,17 مليار درهم سنة 2024 ثم إلى 9,99 مليار درهم سنة 2025، ولتبلغ 7,84 مليار درهم برسم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2026، وذلك بفعل تطور أعداد المستفيدين والمراجعات المتتالية للحد الأدنى القانوني للأجر، الذي ترتبط به الاشتراكات. ويمتد الالتزام المالي للدولة، كذلك، إلى الجزء الباقي على عاتق المؤمَّن برسم الخدمات المقدمة بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، حيث تجاوز مبلغه 2,06 مليار درهم عند متم غشت 2026؛

3. اتساع تدريجي لقاعدة المستفيدين من الأنظمة القائمة على الاشتراك: يغطي نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال غير الأجراء أزيد من أربعة ملايين شخص، ما بين مؤمَّنين رئيسيين وذوي حقوق، من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. أما نظام «أمو الشامل»، الموجَّه إلى القادرين على أداء الاشتراكات ممن لا يزاولون أي نشاط، مأجورا كان أو غير مأجور، فقد ارتفع عدد المسجلين فيه إلى 484.000، مقابل 313.000 قبل سنة، أي بزيادة تقارب 55%. وتتواصل الجهود لترسيخ هذا المنحى، عبر تعزيز جاذبية النظام وصون توازناته المالية؛

4. تكريس القانون رقم 54.23 لتدبير موحد: مكن القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية من توحيد تدبير الأنظمة، إذ يعهد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام، ابتداء من فاتح فبراير 2027، دون دمج الأنظمة. وفي هذا الصدد، يحتفظ كل نظام بقواعده وتمويله الخاص، مما يضمن الحفاظ الكامل على حقوق المؤمن لهم بالقطاع العام. كما يحافظ القانون على الحقوق المكتسبة لمستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي المدعوين للإدماج في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بالوضعية النظامية والأقدمية واستقرار مكان العمل والانخراط في أنظمة التغطية الصحية والتقاعد؛

5. مباشرة عملية نقل تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض واستكمال الإطار التنظيمي: تتم قيادة مشروع النقل وفق حكامة خاصة تشرك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضديات والقطاع المكلف بالمالية. وقد تم إرساء هيئات القيادة الاستراتيجية والعملياتية، واستكمال تشخيص الوضعية القائمة، والانتهاء من إعداد مخطط النقل، مما يتيح الشروع في تنفيذه. وبالموازاة مع ذلك، يجري إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لدخول القانون رقم 54.23 حيز التنفيذ ابتداء من فاتح فبراير 2027. كما يتم إيلاء عناية خاصة لاستمرارية الحقوق والخدمات، ونقل الممتلكات والوضعيات المالية المعنية، والإبقاء، بصفة انتقالية، على الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التعاضدية، وملاءمة مساطر التسجيل والتكفل والإرجاع؛

6. تأطير سعر الأدوية بشكل أفضل ووقاية منصوص عليها بموجب القانون: يوفق إصلاح منظومة تحديد أسعار الأدوية، الذي تم الشروع فيه سنة 2026، لا سيما بموجب المرسوم رقم 2.25.631، بين تحسين الولوج إلى العلاجات والتحكم في النفقات المرتبطة بها، إذ يراجع كيفيات تحديد الأسعار وإعادة تقييمها، ويؤطر بشكل أفضل الأدوية الجنيسة والأدوية البيولوجية المماثلة. كما يتيح إبرام اتفاقيات للتخفيض بالنسبة للمنتجات ذات الأثر المالي المرتفع، وينص على آلية مؤقتة للوقاية من حالات انقطاع التموين؛

وبالموازاة مع ذلك، يضع القانون رقم 54.23 الوقاية في صلب التأمين عن المرض، إذ يأذن للهيئة المدبرة بالمساهمة في البرامج ذات الأولوية للسياسة الصحية للدولة، من الميزانية الخاصة بكل نظام وفي حدود يتم تحديدها بنص تنظيمي. ويستجيب هذا التطور للتركز المتزايد للنفقات على الأمراض طويلة الأمد والأمراض الخطيرة والمكلفة. فتحْت تأثير التحول الديمغرافي والوبائي المزدوج، أصبحت هذه الأمراض تمثل أكثر من نصف نفقات كل نظام من الأنظمة الخمسة؛

7. إطلاق دراسات تحليلية لتوطيد الأنظمة: تم إطلاق عدة أوراش تحليلية لتنوير المراحل المقبلة من الإصلاح. وقد تم استكمال تصميم نموذج اكتواري لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. وستمكن هذه الأداة من توقع توازناتها المالية وتقييم أثر التدابير المزمع اتخاذها. كما توجد أشغال أخرى في طور الإنجاز. وتهم، أولا، إعداد استراتيجيات لانخراط العمال غير الأجراء ملائمة لقطاعات الفلاحة والصناعة التقليدية والنقل، وكذا دراسة سلوكية حول معيقات انتظام أداء الاشتراكات، مقرونة بتجربة نموذجية لرافعات التحفيز. فضلا عن ذلك، تَبْحث دراسة اعتماد "المشروطية" كرافعة لتفعيل الحق في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وصون التوازنات المالية لنظامي العمال غير الأجراء و"أمو شامل".

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

بعد توسيع التغطية، ستفتح سنة 2027 مرحلة للتوطيد، تتمحور حول فعلية التغطية، والولوج الفعلي إلى العلاجات، والاستدامة المالية للأنظمة. وامتدادا للمكتسبات المعروضة أعلاه، سيواصل العمل العمومي الأولويات الثلاث المعتمدة من خلال توحيد تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتعزيز فعلية حقوق المؤمن لهم، والحفاظ على التوازنات المالية للأنظمة. وسيتم تنزيل هذه الأولويات وفق المحاور الخمسة التالية:

المحور1. مواصلة توحيد تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

يجعل دخول القانون رقم 54.23 حيز التنفيذ من عملية نقل التدبير الهدف الرئيسي للسنة المالية، حيث سيتم:

- نقل تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداء من فاتح فبراير 2027، مع ضمان استمرارية الخدمات وحقوق المؤمنين فيما يخص التسجيل، وفتح الحقوق، وتصفية الملفات الجارية والإبقاء، بصفة انتقالية، على الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات التعاضدية؛
- إدماج مستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع الحفاظ على حقوقهم المكتسبة؛
- ضمان انتقال الطلبة إلى أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بصفتهم من ذوي الحقوق، وتأمين انتقال أولئك الذين لا يخضعون لأي نظام آخر، إلى نظام «أمو تضامن»؛
- نقل الفئات المشار إليها في المادة 114 من القانون رقم 65.00، المستفيدة من التغطية الصحية في إطار عقود جماعية لدى شركات التأمين، إلى التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك وفق الآجال والكيفيات التي ستُحدَّد بنص تنظيمي على ضوء نتائج الدراسة الجارية؛
- توحيد مساطر العمل داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطويرها، بما يتيح تدبير مختلف الأنظمة وفق مساطر مشتركة ومنزوعة الصفة المادية.

المحور2. تعزيز فعلية الحقوق

ترتبط فعلية الاستفادة بمدى انخراط المؤمنين وانتظامهم في أداء الاشتراكات، ولا سيما بالنسبة للعمال غير الأجراء. حيث سيتم العمل على:

- ترجمة خلاصات الدراسة السلوكية والاستراتيجيات القطاعية للانخراط الخاصة بالعمال غير الأجراء في قطاعات الفلاحة والصناعة التقليدية والنقل، إلى إجراءات عملية وملموسة؛
- تفعيل إجراء المشروطية بالنسبة إلى النظام الخاص بالعمال غير الأجراء ونظام أمو الشامل، والمتمثل في ربط الاستفادة من المساعدات العمومية والإعانات والتراخيص الإدارية بالتسجيل والانتظام في أداء الاشتراكات، بالنسبة لنظامي العمال غير الأجراء و«أمو الشامل»؛
- استكمال الدراسة الخاصة بتقييم أداء "نظام أمو تضامن" ومدى إنصافه واستدامته، واستخلاص ما يلزم من دروس من أجل تطوير النظام وتحسين فعاليته؛
- جرد وتسجيل الفئات التي لا تزال خارج المنظومة، وتبسيط مساطر الانخراط وتحيين الحقوق، وتعزيز تبادل المعطيات بين الإدارات المعنية.

المحور3. الحفاظ على التوازنات المالية والتحكم الطبي في النفقات

أصبحت الاستدامة المالية للأنظمة انشغالا ذا أولوية قصوى، لا سيما في ظل التعميم، وذلك من خلال:

- تحديد وتنفيذ تدابير تمكن من التحكم في تطور النفقات الطبية وتعزيز موارد الأنظمة؛
- تتبع أثر إصلاح أسعار الأدوية على الولوج إلى العلاجات وعلى نفقات الأنظمة، وتشجيع اللجوء إلى الأدوية الجنيسة والأدوية البيولوجية المماثلة؛
- تفعيل مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في برامج الوقاية ذات الأولوية، وفق القانون رقم 54.23 سالف الذكر؛
- إلزامية البروتوكولات العلاجية، لا سيما بالنسبة للأمراض طويلة الأمد والأمراض الخطيرة والمكلفة؛
- تفعيل الملف الطبي المشترك، والفوترة الإلكترونية، ومسارات العلاج المنسقة؛
- استغلال النموذج الإكتواري بهدف التتبع الدوري لتوازنات أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتدقيق تدابير التقويم، سواء تعلقت بالنفقات أو التحصيل أو الموارد.

المحور4. دراسة تطوير النموذج الحالي لتمويل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

سيتم، في هذا الصدد، إطلاق دراسة استراتيجية حول تطوير نموذج تمويل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، التي ستتناول، على وجه الخصوص سلة العلاجات المستهدفة وكلفتها، وتطور الاستهلاك الطبي، وبالتالي تحديد حجم الموارد الواجب تعبئتها، ومسارات التمويل الممكنة على المديين المتوسط والطويل. كما ستتضمن، هذه الدراسة، شقا اكتواريا وسيناريوهات مدعومة بتقديرات مالية تأخذ بعين الاعتبار آثار التحولين الديموغرافي والوبائي.

المحور5. استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض

يقتضي نجاح نقل تدبير النظام الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للمنظومة. في هذا الصدد، سينصب عمل الحكومة على اعتماد النصوص التنظيمية اللازمة لاستمرارية الاستفادة من الحقوق عند تاريخ النقل، وذلك قبل فاتح فبراير 2027. ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع المرسوم بتطبيق المواد 8 و12 و13 و14 و17 من القانون رقم 54.23، الذي يؤطر نقل ممتلكات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والإبقاء على الاتفاقيات المبرمة مع الشركات التعاضدية في حدود خمس سنوات، وكذا تحمل الميزانية العامة للدولة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، فضلا عن كيفيات طلب إبقاء الطلبة في نظام «أمو تضامن»؛
- مشروع المرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.738، الذي يحين شروط الانخراط والتسجيل ويواكب رقمنة المساطر؛
- مشاريع المراسيم الستة بتغيير المراسيم أرقام 2.05.734 و2.05.735 و2.05.736 و2.05.737 و2.05.739 و2.05.740، قصد ملاءمتها مع أحكام القانون رقم 54.23.

ويتعلق الأمر كذلك، بالانتهاء من إعداد الاتفاقية المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة الأجانب، المنصوص عليها في المادة 15 من القانون رقم 54.23، لتفادي أي انقطاع في تغطيتهم. كما سيتواصل إعداد باقي النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.00، كما تم تغييره وتتميمه بالقانونين رقم 54.23 و27.22، وتشمل:

- مشروع مرسوم تطبيقي للمادتين 8 المكررة و8 المكررة مرتين، المتعلق بمساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في برامج الوقاية، وذلك على ضوء نتائج الدراسة السالف ذكرها؛
- مشروع مرسوم بتطبيق المادة 114، الذي سيحدد آجال وكيفيات انتقال الفئات المعنية، على ضوء نتائج الدراسة الجارية والتشاور مع الأطراف ذات الصلة؛
- مشروع مرسوم بتطبيق المادة 53 المكررة، المتعلق بتبادل المعطيات بين الإدارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قصد تتبع الوضعية المالية للأنظمة؛

- مشروع مرسوم بتطبيق المواد 17 و34 و102 و103 و104 من القانون رقم 65.00، المتعلق أساسا بانتقال المؤمَنين بين الأنظمة، والاحتفاظ بحقوقهم في حالة انقطاعهم عن العمل؛
- تعديل المادة 118 من القانون رقم 65.00، قصد تمكين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية من الاستفادة من نظام «أمو تضامن»، وذلك بعد دراسة معمقة لكيفيات تنزيل هذا الإجراء وأثره المالي.

III.1.3.1. التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل : توسيع قاعدة التغطية

بعد تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر، يقتضي استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية تعزيز التغطية ضد المخاطر المرتبطة بتوقف النشاط وفقدان الشغل.

ويستجيب التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، في هذا الصدد، لهدف مشترك يتجلى في تأمين مداخيل لفائدة الأشخاص النشيطين وأسرهم في مواجهة الانقطاعات المؤقتة أو الدائمة للنشاط المهني، مع تعزيز استمرارية الحماية الاجتماعية عبر مختلف مراحل الحياة.

المرتكز الاستراتيجي

ينص القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية على توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، باعتبارهما من المكونات الأساسية لورش تعميم الحماية الاجتماعية.

ويروم تفعيل هذين المكونين الاستكمال التدريجي للتغطية ضد المخاطر الاجتماعية الرئيسية، إضافة إلى التغطية الصحية الإجبارية الأساسية عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر، من خلال توفير آليات للحماية من فقدان الدخل، بصفة مؤقتة أو دائمة، نتيجة الشيخوخة أو توقف النشاط أو فقدان الشغل.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتركز الأولويات، خلال سنة 2027، على توسيع الاستفادة من التغطية ضد المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، وتطوير منظومة التعويض عن فقدان الشغل. وستنتظم هذه الأولويات حول محورين:

المحور1. توسيع التغطية ضد المخاطر المرتبطة بالشيخوخة

ستتركز الجهود على التوسيع التدريجي للحماية لفائدة الفئات التي لا تزال تغطيتها محدودة، لاسيما العمال غير الأجراء. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على:

- مواصلة توسيع التغطية لفائدة العمال غير الأجراء، مع تحديد الشروط والإجراءات الكفيلة بتعزيز حمايتهم من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
- تبسيط مساطر الانخراط وأداء الاشتراكات، مع ملاءمتها مع طبيعة وعدم انتظام مداخيل الفئات المعنية؛
- تعزيز تحديد وتتبع الفئات المعنية، من خلال تطوير الربط والتبادل الآمن للمعطيات الاجتماعية والجبائية والمهنية.

المحور2. تطوير منظومة التعويض عن فقدان الشغل

سيرتكز تطوير التعويض عن فقدان الشغل على تعزيز حماية الأجراء الذين يفقدون شغلهم بشكل غير إرادي، مع بحث سبل إرساء حماية ملائمة لفائدة العمال غير الأجراء في حالة فقدان النشاط. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على:

- مراجعة شروط ومعايير الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل الخاص بالأجراء، بما يسهم في توسيع نطاق الاستفادة مع الحفاظ على التوازنات المالية للنظام؛

- تعزيز الارتباط بين الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل والتسجيل الفعلي لدى خدمات الوساطة والتكوين وإعادة التأهيل المهني، بما يدعم عودة المستفيدين إلى سوق الشغل؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بتطوير آلية للحماية من فقدان النشاط بشكل غير إرادي ملائمة للعمال غير الأجراء، من خلال استكمال الدراسات الإكتوارية والمالية والقانونية اللازمة لتحديد شروطها ومعاييرها وكيفيات تفعيلها.

III.4.1. تأهيل المنظومة الصحية العمومية وضمان الولوج الفعلي لعلاجات ذات جودة

تواصل الحكومة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية من خلال مجهود ميزانياتي غير مسبوق، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة للقطاع 42,4 مليار درهم سنة 2026، بزيادة قدرها 114% مقارنة بسنة 2021، وستبلغ 45,4 مليار درهم سنة 2027.

ويواكب هذا المجهود تحقيق إنجازات هيكلية، تتمثل في إعادة تأهيل 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية وإطلاق عملية إعادة تأهيل 1.600 مركز جديد، وتشغيل المركزين الاستشفائيين الجامعيين بطنجة (797 سريرا) وأكادير (867 سريرا)، وذلك في أفق توفير مستشفى جامعي على الأقل في كل جهة، فضلا عن إنجاز 29 مشروعا استشفائيا من شأنها تعزيز الطاقة الاستيعابية السريرية الوطنية ب 3.168 سريرا. كما يهم هذا الإصلاح إرساء حكامة لامركزة على جميع مستويات العلاجات، مع تفعيل ست مجموعات صحية ترابية، وتثمين الموارد البشرية، ورقمنة الخدمات الصحية، وتعزيز السيادة الدوائية واللقاحية.

المرتكز الاستراتيجي

يجسد عمل الحكومة مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2022، الذي ربط فيه صاحب الجلالة، نصره الله، تعميم الحماية الاجتماعية بتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، والذي تمت ترجمته، من خلال القانون الإطار رقم 06.22، الذي يقوم على أربع ركائز أساسية، تتمثل في إرساء حكامة متجددة وذات بعد ترابي، وتعزيز العرض الصحي على جميع المستويات، وتثمين الموارد البشرية الصحية، وتحقيق تحول رقمي يضع المواطن في صلب مسار العلاجات.

المكتسبات برسم سنة 2026

أسفر إصلاح المنظومة الصحية الوطنية عن ظهور نتائجها الأولية فيما يخص مختلف ركائزها، حيث تجلى ذلك من خلال حصيلة الإنجازات التالية:

1. جيل جديد من البنيات التحتية الاستشفائية: حقق برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تقدما ملحوظا، من خلال استكمال المرحلة الأولى من إعادة تأهيل 1.400 مركز صحي على مستوى مجموع التراب الوطني، وإطلاق إعادة تأهيل 1.600 مركز إضافي على مدى ثلاث سنوات. وبموازاة ذلك، يتواصل تعزيز الشبكة الاستشفائية من خلال استكمال أشغال إعادة بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط (1.044 سريرا) وبالعيون (500 سرير)، وتشغيل مستشفى التخصصات بتطوان (380 سريرا)، وإنجاز 29 مشروعا استشفائيا ستمكن من تعزيز الطاقة الاستيعابية السريرية الوطنية بـ 3.168 سريرا، وتقدم أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بكل من بني ملال والرشيدية، وكذا تحويل المركز الاستشفائي الجهوي بكلميم إلى مركز استشفائي جامعي، وفق الآجال المحددة؛

2. إعادة الهيكلة المؤسساتية للقطاع الصحي: منذ تفعيل الوكالات والهيئات المحدثة في إطار الإصلاح، تتواصل الجهود من أجل توطيد دورها في الحكامة والسيادة الصحية، لاسيما من خلال تعزيز المهام الاستراتيجية للوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية على مستوى باقي

جهات المملكة. ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، دخل ورش إعادة الهيكلة المؤسساتية للقطاع الصحي مرحلة التنزيل الفعلي، عقب التجربة النموذجية التي تم إطلاقها بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وذلك من خلال تفعيل خمس مجموعات صحية ترابية جديدة بجهات الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وفاس-مكناس، وسوس-ماسة، والعيون-الساقية الحمراء.

وفي هذا الصدد، سجلت الإنجازات الأولى المسجلة بالجهة النموذجية طنجة-تطوان-الحسيمة تحسنا في الولوج إلى العلاجات، حيث ارتفعت الاستشارات الطبية بنسبة 10,94%، والاستشفاء الكامل بنسبة 6,99%، والعمليات الجراحية المبرمجة بحوالي 35%، والجراحة المستعجلة بأكثر من 13%، والتحاليل المخبرية بنسبة 24,57%؛

3. تثمين الموارد البشرية الصحية: تم تسريع إعداد النصوص التنظيمية ذات الأولوية المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية للمنظومة الصحية، تطبيقا للقانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، وذلك بهدف تعزيز جاذبية المسارات المهنية، وتثمين مهني الصحة، ووضع آليات تحفيزية ملائمة للخصوصيات الجهوية. كما تم تعزيز منظومة التكوين من خلال إصدار المرسوم رقم 2.26.342 المتعلق بوضعية طلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والذي يروم تحديث الإطار القانوني المؤطر لتكوينهم الاستشفائي، ويوضح وضعيتهم وشروط مزاولتهم، ويعزز تأطيرهم البيداغوجي واندماجهم داخل البنيات الصحية؛

4. تحول رقمي مندمج للمنظومة الصحية: تعرف الالتقائية الوطنية للأنظمة المعلوماتية الاستشفائية تطورا يتماشى مع تنزيل ورش المجموعات الصحية الترابية، وكذا رقمنة ورقة العلاجات الطبية الإلكترونية، في أفق تعميمها على المدى القريب، وإطلاق العمل بالملف الطبي المشترك، من خلال إدماج المشروعين. وتتعزز هذه الدينامية بتطوير أداة رقمية خاصة بالخريطة الصحية الوطنية، تهدف إلى تجميع وهيكلة واستغلال المعطيات المتعلقة بالعرض الصحي على مستوى مجموع التراب الوطني، وكذا وضع نظام لتدبير خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، التي تم اختيارها كجهة نموذجية في أفق تعميمه على الصعيد الوطني.

ويشكل اعتماد المجلس الحكومي لمشروع القانون رقم 52.26 المتعلق بالمنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة مرحلة جديدة من هذا التحول. وينص هذا المشروع على إحداث منصة مركزية للمعطيات الصحية، وملف طبي مشترك، ومعرف وطني صحي، ونظام معلوماتي استشفائي عمومي موحد، بهدف تحسين استمرارية العلاجات، وتعزيز التنسيق بين المهنيين، وضمان قيادة أفضل للمنظومة. كما يقترح إحداث وكالة وطنية لرقمنة المنظومة الصحية، تتولى تنزيل هذه البنية التحتية الرقمية وحكامتها وتأمينها؛

5. المخطط الاستراتيجي الوطني للصحة النفسية والعقلية في أفق 2030: يشكل هذا المخطط إطارا مرجعيا وطنيا يهدف إلى تعزيز العرض الصحي في مجال الصحة النفسية، وتحسين الولوج إلى خدمات التكفل وجودتها، وضمان إدماج أفضل للصحة النفسية ضمن المنظومة الصحية الوطنية. وينص المخطط، بالخصوص، على الرفع بشكل ملموس من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والبنيات الوسيطة، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة، وكذا تطوير أنظمة التكفل الخارجي وتدبير حالات الأزمات.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيدخل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، سنة 2027، مرحلة جديدة من التوطيد والتسريع، مع جعل الأولوية تتمثل في ترجمة المكتسبات المحققة في تعميم التغطية الصحية إلى الولوج الفعلي والعادل والمستمر إلى خدمات صحية ذات جودة على مستوى مجموع التراب الوطني.

ولتحقيق هذه الغاية، ستعطى الأولوية لتعزيز وتحديث العرض الصحي العمومي، من خلال تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، وتطوير العرض الاستشفائي، لا سيما في المناطق ذات الخصاص، إلى جانب تعزيز الموارد البشرية في

قطاع الصحة وتحسين توزيعها المجالي. وستتعزز هذه الدينامية، من خلال التنزيل التدريجي لورش المجموعات الصحية الترابية، التي ينتظر أن تساهم في تحسين التنسيق والتكامل واستمرارية مسارات الرعاية الصحية على المستوى الجهوي.

وبالموازاة مع ذلك، سيشكل تسريع التحول الرقمي للمنظومة الصحية رافعة أساسية لتحسين تنظيم مسارات الرعاية الصحية، وضبط تدفقات المرضى، والحد من الاكتظاظ داخل المؤسسات الاستشفائية، وتوجيه كل مريض نحو مستوى التكفل الصحي الأنسب لحالته. كما سيمكن هذا التحول من توفير معطيات دقيقة ومتاحة في الوقت المناسب، بما يتيح اعتماد قيادة أكثر فعالية ونجاعة للمنظومة الصحية. وترتكز أهم الإجراءات المبرمجة حول المحاور التالية:

المحور1. مواصلة تحديث البنيات التحتية الصحية وتأهيل العرض الصحي

يتواصل المجهود الاستثماري في العرض الصحي على جميع المستويات، بدءا من المركز الاستشفائي الجامعي إلى مؤسسات الرعاية الصحية للقرب. وفي هذا الإطار، تمت برمجة الإجراءات التالية:

- تحديث وتجهيز مجموع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية قصد تعزيز جودة الخدمات العلاجية وتحسين ظروف استقبال المرضى وتوجيههم، مع إعطاء الأولوية للمناطق ذات الخصاص، وذلك من خلال مواصلة المرحلة الثانية من برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، الذي يهم 1.600 مركز صحي. وتهدف هذه الجهود إلى توطيد دور الرعاية الصحية الأولية كمستوى أول للولوج ومدخل رئيسي للمنظومة الصحية بالنسبة لمجموع الساكنة المغربية، بغلاف مالي مخصص يناهز 1,8 مليار درهم؛
- تعزيز الاستثمارات المخصصة للمراكز الاستشفائية الجامعية بهدف تطوير العرض الصحي المتخصص، وتحديث قدرات التشخيص، وتحسين التكفل بالحالات المستعجلة، وذلك من خلال مواصلة ورش بناء المراكز الاستشفائية الجامعية، بما في ذلك أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة ببني ملال وكلميم والرشيدية، حيث تم، في هذا الصدد، تعبئة مبلغ 1,6 مليار درهم برسم سنة 2027؛
- مواصلة أشغال بناء المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية، وكذا مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية ومستشفيات الاختصاصات ومستشفيات القرب، بغلاف مالي يناهز 4,6 مليار درهم تمت تعبئته برسم سنة 2027؛
- مواصلة تأهيل وتجديد 90 مستشفى بمختلف جهات المملكة، مع تعبئة مبلغ 1,5 مليار درهم برسم سنة 2027.

هذا، وتندرج مواصلة تعزيز وتحديث العرض الصحي في إطار منطق جديد للاستثمار الصحي المندمج، يتجاوز المقاربة التي تركز أساسا على بناء وتجهيز المؤسسات الصحية، ليركز بدلا من ذلك على قدرتها الفعلية على الدخول حيز الخدمة وضمان تقديم الخدمات المنتظرة منها بشكل مستدام.

وفي هذا الإطار، يتعين على كل مشروع لإحداث مؤسسة صحية أو توسيعها أو تأهيلها أن يدمج، منذ مرحلة البرمجة، جميع الشروط اللازمة لضمان دخولها الفعلي حيز الخدمة، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية، والتخصصات الطبية، والتجهيزات، والأدوية، ووسائل التشغيل، والصيانة.

كما ينبغي أن تستند هذه البرمجة إلى الخرائط الصحية والبرامج الطبية الجهوية، باعتبارها أدوات مرجعية لتحديد الاحتياجات، وترتيب الأولويات، وتوجيه الاستثمارات الصحية.

وبالموازاة مع ذلك، ولضمان ترجمة الاستثمارات المنجزة فعليا إلى تحسن في الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية، وضمان استمرارية التكفل الصحي دون أن تتأثر بعدم توفر التجهيزات أو الأدوية، سيتم استكمال هذه المقاربة من خلال منظومتين مهيكلتين للتدبير على المستوى الترابي:

- إرساء منظومة مندمجة للصيانة الوقائية للبنيات التحتية والتجهيزات الصحية، ترتكز على جرد محين للممتلكات، وتتبع الحالة التقنية للتجهيزات، وإعداد برمجة متعددة السنوات لصيانتها وتجديدها، واعتماد مؤشرات لقياس مدى

توفرها وآجال إصلاحها. ويهدف ذلك إلى تفادي أن يؤدي عدم توفر التجهيزات إلى تقليص العرض الفعلي للرعاية الصحية؛

- إرساء تدبير جهوي مندمج للأدوية والمخزونات الصيدلانية على مستوى كل مجموعة صحية ترابية، يتمحور حول صيدلية استشفائية جهوية مرجعية تتولى تنسيق عمليات التموين والتدبير والتوزيع، وعند الاقتضاء، إعادة توزيع المخزونات بين المؤسسات الصحية. وستستند هذه المنظومة إلى نظام معلومات يتيح التتبع الآني لمستويات المخزون، والاستهلاك، وتواريخ انتهاء الصلاحية، فضلا عن آلية للإنذار المبكر، بما سيمكن من استباق حالات نفاد المخزون وضمان توفر أكثر انتظاما وإنصافا للأدوية الأساسية.

المحور2. تعزيز الحكامة وتثمين الرأسمال البشري وتسريع الرقمنة

تتطلب المؤسسات الحديثة حكامة متجددة، ومهنيين يحظون باعتراف أفضل، ونظاما معلوماتيا موحدا. في هذا الصدد، ستحرص الحكومة على:

- **تعزيز الدور الاستراتيجي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية**، من خلال إعادة تركيز مهامها على وضع السياسات الصحية والتخطيط والتنظيم والإشراف والتقييم، مع تقليص تدخلها في التدبير العملياتي للمؤسسات الصحية. وسيستند هذا التوجه إلى مراجعة تنظيم ومهام الإدارة المركزية، وإرساء عقود برامج متعددة السنوات مع المؤسسات العمومية المعنية، بما يضمن توضيح المسؤوليات، وتعزيز قيادة البرامج الصحية والقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، ومواكبة التطورات التكنولوجية بشكل أفضل، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص؛
- **استكمال تفعيل المجموعات الصحية الترابية على مستوى جميع جهات المملكة خلال سنة 2027**، باعتبارها إطارا مندمجا لتدبير وتنسيق العرض الصحي العمومي على المستوى الجهوي. وستمكن المجموعات الصحية الترابية من تنظيم مختلف مستويات التكفل، انطلاقا من مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وصولا إلى المستشفيات الإقليمية والجهوية والمراكز الاستشفائية الجامعية، ضمن شبكة ترابية مندمجة، بما يعزز استمرارية مسار المريض، واستغلالا أكثر نجاعة للموارد البشرية والمالية والمادية، ويساهم في الحد من الفوارق الترابية في الولوج إلى الرعاية الصحية.

وسترتكز هذه الهيكلة، بالخصوص، على الخريطة الصحية الجهوية، التي ستشكل الأداة المرجعية لتخطيط وتنظيم العرض الصحي على المستوى الترابي. واستنادا إلى حاجيات السكان، والخصائص الديموغرافية والوبائية، والفوارق الترابية، ستمكن هذه الخريطة من توجيه توطين المؤسسات الصحية وتحديد حجمها، وكذا توزيع التخصصات والتجهيزات والموارد البشرية، بما يضمن تكاملا أفضل بين مختلف مستويات الرعاية، وتخصيصا أكثر نجاعة للاستثمارات الصحية؛

- **الاستكمال الفعلي لإرساء مؤسسات الحكامة الجديدة**، من خلال تفعيل الهيئة العليا للصحة التي ستتولى تقييم جودة الخدمات الصحية وإعداد المعايير والتوصيات المتعلقة بالسياسات العمومية في مجال الصحة، إلى جانب تعزيز قدرات الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية بما يضمن تحقيق السيادة الدوائية، والسهر على توفير الأدوية والمنتجات الصحية وضمان سلامتها وجودتها، وكذا تعزيز قدرات الوكالة المغربية للدم ومشتقاته بهدف تقوية وتوسيع الشبكة الجهوية للوكالة، بما يضمن تغطية ترابية متوازنة وتحسين الولوج إلى خدماتها. كما يهدف ذلك إلى تحديث وتأمين مختلف مراحل سلسلة الدم، من جمعه إلى توزيعه، مع تعزيز السلامة في مجال نقل الدم، واليقظة في هذا المجال، وضمان الجودة؛
- **تثمين الموارد البشرية الصحية**، من خلال تسريع تنزيل المراسيم المتعلقة بالوظيفة الصحية، قصد ضمان توفر عدد كاف من الأطر المؤهلة على مستوى مجموع التراب الوطني، لاسيما عبر تحديث منظومات التكوين، ووضع تحفيزات لمزاولة المهنة بالمناطق ذات الخصاص، واعتماد أجرة مبنية على الأداء، بهدف الحفاظ على كفاءات مهنيي الصحة بالقطاع العام، وتعزيز تحفيزهم وإعدادهم لمواجهة التحديات الجديدة للمنظومة الصحية الوطنية. كما سيتم

تفعيل الانفتاح الذي أقره القانون رقم 33.21 لفائدة الأطباء الأجانب، من خلال شباك رقمي موحد وآجال محددة بوضوح؛

- **تسريع رقمنة المنظومة الصحية الوطنية**، من خلال تفعيل الوكالة الوطنية لرقمنة المنظومة الصحية، طبقا لمشروع القانون رقم 52.26 المتعلق بالمنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة، والتي ستتولى ضمان حكامة المنظومة الرقمية الوطنية للصحة وتطويرها وتنزيلها وتأمينها. وفي هذا الإطار، سيتركز العمل على الخصوص على تعميم الملف الطبي المشترك وورقة العلاجات الطبية الإلكترونية، وتحقيق التشغيل البيني بين مختلف الأنظمة المعلوماتية الاستشفائية، وكذا مواصلة رقمنة باقي الأوراش، لاسيما تطوير الخريطة الصحية والتعميم التدريجي لنظام تدبير خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية.

المحور3. تعزيز ثقة مرتفقي المؤسسات الاستشفائية

يمر تعزيز ثقة المواطن في المنظومة الصحية العمومية أساسا عبر التحسين الملموس لتجربته في مجال الرعاية الصحية، بدءا من أخذ الموعد والاستقبال، وصولا إلى التكفل والتوجيه والتتبع بعد مغادرة المؤسسة الصحية. وفي هذا الإطار، ترتكز الجهود، على الخصوص، حول التدابير التالية:

- المأسسة التدريجية لمسار علاجات يتمحور حول طبيب الأسرة، من خلال جعل الرعاية الصحية الأولية المدخل الرئيسي إلى المنظومة الصحية. وسيتولى طبيب الأسرة أو فريق الرعاية الصحية الأولية المتابعة الوقائية، والتكفل بالحالات المرضية الشائعة، وكذا توجيه المرضى نحو الأطباء المتخصصين والمؤسسات الاستشفائية. وسيعتمد هذا المسار على الملف الطبي المشترك، والمعرف الوطني للصحة، والربط البيني لأنظمة المعلومات، بما يضمن استمرارية وتنسيق التكفل الصحي. وسيتم تنزيله بشكل تدريجي، بما يمكن من تكييفه مع مستوى جاهزية العرض الصحي في كل مجال ترابي، بالتوازي مع تعزيز الموارد البشرية ومواصلة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- تحسين الاستقبال والتوجيه والولوج إلى الخدمات الصحية، من خلال إعادة تنظيم وظائف الاستقبال، وتبسيط مسار المريض داخل المؤسسات الصحية، وتعميم خدمات الاستقبال والتوجيه. وستستكمل هذه المقاربة بإرساء أنظمة جهوية مندمجة لتدبير المواعيد والأسِرَّة الاستشفائية، بما يسمح بتحسين توجيه المرضى وفق المواعيد المتاحة، والتخصصات، والطاقة الاستيعابية المتوفرة فعليا، وتقليص آجال الانتظار؛
- إصلاح منظومة التكفل بالحالات الاستعجالية والتعميم التدريجي لخدمات المساعدة الطبية الاستعجالية على جميع جهات المملكة، بتنسيق مع المجموعات الصحية الترابية. ويتمثل الهدف في إرساء سلسلة جهوية مندمجة للتكفل بالحالات الاستعجالية، بدءا من استقبال المكالمات وتنظيمها وتوجيهها طبيا، مرورا بالنقل الصحي والفرز والتشخيص والعلاج، ووصولا، عند الاقتضاء، إلى الاستشفاء أو توجيه المريض نحو المؤسسة الصحية الأنسب. وسترتكز هذه المنظومة، على الخصوص، على مراكز التنظيم، والفرق المتنقلة، والنقل الصحي المنسق، والبروتوكولات الوطنية للتكفل بالحالات الاستعجالية ذات الأولوية؛
- تعزيز الإنصات إلى المرتفقين والعلاقة معهم، من خلال إرساء آلية تتيح إيداع الشكايات وتتبعها رقميا، مع تحديد آجال للرد عليها، وإجراء تحليل منتظم للشكايات المتكررة، بهدف جعلها أداة لتحديد الاختلالات وتحسين جودة الخدمات بشكل مستمر.

ويتمثل الهدف من ذلك، في الارتقاء بالمنظومة الصحية العمومية نحو تنظيم يكون فيه المريض موجها ومواكبا ومتتبعا طوال مساره الصحي، بما يساهم في تقليص آجال الانتظار والحد من انقطاعات التكفل، وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن.

المحور4. تعزيز برامج الوقاية ومحاربة الأمراض

تظل الوقاية الوسيلة الأكثر نجاعة لحماية صحة الساكنة. وفي هذا الإطار، ستحرص الحكومة، على اتخاذ التدابير التالية:

- تحسين صحة الأم والطفل، وصحة الشباب واليافعين وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- محاربة الأمراض المزمنة والأمراض المعدية، والحد من عوامل الخطر؛
- تعزيز الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحي وتدبير الأوبئة؛
- تحسين الولوج إلى الأدوية واللقاحات، من خلال تعزيز السيادة الدوائية واللقاحية الوطنية، ولا سيما عبر تطوير الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية واللقاحات والمنتجات البيوتكنولوجية، بما يضمن تأمين الإمدادات الوطنية وتقليص التبعية للاستيراد؛
- مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي الوطني للصحة النفسية والعقلية في أفق 2030، من خلال استكمال تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، وتعزيز العرض الصحي في مجال الصحة النفسية، وتطوير البنيات وأنظمة التكفل، وكذا تعزيز الموارد البشرية المتخصصة، وذلك في إطار التنزيل التدريجي للمخطط خلال الفترة 2026-2030.

III.5.1. تحسين المنظومة الوطنية للتربية والتعليم العالي

III.1.5.1. التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المدرسية

أسفر تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 عن نتائج أولية ملموسة وقابلة للقياس، حيث بلغ عدد مدارس الريادة 4.628 مدرسة، يستفيد منها حوالي 2 مليون تلميذة وتلميذ، فيما بلغ عدد إعداديات الريادة 786 إعدادية، يستفيد منها 705.000 تلميذة وتلميذ، وذلك برسم الموسم الدراسي 2025-2026. كما تم تسجيل تقدم ملموس على الصعيد الوطني، سواء فيما يتعلق بالتحكم في التعلمات الأساس أو باكتساب تعلمات جديدة، إلى جانب بلوغ نسبة تعميم التعليم الأولي 82,3%، وإعادة إدماج 78.221 تلميذة وتلميذا من المنقطعين عن الدراسة. وتشكل سنة 2027 محطة لتوطيد وتعميم الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بجودة المنظومة التربوية وتوسيع عرض مدارس الفرصة الثانية.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح المدرسة، وتنفيذ مقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتحقيق أهداف خارطة الطريق 2022-2026، التي تشكل سنة 2026 أفقها الزمني، على أن تشكل سنة 2027 محطة لتوطيد المكتسبات وتعميمها. كما تستجيب هذه التدخلات للالتزامات الدولية للمملكة، لا سيما الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد، وتوصيات إعلان المؤتمر الدولي السابع لليونسكو لتعلم الكبار (CONFINTEA VII)، المنعقد بمراكش بشأن التعلم مدى الحياة. وتعد المدرسة، في هذا السياق، أولى دعائم الدولة الاجتماعية، باعتبارها المدخل الأساسي لتحويل مبدأ تكافؤ الفرص من مجرد مبدأ مؤطر إلى مسار فعلي وملموس.

وهكذا، تبلغ الاعتمادات المرصودة لفائدة قطاع التربية الوطنية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 ما مجموعه 106,9 مليار درهم، مقابل 102,2 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2026، أي بزيادة إجمالية قدرها 4,7 مليار درهم، منها 4,57 مليار درهم برسم كتلة الأجور، التي ترتبط أساسا بتنزيل النظام الأساسي الخاص بموظفي القطاع، وبالتدابير الرامية إلى تحسين وضعيتهم الإدارية والمالية. ويعكس هذا المجهود الحرص على مواكبة الجهود الهادفة إلى تعزيز جاذبية مهن التربية، وتحسين ظروف مزاولة الأطر لمهامها، بما يسهم، في نهاية المطاف، في الارتقاء بجودة الخدمة التربوية.

المكتسبات برسم سنة 2026

1. **تعليم أولي في طور التعميم**: بلغت نسبة تعميم التعليم الأولي 82,3% برسم السنة الدراسية 2025-2026، حيث تم تعزيز ذلك بتكوين أساس لمدة 950 ساعة لفائدة أزيد من 24.000 مربية ومربي، فضلا عن تقييم 10.000 وحدة للتعليم

الأولي العمومي. وستتواصل دينامية تعميم التعليم الأولي برسم السنة الدراسية 2026-2027، بهدف الرفع من نسبة التمدرس إلى 90%، مع الرفع من الجهود المبذولة لتجويد التأطير والتعلمات؛

2. **إحراز تقدم ملموس في تنزيل "مؤسسات الريادة"**: بلغت شبكة مدارس الريادة 4.628 مؤسسة برسم السنة الدراسية 2025-2026، يستفيد منها 2 مليون تلميذ وتلميذة و75.000 أستاذة وأستاذ، بالإضافة إلى 786 ثانوية إعدادية رائدة تهم 705.000 تلميذة وتلميذ. وبرسم الدخول المدرسي 2026-2027، ناهز عدد مدارس الريادة 6.753 مؤسسة (بنسبة تغطية بلغت 80%)، فيما بلغ عدد الثانويات الإعدادية 1.358 مؤسسة (بنسبة تغطية بلغت 56%)؛

3. **مدرسة دامجة:** إعادة تسجيل 78.221 تلميذة وتلميذ غير مسجلين أو منقطعين عن الدراسة، من بينهم 30.506 من الإناث و32.071 بالوسط القروي. وتستقبل مدرسة الفرصة الثانية 23.000 متعلمة ومتعلم موزعين على 255 مركزا. كما يتوفر 72.072 تلميذة وتلميذ في وضعية إعاقة على رقم تعريفي فردي بمنصة مسار. ومن جهة أخرى، شملت الصحة المدرسية إجراء فحوصات لأزيد من 1,17 مليون تلميذة وتلميذ. أما فيما يخص الرياضة المدرسية، فقد استفاد 9.191 تلميذة وتلميذ من مسارات "رياضة ودراسة"، من بينهم 3.105 من الإناث، وهو ما مكّن من مضاعفة عدد الإناث المستفيدات بـ 34 مرة مقارنة مع سنة 2019.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

خلال سنة 2027، ستواصل الحكومة توطيد مكتسبات خارطة الطريق من خلال تعميم آليات تحسين جودة التعليم بمختلف الأسلاك التعليمية، وتعزيز الإدماج ومسارات الفرصة الثانية، وتوسيع العرض المدرسي والرياضة المدرسية، وتسريع التحول الرقمي للمنظومة التربوية، فضلا عن مواصلة تعزيز الدعم الاجتماعي للتلميذات والتلاميذ والارتقاء بمهنية هيئة التدريس. وفي هذا السياق، ستتجلى هذه الأولويات من خلال المحاور السبعة التالية:

المحور1. تعميم الجودة بالتعليم الأولي

بعد التقدم المحرز في مجال الولوج إلى التعليم الأولي، يكمن رهان المرحلة القادمة في جعل الجودة جوهر تعميمه، مع الحرص على استكمال توسيع العرض وضمان تعلمات ذات جودة لكل طفل، وتأطير ملائم، وإعداد فعال للولوج إلى السلك الابتدائي. وفي هذا الإطار، ترتكز التدابير الرئيسية المقترحة على:

- مواصلة تعميم التعليم الأولي، بهدف ضمان تحقيق الهدف الملكي المحدد برسم سنة 2028، مع الحرص على ضمان عرض للتعليم الأولي متاحاً ومنصفاً وذا جودة على صعيد مجموع التراب الوطني. وسترتكز هذه الدينامية على إحداث أقسام جديدة للتعليم الأولي، والاستغلال الأمثل للطاقة الاستيعابية الحالية، لا سيما من خلال تحسين استغلال الأقسام ذات الأعداد المحدودة من المتعلمين والفضاءات المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية، فضلا عن البحث عن حلول ملائمة لخصوصيات المناطق القروية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وفي هذا الصدد، تم تخصيص غلاف مالي قدره 2.825 مليون درهم برسم نفقات التسيير، و600 مليون درهم برسم نفقات الاستثمار، لفائدة هذا البرنامج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027؛
- اعتماد نموذج بيداغوجي وطني موحد للتعليم الأولي، ابتداء من الموسم الدراسي 2027-2028، يروم تحقيق النمو الشامل للطفل وإعداده للتعلمات الأساس. وسيستند هذا النموذج إلى إطار وطني مرجعي للمكتسبات لدى الأطفال في سن الرابعة والخامسة، يحدد الكفايات المنتظرة في مجالات اللغة، والمفاهيم الأولية للعدد، والمهارات الحركية، والاستقلالية، والتفاعل الاجتماعي، والانتباه؛
- تحسين جودة التأطير البيداغوجي، من خلال تعزيز تكوين المربيات والمربين ومواكبتهم، واعتماد معايير موحدة للجودة، تشمل على الخصوص عدد المتعلمين بكل قسم، والفضاءات، والتجهيزات، والوسائل البيداغوجية. كما سيتم، ابتداء من الدخول المدرسي 2027-2028، اعتماد دليل بيداغوجي موحد يحدد الأنشطة والدعامات البيداغوجية والحد الأدنى من الوسائل الضرورية لسير الدراسة بكل قسم؛

- إرساء آلية منتظمة لتقييم جودة التعليم الأولي، تتجاوز الاقتصار على تحديد أعداد التلاميذ المتمدرسين وعدد الحجرات الدراسية المحدثة، من أجل تقييم تطور مكتسبات وقدرات الطفل بالدرجة الأولى، وكذا مدى جاهزيته للولوج إلى السلك الابتدائي؛
- تعزيز الربط بين التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، بما يضمن استمرارية التعلمات وتتبع مسار الطفل، من خلال تنسيق أفضل بين مربيي التعليم الأولي ومدرسي التعليم الابتدائي والأسر، وكذا الرصد المبكر لصعوبات التعلم. وسيمكن إحداث الملف الرقمي لتتبع الطفل والمندمج مع منظومة "مسار" من ضمان استمرارية مساره الدراسي وتتبع مكتسباته الأساسية عند انتقاله من التعليم الأولي إلى السنوات الأولى من التعليم الابتدائي.

المحور2. تعميم مؤسسات الريادة والتحسين المستمر لجودة التعلمات

سيتم تعميم نموذج مؤسسات الريادة في إطار مواصلة الإصلاح البيداغوجي الذي تم الشروع فيه، من خلال تثمين المكتسبات والمقاربات والممارسات التي أثبتت نجاعتها في الارتقاء بالتعلمات. كما ستتواصل عملية تنزيل هذا النموذج، بهدف تعميمه بالسلك الابتدائي وبلوغ نسبة تغطية قدرها 75% من مؤسسات السلك الإعدادي، ابتداء من الدخول المدرسي 2027-2028.

ستمكّن هذه الدينامية من تعميق الإصلاح بشكل تدريجي، من خلال ملاءمة الأولويات البيداغوجية مع الرهانات الخاصة بكل سلك تعليمي:

- بالسلك الابتدائي: ضمان التمكن من التعلمات الأساس، من خلال وضع إطار مرجعي وطني يحدد المكتسبات المنتظرة في كل مستوى، ومراجعة وتخفيف البرامج، وتعميم التقويمات التشخيصية والمعالجة البيداغوجية والمواكبة الفردية، فضلا عن تعزيز القراءة والأنشطة المحفزة على تفتح التلميذ؛
- بالسلك الثانوي الإعدادي: توطيد المكتسبات، والحد من الانقطاع عن الدراسة، ومواكبة بناء المشروع الشخصي للتلميذ، من خلال الرصد المبكر للصعوبات، والتنويع التدريجي للمسارات، وتعزيز التوجيه واكتشاف المهن، فضلا عن إرساء جسور فعلية مع التكوين المهني والتدرج المهني؛
- بالسلك الثانوي: تنويع المسارات والإعداد الأفضل لمرحلة ما بعد الثانوي، من خلال تطوير المسارات العلمية، والتكنولوجية، والمهنية، ومسالك التميز، وتعزيز اللغات والمهارات الرقمية، لا سيما الاستعمال المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتطوير التعلمات التطبيقية، وتطوير صيغ التقويم نحو المزيد من الفهم والتحليل وحل المشكلات.

كما سيرتكز هذا الإصلاح على عدة رافعات أفقية داعمة لتحسين الجودة، لا سيما:

- تفعيل اللجنة الدائمة المكلفة بتجديد وملاءمة المناهج والبرامج، بغية إدراج مراجعتها ضمن مسار مؤسساتي، ومنتظم، ويستند بالخصوص على نتائج التقويمات والدروس المستخلصة من الممارسات الميدانية؛
- توطيد آليات تقييم التعلمات، لا سيما من خلال استكمال الإطار المرجعي للتقويم، بما يغطي السنوات الست للسلك الابتدائي وخمس مواد دراسية أساسية، مع إرساء بنك للأسئلة والبنود التقييمية (Banque d'items)، بما يضمن اعتماد تقويم موحد ومتجانس للتعلمات؛
- الارتقاء بالتكوين والإشهاد والمواكبة عن قرب للفرق البيداغوجية، من خلال التتبع المنتظم للممارسات في الأقسام الدراسية والتأطير البيداغوجي المعزز؛
- تحسين ظروف الاستقبال وسير العمل بالمؤسسات التعليمية لضمان بيئة مدرسية آمنة، ودامجة، وملائمة للتعلمات، وتقليص التفاوتات الترابية فيما يخص ظروف التمدرس؛
- توطيد مشروع المؤسسة المندمجة باعتباره أداة لقيادة الجودة، بالإضافة إلى التعزيز التدريجي لاستقلالية المؤسسات التعليمية في تنظيم التدابير البيداغوجية، وكذا تعبئة الموارد، وتطوير الشراكات المحلية، بما يجعل المؤسسة التعليمية فاعلا محوريا في التحسين المستمر لجودة التعلمات.

المحور3. الإدماج والفرصة الثانية: توسيع نطاق التدخل

ينبغي أن يقترن الارتقاء بجودة التعليم بتعزيز الإدماج، بما يضمن استفادة جميع المتعلمين وعدم إقصاء أي منهم من المنظومة التعليمية. وفي هذا الإطار، سترتكز الجهود، خصوصا، على ما يلي:

- تعزيز التربية غير النظامية، وفق مقاربة ترتكز على شقين متكاملين:

- شق وقائي، يهدف إلى الحد من الهدر المدرسي والاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة التعليمية، من خلال تعزيز آليات الرصد المبكر للصعوبات الدراسية والاجتماعية. ولهذه الغاية، وفي أجل أقصاه الدخول المدرسي 2027-2028، سيتم تعزيز الربط البيني وتبادل البيانات بين منظومة "مسار" والنظم المعلوماتية المرتبطة بالدعم والحماية الاجتماعية، لا سيما المتعلقة بالنقل المدرسي، والإطعام، والداخلية، وباقي أشكال الدعم الاجتماعي، قصد التحديد المبكر لعوامل الانقطاع عن الدراسة وتوجيه التلميذ نحو المواكبة البيداغوجية أو الاجتماعية الملائمة؛
- شق علاجي، موجه للأطفال والشباب الذين غادروا المنظومة التعليمية، من خلال تعزيز وتوسيع نطاق مدرسة الفرصة الثانية، قصد تقديم مسار ملائم للاستدراك، والتربية، والتأهيل، والإعداد للإدماج. وسيتعزز هذا النظام بتنويع مسارات إعادة الإدماج وإمكانيات التوجيه، لا سيما نحو استئناف الدراسة، والتكوين المهني، والتدرج المهني، بحسب مواصفات ومكتسبات ومشروع كل شاب.

وسيتم دعم هذه المقاربة بإرساء شبكة للشركاء على مستوى كل مديرية إقليمية، تضم الثانويات الإعدادية، ومؤسسات التكوين المهني، والجمعيات المنخرطة في إطار مدارس الفرصة الثانية، والمقاولات، بما يتيح تسهيل اكتشاف المهن، والتوجيه، وإرساء الجسور بين مختلف المسارات، مع العمل، في نفس الوقت، على تقاسم واستثمار الورشات والمنصات التقنية والتجهيزات والموارد البشرية المتاحة بشكل مشترك؛

- تعزيز التربية الدامجة، من خلال مواصلة تحسين ظروف استقبال ومواكبة التلاميذ في وضعية إعاقة، لا سيما عبر تهيئة الولوجيات بـ 1.000 مؤسسة تعليمية، وتهيئة 1.000 مرفق صحي ملائم، وتجهيز 200 قاعة للموارد، بالموازاة مع تعميم مكون "التربية الدامجة" بمنصة "مسار"، قصد تحسين تتبع واستمرارية مسارهم الدراسي.

المحور4. توسيع العرض المدرسي والرياضة المدرسية

- مواصلة توسيع وتحسين العرض المدرسي، من خلال إحداث حوالي 200 مؤسسة تعليمية جديدة سنويا، استنادا إلى تخطيط دقيق ومجالي للحاجيات، يأخذ بعين الاعتبار، على الخصوص، التطور التوقعي لأعداد التلاميذ، والطاقة الاستيعابية الحالية، والتفاوتات المجالية. ومن شأن هذه المقاربة أن تُمكّن من تحسين استهداف الاستثمارات، واستباق الحاجيات من البنيات التحتية والموارد البشرية، والحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، مع ضمان تخصيص أكثر نجاعة للموارد وتعزيز الولوج المنصف لتعليم ذي جودة؛
- تطوير مسالك الرياضة والدراسة وتحسين جودة الفضاءات الرياضية المدرسية، مع إيلاء عناية خاصة لممارسة الرياضة النسوية.

المحور5. التحول الرقمي للمنظومة التربوية

سيتم العمل على تسريع التحول الرقمي لمنظومة التربية والتعليم، بهدف توظيف الرقمنة في خدمة تحسين جودة التعلمات، وتكييفها مع حاجيات المتعلمين، وتعزيز الإنصاف في الاستفادة منها. وسترتكز هذه الدينامية على تعزيز دور «المختبر الرقمي (Digital Lab)»، باعتباره إطارا لتطوير الحلول الرقمية التربوية وتجريبها وتقييمها، فضلا عن العمل على التنزيل التدريجي، بمختلف الأسلاك التعليمية، من خلال اعتماد بعض الحلول التي أثبتت نجاعتها وملاءمتها، ولا سيما تطبيق «RIHLA». وسيمكن هذا التطبيق من توفير موارد ومسارات تعلم أكثر تفاعلية وملاءمة لحاجيات التلاميذ، لاسيما في مجالات الدعم، والاستدراك، والمراجعة، والتعلم الذاتي. وتهدف هذه الدينامية إلى ضمان استمرارية التعلمات، وتعزيز مواكبة التلاميذ

الذين يواجهون صعوبات في التعلم، والحد من الفوارق في التحصيل وعدم تكافؤ الولوج إلى الموارد التربوية. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- بالنسبة للتعليم الابتدائي، سيتم التعميم التدريجي للولوج إلى تطبيق «RIHLA»، بما يضع رهن إشارة التلاميذ موارد وأنشطة وتمارين تفاعلية، لاسيما في مادة الرياضيات واللغتين العربية والفرنسية، مع تعزيز استخدامه في مجالات الدعم والاستدراك والمراجعة والتعلم الذاتي داخل الفصل وخارجه؛
- بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، ستتم مواصلة هذه الدينامية، من خلال تطوير نسخة ملائمة من تطبيق «RIHLA»، كأولوية ترتكز على الرياضيات واللغات والعلوم، بما يضمن استمرارية التعلم الرقمي بين مختلف الأسلاك التعليمية، ويوسع إمكانيات الدعم والتعلم الذاتي؛
- بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي، من خلال إرساء بيئة رقمية أكثر تنوعا للتعلم، تتيح الولوج إلى الموارد التربوية، والمختبرات والمحاكيات الرقمية، وأدوات الدعم والمراجعة والاستعداد للامتحانات، فضلا عن موارد تُمكّن المتعلمين من استكشاف مسارات الدراسة والتكوين والمهن. كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لتطوير استخدام عملي ومسؤول للذكاء الاصطناعي في مجالي التعلم والبحث.

من أجل تجاوز الإكراهات التقنية والاجتماعية التي من شأنها الحد من الولوج إلى التعلم الرقمي، سيتم العمل على ما يلي:

- ضمان ولوج فعلي ومنصف إلى حلول التعلم الرقمي، من خلال العمل على ضمان مجانية الولوج إلى شبكة الإنترنت بالنسبة للاستعمالات التربوية المرتبطة بالمنصات والحلول التي يطورها «المختبر الرقمي (Digital Lab)»، وتشجيع المؤسسات التعليمية والأسر على اقتناء لوحات رقمية مخصصة للاستعمال التربوي، مع إعطاء الأولوية للتلاميذ والمؤسسات التي تواجه صعوبات في الولوج إلى التجهيزات وإلى شبكة الإنترنت؛
- إحداث فضاءات للولوج الرقمي داخل المؤسسات التعليمية لفائدة التلاميذ الذين لا يتوفرون على تجهيزات رقمية أو على خدمة الإنترنت في منازلهم، بما يضمن تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعلم الرقمي، بصرف النظر عن الوضعية الاجتماعية أو المجال الترابي.

المحور6. الدعم الاجتماعي للتلاميذ

من أجل ضمان ولوج أكثر إنصافا إلى التعليم والحد من الفوارق المجالية، سيتم إيلاء عناية خاصة لتعزيز آليات دعم التمدرس بالوسط القروي. وسيرتكز العمل على تحسين تحديد الحاجيات، واعتماد استهداف أكثر موضوعية، وترشيد تخصيص الموارد، بما يتيح توجيه الخدمات نحو التلاميذ الأكثر حاجة إليها، وملاءمة العرض بشكل أفضل مع الخصوصيات والواقع المجالي. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين جودة خدمات دعم التمدرس بالوسط القروي، لا سيما من خلال تفعيل الاتفاقية الإطار المتعلقة بتعزيز هذه الخدمات، القائمة على توضيح وهيكلة أدوار مختلف الأطراف المتدخلة، واعتماد تخطيط مندمج يتيح تجميع الوسائل والموارد المعتمدة وترشيد استخدامها، فضلا عن اعتماد استهداف أكثر إنصافا ونجاعة للمستفيدين، استنادا إلى مرجع وطني يعتمد، على الخصوص، على المسافة الفاصلة بين مقر سكنى التلميذ والمؤسسة التعليمية، ومدة التنقل، وعلى السجل الاجتماعي الموحد بالنسبة للاستفادة المجانية؛
- تحديث وتعزيز وترشيد آليات الدعم القائمة، وتحسين جودة وفعالية الخدمات المقدمة للتلاميذ بالوسط القروي، وإيلاء الأولوية للتلاميذ الأكثر بعدا والأكثر هشاشة. وتشمل، على الخصوص، تحسين توجيه التلاميذ نحو مختلف مؤسسات الإيواء، وفق معايير موحدة وبناء على الطاقة الاستيعابية المتاحة فعليا، وإدماج المستفيدين من دور الطالب والطالبة ضمن منظومة الإطعام المدرسي، وفقا لمعايير الاستفادة من المنح الدراسية المعمول بها، فضلا عن تعزيز وتوسيع نطاق النقل المدرسي، بهدف الرفع من عدد المستفيدين منه إلى730.000 مستفيد، في أفق الدخول المدرسي 2027-2028. ومن شأن هذه التدابير أن تساهم في تحسين ظروف التمدرس، والحد من مخاطر الانقطاع عن الدراسة، وتعزيز الإنصاف المجالي.

المحور السابع: الارتقاء بمهنية المدرسين

- تعزيز التطوير المهني لهيئة التدريس، من خلال اعتماد مقاربة مندمجة تشمل التكوين الأساسي والمستمر، والتوظيف والتعيين بما يتلاءم مع حاجيات منظومة التربية والتعليم، فضلا عن تعزيز المواكبة التربوية عن قرب؛
- مواصلة تعزيز التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التربية، بهدف ترسيخ هذا المسار باعتباره إحدى قنوات الإعداد لتوظيف الأساتذة المستقبليين. ويتيح هذا التوجه تعزيز التناوب بين التكوين الأكاديمي والممارسة المهنية، من خلال إشراك الطلبة تدريجيا في أنشطة تربوية داخل المؤسسات التعليمية، بما يمكنهم من اكتساب خبرة عملية وتطوير المهارات المهنية اللازمة.

III.1.5.2. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

تعمل الجامعة المغربية على الجمع بين توسيع الولوج للتعليم العالي والارتقاء بجودة التكوين، من خلال إحداث 49 مؤسسة جامعية عمومية في إطار مراجعة الخريطة الجامعية، واستفادة 430.140 طالبا من المنح، وإطلاق البرنامج الوطني لدعم البحث التنموي والابتكار بميزانية قدرها مليار درهم، فضلا عن ارتقاء البحث العلمي بالمغرب إلى المرتبة 57 عالمياً في مجال الابتكار والمرتبة الرابعة إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي. وستشهد سنة 2027 تفعيل الخريطة الجامعية الجديدة، وإحداث أقطاب جهوية للابتكار، وتوسيع نطاق الدعم الاجتماعي الموجه للطلبة.

المرتكز الاستراتيجي

تستجيب تدابير الحكومة في هذا المجال للتوجيهات الملكية السامية، لا سيما خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، الذي أكد أنه "لا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين" ودعا إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، بالإضافة إلى خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014 بشأن الرأسمال البشري والبحث العلمي، وكذا خطاب 20 غشت 2022 حول الكفاءات المغربية بالخارج.

كما تنسجم هذه الإجراءات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، الذي يدعو إلى إرساء منظومة للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي قائمة على الأداء، ومرتكزة على حكامة مستقلة ومسؤولة.

وعلى المستوى القانوني والمؤسساتي، تتعزز هذه الدينامية من خلال مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 باعتباره الإطار المرجعي لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، إلى جانب القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا الإطار يشكل دخول هذا القانون حيز التنفيذ محطة مهيكلة، من خلال إرساء مخطط مديري للتعليم العالي يروم تحديد التوجهات الاستراتيجية للقطاع وضمان توزيع ترابي أفضل للعرض الجامعي. كما يعزز نهج التعاقد بين الدولة والجامعات، ويطور أنماط الحكامة من خلال إحداث أجهزة جديدة إلى جانب المجالس الجامعية، وينص على إعداد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار، فضلا عن تطوير نظام معلومات وطني موحد لتدبير المؤسسات الجامعية.

المكتسبات برسم سنة 2026

سجل قطاع التعليم العالي تقدما على ثلاثة مستويات متكاملة، تمثلت فيما يلي:

1. تخطيط استراتيجي مؤسساتي وخريطة جامعية متوازنة: تتضمن عملية إعادة هيكلة الخريطة الجامعية إعادة تنظيم عدد من الكليات متعددة التخصصات، ولا سيما من خلال تقسيمها وتحويلها إلى مؤسسات متخصصة متلائمة مع حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية. وفي هذا السياق، ستُمكّن المؤسسات الجامعية المحدثة، وفقاً للمرسومين رقم 2.25.561 ورقم 2.26.486 المتعلقين بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، من رفع عدد المؤسسات الجامعية من 162 إلى 211 مؤسسة، أي بزيادة قدرها 49 مؤسسة. ومن شأن هذا التطور تعزيز الطاقة الاستيعابية للمنظومة الجامعية وتحسين القرب الترابي للعرض التكويني؛

2. **توسيع نطاق الدعم الاجتماعي الموجه للطلبة:** ارتفع عدد الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية من 411.384، خلال السنة الجامعية 2024-2025، إلى 430.140، خلال 2025-2026، أي بزيادة قدرها 4,6%. كما بلغت الطاقة الاستيعابية للإيواء 56.226 سريرا موزعة على 25 حيا جامعيا، فيما يقارب عدد الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية 12,68 مليون وجبة، بما يساهم في دعم مثابرة الطلبة ونجاحهم؛

3. **ارتقاء البحث العلمي في التصنيفات الدولية:** تم إطلاق البرنامج الوطني لدعم البحث التنموي والابتكار بميزانية قدرها مليار درهم على مدى أربع سنوات، حيث تم تقديم 1.252 مشروعا، استوفى 909 منها شروط الأهلية، إلى جانب إطلاق برنامج 3.000 منحة لفائدة طلبة الدكتوراه المؤطرين. وفي نفس السياق، ارتقى المغرب إلى المرتبة 57 عالميا في مؤشر الابتكار العالمي، مقابل المرتبة 66 سنة 2024، وإلى المرتبة الرابعة إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي، بما يقارب 20.700 منشور مفهرس في قاعدة Scopus، وأكثر من 48.000 طالب دكتوراه، وحوالي 24.200 أستاذ باحث دائم، فضلا عن تصنيف 11 جامعة مغربية ضمن تصنيف "Times Higher Education"، وجامعة واحدة ضمن تصنيف شنغهاي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

رغم الإصلاحات التي تم إطلاقها والاستثمارات المهمة التي تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، لا تزال مجموعة من الإشكالات البنيوية تحد من قدرة المنظومة الجامعية على الاستجابة بفعالية للحاجيات المستقبلية للبلاد، لا سيما تزايد أعداد الطلبة، والضغط المتنامي على الطاقة الاستيعابية والبنيات التحتية، وعدم ملاءمة بعض التكوينات مع حاجيات سوق الشغل، مع بروز تحد خاص يتعلق بقابلية إدماج الخريجين في سوق العمل. كما لم تعد التحديات الحالية ترتبط فقط بمسألة الولوج أو الموارد، وإنما أصبحت تقتضي تحولا في النموذج التعليمي ذاته.

وفي هذا السياق، ستخصص سنة 2027 للتنزيل التدريجي لهندسة جديدة للتعليم العالي، وفقاً لمقتضيات القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي. وسترتكز هذه الهندسة على ما يلي:

المحور1. تطوير العرض التكويني الجامعي:

وسيتم ذلك من خلال إحداث 49 مؤسسة جامعية، من بينها:

- 31 مؤسسة جامعية ناتجة عن تقسيم بعض الكليات متعددة التخصصات، بما يتيح تقريب العرض التكويني من حاجيات المجالات الترابية، وإحداث مؤسسات جامعية ذات تكوينات متخصصة، بما من شأنه تعزيز الارتكاز الترابي للجامعات ومساهمتها في التنمية الجهوية. وستهم هذه العملية عددا من الأقاليم من بينها الحسيمة والناظور وآسفي وفاس وتطوان وطنجة ومراكش وقلعة السراغنة؛
- 15 مؤسسة جامعية جديدة متخصصة في مهن المستقبل والقطاعات ذات الإمكانات التنموية الواعدة، من بينها المعهد الوطني للرقمنة والذكاء الاصطناعي بسطات، والمدرسة العليا لإدارة الأعمال بالرباط، ومعهد المهن الرياضية بأكادير، وكلية علوم المجتمع ببركان، والمدرستان الوطنيتان للتكنولوجيات المتقدمة بالعيون والداخلة. وتهدف هذه المؤسسات الجديدة إلى تعزيز ملاءمة التكوينات المقدمة مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وحاجيات سوق الشغل المستقبلية، بما من شأنه الحد تدريجيا من التوجه نحو المسالك العامة شديدة الاكتظاظ وضعيفة الإدماج في سوق الشغل؛
- إحداث كليتي الطب والصيدلة وطب الأسنان بسطات والقنيطرة، وكلية طب الأسنان بأكادير ومسلك طب الأسنان بوجدة، بما سيمكن من رفع الطاقة الاستيعابية بأكثر من 6.000 مقعد، والمساهمة في تعزيز العرض التكويني في المهن الطبية على المستوى الترابي، انسجاماً مع الأهداف الوطنية الرامية إلى بلوغ 45 مهنيا في قطاع الصحة لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

وفي هذا الإطار، يتطلب تطوير التعليم العالي إعادة النظر في الهيكلة الحالية للمؤسسات والمسالك الجامعية، التي لا تزال تتسم بتعدد وتداخل الهياكل والتخصصات والبرامج، بما يتيح بناء منظومة أكثر تكاملا وتنوعا ووضوحا، وأكثر ملاءمة لحاجيات البلاد من الكفاءات.

وينبغي أن تمكن هذه الدينامية، على وجه الخصوص، من إعادة التوازن تدريجيا في مسارات التوجيه بعد البكالوريا والتي تتركز حاليا بشكل كبير في التعليم العالي الجامعي، وتستقطب 66% من المسجلين الجدد، وذلك من خلال تعزيز المسارات التقنية والمهنية والتطبيقية. كما ستقوم هذه المراجعة على توضيح مهام المؤسسات، وترشيد وتكامل العرض التكويني، وتعزيز التكوينات ذات القيمة المضافة العالية، والبحث والابتكار، فضلاً عن إرساء جسور للانتقال بين مختلف المسارات التكوينية.

ويتمثل الهدف في الارتقاء تدريجيا نحو منظومة للتعليم العالي أكثر تنظيما حول المسارات والكفاءات وحاجيات الاقتصاد والمجالات الترابية، بما يعزز البعد المهني للتكوين، ويدعم إدماج الخريجين في سوق الشغل، ويكرس التعلم مدى الحياة.

المحور2. النهوض بالبحث العلمي والابتكار

لا يمكن فصل تطوير التعليم العالي عن تعزيز البحث العلمي والابتكار. ومن هذا المنطلق، ستتميز سنة 2027 بتعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث العلمي، من خلال ما يلي:

- مواصلة تنزيل برنامج تكوين طلبة الدكتوراه المؤطرين من الجيل الجديد، الذين تسند إليهم مهام التأطير البيداغوجي للدروس التوجيهية والتطبيقية، والذي يهدف أساساً إلى تشجيع طلبة الدكتوراه على الانخراط بشكل كامل في البحث العلمي، وتعزيز التأطير البيداغوجي في الأشغال التوجيهية والتطبيقية، ودعم البحث في المجالات ذات الأولوية الوطنية. ويخصص لهذا البرنامج سنوياً ميزانية قدرها 252 مليون درهم لفائدة 3.000 طالب دكتوراه-مؤطر؛
- تفعيل مقتضيات القانون رقم 57.25 بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي. سيتم في هذا السياق، على الخصوص، إحداث وحدات جهوية للدعم التقني للبحث العلمي بجهات الشرق، وفاس-مكناس، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وسوس-ماسة، ومراكش-آسفي. وتهدف هذه الوحدات إلى تقريب التجهيزات وخدمات الدعم الموجهة للبحث العلمي من مختلف الفاعلين في المنظومة العلمية، لا سيما الجامعات؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم البحث التنموي والابتكار2025-2028 (PNARDI)، الرامي إلى تعزيز دور البحث العلمي والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب، والذي أعطيت انطلاقته خلال توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية؛
- إحداث مدينة للابتكار على مستوى كل قطب جامعي، تتولى تدبيرها شركة مساهمة يتم إحداثها من طرف القطب الجامعي، وذلك بهدف تعزيز تثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

المحور3. تحسين قابلية إدماج الخريجين في سوق الشغل

وسيتم ذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج الرفع من عدد مهني قطاع الصحة في أفق 2030، وبرنامج تعزيز الكفاءات الرقمية في أفق 2027، وبرنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2027، وذلك بإجمالي تراكمي لعدد المسجلين بلغ على التوالي 71.661 طالباً بنسبة إنجاز قدرها 97%، و70.709 طالبا بنسبة 96%، و68.143 طالبا بنسبة 88%.

وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز جاذبية وجودة التكوينات المقدمة من طرف المدارس العليا للأساتذة، والمدارس العليا للتربية والتكوين، وكلية علوم التربية، والرفع من عدد مهني الصحة، ودعم التكوين في المجال الرقمي داخل الجامعات العمومية، من خلال زيادة عدد الخريجين خلال الفترة 2023-2027، وكذا ملاءمة عروض التكوين الجامعي القائمة في المجال الرقمي مع حاجيات سوق الشغل ومتطلبات المستثمرين؛

- تفعيل مراكز المسارات المهنية وقابلية التشغيل على مستوى 8 جامعات، التي تتولى أساسا مواكبة الطلبة والخريجين خلال مرحلة انتقالهم إلى الحياة المهنية، من خلال توفير إطار منظم ومتاح ومبتكر. وتهدف هذه المراكز إلى تحسين قابلية تشغيلهم عبر تقديم خدمات التوجيه والتكوين والاستشارة، فضلا عن تشجيع روح المبادرة، من خلال دعم حاملي المشاريع.

المحور4. تعزيز العرض في مجال الإيواء الجامعي لفائدة الطلبة

يشكل تحسين ظروف عيش واستقبال الطلبة رافعة أساسية لمواكبة توسيع الولوج إلى التعليم العالي. وقد أظهر تقييم الحاجيات الوطنية وجود عجز يقدر بحوالي 400.000 سرير، بما يعكس فجوة مهمة بين العرض المتوفر حاليا، الذي يبلغ حوالي 130.000 سرير منها حوالي 60.000 سرير بالقطاع العمومي، وبين الطلب المحتمل، مما يستدعي تعبئة أنماط جديدة للتمويل والشراكة.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد مقاربة جديدة تروم تنويع آليات تطوير عرض الإيواء الجامعي، لا سيما من خلال تعبئة الاستثمار الخاص واللجوء إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بهدف الرفع من الطاقة الاستيعابية مع التحكم في المجهود المالي للدولة. وستتميز سنة 2027 بما يلي:

- مواصلة تنفيذ المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار طلب إبداء الاهتمام الذي تم إطلاقه من أجل تصميم وإنجاز وتجهيز واستغلال وصيانة الإقامات الجامعية، بما سيمكن من تعبئة طاقة استيعابية إضافية تناهز 11.000 سرير؛
- استكمال أشغال بناء الأحياء الجامعية بكل من فاس بطاقة 1.200 سرير، والمحمدية بطاقة 1.354 سريرا، وأكادير تيليلا بطاقة 1.440 سريرا، والحسيمة بطاقة 1.432 سريرا، على أن يتم استكمال هذه الأشغال، سنة 2028، بالأحياء الجامعية ببني ملال وآسفي وتارودانت بطاقة 1.500 سرير لكل منها. كما سيتم إطلاق طلب إبداء اهتمام لبناء إقامات جامعية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور5. التحول الرقمي، رافعة استراتيجية لتطوير وتحديث منظومة التعليم العالي

ينبغي أن يشكل التحول الرقمي رافعة استراتيجية لتطوير وتحديث منظومة التعليم العالي، بما يواكب تطوير البنيات التحتية المادية. وسترتكز هذه الدينامية، على الخصوص، على ما يلي:

- مواصلة تطوير المنصة الوطنية للموارد اللغوية والبيداغوجية «Elogha-Sup» من طرف فريق مغربي متعدد التخصصات. وتهدف هذه المنصة إلى إنتاج موارد بيداغوجية رقمية لتعلم اللغات، وفقاً للمعايير الدولية للإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات (CECRL)؛
- توسيع شبكة مراكز "Code 212"، من خلال إحداث فضاءات مخصصة للبرمجة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة. ويتمثل الهدف، على المدى المتوسط، في صعود منظومة جامعية أكثر ترابطا، ترتكز على تطوير منصات وطنية للتكوين الرقمي والموارد البيداغوجية الرقمية؛
- إرساء عرض وطني للتعليم العالي الرقمي والهجين، مكمل للتعليم الحضوري، بما يتيح تقاسم الموارد البيداغوجية، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الجامعية، وتوسيع الولوج إلى الدروس والوحدات والتكوينات ذات جودة، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للطلبة.

6.1.III. تعزيز الولوج إلى السكن اللائق والقضاء على أشكال السكن غير اللائق

يشكل برنامج الدعم المباشر للسكن تحولا نوعيا في السياسة العمومية للسكن. فمنذ انطلاقه وإلى غاية متم شتنبر 2026، بلغ عدد الطلبات المسجلة أزيد من 314.000 طلب، فيما بلغ عدد المستفيدين من الدعم حوالي 128.000 مستفيد، تمثل النساء 45%منهم، بينما يمثل المغاربة المقيمون بالخارج نسبة 22%. كما أسهم تنفيذ هذا البرنامج في توسيع نطاق الاستفادة على المستوى الترابي، لاسيما بالمدن الصغرى والمتوسطة.

وستواصل الحكومة برسم سنة 2027، تنزيل هذا البرنامج، مع إرساء آلية جديدة موجهة للعالم القروي، بالتوازي مع استكمال برنامج "مدن بدون صفيح"، من خلال معالجة ما تبقى من أنوية السكن الصفيحي.

المرتكز الاستراتيجي

تجسيدا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة، نصره الله، لتيسير ولوج المواطنين إلى سكن لائق، وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى إعادة توجيه سياسة دعم الولوج إلى السكن نحو إعانة مالية مباشرة تستهدف الأسر المستوفية للشروط، أطلقت الدولة ابتداء من سنة 2024 مقاربة جديدة تروم تيسير الولوج إلى السكن.

وتقوم هذه المقاربة على الانتقال من نظام للدعم يرتكز أساسا على التحفيزات الجبائية الممنوحة للمنعشين العقاريين، إلى آلية تقوم على منح دعم مالي مباشر للمقتنين المستوفين لشروط الاستفادة. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز القدرة الشرائية للأسر، لاسيما الفئات الاجتماعية والطبقة المتوسطة، مع توسيع نطاق الاستفادة ليشمل المغاربة المقيمين بالخارج.

وتندرج سياسة السكن ضمن مقاربة ترابية مندمجة، تقوم على تأهيل المجالات وتعزيز التخطيط العمراني. كما يستدعي تعزيز الولوج إلى السكن، القضاء على السكن غير اللائق ومعالجة المباني الآيلة للسقوط، واعتماد تخطيط عمراني ملائم، وتعبئة العقار اللازم، إلى جانب توفير تجهيزات وخدمات ذات جودة. وفي هذا الإطار، تمكن التصاميم الجهوية للسكن من تحديد الحاجيات على المستوى الترابي وتوجيه التدخلات العمومية بما يتلاءم مع الخصوصيات المحلية.

المكتسبات برسم سنة 2026

واصلت الحكومة، برسم سنة 2026، مجهوداتها في مجال السكن، حيث مكن برنامج الدعم المباشر للسكن عددا متزايدا من الأسر من الولوج إلى السكن، موازاة مع مواصلة معالجة السكن غير اللائق. كما شملت هذه الدينامية تعزيز التغطية الترابية للبرنامج وتسريع عمليات القضاء على دور الصفيح، وذلك من خلال:

1.ارتفاع وتيرة تنزيل برنامج الدعم المباشر للسكن :إلى غاية متم شتنبر 2026، بلغ عدد الطلبات المسجلة أزيد من 314.000 طلب، فيما بلغ عدد المستفيدين من الدعم 128.000 مستفيد. وتتوزع الإعانات الممنوحة بنسبة 40,4% لفائدة اقتناء مساكن لا يتجاوز سعرها 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، وبنسبة 59,6% لفائدة اقتناء مساكن يتراوح سعرها بين 300.000 و700.000 درهم . وتمثل النساء 45% من مجموع المستفيدين، فيما تبلغ نسبة استفادة المغاربة المقيمين بالخارج 22%، وهو ما يعكس البعد المزدوج للبرنامج والمتمثل في الإنصاف وتعبئة مدخرات مغاربة العالم؛

2.توسيع التغطية الترابية للبرنامج: يظهر التوزيع الترابي للمستفيدين تسجيل مدينة فاس لأكبر عدد من المستفيدين، تليها مدن برشيد ومكناس والدار البيضاء الكبرى والقنيطرة والجديدة وبنسليمان وسطات ومديونة ووجدة-أنجاد وبركان. ويعكس هذا التوزيع توسع التغطية الترابية للبرنامج، لاسيما على مستوى المدن الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تحسن توزيع العرض السكني على الصعيد الوطني؛

3.مواصلة المجهودات الرامية للقضاء على السكن غير اللائق : مكن برنامج "مدن بدون صفيح" من إعلان 62 مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة معنية، ومعالجة وضعية 393.130 أسرة من أصل 514.224 أسرة، أي بنسبة إنجاز بلغت 76% من الهدف المسطر. وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج حوالي 65 مليار درهم، ساهمت الدولة في تمويله بما قدره 30 مليار درهم .وفي أفق تنظيم كأس العالم 2030، تم اعتماد مقاربة جديدة سنة 2024 بهدف تسريع استكمال البرنامج ليشمل ما تبقى من الأسر القاطنة بدور الصفيح، والمقدر عددها بحوالي 120.000 أسرة خلال الفترة 2024- 2028.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستواصل الحكومة، برسم سنة 2027، توطيد المكتسبات المحققة خلال السنوات الأخيرة في مجال السكن، مع العمل على ضمان الولوج إلى السكن اللائق وتحسين ظروف عيش المواطنين بشكل مستدام. كما سيتم تعزيز التخطيط الاستراتيجي

للسكن، بما يمكن من استباق الحاجيات السكنية بشكل أفضل وملاءمة التدخلات مع خصوصيات كل مجال ترابي. وستتمحور هذه المجهودات حول محورين أساسيين:

المحور1. محاربة السكن غير اللائق وتعزيز الولوج إلى السكن اللائق

يبقى القضاء على السكن غير اللائق هدفا أساسيا، لاسيما من خلال مواصلة تنفيذ برنامج "مدن بدون صفيح" ومعالجة المباني الآيلة للسقوط. وفي هذا الإطار، سيتم التركيز على التدابير التالية:

- **مواصلة القضاء على السكن غير اللائق، لاسيما دور الصفيح، في أفق القضاء عليها نهائيا بحلول سنة 2028**، وفق مقاربة ترتكز على إعادة إسكان الأسر في وحدات سكنية يتم تعبئتها لدى المنعشين العقاريين الخواص، من خلال طلبات إبداء الاهتمام التي يطلقها الفاعلون العموميون. وفي هذا الإطار، ستواصل الدولة دعم تمويل وإنجاز العمليات الرئيسية التالية:
  - تسريع عملية إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بالدار البيضاء الكبرى، من خلال مواصلة البرنامج الذي يستهدف **62.000 أسرة** تابعة لعمالتي الدار البيضاء والمحمدية وإقليمي النواصر ومديونة، بتمويل من الدولة قدره **9.440 مليون درهم**؛
  - توطيد عملية إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بعمالة مراكش، الذي يستهدف **30.000 أسرة** خلال الفترة 2025-2028، بمساهمة مالية للدولة قدرها **4.259 مليون درهم**؛
  - مواصلة إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بإقليم القنيطرة، في إطار البرنامج الذي يستهدف **12.000 أسرة**، بمساهمة من الدولة قدرها **1.830 مليون درهم**؛
  - استكمال عملية إعادة إسكان الأسر القاطنة بدور الصفيح بمدينة آسفي، والتي تهم **500 أسرة**، بمساهمة من الدولة قدرها **68,72 مليون درهم**؛
  - مواصلة عملية إعادة إسكان **5.100 أسرة** قاطنة بدور الصفيح بإقليم بنسليمان، والتي تم إطلاقها سنة 2026، بمساهمة من الدولة قدرها **786 مليون درهم**.
- **تعزيز عمليات التجديد الحضري ومعالجة المباني الآيلة للسقوط**، من خلال جرد البنايات المعنية وإجراء الخبرات التقنية اللازمة لتحديد أولويات التدخل، وتنفيذ عمليات التدعيم وإعادة التأهيل أو الهدم، مع إعادة إسكان الأسر المعنية، عند الاقتضاء، وتأهيل الفضاءات العمومية وتحسين التجهيزات وشبكات القرب. وفي هذا الإطار، من المرتقب **معالجة 20.000 بناية في إطار برنامج متعدد السنوات**، لاسيما بالمدن العتيقة والأنسجة التاريخية والمناطق التي تضم أكبر عدد من المباني الآيلة للسقوط؛

وخلال السنوات المقبلة، ستعمل الحكومة على تنويع آليات الاستجابة للحاجيات في مجال السكن، من خلال تعزيز دعم الولوج إلى الملكية، وتطوير عرض للسكن الإيجاري بأسعار ميسرة، وتعزيز التدخل في العالم القروي. وتهدف هذه المقاربة إلى ملاءمة المقترحات العمومية بشكل أفضل مع مستويات دخل الأسر وأوضاعها الأسرية والمهنية وخصوصياتها الترابية. وفي هذا الإطار، سيتم التركيز على ما يلي:

- مواصلة برنامج الدعم المباشر للسكن والتحضير لتمديده لما بعد سنة 2028، على ضوء تقييم مستقل، بهدف رفع العدد التراكمي للمستفيدين إلى ما لا يقل عن 300.000 مستفيد. وسيتم الحفاظ على مستوى الدعم المعمول به، مع تعزيز استهداف الأسر التي يتعذر عليها الولوج إلى الملكية دون دعم الدولة، مع تبسيط المساطر؛
- تطوير عرض للسكن مخصص للإيجار بأسعار ميسرة، موجه بالخصوص لفائدة الشباب والطلبة والأسر حديثة التأسيس، وكذا الأشخاص الذين تفرض طبيعة عملهم التنقل المستمر. وسيعتمد هذا البرنامج أساسا على تعبئة العقار العمومي لفائدة مستثمرين يلتزمون بسقوف محددة لأسعار الإيجار وبمدد استغلال محددة، مع إعطاء

الأولوية للمواقع القريبة من أقطاب الشغل والجامعات وشبكات النقل العمومي، إلى جانب وضع آليات لتأمين العلاقات الكرائية؛

- تنزيل برنامج مندمج للسكن القروي، يستهدف تأهيل أو بناء 100.000 وحدة سكنية خلال الولاية الحكومية، لاسيما بالمراكز القروية الناشئة والمناطق المعرضة للمخاطر أو التي تعاني من نقص في التجهيزات. وستواكب الحكومة هذا البرنامج من خلال المصادقة على القانون المتعلق بالتعمير في المجال القروي، الذي يرمي أساسا إلى تبسيط المساطر المتعلقة بالتعمير والبناء في الوسط القروي. وينص هذا البرنامج على تقديم المواكبة التقنية والنماذج المعمارية الملائمة للخصوصيات المحلية ولمتطلبات السلامة.

المحور2. التخطيط الاستراتيجي للسكن

سيتم تعزيز التخطيط الاستراتيجي في مجال السكن بغرض استشراف الحاجيات بشكل أفضل، وملاءمة العرض مع التحولات الديمغرافية والاقتصادية، وتعزيز البعد الترابي لتدخل الدولة. وسيرتكز هذا التوجه على التصاميم الجهوية للسكن، إلى جانب التطوير التدريجي لأدوات وطنية للرصد والتتبع ودعم اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، ستتم مواصلة **إعداد وتنزيل التصاميم الجهوية للسكن**، بهدف تمكين كل جهة من رؤية استراتيجية وتشاورية على المدى المتوسط والمدى البعيد. وستمكن هذه التصاميم من تحديد الحاجيات السكنية من حيث الحجم والنوعية، مع مراعاة الديناميات الديمغرافية والإمكانات العقارية ووضعية السوق العقارية والخصوصيات الترابية. كما ستمكن هذه التصاميم من برمجة التدخلات والاستثمارات وضمان التقائية تدخلات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة، ابتداء من سنة 2027، على:

- **وضع الأسس لإرساء منظومة وطنية لتتبع الحاجيات في مجال السكن على المستوى الترابي**، تجمع المعطيات المتوفرة المتعلقة بالسكن والملكية والدخل والاستفادة من البرامج العمومية وستمكن هذه المنظومة من تحديد الحاجيات الفعلية حسب الجهات والمدن والمراكز القروية، وتصنيفها بحسب طبيعتها، لاسيما ما يتعلق بالولوج إلى الملكية والكراء وإعادة الإسكان وتأهيل السكن والبناء الذاتي، بما يساهم في تحسين توجيه البرمجة العمومية؛
- **مراجعة النظام الجبائي المطبق على الأراضي الحضرية غير المبنية**، والإرساء التدريجي لنظام معلوماتي حول أسعار الأراضي والمساكن والإيجار، بما يساهم في تعزيز المعرفة بالسوق العقارية ودعم اتخاذ القرار. كما سيتم العمل على نشر مؤشرات سنوية تتعلق بالمستفيدين، والمجهود المالي للأسر، ومدى قرب المشاريع السكنية من وسائل النقل والخدمات الأساسية.

III.7.1. تعزيز التضامن والإدماج الاجتماعي وحماية الأسرة

استفاد من البرامج الاجتماعية للدولة حوالي 1,4 مليون شخص، تشكل النساء 60% منهم، وذلك من خلال 3.776 مؤسسة اجتماعية. كما تم تعزيز حماية الطفولة من خلال 82 لجنة إقليمية، و59 مركزا للمواكبة، و43 وحدة للحماية، إلى جانب إحداث 55 فضاء للأسرة، استفاد منها 75.617 شخصا.

وفي مجال التمكين الاقتصادي للنساء، تم تكوين 18.597 امرأة بالوسطين الحضري والقروي، كما تم تمويل مشاريع لفائدة 11.311 حاملة مشروع.

وتضع سنة 2027 العمل الاجتماعي في صلب سياسة القرب والإنصاف المجالي، من خلال توسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية، لا سيما في المناطق القروية والهشة، وتحسين قدرات الاستقبال والإيواء والمواكبة. كما ستتميز هذه السنة بتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفقا لأحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة لحماية الأطفال في وضعية هشاشة، وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء، والنهوض بحقوق الأشخاص المسنين. كما يهدف عمل الحكومة إلى تكريس مبدأ المساواة وتعزيز حماية الأسرة والنهوض بها. ويندرج كذلك ضمن النموذج التنموي الجديد، الذي يدعو إلى الانتقال من التدخلات المجزأة إلى منظومات مندمجة، وإلى النهوض باقتصاد الرعاية باعتباره رافعة للتشغيل والإدماج، فضلًا عن انسجامه مع البرنامج الحكومي للمساواة والسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة على المستوى الترابي. كما يساهم هذا العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و3 و5 و8 و10 و16، المتعلقة بالقضاء على الفقر، والصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والحد من أوجه عدم المساواة، والنهوض بالمجتمعات الشاملة والعدالة.

المكتسبات برسم سنة 2026

تم العمل، خلال السنة الجارية، على توسيع نطاق الاستفادة من البرامج الاجتماعية للدولة، وهو ما تمثل في تحقيق الإنجازات التالية:

1. **منظومة معززة وواسعة النطاق للمساعدة والإدماج الاجتماعي:** تشمل هذه المنظومة 1,4 مليون مستفيد من البرامج الاجتماعية، من بينهم 60% من النساء، وذلك من خلال 3.776 مؤسسة اجتماعية موزعة بين الوسط الحضري (60%) والوسط القروي (40%). وتستهدف هذه التدخلات أساسا النساء (33%)، والأشخاص في وضعية إعاقة (30%)، والأطفال في وضعية صعبة (28%)، والأشخاص المسنين (9%)؛
2. **منظومة ترابية مندمجة لحماية الطفولة:** تغطي 82 لجنة إقليمية لحماية الطفولة مجموع عمالات وأقاليم المملكة، كما تم إحداث وتأهيل 59 مركزا للمواكبة، وإعادة تأهيل 16 مركزا. وتم إحداث 43 وحدة للحماية بشراكة مع المجتمع المدني. وقد تمت مواكبة 16.104 طفلا خلال سنة 2025 من طرف مراكز المواكبة ووحدات حماية الطفولة، في إطار البروتوكول الترابي الموقع بتاريخ 27 ماي 2024. وتستند هذه المنظومة أيضا على تطوير نظام معلوماتي مندمج لتتبع المسارات، وملاءمة أدوات ومعايير التكفل، وتعزيز قدرات المهنيين والفاعلين الترابيين، إلى جانب تنظيم أنشطة للتحسيس والتواصل على المستويين الوطني والجهوي؛
3. **تمكين اقتصادي للنساء يحقق نتائج ملموسة:** تم تتويج 36 فائزة بجائزة "تميز للمرأة المغربية"، في تصورها الجديد، بمعدل ثلاث جوائز على مستوى كل جهة من جهات المملكة. كما تم استقبال وتوجيه 22.031 امرأة، وتكوين 18.597 امرأة، ومواكبة 7.364 مشروعا، وإعداد 4.645 مخططا للأعمال، وتمويل 2.099 مشروعا لفائدة 11.311 امرأة، إضافة إلى 43 مشروعا لفائدة 890 ربة أسرة. وتشكل شبكة القرب، التي تضم 117 مؤسسة متعددة الوظائف، والتي استقبلت ما يقارب 293.000 مستفيدة، إلى جانب 55 فضاء للأسرة استفاد منها 75.617 مستفيدة، رافعة أساسية لتعزيز ولوج النساء والأسر إلى خدمات المواكبة، ودعم إدماجهن الاجتماعي والاقتصادي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

في إطار تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، تتمثل أهم الإجراءات المبرمجة، برسم سنة 2027، فيما يلي:

المحور1. حماية النساء والتمكين الاقتصادي وترسيخ ثقافة المساواة

تتمثل أهم التدخلات المبرمجة برسم السنة فيما يلي:

- تفعيل القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتعزيز الشراكات مع الجمعيات التي تدير مراكز الاستماع والفضاءات متعددة الوظائف، والنهوض بثقافة المساواة ومحاربة الصور النمطية؛

- المواكبة التدبيرية والتقنية لفائدة 40 مشروعا فائزا بجائزة التميز.

المحور2. تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

تحظى جودة الاستقبال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعناية خاصة تروم الارتقاء بمستوى الخدمات. وقد تم، وفي هذا الإطار، برمجة الأنشطة التالية:

- مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بهدف رفع نسبة رضا المستفيدين إلى أكثر من 80%؛
- إبرام شراكات مع جمعيات المجتمع المدني بهدف تعزيز سياسة القرب لفائدة الفئات التي تعيش في وضعية صعبة؛
- إحداث ملحقة للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بمدينة أكادير، بهدف تعزيز التكوين المتخصص في المجال الاجتماعي.

المحور3. النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تم إيلاء الأشخاص في وضعية إعاقة عناية خاصة، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز ولوجهم الفعلي إلى الاستفادة من حقوقهم، ودعم استقلاليتهم، وترسيخ اندماجهم الاجتماعي، بما يضمن مشاركتهم الكاملة والفعالة في الحياة المجتمعية. وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- المساهمة في تحسين ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى خدمات الصحة والتعليم والتكوين والشغل، وتعزيز استفادتهم من الحماية الاجتماعية، باعتبارها من أبرز المجالات التي تعكس أهم انتظارات هذه الفئة وأسرها؛
- إرساء نظام لتقييم الإعاقة وإصدار بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي، مع إحداث منصة رقمية لتدبير وتتبع الطلبات؛
- تحسين الولوجية من خلال البرنامج الوطني «مدن ولوجة»، ومواصلة برنامج دعم مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- استثمار نتائج البحث الوطني الثالث حول الإعاقة، المنجز سنة 2026، من أجل تعزيز المنظومة الوطنية للمعلومات وتطوير مؤشرات من شأنها تحسين توجيه البرامج والموارد وفقا لنوع ودرجة الإعاقة، والسن، والجنس، والمجال الترابي، والوضعية الاجتماعية؛
- التطوير التدريجي لمنظومة التتبع والتقييم، من خلال الانتقال من مؤشرات تركز أساسا على عدد المستفيدين والخدمات المقدمة، إلى مؤشرات تقيس مدى فعالية الولوج إلى الحقوق، ودرجة الاستقلالية، والاستفادة من التمدرس والاندماج المهني، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الأسر، فضلا عن جودة الحياة ورضا المستفيدين.

المحور4. حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين

تمثل حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين محورا أساسيا لعمل الحكومة على المستوى الاجتماعي، من خلال مواكبة الأسر، وتثمين دورها في رعاية أفرادها، وتعزيز الروابط الأسرية والتضامن بين الأجيال. وفي هذا الإطار، تهم الإجراءات المبرمجة، على الخصوص، ما يلي:

- تنظيم وتعزيز خدمات التكفل والمساعدة في المنزل، إلى جانب توفير خدمات المواكبة الاجتماعية لفائدة الأسر؛
- مواكبة فضاءات الأسرة ودور الحضانة الاجتماعية، بالإضافة إلى تنظيم وتطوير خدمات التكفل بالأشخاص المسنين من أجل تخفيف العبء عن الأسر؛
- تطوير نوادي النهار المخصصة للأشخاص المسنين بالإضافة إلى التكوين وتعزيز القدرات المتخصصة في هذا المجال؛
- تعزيز المنظومة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، من خلال توسيع خدمات الحماية والمواكبة لفائدة الأطفال في وضعية هشاشة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتطوير آليات اليقظة والتتبع والتقييم؛

- تطوير منظومة وطنية مندمجة وآمنة للمعلومات والتتبع في مجال حماية الطفولة، بما يتيح إحداث ملف فردي لكل طفل وتتبع مساره منذ رصد وضعيته وتقييم احتياجاته، وصولا إلى التكفل به ومواكبته وإعادة إدماجه، بما يضمن استمرارية الحماية وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين؛
- المساهمة في تنزيل أحكام القانون رقم 29.24، وتفعيل الوكالة الوطنية لحماية الطفولة، بما يمكنها من الاضطلاع الكامل بدورها كفاعل عمومي متخصص في قيادة وتنفيذ وتتبع سياسة حماية الطفولة، والمساهمة في معالجة تعدد التدخلات، وتعزيز التنسيق والتكامل والتقائية جهود مختلف المتدخلين.

III.1.8. توطيد الأبعاد الروحية والثقافية والمواطنة للتماسك الوطني

III.1.8.1. الأوقاف والشؤون الإسلامية : التأطير الديني و الحفاظ على الأمن الروحي

تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة ، أمير المؤمنين، نصره الله، ترتكز استراتيجية إصلاح وتحديث الحقل الديني على ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية، تتمثل في تعزيز التأطير الديني، وتطوير الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، فضلاً عن تجويد عرض التكوين والتعليم العتيق.

المرتكز الاستراتيجي

ينبثق العمل العمومي في المجال الديني بشكل مباشر عن مؤسسة إمارة المؤمنين، تحت السلطة العليا لصاحب الجلالة، نصره الله، الضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وحماية الثوابت الدينية للأمة. ويندرج هذا العمل في إطار الظهائر الشريفة المتعلقة بإعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وإعادة تنظيم مجالس العلماء، والتي مكّنت من تحديد التوجهات العامة في مجال التوعية والتأطير الديني. كما يستند إلى سياسة ترشيد وتجويد عملية التبليغ والدعوة في إطار خطة «تسديد التبليغ»، فضلاً عن خارطة طريق القطاع في أفق سنة 2032. وتُستكمل هذه التوجهات الاستراتيجية بالتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للقيمين الدينيين.

ويندرج هذا العمل كذلك في إطار ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق هذه المقاربة لتشمل فئة ذات خصوصيات متميزة، وذلك عبر تعميم الحماية الاجتماعية للقيمين الدينيين وذوي حقوقهم، وملاءمة آليات الحماية مع وضعيتهم، والإعداد لنظام تقاعد خاص بهم. كما يساهم في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في مكافحة الأمية، من خلال برنامج محو الأمية بالمساجد، الذي يستهدف مليون مستفيد في المستوى الأول، وإدماج 800.000 مستفيد من برنامج ما بعد محو الأمية في أفق سنة 2032، وكذلك الحفاظ على التراث المعماري الديني للمملكة وتعزيز الإشعاع الثقافي لمختلف أقاليمها وجهاتها.

المكتسبات برسم سنة 2026

شهد المجال الديني تقدما على ثلاثة مستويات رئيسية:

1. **توسيع نطاق التأطير الديني للقرب:** تم خلال الربع الأول من السنة الجارية تعبئة **3.611 واعظا وواعظة** لتأطير المواطنين دينيا، تحت إشراف المجالس الجهوية والمحلية للعلماء، كما بلغ عدد المساجد المفتوحة على الصعيد الوطني خلال الفترة نفسها **11.507 مسجدا.** وقد انتقلت خطة « **تسديد التبليغ** » إلى نطاق أوسع، حيث ارتفع عدد المناطق المشمولة بها من **636 منطقة سنة 2025 إلى 23.000 منطقة سنة 2026**، مع اعتماد برنامج للتواصل الرقمي يقوم على نشر محتوى ديني منسجم مع الثوابت المغربية داخل الفضاءات الأكثر ارتيادا، إلى جانب مواكبة الحجاج بشكل مستمر، خلال الأشهر الستة التي تسبق موسم الحج، مع تحقيق نسبة 94,3% لتغطية احتياجات التأطير الديني؛

2. **الحماية الاجتماعية للقيمين الدينيين في طور الاستكمال:** تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، استفاد **52.000 إمام و24.909 مؤذن** من زيادة في تعويضاتهم الشهرية بمبلغ **300 درهم سنويا على مدى أربع سنوات**، أي بزيادة قدرها **1.200درهم خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026** . كما تم، موازاة مع ذلك، تعميم الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتأمين التكميلي لفائدة القيمين الدينيين، بمن فيهم العاجزون عن العمل، والأرامل، فضلا عن الاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين؛
3. **تطوير وصيانة وجرد التراث الديني:** شهدت السنة المالية الجارية بناء 26 مسجدا جديدا، وإعادة تأهيل 173 مسجدا مغلقا، وصيانة 192 مسجدا، وتجهيز 11.766 مسجدا، وإنجاز 5 مركبات دينية وثقافية. وعلى مستوى التعليم العتيق، تم بناء 4 مؤسسات، وتهيئة أو توسعة 24 مؤسسة أخرى، وتجهيز 151 مؤسسة. كما شملت عملية ترميم المنشآت الدينية والتاريخية 68 مسجدا تاريخيا و 5 زوايا أو أضرحة، إلى جانب عدد من المعالم الأخرى. وقد مكنت عملية الجرد الوطني من تحديد 1.018 مسجدا عتيقا ذا طابع تاريخي، منها 267 مسجدا خضع لجرد تقني مفصل، و 95 مسجدا في طور المعالجة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يهدف عمل الحكومة، خلال سنة 2027، إلى تعزيز التأطير الديني وتعميم خطة «تسديد التبليغ»، وتحسين الحماية الاجتماعية للقيمين الدينيين، وكذا مواصلة تأهيل التراث الديني والتعليم العتيق وبرامج محو الأمية، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. التأطير الديني وتعميم خطة « تسديد التبليغ »

تم توسيع نطاق التأطير الديني للقرب ليشمل مجموع التراب الوطني. وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

- **تعميم الدعوة ضمن خطة «تسديد التبليغ» على الصعيد الوطني**، بهدف تعزيز التأطير الديني، دعما للجهود التي تبذلها الأجهزة التابعة للمجلس العلمي الأعلى؛
- **مواصلة برنامج تأهيل القيمين الدينيين** في إطار ميثاق العلماء، إلى جانب مواصلة تنفيذ برامج التأهيل على مستوى المراكز والمساجد؛
- **تكوين الأئمة** بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، الذي يستقبل طلبة مغاربة وأجانب من نحو عشر دول.

المحور2. الحماية الاجتماعية للقيمين الدينيين

تحظى الوضعية الاجتماعية للقيمين الدينيين بعناية متواصلة، من خلال الجهود الرامية إلى تحسين أوضاعهم المادية وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدتهم.

المحور3. التراث الديني والتعليم العتيق ومحو الأمية

تتمثل أهم الإجراءات المبرمجة فيما يلي:

- إطلاق أشغال بناء 18 مسجدا جديدا و3 مركبات دينية وثقافية، وإعادة تأهيل 42 مسجدا مغلقا، وصيانة 289 مسجدا، وترميم 4 مساجد تاريخية ومدرستين عتيقتين وضريح واحد؛
- تجهيز 828 مسجدا بالزرابي، و2.000 مسجد بمعدات مكافحة الحرائق والهلع، و160 مسجدا بمعدات تقنية للصوتيات، وتهيئة 134 مسجدا بالولوجيات لفائدة الأشخاص ذوي الحركية المحدودة، وتجهيز 1.700 مسجد بمعدات النجاعة الطاقية؛

- تهيئة 11 مؤسسة للتعليم العتيق وتوسعة 6 مؤسسات أخرى، وتحديث المؤسسات التابعة لجامعة القرويين، وتطوير المناهج الدراسية وتعزيز تكوين الأطر التربوية؛
- تحسين تدبير برنامج محو الأمية بالمساجد، من خلال تحيين المناهج والوسائل التعليمية، وتكوين المنسقين والمستشارين التربويين والمكونين، في أفق بلوغ مليون مستفيد في المستوى الأول بحلول سنة 2032.

III.1.8.2. مغاربة العالم: تعزيز المواكبة وتوطيد الروابط مع الوطن

ترتكز السياسة العمومية لمغاربة العالم على خمسة محاور حددتها اللجنة التقنية المحدثة عقب الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت 2022، والتي تشمل تأهيل الإطار المؤسساتي، وتعزيز الهوية، وتعبئة الكفاءات، وتشجيع الاستثمار، والإدارة والحقوق. وهكذا، سواء تعلق الأمر بالخدمات القنصلية الرقمية أو الولوج إلى السكن أو حوافز الاستثمار أو العرض الثقافي، فإن هذه المجالات الخمسة تلتقي حول هدف واحد يروم خدمة مغاربة العالم، باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، والقطع مع المعالجة الإدارية المجزأة.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة الخطب الملكية السامية المتعلقة بمغاربة العالم، التي تدعو إلى صون حقوقهم، وتبسيط ورقمنة الخدمات الموجهة إليهم، وتوطيد روابطهم بالوطن الأم. وشكل الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت 2022، بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، مرجعا للنهوض بالسياسة العمومية التي تستهدف المغاربة المقيمين بالخارج. كما جاء الخطاب الملكي السامي ليوم 6 نونبر 2024، بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء، ليؤكد على ضرورة إعادة هيكلة هذه السياسة العمومية، من خلال تطوير الخدمات الموجهة لهذه الفئة من المواطنين، وإرساء علاقة منظمة مع الكفاءات وحاملي المشاريع، وتحسين تدبير هذا المجال وحكامته.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف وضع عدة إجراءات متكاملة تغطي جوانب متعددة، لا سيما الشق المخصص «لحقوق الإنسان» الرامي إلى تحسين المصداقية الدولية للمملكة، والشق المتعلق بـ«السكنى»، حيث يمثل المغاربة المقيمون بالخارج 22% من المستفيدين من برنامج الدعم المباشر للسكن، وكذا الشق المتعلق بـ«الاستثمار الخاص» لتعبئة كفاءاتهم ومشاريعهم، بالإضافة إلى الشق المتعلق بـ«العدالة» فيما يخص تبليغ الطيات القضائية بالخارج. كما تسهم هذه الإجراءات كذلك في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 16 و17.

المكتسبات برسم سنة 2026

تميزت السنة المالية بتحقيق مجموعة من الإنجازات التي ساهمت في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج، لا سيما:

1. **رقمنة الخدمات القنصلية:** مكن برنامج القنصلية الرقمية من استكمال رقمنة مسطرة تسليم رخص نقل الجثامين سنة 2026. وقد أصبحت منصة أخذ المواعيد والمعالجة القبلية للطلبات القنصلية معممة بالكامل. كما بلغت نسبة رقمنة وثائق الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية 85%، في حين مكنت منصة خاصة من تبسيط الحصول على عقود الازدياد وشهادات التسجيل. فضلا عن ذلك، فقد حققت القنصليات المتنقلة والأيام المفتوحة، المنظمة خلال عطل نهاية الأسبوع والأعياد، في بلدان الاعتماد أهدافها بالكامل؛
2. **الشروع في إعادة هيكلة الإطار المؤسساتي لشؤون مغاربة العالم:** تفعيلا للخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت 2022، اجتمعت اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج، برئاسة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 غشت 2022، حيث تم إحداث لجنة تقنية للإشراف على تنزيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالمقاربة الجديدة للدولة، وذلك حول خمسة محاور. وتشمل تأهيل الإطار المؤسساتي وتحديثه، وتعزيز الهوية، وتعبئة الكفاءات، وتشجيع الاستثمار،

والإدارة والحقوق. وقد حدد الخطاب الملكي السامي ليوم 6 نونبر 2024 الإطار المؤسساتي الجديد القائم على مجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة ذات طابع استشاري وتداولي، مدعوة لتطوير آليات عملها لتستجيب بشكل أفضل للتحولات التي تعرفها الجالية، وعلى المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارها هيئة تنفيذية في طور الإحداث، بتشاور مع جميع المتدخلين المعنيين.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تهدف الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، التي تستمد أسسها من دستور المملكة لسنة 2011 والخطب والرسائل الملكية ومختلف البرامج الحكومية، إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية، تتمثل في:

- الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج؛
- حماية حقوق مغاربة العالم ومصالحهم؛
- تعبئة الكفاءات وتثمين مساهمتها في تنمية البلاد.

ومن هذا المنطلق، سيرتكز مخطط العمل برسم سنة 2027 أساسا على:

- مواصلة توطيد برامج العمل المنجزة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج في مجال تعزيز الهوية والمواكبة، ومنها تنظيم الجامعة الثقافية لفائدة الشباب من مغاربة العالم، في يوليوز 2027، ومشاركتهم في الاحتفالات المخلدة لذكرى تربع صاحب الجلالة، نصره الله، على العرش، وفي البرامج والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، التي ينظمها القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج في بلدان إقامتهم أو بالمغرب، قصد توطيد وتمتين روابط تعلقهم ببلدهم الأصلي وتفعيل مشاركتهم في المسار التنموي للمغرب؛
- مواصلة مسار إحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج، باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسات العمومية الموجهة إليهم، وإعادة صياغة القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج، وذلك من خلال تعزيز وتجميع الأعمال المنوطة بمختلف المتدخلين؛
- تثمين كفاءات مغاربة العالم، من خلال مأسسة آليات استقطاب الخبرات، ودعم الاستثمار، وتيسير نقل المعارف، خدمة لدينامية التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية للمملكة، مع دعم شبكات الكفاءات المغربية بالخارج من خلال لقاءات وورشات موضوعاتية، إذ يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود لهذه الأعمال 23,5 مليون درهم.

3.8.1.III. تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية

تواصل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، خلال السنة المالية 2026، من خلال مجموعة من الإجراءات الرامية إلى مواكبة الإدارات العمومية وتعزيز إدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية. وقد همت هذه الإجراءات، على الخصوص، إعداد 26 مخططاً قطاعيا، ومواكبة 8 إدارات تقدمت بطلبات للاستفادة من الدعم، فضلا عن تعزيز كفاءات 120 موظفاً في مجال التواصل والمصطلحات الإدارية باللغة الأمازيغية. كما شملت هذه الإجراءات، إعداد خارطة طريق لإدماج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية العمومية، وإطلاق مشروع يروم إدماجها في برامج محو الأمية.

المرتكز الاستراتيجي

في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، يواصل المغرب إصلاحاته الرامية إلى تعزيز استعمالها في الحياة العامة. ويندرج هذا البرنامج في إطار الالتزامات الدستورية، وتوصيات النموذج التنموي الجديد، والتزامات البرنامج الحكومي، حيث يتم

تنفيذه بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرتكز على منظومة مخصصة للقيادة والتتبع، وذلك بالاعتماد على ميزانية إجمالية قدرها 2 مليار درهم خلال الفترة 2027-2031.

كما أبرم القطاع المكلف بإصلاح الإدارة اتفاقيات مع عدد من الإدارات والمؤسسات الشريكة. وتتمحور هذه الشراكات حول محورين أساسيين، يهمان تحديث المرفق العمومي وتيسير الولوج إلى خدماته، والنهوض الفعلي باستعمال اللغة الأمازيغية وترسيخ بعدها الترابي على مستوى الإدارات العمومية.

المكتسبات برسم سنة 2026

في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والنهوض باستعمالها في مختلف مجالات الحياة العامة، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات في مجالات الشراكات المؤسساتية، والترجمة، والتواصل، والتشوير، والمرافق العمومية، والتعليم، والثقافة. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز حضور اللغة الأمازيغية واستعمالها التدريجي داخل الإدارات والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الصدد، تم إبرام عدد من اتفاقيات الشراكة مع قطاعات وزارية ومؤسسات، بهدف توسيع مجالات استعمال اللغة الأمازيغية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. وتتمثل أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها، حسب المجالات، فيما يلي:

- **الترجمة والتواصل المؤسساتي:** انصبت الجهود في هذا الصدد على تحديد وتنظيم النصوص التشريعية والتنظيمية المزمع ترجمتها إلى اللغة الأمازيغية، وكذا إعداد معجم للمصطلحات الإدارية. كما تم توفير الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية خلال الجلسات العامة لمجلسي البرلمان، وخلال الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة. علاوة على ذلك، تم الشروع، على مستوى عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، في ترجمة المحتويات الرقمية والمؤسساتية؛
- **التشوير والهوية البصرية:** تتواصل عملية التنسيق من أجل إدماج اللغة الأمازيغية في لوحات التشوير بعدد من الجماعات الترابية، وكذا في مختلف الدعامات البصرية لعدد من الوزارات والمؤسسات. وتشمل هذه المقاربة أيضاً وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية، حيث تم اعتماد اللغة الأمازيغية على 403 مركبة تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني وعلى 512 مركبة تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- **مجال التعليم والثقافة:** تم تطوير منصة إلكترونية للتعلم عن بعد للغة الأمازيغية لفائدة التلاميذ، بشراكة مع القطاع المكلف بالتربية الوطنية. كما تستفيد جمعيات ثقافية من الدعم لتنظيم تظاهرات ذات طابع أمازيغي، لا سيما في إطار الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة.

وهكذا، تعكس هذه الإجراءات مجتمعة مقاربة تدريجية ترمي إلى ترسيخ إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة والمرافق العمومية والتواصل المؤسساتي والتعليم والحياة الثقافية، بما يتماشى مع مكانتها كلغة رسمية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

في إطار مواصلة تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تعتزم الحكومة، برسم السنة المالية 2027، مواصلة تنفيذ البرامج الجارية، إلى جانب إطلاق وتتبع مجموعة من المشاريع المهيكلة، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور1. مشروع التحول الرقمي والتواصل المؤسساتي

- **المواقع الإلكترونية:**
  - إعداد ميثاق يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الإخبارية؛
  - مواصلة ترجمة محتويات المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى اللغة الأمازيغية.

- **مشروع الهوية البصرية والتشوير:**
  - تعميم إدماج اللغة الأمازيغية في منظومة التشوير ولوحات التوجيه على مستوى الإدارات العمومية والجماعات الترابية؛
  - إدماج اللغة الأمازيغية في وسائل النقل العمومي والمركبات التي تقدم خدمات عمومية، من قبيل سيارات الإسعاف والنقل المدرسي ونقل الموتى، على مستوى عدد من الجماعات الترابية، وكذا في البنيات التحتية الكبرى، من قبيل المحطات الطرقية والمطارات والموانئ وشبكة الطرق السيارة.

المحور2. هندسة التكوين وتنمية قدرات الموارد البشرية

- **برنامج تكوين المكونين:** إحداث نواة من المكونين الداخليين المؤهلين، بما يضمن استدامة التكوين المستمر ونقل الكفاءات اللغوية داخل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية؛
- **التكوين المتخصص:** مواكبة القطاعات الوزارية في تنظيم دورات تكوينية متخصصة في مجال التواصل الإداري الشفهي والكتابي باللغة الأمازيغية؛
- **تفعيل الشراكات مع مؤسسات التكوين لفائدة الإدارة:** سيتم إبرام اتفاقيات شراكة مع معاهد متخصصة في التكوين، لا سيما مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، وجامعة الأخوين، ومركز تكوين مفتشي التعليم التابع لقطاع التربية الوطنية، والمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل، وكذا المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة.

المحور3. التخطيط ودعم المجالات ذات الأولوية

- مواكبة الإدارات التي لم تقم بعد بإعداد مخططاتها القطاعية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ومواصلة التنسيق معها في هذا الشأن؛
- دعم مشروع تجريبي لمواكبة 40 جماعة ترابية نموذجية في مجال تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وذلك في أفق تعميم هذه المقاربة على الصعيد الوطني، بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات الترابية؛
- إعداد ونشر دلائل مرجعية ومعاجم للمصطلحات القانونية والإدارية باللغة الأمازيغية.

المحور4. الترجمة والتشريع

- إعداد معجم للمصطلحات القانونية بتنسيق وتعاون مع مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- مواكبة الأمانة العامة للحكومة في ترجمة مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية إلى اللغة الأمازيغية.

المحور5. دعم إدماج اللغة الأمازيغية في المجالات التالية:

- منظومة التربية والتكوين؛
- منظومة الإعلام والتواصل؛
- مجالات الإبداع الثقافي والفني؛
- المجال التشريعي والتنظيمي والعمل البرلماني.

المحور6. اللقاءات التحسيسية

- تنظيم لقاءات تحسيسية للتعريف بمستوى تقدم ورش تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛
- الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة، باعتبارها مناسبة سنوية لتسليط الضوء على المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكذا لتدارس آفاق العمل وأولويات المرحلة المقبلة.

كما ستعرف سنة 2027 تسريع وتيرة تفعيل القانون التنظيمي رقم 26.16، من خلال إحداث صندوق خاص لدعم استعمال اللغة الأمازيغية، وسحب هذا الاختصاص من "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال اللغة الأمازيغية"، وتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة المحدثة لدى رئيس الحكومة والمكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

III.1.8.4. الثقافة: صون التراث وتوسيع الولوج إلى الثقافة

تعتبر الحكومة الثقافة ركيزة من ركائز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، وليست مجرد مكون إضافي. ويجري حاليا إنجاز مشروعين كبيرين في مجال التراث، إذ يتعلق المشروع الأول بالمتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض بالرباط، بينما يتعلق المشروع الثاني بإنجاز مركز حماية وتثمين الموقع الأثري لسجلماسة، في حين تتجسد سياسة القرب الثقافي من خلال إحداث وتجهيز مؤسسات جديدة، من قبيل المركز الثقافي بسيدي بنور وقاعة المسرح بتنجداد ومركزين ثقافيين بكل من تيداس وأيت اوريبل. كما استفادت 240 جمعية وهيئة ثقافية من الدعم برسم سنة 2026 في إطار طلبات المشاريع. ومن جهة أخرى، استقطب المعرض الدولي للنشر والكتاب 891 ناشرا من 61 دولة. وستتميز سنة 2027 بفتح الموقع الأثري لسجلماسة أمام العموم وتفعيل القانون رقم 33.22 المتعلق بالتراث وتنظيم الدورة 32 للمعرض الدولي للنشر والكتاب.

المرتكز الاستراتيجي

خصت التوجيهات الملكية السامية بمجال الثقافة مهمتين أساسيتين تتمثلان في جعل الهوية الوطنية، بمختلف مكوناتها، عاملا للاعتزاز والانتماء وضمان الحفاظ على التراث ونقله إلى الأجيال القادمة. ويضيف النموذج التنموي الجديد بعدا اقتصاديا من خلال اعتبار الصناعات الثقافية والإبداعية والنشر والفنون والموسيقى مصدرا للثروة ولخلق فرص الشغل، كما تشمل المساهمة المحددة وطنيا حماية التراث في مواجهة التغيرات المناخية من خلال إعداد خريطة وطنية للمخاطر الطبيعية التي تهدد المواقع والمعالم التاريخية. وتساهم هذه الإجراءات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالولوج إلى الثقافة والشغل اللائق وحماية التراث والتماسك الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ترتكز الاستراتيجية الحكومية في المجال الثقافي للفترة 2027-2031 على تعزيز دور الثقافة في ترسيخ الهوية الوطنية ومنظومة القيم والحفاظ على التراث الثقافي الوطني المادي واللامادي وتثمينه وكذا توسيع الولوج إلى الثقافة بما يضمن القرب والإنصاف المجالي. كما تهدف إلى دعم الإبداع وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل تعزيز مساهمتها في خلق القيمة وفرص الشغل.

وتهدف هذه الاستراتيجية أيضا إلى تنشيط الحياة الثقافية وتوسيع قاعدة الممارسة والمشاركة الثقافية، لا سيما لدى الأطفال والشباب وتحديث حكامة القطاع وتسريع رقمنته فضلا عن تعزيز مساهمة الثقافة والتراث في التنمية الترابية والجاذبية السياحية والاستدامة، مع توظيف الثقافة كقوة ناعمة لتعزيز إشعاع المغرب وحضوره على الصعيد الدولي.

المكتسبات برسم سنة 2026

قطعت السياسة الثقافية خلال السنة المالية الجارية مراحل هامة، كما تُبين ذلك المكتسبات التالية:

1. **تنفيذ ورشين كبيرين في مجال التراث:** مشروع مركز حماية وتثمين الموقع الأثري لسجلماسة، بتكلفة تبلغ 349 مليون درهم، ومشروع المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض بالرباط حيث تبلغ مساهمة قطاع الثقافة 300 مليون درهم، واللذين تم إطلاقهما سنة 2025 وهما حاليا في طور الإنجاز. ويجمع المشروع الأول بين الحماية العلمية للموقع وتثمينه سياحيا والمساهمة في التنمية المحلية لمنطقة الواحات، فيما سيشكل المشروع الثاني فضاء لعرض ودراسة تاريخ المغرب وحضاراته، بما يتناسب مع مكانة العاصمة.

2. **سياسة للقرب الثقافي مدعومة بتجهيزات جديدة:** يجسد إحداث وتجهيز المركز الثقافي بسيدي بنور بكلفة تبلغ 26,8 مليون درهم وإنجاز قاعة المسرح بتنجداد بكلفة تبلغ 22,3 مليون درهم ومركز ثقافي بتيداس بمبلغ 12 مليون درهم ومركز ثقافي بأيت اوريبل بمبلغ 11 مليون درهم، سياسة تقريب الخدمات الثقافية من المواطنين بمختلف جهات المملكة خارج الحواضر الكبرى بما يساهم في تحقيق تكافؤ الولوج إلى الثقافة.

3. **تعزيز دعم الإبداع والفاعلين الثقافيين:** استفادت 240 جمعية وهيئة ثقافية وفنية من الدعم الممنوح في إطار طلبات المشاريع برسم سنة 2026، كما تم تخصيص 8,63 مليون درهم لدعم الإبداع والصناعات الثقافية. واستقطب المعرض الدولي للنشر والكتاب، برسم سنة 2026، 891 ناشرا قدموا من 61 دولة، مما يعزز مكانته كأبرز تظاهرة للكتاب على مستوى إفريقيا والعالم العربي. وقد خصص قانون المالية لسنة 2026 لقطاع الثقافة غلافا ماليا قدره 1,4 مليار درهم، بما يوفر الإمكانيات اللازمة لتوسيع نطاق هذه السياسة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتمحور تدخلات الحكومة برسم سنة 2027 حول الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وتحديث البنيات التحتية الثقافية، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. التراث الثقافي الوطني

تستأثر المحافظة على التراث الثقافي وتثمينه بالجزء الأكبر من الجهود المبذولة. وفي هذا الصدد، سيتم تنفيذ المشاريع التالية:

- مواصلة أشغال إنجاز المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض بالرباط، وافتتاح موقع سجلماسة أمام العموم، بما في ذلك مركزه للتعريف بالتراث وتثمينه؛
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة، نصره الله، وكذا اتفاقيات الشراكة المتعلقة بترميم وتثمين المعالم والمواقع التاريخية، ومن بينها:
  - تطوير السياحة وتثمين التراث الثقافي والتاريخي بالرباط؛
  - ترميم قصبة شفشاون؛
  - التثمين السياحي لقصبة الاوداية؛
  - ترميم السور التاريخي وتأهيل المدينة العتيقة لتازة.
- نشر النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق القانون رقم 33.22 المتعلق بالتراث، بما يمكن من تفعيل الحماية القانونية للتراث المادي وغير المادي، ومواصلة برامج ترميم ورقمنة التراث وتسجيله على المستويين الوطني والدولي؛
- إعداد الخريطة الوطنية للمخاطر الطبيعية التي تهدد المواقع والمعالم التاريخية في إطار تكييف التراث مع التغيرات المناخية.

المحور2. الصناعات الثقافية والإبداعية

تحظى الصناعات الثقافية والإبداعية بدعم يهدف إلى هيكلتها. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على تعزيز مكانة الثقافة باعتبارها قطاعا منتجا للقيمة ولفرص الشغل، من خلال تطوير صناعات ثقافية وإبداعية وطنية مبتكرة وتنافسية، وكذا هيكلة سلاسل الإنتاج الثقافي في مجالات الكتاب والنشر والفنون والموسيقى والإنتاج الرقمي وغيرها من المجالات الإبداعية.

كما تدعم الحكومة المبدعين والفنانين والمقاولات والجمعيات والفاعلين الثقافيين وتعمل على تطوير التكوين والكفاءات المرتبطة بالمهن الثقافية الجديدة، وتحسين الظروف الاقتصادية والمهنية للفنانين والمبدعين مع إيلاء عناية خاصة لمواكبة الشباب، وكذا دعم إنتاج وترويج المحتوى الثقافي والرقمي المغربي.

المحور3. تحديث البنيات التحتية الثقافية وتعزيز القرب والإنصاف المجالي

يساهم تحديث التجهيزات الثقافية في تقريب العرض الثقافي من المواطنين. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات والأنشطة الثقافية والحد من الفوارق المجالية في الولوج إلى هذه الخدمات والأنشطة، وذلك من خلال تطوير وتأهيل شبكة المراكز الثقافية والمسارح ودور الثقافة والمكتبات والمعاهد الموسيقية ومراكز التعريف بالتراث وغيرها من التجهيزات الثقافية، مع ضمان استدامة تشغيلها وتنشيطها.

كما تولي الحكومة عناية خاصة للمجالات الترابية التي تتميز بضعف العرض الثقافي، بهدف تقريب الثقافة من المواطنين وجعلها خدمة متاحة بمختلف المجالات الترابية. وسيتم أيضا مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة، نصره الله، واتفاقيات الشراكة المتعلقة بتوسيع شبكة المؤسسات الثقافية، لا سيما:

- تأهيل المجال الترابي لجهة بني ملال-خنيفرة؛
- التنمية الحضرية لمدينة تارودانت؛
- إحداث مركز ثقافي بآسا؛
- بناء وتدبير مركب ثقافي بإداوكنضيف؛
- بناء وتجهيز المركز الثقافي بإقليم فحص أنجرة.

III.1.8.5. الذاكرة التاريخية: تثمين التراث والعناية بأسرة المقاومة

تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية ونقلها إلى الأجيال، والعناية بأسرة المقاومة، حيث تم إحداث 108 فضاءات للذاكرة التاريخية موزعة على مختلف جهات المملكة، واسترجاع أزيد من 4,2 مليون وثيقة تاريخية من مراكز الأرشيف الأجنبية، وإصدار ما يقارب ألف عنوان، فضلا عن استفادة أكثر من 50 ألف مستفيد من التغطية الصحية. و يُرتقب، في سنة 2027، إحداث سبعة فضاءات جديدة، واسترجاع 100 ألف وثيقة تاريخية إضافية.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إطار التوجيهات الملكية السامية، الواردة، على الخصوص، في الخطب الملكية السامية، التي دعا من خلالها، جلالة الملك، نصره الله، إلى صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ونقل قيمها إلى الأجيال الشابة، فضلا عن العناية والاهتمام الموليين لأسرة المقاومة وجيش التحرير. كما يندرج عمل المندوبية في إطار الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول الأرشيف، والتي دعت إلى صيانة الأرشيف الوطني والحفاظ على الذاكرة التاريخية المشتركة، وكذا في إطار التوجيهات الملكية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، تشكل المحافظة على الذاكرة التاريخية أحد المقومات الأخلاقية والمواطِنة للتماسك الاجتماعي، إذ تساهم في ترسيخ الشعور بالانتماء إلى الوطن والتشبث بثوابته، بما يضمن صيانة الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة. كما يندرج عمل المندوبية في إطار استراتيجية إحداث وتطوير فضاءات الذاكرة التاريخية، التي تم إطلاقها منذ سنة 2007، وكذا استراتيجية توثيق تاريخ المقاومة والتحرير.

المكتسبات برسم سنة 2026

تتجلى حصيلة إنجازات المندوبية، إلى غاية متم شتنبر 2026، في خمسة مكتسبات رئيسية:

1. **شبكة تضم 108 فضاءات للذاكرة التاريخية:** تم إحداث هذه الفضاءات بمختلف جهات المملكة، وتستقبل الزوار، وتحتضن الندوات العلمية والأيام الدراسية والعروض التربوية، بما يخدم التربية على القيم الوطنية والمواطنة، ويعزز نقل تراث المقاومة والتحرير بين الأجيال؛
2. **رصيد وثائقي تاريخي تم استرجاعه:** تم استرجاع 4.209.169 وثيقة تاريخية من مراكز الأرشيف الأجنبية وإتاحتها للباحثين، بما يضمن دعم البحث العلمي ونشر المعرفة التاريخية؛
3. **رصيد منشورات مرجعي:** تم نشر 914 عنوانا منذ سنة 2001، تشمل موسوعات وكتبا وأطروحات جامعية وشهادات عن المقاومة، بما يساهم في تقريب دروس التاريخ الوطني من الأجيال الجديدة، وتوفير مادة مرجعية للبحث في تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير؛
4. **تعزيز التغطية الصحية:** يستفيد أكثر من 50.000 شخص، بمن فيهم الزوجات والأرامل والأبناء، من نظام التأمين عن المرض الخاص بقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، والذي يتم تنفيذه في إطار اتفاقية مبرمة مع شركة تأمين مفوضة؛
5. **الإدماج الاقتصادي لذوي الحقوق:** ساهم الدعم الموجه إلى التشغيل الذاتي والمقاولة والعمل التعاوني في إحداث 3.530 مقاولة صغيرة ومتوسطة، مكنت من توفير 9.657 منصب شغل، إلى جانب إحداث 379 تعاونية و131 جمعية من قبل أفراد أسرة المقاومة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتمحور تدخلات المندوبية السامية، خلال سنة 2027، حول ثلاثة محاور رئيسية، تهم مواصلة صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية، واسترجاع ورقمنة التراث الوثائقي، وتعزيز الحماية الاجتماعية لأسرة المقاومة:

المحور1. توسيع وتحديث شبكة فضاءات الذاكرة التاريخية

يساهم توسيع شبكة فضاءات الذاكرة التاريخية في تقريب الذاكرة التاريخية من المواطنين، لا سيما فئة الشباب، من خلال:

- إحداث سبعة فضاءات جديدة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير برسم سنة 2027، فضلا عن استكمال أشغال بناء وتجهيز وتوسعة الفضاءات الجاري إنجازها، بهدف بلوغ 125فضاءً في أفق سنة 2030؛
- توظيف التقنيات الرقمية لتجديد أساليب نقل الذاكرة التاريخية وتعزيز إيصالها إلى الأجيال الصاعدة.

المحور2. استرجاع ورقمنة الأرشيف التاريخي

يتواصل إثراء الرصيد الوثائقي المرجعي للمملكة وإتاحته للباحثين والمرتفقين، من خلال:

- مواصلة برنامج استرجاع الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية من الخارج، وذلك من خلال استرجاع 100.000 وثيقة إضافية، بهدف بلوغ 6 ملايين وثيقة تاريخية في أفق سنة 2030؛
- رقمنة الأرشيف المسترجع وإرساء نظام معلوماتي مندمج لتدبير الوثائق التاريخية، بحيث سيكون مترابطا مع قواعد البيانات الموحدة ومتاحا للباحثين والمستعملين؛
- مواصلة ورش توثيق تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة والتحرير، بهدف رفع الرصيد المنشور إلى 1.160عنواناً في أفق سنة 2030، مع تنظيم ندوات علمية ونشر موسوعات متخصصة.

المحور3. الحماية الاجتماعية والعناية بأسرة المقاومة

تتجسد العناية الموجهة إلى أسرة المقاومة وجيش التحرير من خلال ضمان استدامة التغطية الصحية وتحسين ظروفها المعيشية، من خلال:

- تحسين الوضعية المادية والاجتماعية وظروف عيش قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم؛
- مواصلة مواكبة حاملي المشاريع من أفراد أسرة المقاومة في مجالات التشغيل الذاتي والمقاولة والعمل التعاوني.

III.1.8.6. التواصل : وسائل الإعلام والمرفق العمومي للإعلام

يواصل قطاع التواصل ترسيخ المرفق العمومي للإعلام، باعتباره مكوّنا أساسيا في سيرورة العمل الديمقراطي، من خلال دعم استدامة المرفق العمومي السمعي البصري وتطوره، عبر تخصيص دعم إجمالي يناهز 1,8 مليار درهم، فضلاً عن مواصلة آليات مواكبة المؤسسات الصحفية، من خلال برمجة دعم مالي قدره 247 مليون درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

كما ستتميز سنة 2027 بمواصلة تعزيز معاهد التكوين في مهن الإعلام والاتصال، لا سيما المعهد العالي للإعلام والاتصال والمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز دور وسائل الإعلام العمومية في تحقيق التماسك الوطني وتعزيز إشعاع المملكة، وكذا في إطار توصيات النموذج التنموي الجديد المتعلقة بمواكبة التحول الرقمي لوسائل الإعلام وتعزيز التكوين في مهن الإعلام والاتصال والسمعي البصري والسينما. كما يساهم هذا التوجه في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، باعتبار أن الإعلام مهني وتعددي وذو جودة، يشكل إحدى الركائز المواطنة للدولة الاجتماعية، إلى جانب الثقافة وحقوق الإنسان.

المكتسبات برسم سنة 2026

عرف قطاع التواصل، خلال السنة المالية الجارية، عدداً من التطورات المؤسساتية، إذ يتجلى ذلك من خلال الإنجازات التالية:

1. **تحديث الإطار المؤسساتي:** المصادقة وتفعيل المرسوم 2.24.1143 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع التواصل، مع إدماج ثلاثة قطاعات استراتيجية، تتمثل في صناعة الألعاب الإلكترونية (Gaming)، والإعلام الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، بما يعزز القدرات العمومية على قيادة الأوراش الناشئة ومواكبة التحولات التي يشهدها المشهد الإعلامي؛
2. **تفعيل اللاتمركز الإداري:** مواصلة الإرساء التدريجي للمديريات الجهوية الاثني عشرة، التي يبلغ عدد العاملين بها 74 شخصا، على أن يتم تعزيز مواردها البشرية بشكل ملموس في إطار المخطط المديري للاتمركز الإداري، إلى جانب افتتاح ملحقة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بالداخلة، بما يسهم في تحسين الولوج إلى خدمات الاتصال العمومية على المستوى الجهوي، وتعزيز عرض التكوين في مهن السمعي البصري والسينما بالجنوب؛
3. **إطلاق حوار مؤسساتي بشأن القطاع:** تنظيم الدورة الأولى للمناظرة الوطنية حول الإعلام والاتصال، وكذا المناظرة الوطنية الأولى حول الإشهار، باعتبارهما إطارين للتشاور بين القطاعين العام والخاص، يهدفان إلى بلورة توصيات عملية لمواكبة التحولات التي يشهدها القطاع.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستركز الحكومة، برسم سنة 2027، على ترسيخ المرفق العمومي للإعلام ومواكبة قطاع الصحافة، وتعزيز الإشعاع الإعلامي والتشاور القطاعي، إلى جانب مواصلة اللاتمركز وتنمية الكفاءات في مهن الإعلام والاتصال، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور 1. ترسيخ المرفق العمومي للإعلام ودعم الصحافة

ستنصب الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار على ما يلي:

- مواصلة مواكبة المتدخلين العموميين في مجالات السمعي البصري والإخبار والسينما، بهدف ترسيخ المرفق العمومي للإعلام، ومواكبة تحوله الرقمي، وتعزيز جودة المحتويات المقدمة للمواطنين وإمكانية الولوج إليها؛
- مواصلة آليات دعم مؤسسات الصحافة لمواكبة التحولات التي يشهدها المشهد الإعلامي، لا سيما الانتقال الرقمي، والمساهمة في تطوير صحافة مهنية وتعددية ومسؤولة وفي خدمة المواطن؛
- مراجعة دفاتر تحملات وسائل الإعلام السمعية البصرية، بهدف تعزيز البعد المرتبط بالقيم في البرامج الوطنية، ودعم الإنتاج الثقافي والإعلامي المغربي؛
- اعتماد قانون يروم حماية الأجيال الشابة من الاستخدامات غير المشروعة لشبكات التواصل الاجتماعي، بهدف منع الأطفال دون سن 15 سنة من الولوج إلى منصات التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية الخطرة.

المحور 2. الإشعاع الإعلامي والتشاور القطاعي

سيتم في هذا الإطار:

- مواصلة العمل على مواكبة الصحافة الأجنبية المعتمدة؛
- تعزيز استراتيجية الاتصال المؤسساتي، بما يخدم الإشعاع الدولي للمملكة.

المحور 3. اللاتمركز والموارد البشرية والتكوين في مهن الإعلام والاتصال

سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تنفيذ الاختصاصات الجديدة المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.24.1143 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع التواصل، وتعزيز الموارد البشرية؛
- تعزيز معاهد التكوين، من خلال تخصيص منحة للتسيير لفائدة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بقيمة 8,06 ملايين درهم، ورفع منحة الاستثمار المخصصة للمعهد العالي للإعلام والاتصال إلى 8,61 ملايين درهم سنويا، مع العمل تدريجيا على تشغيل ملحقة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما بالداخلة، بهدف تكوين الكفاءات المستقبلية في مجالات الإعلام والإخبار والسمعي البصري والسينما؛
- تعزيز شبكة المديريات الجهوية وإحداث مراكز جهوية للإعلام والاتصال بكل من فاس والرشيدية وذلك دعما للجهوية المتقدمة.

III.2. إدماج الشباب في التعليم والتكوين والشغل اللائق

يرتكز الإدماج المستدام للشباب على استمرارية المسار الدراسي والتكوين والولوج إلى شغل لائق. وفي إطار خارطة طريق التشغيل 2025-2030، تركز جهود الحكومة على مواكبة الشباب الذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل، ورفع العوائق التي تحد من نشاط النساء، وتقليص الفوارق بين المجالات الترابية.

وخلال سنة 2027، ستنصب الأولويات على تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وإصلاح الوساطة، ودعم ريادة الأعمال، وتطوير التكوين بالتدرج المهني. وسيمكن تحديث التكوين المهني من الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات المقاولات من الكفاءات، فيما ستؤطر جودة الشغل وحماية حقوق الأجراء آليات الدعم العمومي.

وستتم مواكبة هذه الدينامية عبر تعزيز خدمات القرب والمشاركة المواطنة للشباب. كما ستمكن قيادة منسقة على المستويين الوطني والترابي، قائمة على أهداف قابلة للقياس، من تقييم النتائج المحققة على مستوى الإدماج والحفاظ على الشغل والمساواة في الولوج إلى الخدمات.

III.1.2. تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل وتحسين جودة العمل

III.1.1.2. التشغيل: السياسات النشيطة والوساطة

بفضل دينامية خارطة طريق التشغيل، تم فتح مسارات التشغيل النشيطة، التي ظلت لفترة طويلة حكرا على حاملي الشهادات، أمام جميع الشباب مهما كان مستواهم الدراسي. وستعزز هذه الدينامية من خلال مسار مندمج، وتوفير دعم أكبر للإدماج الأولي، وإعادة النظر في نظام الوساطة الحالي، فضلا عن تعزيز منظومة الحكامة، مما يتيح لكل شاب الولوج إلى شغل مستدام.

المرتكز الاستراتيجي

يجسّد عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية وتوجهات النموذج التنموي الجديد، التي تمت ترجمتها من خلال خارطة الطريق للتشغيل 2025-2030، والتي تضع تعزيز الإدماج الاقتصادي وتحسين قابلية تشغيل الشباب وتشجيع ريادة الأعمال في صلب الأولويات الوطنية. وقد تم التأكيد على هذا التوجه في الخطاب الملكي بتاريخ 9 أكتوبر 2026 والذي دعا إلى وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، من خلال تصور متكامل، يشمل التعليم والتأهيل والإدماج الاقتصادي ويلزم القطاع الخاص ليصبح أكثر قدرة على خلق فرص الشغل. وسيساهم العمل الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 8 و5 و16، من خلال اتخاذ تدابير تستهدف تعزيز استفادة النساء من برامج التشغيل وتشجيعهن على ريادة الأعمال.

المكتسبات برسم سنة 2026

أسفر تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل عن تحقيق مكتسبات همت المستويات الثلاثة التالية:

1. **توسيع الاستفادة من البرامج النشيطة للتشغيل لتشمل غير الحاصلين على شهادات:** مكن القانون رقم 51.25 من فتح منظومة التكوين-الإدماج أمام غير الحاصلين على شهادات، مع توحيد مدة التدريب في 12 شهرا بالنسبة لجميع المستفيدين، وإحداث الحصة القصوى للمتدربين على مستوى كل مقاولة، تحدد بموجب نص تنظيمي، وذلك بهدف تشجيع الإدماج المهني السريع والمستدام. وفي نفس السياق، مكّنت مراجعة دليل مساطر برنامج «تأهيل» (Taehil) من إدماج الباحثين عن الشغل غير الحاصلين على شهادات، مع اعتماد مسطرة المنافسة لاختيار متعهدي التكوين ووضع التزامات تعاقدية تروم تشجيع الإدماج الفعلي للمستفيدين عند انتهاء فترة تكوينهم. وإلى غاية متم غشت 2026، سجل برنامج «إدماج» (Idmaj) ارتفاعا بنسبة 50%، بمجموع 128.111 حالة إدماج مهني مقابل 85.746 في غشت 2025، منها 83.802 في إطار منظومة التكوين-الإدماج. فيما استفاد من برنامج «تحفيز» (Tahfiz) حوالي 14.724 باحث عن الشغل، بانخفاض نسبته 7% مقارنة بـ 15.781 مستفيدا الذين تم إحصاؤهم خلال الفترة نفسها من سنة 2025.
2. **التشغيل الذاتي وريادة الأعمال كرافعة للإدماج:** مكّنت منظومة مواكبة المقاولات التي اعتمدتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) من مواكبة 5.676 من حاملي المشاريع إلى غاية متم غشت 2026، حيث ساهمت في إحداث 1.652 مقاولة أو أنشطة مدرة للدخل وإحداث 2.674 منصب شغل. وقد تم دعم هذه الدينامية من خلال مشاريع للتعاون الدولي المخصصة لريادة الأعمال لدى الشباب والنساء («من أجلك» (Min Ajliki) و«وفيرة» (Wafira)().

3. **وساطة عرفت تحولا بفضل توفر المعطيات والرقمنة:** تجسدت هذه الدينامية من خلال إعادة تصميم بوابة anapec.ma، وإطلاق التسجيل الرقمي للباحثين عن الشغل، مما يبسّط ويسرّع الولوج إلى خدمات الوكالة، بالإضافة إلى رقمنة تقييم الكفاءات، مما يتيح تقييما أسرع لمسار كل مرشح وحاجياته. وبالموازاة مع ذلك، اعتمدت الوكالة على منصة مخصصة لليقظة بسوق الشغل، من أجل تحليل توجهات هذا السوق بالمغرب واستشرافها.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يُرتقب، خلال سنة 2027، توسيع التدابير الموجهة لفائدة تشغيل الشباب مع الحرص على فعاليتها، وجعلها تتمحور حول أولويات متكاملة تغطي جميع مراحل الإدماج، إلى جانب اعتماد قيادة أكثر انسجاما للبرامج على المستويين الوطني والترابي.

المحور1. مسار مندمج في خدمة الشغل المأجور وريادة الأعمال

ستتم تقوية منظومات الولوج إلى الشغل المأجور وإلى ريادة الأعمال لتستجيب بشكل أفضل لحاجيات الشباب والمقاولات، من خلال:

- **وضع برامج إنعاش التشغيل ترتكز على مسار مندمج ومتواصل** لفائدة الباحثين عن الشغل، انطلاقا من التوجيه إلى الإدماج المستدام، مرورا بالتكوين التأهيلي، مع اتخاذ التدابير الرامية إلى تشجيع استدامة الشغل؛
- **جعل التكوين التأهيلي رافعة مركزية للإدماج**، بما يتيح للباحثين عن الشغل اكتساب مهارات عملية مرتبطة مباشرة بحاجيات المقاولات والحصول بسرعة على الشغل، مع إعطاء الأولوية للشباب غير المندمجين في سوق الشغل، لا سيما المنقطعين عن الدراسة وفئة الشباب الذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل؛
- **اعتماد مقاربة للتكوين موجهة نحو الشغل**، تصمم انطلاقا من حاجيات المقاولات من الكفاءات، وتمول على أساس نتائج الإدماج، وتنسيق عمل المعاهد المسيَّرة في إطار التدبير المفوض مع أنشطة الفيدراليات المهنية، لا سيما بالنسبة للمهن الناشئة؛
- **إحداث منصة وطنية للتسجيل** تتيح الولوج إلى مسار موحد لفائدة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و29 سنة والذين يوجدون خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل. وسيرتكز هذا المسار على القيام بتشخيص فردي لوضعية وكفاءات كل شاب، وتوفير مواكبة اجتماعية ملائمة، وعقدِ إدماج يقدم له حلولا تتناسب مع مؤهلاته؛
- **دعم الإدماج الأولي** من خلال اعتماد منحة جديدة للتشغيل مرتبطة ببرنامج التكوين-الإدماج، بدلا من تحمل الدولة لمساهمة المشغّل في التغطية الاجتماعية والتي ظلت نسبة اللجوء إليها محدودة، إذ لم تتجاوز في المتوسط 15% من المتدربين المستفيدين من البرنامج. وستكون هذه المنحة أكثر جاذبية للمقاولات، حيث سيتم صرفها لفائدة المشغل في حالة الإدماج النهائي للمستفيد وشريطة استمراره في الشغل، وهو ما سيمكن من تعزيز استدامة الشغل؛
- **تعزيز دعم ريادة الأعمال لدى الشباب**، من خلال اعتماد مقاربة تقوم على انتقاء المشاريع القابلة للاستمرار والتي تتوفر على مقومات الاستدامة والقدرة على إحداث فرص الشغل، عوض الاقتصار على احتساب عدد المقاولات المحدثة. وسيتم دعم هذا التوجه، بآليات ملائمة للتمويل والاحتضان والمواكبة، إلى جانب تتبع المشاريع بعد إحداثها، مما يعزز من فرص استدامة المقاولات. كما ستعزز هذه الآليات، لا سيما في الوسط القروي، بإحداث آلية خاصة موجهة للفلاحين الشباب؛
- **تعبئة آفاق إحداث فرص الشغل القطاعية**، مما يمكن من تعزيز إدماج الشباب، لا سيما في قطاعات الصناعة وترحيل الخدمات ذات القيمة المضافة العالية والرياضة والأنشطة الإنتاجية والخدماتية المرتبطة بتنظيم كأس العالم 2030.

المحور2. رفع العوائق أمام إدماج الشباب والنساء

سيتم العمل على تسهيل ولوج الشباب إلى سوق الشغل، من خلال تدابير تستهدف إزالة العوائق التي تحول دون إدماجهم، لا سيما عبر:

- **وضع برنامج خاص بالشابات**، يجمع بين التكوين وتوفير دور الحضانة والنقل وإمكانية العمل عن بعد وتقديم خدمات القرب، فضلا عن تطوير اقتصاد الرعاية، مما سيمكن من رفع نسبة النشاط الاقتصادي للنساء؛
- **دعم تنقل الشباب لأغراض الشغل أو التكوين**، من خلال التخفيف الجزئي من الأعباء الناجمة عن التنقل خارج مجال إقامتهم، بما يحقق التوازن بين الجهات التي تتوفر على يد عاملة وفيرة والأقطاب الاقتصادية التي تواجه خصاصا في التوظيف؛
- **دعم التنقل المهني على المستوى الدولي** لفائدة الشباب المؤهلين، من خلال المواكبة اللغوية والحصول على شهادات معترف بها والولوج إلى عقود شغل مؤطرة.

المحور3. تطوير الوساطة وإصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

ستتم إعادة النظر في منظومة الوساطة من أجل مواكبة أفضل للباحثين عن الشغل والاستجابة لحاجيات المقاولات، وذلك من خلال:

- **الشروع في إصلاح مؤسساتي** يهدف إلى تحديث إطار الحكامة الخاص بمنظومة الوساطة وتعزيز قدراتها العملياتية، بغية تعزيز نجاعته وأدائه؛
- **إحداث مسار مندمج وفردي للوساطة**، يضمن مواكبة متواصلة للباحثين عن الشغل، انطلاقا من التوجيه إلى الإدماج المستدام في الشغل، من خلال تشخيص فردي لمسار كل باحث عن الشغل وحاجياته، مع توجيهه نحو التدابير النشيطة الملائمة لوضعيته (التكوين، الإدماج، ريادة الأعمال)، فضلا عن ضمان التتبع بعد التشغيل بما يضمن استقرار الإدماج؛
- **تعزيز العرض الخدماتي الموجه للمقاولات**، من خلال عرض ملائم وديناميكي، قادر على الاستجابة بسرعة للحاجيات الخاصة للمشغلين في مجال التوظيف، ويتيح ولوجا ميسرا إلى مشتل الكفاءات المتاحة؛
- **توظيف الرقمنة كرافعة لتطوير الوساطة**، من خلال اعتماد أدوات رقمية تيسّر التوجيه والربط وتتبع المسارات الفردية وكذا حاجيات المقاولات، بالإضافة إلى تقريب الخدمات من جميع المرتفقين، سواء من المقاولات أو الباحثين عن شغل؛
- **تعزيز منظومة تتبع الإدماج**، باعتبارها أداة قيادة أساسية تتيح قياس فعالية برامج إنعاش التشغيل وتقييم استدامة عمليات الإدماج المنجزة وتوجيه التعديلات اللازمة لتحسينها.

المحور4. تعزيز الحكامة

ستتم تقوية قيادة سياسات التشغيل على المستويين الوطني والترابي، من أجل ضمان انسجامها وتتبعها وفعاليتها، من خلال:

- **إرساء قيادة مركزية على مستوى رئاسة الحكومة**، من خلال عقود أهداف تبرم مع القطاعات والجهات والمؤسسات، تحدد الالتزامات والنتائج المنتظرة ومؤشرات الأداء والمسؤوليات وآليات التتبع؛
- **إشراك السلطات الترابية، من ولاة وعمال**، باعتبارهم رافعة حاسمة للتنسيق وتنزيل هذه السياسات على المستوى المحلي، وإحداث شبكة ترابية من التمثيليات للمؤسسة العمومية الموحدة، مؤهلة لمواكبة الشباب وتوجيههم وتشجيع إدماجهم في الشغل.

III.2.1.2. الشغل اللائق وتحسين ظروف العمل

مكّنت التزامات الحوار الاجتماعي من مراجعة هامة للأجور ومن تعزيز حقوق الأجراء، في القطاعين العام والخاص. وستتعزز هذه المكتسبات بضرورة العمل على تحسين جودة الشغل، حتى يوفر كل منصب شغل محدث شروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية الفعلية.

المرتكز الاستراتيجي

يجسّد النهوض بالشغل اللائق التوجيهات الملكية السامية، لا سيما خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، بتاريخ 20 غشت 2018، الذي كرّس حق كل مواطن في الشغل الكريم. كما ينسجم ومقتضيات دستور 2011 وتوجهات النموذج التنموي الجديد، التي تضع الشغل ذا جودة في صلب التنمية الشاملة.

المكتسبات برسم سنة 2026

1. **مراجعة الأجور في القطاع العام** من خلال زيادات مباشرة في الأجور، مقرونة بمراجعة الضريبة على الدخل، لفائدة جميع الموظفين وأعوان الدولة والمؤسسات العمومية. وهكذا ارتفع الحد الأدنى للأجر ومتوسط الأجر في الوظيفة العمومية، بين 2021 و2026، على التوالي، بنسبة 34% و30%.

2. **رفع الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص** والذي تم تجسيده، خلال نفس الفترة، بارتفاع الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية (SMIG) وفي النشاطات الفلاحية (SMAG)، على التوالي، بنسبة 21% و27%. وبذلك بلغ الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات غير الفلاحية 17,92 درهما في الساعة، فيما بلغ في النشاطات الفلاحية 97,44 درهما في اليوم.

3. **تخفيف العبء الضريبي على المتقاعدين**، وتجسد في تخفيض الضريبة على الدخل بنسبة 50%، ابتداء من فاتح يناير 2025، أعقبه إعفاء كلي ابتداء من فاتح يناير 2026.

4. **تعزيز الإطار التشريعي** والذي تجسد من خلال المصادقة على القانون رقم 032.26 بتتميم المادة 193 من القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل، الرامي إلى تخفيض مدة العمل اليومية بالنسبة لأعوان الحراسة والأمن الخاص المرتبطين بعقود شغل مع شركات متخصصة. ويُعدّ هذا القانون امتدادا للمكتسبات المحققة سابقا، منها نشر القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بممارسة حق الإضراب، ومراجعة بعض المقتضيات المنظمة لرخص المرض، وإحداث رخصة أبوة مؤدى عنها.

5. **مكافحة تشغيل الأطفال**، الذي سجل تقدما ملحوظا، إذ بلغ عدد الأطفال المعنيين حوالي 103.000 طفل سنة 2025، أي 1,3% من الفئة العمرية المعنية، بتراجع نسبته 58,3% مقارنة بسنة 2017. وعلى الصعيد الدولي، وبصفتها بلدا رائدا في "التحالف 8.7"، الرامي إلى تسريع القضاء على تشغيل الأطفال والتشغيل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر، احتضنت المملكة بمراكش، في فبراير 2026، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال، الذي أسفر عن اعتماد إطار مراكش العالمي للعمل من أجل مكافحة عمل الأطفال.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستضع الحكومة، برسم سنة 2027، جودة الشغل في صلب سياستها، وستجعل الدعم العمومي رهينا باحترام حد أدنى من المعايير، وتعزيز وسائل المراقبة، ومكافأة المشغلين النموذجيين. وتتمثل التدابير المبرمجة فيما يلي:

- **إحداث «ميثاق الشغل اللائق»**، الذي تلتزم بموجبه كل مقاولة تستفيد من دعم عمومي للتشغيل بضمان عقد مصرح به وتغطية اجتماعية منذ اليوم الأول للتشغيل، واحترام أوقات العمل ومعايير الصحة والسلامة المهنية، فضلا عن المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل النقل أو السكن كلما اقتضى الأمر ذلك؛
- **إحداث وسم «المشغل النموذجي»**، يمنح للمقاولات التي توفر ظروف عمل جيدة ويخوّل لها امتيازات تفضيلية في الولوج إلى الطلبيات العمومية وإلى الدعم العمومي؛
- **إدماج جودة الشغل ضمن مؤشرات تتبع البرامج العمومية للتشغيل**، بحيث لا يقاس نجاحها بعدد مناصب الشغل المحدثة فحسب، بل، كذلك، باستدامتها وجودتها؛
- **مراجعة مدونة الشغل تأخذ بعين الاعتبار أشكال الشغل الناشئة**، لا سيما العمل عبر المنصات والعمل بدوام جزئي والعمل عن بعد، والتي تنتشر بشكل كبير في صفوف الشباب، مما سيمكن من ضمان تغطية اجتماعية وتوفير شروط عمل كريمة.

III.2.2. التكوين المهني: التدرج المهني والتأهيل لتحسين قابلية التشغيل

III.2.2.1. تعزيز التدرج المهني وتحديث عرض التكوين

تواصل المنظومة الوطنية للتكوين المهني دينامية تطورها التي تروم تعبئة طاقة استيعابية قدرها 751.422 مقعدا بيداغوجيا برسم الموسم 2026-2027 موزعة على 2.488 مؤسسة للتكوين، منها 798 مؤسسة عمومية. ويفرض التكوين بالتدرج المهني نفسه كرافعة مركزية في منظومة التكوين، إذ يجعل من المقاولة فضاء مفضلا للتعلم واكتساب الكفاءات المهنية، بطموح بلوغ 150.000 متدرج في السنة وتجاوزها. وستتميز سنة 2027 باستكمال برنامج مدن المهن والكفاءات، من خلال افتتاح المدن الثلاث المتبقية.

المرتكز الاستراتيجي

يستمد عمل الحكومة في مجال التكوين المهني أسسه من التوجيهات الملكية السامية ومن النموذج التنموي الجديد، وتتمثل أولوياته في تأهيل عرض التكوين بما يتلاءم مع حاجيات سوق الشغل، وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين، وتحسين جاذبية التكوين المهني، وتعزيز الهندسة البيداغوجية والكفاءات الأفقية. وعزز الخطاب الملكي بتاريخ 9 أكتوبر 2026 هذا التوجه، من خلال جعل التأهيل أحد ركائز التصور المتكامل الذي يتعين اعتماده لفائدة الشباب إلى جانب التعليم والادماج الاقتصادي.

وتجد هذه الدينامية امتدادها في محاور خارطة الطريق للتشغيل، التي تم اعتمادها بتاريخ 26 فبراير 2025، ومنها إعادة تموقع التدرج المهني وتحسين منظومة التكوين المهني. كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 4 و8 و9.

المكتسبات برسم سنة 2026

يتواصل ارتفاع الطاقة الاستيعابية للتكوين المهني خلال السنة الجارية، كما تبين ذلك المكتسبات التالية:

1. **ولوج موسّع إلى التكوين بالتدرج المهني:** تطبيقا لخارطة الطريق للتشغيل، تم التوقيع على 7 عقود-برامج واتفاقيات تنفيذ بين قطاع التكوين المهني والقطاعات الوزارية المكلفة بالشباب والفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، وكذا مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بهدف تكوين 100.000 متدرج في السنة في أفق 2030. وفي هذا الإطار، بلغت إنجازات البرنامج 39.000 مستفيد إلى غاية غشت 2026؛

2. **طاقة استقبال في نمو مستمر وقطاع خاص أكثر هيكلة:** عبّأ التكوين الأساسي والتكوين التأهيلي على التوالي 501.448 و217.190 مقعدا بيداغوجيا برسم سنة التكوين 2025-2026، عبر شبكة تضم 2.388 مؤسسة عمومية وخاصة للتكوين المهني؛

3. **جيل جديد من المؤسسات:** بدخول مدينتين جديدتين للمهن والكفاءات حيز الخدمة، برسم سنة 2025-2026، بجهات الداخلة-وادي الذهب ومراكش-آسفي، أصبحت الشبكة تضم تسع مدن، مما رفع عرض التكوين في هذا الإطار إلى 30.113 مقعدا بيداغوجيا؛

4. **عرض للتكوين يرتكز على تحليل دقيق لحاجيات الكفاءات:** همّت أشغال الهندسة، التي أنجزها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، إحداث وإعادة هيكلة 137 شعبة، موزعة على 14 شعبة تُتوج بشهادة و123 شعبة تأهيلية، فضلا عن تحيين 130 شعبة، بما يضمن الملاءمة المستمرة للعرض مع الحاجيات الفعلية لسوق الشغل؛

5. **منظومة دعم اجتماعي معززة في خدمة الولوج إلى التكوين:** عرفت طاقات الاستيعاب ارتفاعا بنسبة 11,5% مع توفير 21.800 سرير بالداخليات، تم تعزيزها عبر تطوير برنامج للمنح استفاد منه 34.038 شابا. كما تم تعديل دليل المساطر المنظم لمساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالقطاع الخاص بحيث أصبحت هذه المساهمة، المحددة في ثلث تكاليف التكوين التي تطبقها المؤسسة بسقف سنوي قدره 4.000 درهم لكل متدرب، تُؤدى مباشرة للمتدرب بدلا من مؤسسة التكوين.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستوجه الحكومة، في سنة 2027، جهودها نحو الرفع من طاقة منظومة التكوين المهني وجودتها، من خلال تعزيز مسارات التدرج المهني وتنويع عرض التكوين وتحديثه وتحسين شروط الولوج والمواكبة بالنسبة للمتدربين. وتهم هذه الأولويات أربعة محاور.

المحور1. تعزيز التكوين بالتدرج المهني

- **مواصلة تنزيل برنامج التكوين بالتدرج المهني**، من خلال التوسيع التدريجي للطاقة الاستيعابية للمنظومة لبلوغ عدد يتراوح بين 150.000 و200.000 مستفيد في السنة. وتهدف هذه الدينامية إلى تمكين الشباب الباحثين عن تأهيل مهني، لا سيما غير المتوفرين على المؤهلات المطلوبة للإدماج المباشر في سوق الشغل، وكذا الشباب في وضعية انقطاع عن الدراسة، من الاستفادة من مسار تكويني يجمع بين التعلم النظري والاندماج المهني. وسيتطلب تنزيل هذا العرض التكويني غلافا ماليا يتجاوز 900 مليون درهم في السنة؛
- **تنويع شعب التكوين بالتدرج المهني**، من خلال توسيع العرض ليشمل مهنا جديدة تتلاءم مع القطاعات التي تعبّر عن طلب فعلي على اليد العاملة المؤهلة، وذلك بالاعتماد على المعاهد ذات التدبير المفوض ومدن المهن والكفاءات؛
- **تعزيز انخراط المقاولات في مسارات التكوين بالتدرج المهني**، سواء فيما يخص وضع تصور لعرض التكوين وكذا في استقبال وتأطير للمستفيدين من التكوين، من خلال شراكات مُهيكَلة مع المنظمات المهنية والفيدراليات القطاعية.

المحور2. توسيع وملاءمة عرض التكوين المهني

- **تعبئة طاقة استيعابية قدرها 751.422 مقعدا بيداغوجيا**، منها 507.802 مقعدا مخصصا للتكوين المتوج بدبلوم و220.700 مقعدا للتكوين التأهيلي برسم الموسم 2026-2027، مع التكوين بالتناوب كأفق لتوسيع إضافي لهذه الطاقة، من أجل الاستجابة لاهتمام الشباب المتزايد بالتكوين المهني؛
- **تعزيز شبكة مؤسسات التكوين المهني** بإحداث 24 مؤسسة جديدة، منها 19 تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وثلاثة مراكز تابعة لقطاع الصناعة التقليدية واثنان تابعان للقطاع الفلاحي، وفق مقاربة قائمة على الإنصاف الترابي والملاءمة بين هياكل التكوين والحاجيات من المهن المتعلقة بكل فضاء للتشغيل؛

- **تطوير مقاربة استشرافية للتوجيه المهني**، قائمة على الاستباق المنتظم للمهن والكفاءات المستقبلية وعلى إشراك المقاولات في تصميم البرامج وتحيينها بشكل دوري، من أجل ملاءمة أفضل للتكوين مع حاجيات الاقتصاد الوطني؛
- **ملاءمة التكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل**، على المستويين الترابي والدولي، من خلال تطوير مسارات قصيرة ومرنة تتراوح مدتها بين 6 و12 شهرا، تنبني على تشخيص ترابي للحاجيات وموجهة نحو القطاعات الواعدة؛
- **تثمين مكتسبات التجربة المهنية** بواسطة شهادة معترف بها، تُمنح عقب تقييم عملي يحدد كذلك الكفاءات الواجب استكمالها، مما يفتح آفاقا أفضل للإدماج ويجعل المستفيدين ضمن سيرورة تعلم دائمة؛
- **تطوير الجسور** بين مستويات التكوين والتعليم العالي، من خلال نظام للأرصدة والكفاءات القابلة للتراكم والترصيد، تمكن المستفيد من تثمين مكتسباته ومواصلة مساره دون انقطاع.

المحور3. جيل جديد من المؤسسات

- **استكمال برنامج مدن المهن والكفاءات**، باستثمار يناهز 5,5 ملايير درهم، وسيتم تتويج هذا المشروع عبر افتتاح ثلاث مدن جديدة بجهات كلميم-واد نون وفاس-مكناس ودرعة-تافيلالت، ليصل عدد المدن حيز الخدمة إلى اثنتي عشرة مدينة. مع إحداث شعب وتخصصات للتكوين تتلاءم مع حاجيات سوق الشغل والأقطاب الاقتصادية والقطاعية الخاصة بكل جهة؛
- **تحويل مدن المهن والكفاءات** إلى منصات جهوية لتنمية الكفاءات، تتلاءم وحاجيات المنظومات الاقتصادية الجهوية ومؤهلة لتصبح أقطابا لقابلية التشغيل والابتكار تجمع بين التكوين والمقاولة وريادة الأعمال؛
- **تعزيز شبكة المعاهد ذات التدبير المفوض**، عبر مواصلة إنجاز معهد التكوين في مهن الصناعة الصيدلانية بالدار البيضاء ومعهد التكوين في مهن الماء والتطهير والبيئة بفاس، على أن يدخلا حيز الخدمة برسم الموسم 2029-2030؛
- **إحداث معهد التكوين في ريادة** الأعمال والتدبير المتوسط «أكاديمية المقاولين»، بالدار البيضاء، على أن يدخل حيز الخدمة برسم الموسم 2027-2028.

المحور4. تعزيز آليات الدعم الاجتماعي

من أجل ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى التكوين المهني، سيتم تقديم دعم اجتماعي للمتدربين، من خلال الإجراءات التالية:

- **افتتاح ست داخليات جديدة**، ليصل عددها الإجمالي إلى 150 لفائدة ما يقارب 22.885 متدربا؛
- **منح 35.000 منحة دراسية لفائدة متدربي التكوين المهني**، بغلاف مالي قدره 150 مليون درهم؛
- **مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالقطاع الخاص** لفائدة 3.500 متدرب.

III.2.2.2. إصلاح التكوين المستمر من أجل تنمية الكفاءات وتعزيز التنافسية

أدرجت خارطة طريق التشغيل مراجعة إطار حكامة التكوين المستمر وتمويله وقيادته ضمن أولوياتها. وتهدف الدينامية الحالية إلى استكمال هذا الورش وتوسيع الاستفادة من التكوين المستمر لتشمل الفئات الجديدة المنصوص عليها في القانون رقم 60.17 المنظم للتكوين المستمر، بغية جعله رافعة لقابلية تشغيل الأشخاص النشيطين وتعزيز تنافسية المقاولات.

المرتكز الاستراتيجي

يجسّد التكوين المستمر التوجهات الملكية السامية في مجال تثمين الرأسمال البشري، ويندرج ضمن توجهات النموذج التنموي الجديد، التي تضع التعلم مدى الحياة في صلب قابلية التشغيل والتنافسية.

كما يستند إلى الاتفاق المنبثق عن الحوار الاجتماعي المؤرخ في 29 أبريل 2024 وإلى خارطة طريق التشغيل، التي تنص على مراجعة إطار حكامة التكوين المستمر وتمويله وقيادته.

المكتسبات برسم سنة 2026

واصلت منظومة التكوين المستمر ديناميتها، التي تجلت من خلال اتساع قاعدة المقاولات المستفيدة والرفع من حجم التمويل، فيما قطعت الأشغال المتعلقة بإعادة هيكلة حكامتها مرحلة مهمة، من خلال ما يلي:

- **توسيع قاعدة المقاولات المستفيدة**: استفادت 1.906 مقاولة سنة 2025، من منظومة العقود الخاصة للتكوين مقابل 1.806 سنة 2024، بارتفاع نسبته 5,5%. كما ارتفع عدد عمليات التكوين بنسبة أقل، منتقلا من 24.020 إلى 25.056 (+4,3%)، في حين ظل عدد المشاركين شبه مستقر، عند 206.816 مقابل 207.330 سنة 2024؛
- **تركّز قطاعي قوي للمستفيدين**: يستحوذ القطاع الثالث وحده على ما يقارب نصف المقاولات المستفيدة وأكثر من 43% من المشاركين. وتستأثر قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، بأكثر من 70% من المقاولات والمشاركين؛
- **ارتفاع التمويل الممنوح للمقاولات**: بلغت المساهمة المخصصة برسم استرداد تكاليف التكوين 312,71 مليون درهم سنة 2025، مقابل 294,93 مليون درهم سنة 2024، أي بزيادة تناهز 17,8 مليون درهم (+6%).

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيتم الشروع، خلال سنة 2027، في ورش إصلاح التكوين المستمر، من أجل جعله آلية أكثر فعالية وشفافية ومنفتحة على عدد أكبر من الأشخاص النشيطين والمقاولات.

المحور1. إصلاح الحكامة

يقوم وضع تصور جديد لحكامة التكوين المستمر، عبر مراجعة إطاره التنظيمي، على ثلاثة مبادئ أساسية:

- تعزيز القيادة الاستراتيجية، توكل إلى هيئة ثلاثية الأطراف تضم الدولة والمشغلين وممثلي الأجراء، مكلفة بتحديد التوجهات والأولويات وأهداف التكوين المستمر والتقييم المنتظم لنتائجه؛
- اعتماد الاستقلالية في التدبير العملياتي، من خلال إحداث بنية تعمل على الفصل بين وظائف التنفيذ والتدبير والتنظيم؛
- تأمين وترشيد الموارد المالية المعبأة لفائدة المقاولات.

المحور2. توسيع الاستفادة

ستتميز سنة 2027 بالشروع في الورش الرامي إلى توسيع الاستفادة من التكوين المستمر، لتشمل الفئات الجديدة المنصوص عليها في القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وسيهم هذا الورش على الخصوص :

- فتح التكوين المستمر أمام الأشخاص الذين فقدوا عملهم من أجل تيسير تأهيلهم وعودتهم السريعة إلى الشغل؛
- توسيع الاستفادة لتشمل العمال غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، من أجل تعزيز تنافسيتهم وتمكينهم من تنمية وتطوير نشاطهم؛
- إرساء التكوين بمبادرة من الأجير، بما يجعل هذا الأخير طرفا فاعلا في مساره المهني، من خلال تمكينه من التعبير عن حاجياته من التكوين، بمعزل عن المبادرة المنفردة للمشغل.

III.3.2. تعزيز حكامة السياسات الموجهة للشباب

اتخذ المرفق العمومي لفائدة الشباب منحى جديدا، وذلك عبر إعادة تأهيل أو تجهيز 293 مؤسسة للشباب سنة 2025، بزيادة نسبتها 22,6%. ويضم برنامج «جواز الشباب Pass Jeunes» 2,5 مليون مسجل و500.000 حساب نشط و127 عرضا للخدمات. واستقبلت المخيمات الصيفية 134.799 مستفيدا (+26,5%)، منهم 39,1% من الفتيات و17,2% من الأطفال المنحدرين من الوسط القروي، متجاوزة بذلك الأهداف المحددة. وسيتواصل برسم سنة 2027 تأهيل شبكة تشمل ما يقارب 1.600 مؤسسة، وتعزيز برنامج «جواز الشباب» والتطوع والمخيمات الصيفية، والشروع في تنزيل مشروع التحول الرقمي لحكامة القطاع.

المرتكز الاستراتيجي

يجسّد عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية التي تضع الشباب في صلب السياسات العمومية وتروم الولوج المنصف إلى خدمات القرب، وتعزيز المشاركة الفعالة للشباب في المجتمع، والإدماج والتمكين، وكذا مجالية السياسات العمومية. وقد تم التأكيد على هذه الأولوية في خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، بتاريخ 9 أكتوبر 2026 والذي دعا إلى وضع قضايا الشباب في صدارة السياسات العمومية، واهتمامات هيئات الحكامة، بما يعزز ثقة الشباب في قدرتهم على الارتقاء الاجتماعي. ويندرج عمل الحكومة في إطار النموذج التنموي الجديد، من خلال تنمية الرأسمال البشري وتكافؤ الفرص والتقليص من الفوارق المجالية واعتماد الرقمنة وفعالية الأداء لتحديث الإدارة، كما تشمل المساهمة المحددة وطنيا.

يرتكز هذا المحور على أسس المواطنة للدولة الاجتماعية، ويرمي إلى تعزيز الإدماج وتكافؤ الفرص. كما يتقاطع مع المحور المتعلق بالرياضة، الذي يضم المركبات السوسيو-رياضية للقرب المندرجة ضمن المنظومة نفسها من التجهيزات، وكذا المحور المتعلق بالتضامن من أجل حماية الطفولة، بالإضافة إلى محور التشغيل والتطوع وتأهيل الشباب لتعزيز قابلية تشغيلهم.

المكتسبات برسم سنة 2026

عرفت الخدمات الموجهة للشباب والطفولة والنساء تغيرا في وتيرتها خلال السنة الجارية، كما تشهد على ذلك الإنجازات التالية:

1. **تحديث شبكة مؤسسات الشباب بوتيرة متسارعة:** تمت إعادة تأهيل أو تجهيز 293 مؤسسة سنة 2025، مقابل 239 سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 22,6% وبنسبة 62,2% من التوقع السنوي البالغ 471. وشملت هذه المؤسسات 27 مركزا للمخيمات الصيفية و91 دار شباب و92 مؤسسة نسائية و9 مراكز لحماية الطفولة و26 مركز استقبال و48 حضانة، مما ساهم في تحسين ظروف الاستقبال وتوسيع التغطية الترابية والتقليص التدريجي من الفوارق في الولوج إلى الخدمات؛
2. **توسيع العرض سوسيو-تربوي وجعله أكثر مواطنة وقابلية للقياس:** ضم برنامج «جواز الشباب»، إلى غاية متم أكتوبر 2025، 2,5 مليون مسجل و500.000 حساب نشط و127 عرضا من الخدمات لفائدة الشباب. كما استفاد 134.799 طفلا وشابا من البرنامج الوطني للمخيمات الصيفية، مقابل 106.572 سنة 2024 (+26,5%)، منهم 39,1% من الفتيات و17,2% من المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي، وهو ما يتجاوز الهدفين المحددين على التوالي في 35% و15%. فضلا عن ذلك، سجل البرنامج الوطني للتطوع «متطوع» (Motatawi3) أكثر من 10.800 مسجل وكذا تكوين أو القيام بحملات التحسيس لفائدة 5.000 شاب، كما تم، موازاة مع ذلك، تنظيم جائزة المغرب للشباب؛
3. **إدماج النساء والفتيات والطفولة المبكرة، إشعاع مؤكد:** استقبلت المؤسسات النسائية 7.494 مسجلة وعرفت تخرج 6.477، أي بنسبة 86,4%، متجاوزة بذلك الهدف المحدد في 85%. واستفاد من دور الحضانة 6.591 طفلا، مقابل توقع بلغ 4.182، منهم 3.244 فتاة و1.785 طفلا منحدرا من الوسط القروي. كما قامت 5.751 جمعية ونواديا على تنشيط

مؤسسات الشباب. وعلى الصعيد الدولي، جمعت الدورة الأربعون لمؤتمر وزراء الشباب والرياضة للدول الفرنكوفونية (CONFEJES) 33 دولة بالرباط، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع كينيا لتبادل الخبرة في مجال سياسة الشباب. كما تم إبرام برنامج تنفيذي للتعاون مع المملكة العربية السعودية برسم 2026-2027. إضافة إلى ذلك، جمع المنتدى العربي حول تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الشباب خلال يونيو 2026، 17 دولة عضوا في جامعة الدول العربية، في امتداد لفعاليات «مراكش، عاصمة شباب العالم الإسلامي 2025».

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سينصب عمل الحكومة، برسم سنة 2027، على تأهيل وتوسيع البنيات التحتية الخاصة بالشباب والطفولة والنساء، وتحسين عرض الخدمات وتنويعه، فضلا عن عصرنة الحكامة والتحول الرقمي للقطاع، من خلال المحاور التالية:

المحور1. تأهيل وتوسيع وتجهيز البنيات التحتية

يظل تأهيل بنيات الاستقبال شرطا لتوفير عرض ذي جودة. وسيتم، في هذا الصدد، اتخاذ الإجراءات التالية:

- تنفيذ برنامج بناء وإعادة تأهيل وتجهيز مؤسسات الشباب (دور الشباب ومراكز الاستقبال والمركبات الرياضية للقرب المندمجة والمخيمات الصيفية)، والطفولة (دور الحضانة ومراكز حماية الطفولة والمخيمات الصيفية)، والمؤسسات النسائية (مراكز التكوين المهني ودور النساء)، مع التنزيل التدريجي لهذه المشاريع حسب تقدم أشغالها وكذا الاتفاقيات الخاصة بها، مع احترام مبادئ الولوج والاستدامة والإنصاف المجالي؛
- بناء وتهيئة وتجهيز المخيمات الصيفية، مع إنجاز الأشغال على مراحل خلال الفترة 2027-2029؛
- وضع خطة تعزز الصيانة والحراسة والنظافة والأمن، وتضمن استمرارية الخدمة وجودتها في شبكة تقارب 1.600 مؤسسة.

المحور2. تنويع العرض وجودته وتيسير الولوج إليه

تتمثل أهم التدابير المبرمجة لتنويع العرض والانفتاح على عدد أكبر من المستفيدين فيما يلي:

- مواصلة تعميم برنامج «جواز الشباب» بهدف توفير مزيد من التخفيضات وتيسير الولوج لجميع الشباب البالغين من 16 إلى 29 سنة إلى العديد من الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية وخدمات النقل، والمحلات التجارية، وذلك على مستوى التراب الوطني. ويهدف هذا البرنامج، الذي يضم 2,5 مليون من المسجلين و500.000 حساب نشط، إلى تعزيز وتشجيع ولوج الشباب المغاربة إلى هذه المجالات، والمساهمة في إدماجهم الاجتماعي وانفتاحهم. وحسب نوعية الخدمة، وإلى غاية 30 يونيو 2026، سجلت الخدمات المتعلقة بالنقل: 143.000 مستفيد (المكتب الوطني للسكك الحديدية)، و579.000 رحلة مسجلة (منها البراق)، وبالتنقل الحضري: 15.000 رحلة بالحافلة و29.000 اشتراك شهري في ترامواي الرباط، وفي مجال الصحة، تم تسجيل 10.000 حجز في المراكز الصحية المخصصة وإصدار 34.500 بطاقة انخراط؛
- تعزيز البرنامج الوطني للتطوع «متطوع»، بـ5.000 متطوع في النسخة الثالثة. ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المشاركة المواطنة للشباب وتعزيز تنميتهم الذاتية واستقلاليتهم من أجل دعم مبادرات التطوع لديهم، وتثمين المشاركة المواطنة للشباب والنهوض بها، وتقوية معارف الشباب ومهاراتهم للمساهمة في إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي؛
- مواصلة تنزيل برنامج المخيمات الصيفية بهدف رفع عدد المستفيدين منه إلى 220.000 شاب وشابة ينحدرون من مختلف جهات المملكة، لا سيما من المناطق القروية والنائية، في احترام لمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة المجالية، فضلا عن افتتاح مخيمات صيفية جديدة من الجيل الجديد تراهن على مقاربات ترفيهية-تربوية وموضوعاتية لتحل محل الإقامات التقليدية؛

- التعميم التدريجي للربط بشبكة الانترنت، لا سيما في دور الشباب، وذلك في إطار البرامج الثقافية الموجهة للشباب وللأطفال، فضلا عن عصرنة نظم المعلومات والاتصالات، مع تعزيز شروط النظافة والسلامة والتجهيزات البيداغوجية والرقمية للمؤسسات.

المحور3. الحكامة والرقمنة والشراكات

تواكب الحكامة والرقمنة والشراكات هذه الدينامية. حيث سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- التحول الرقمي وعصرنة الحكامة الوثائقية، بما فيها الأرشفة والمخطط المديري للبنيات التحتية والتنزيل الترابي، من أجل ضمان موثوقية المعطيات والقيادة المرتكزة على الأداء؛
- تطوير الشراكات مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والجمعيات والهيئات الدولية، ومواصلة التعاون داخل مؤتمر وزراء الشباب والرياضة للدول الفرنكوفونية وبرامج ملتقيات الشباب؛
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، وإمكانية الولوج، والاستدامة بشكل منهجي في البرمجة، وفقا للالتزامات الوطنية في مجال المناخ.

III.3. تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

يُمثّل الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة، الذي أراده صاحب الجلالة، نصره الله، والذي تم تقديمه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2026، الإطار الشامل. ويرتكز هذا الجيل من البرامج على مقاربة تصاعدية تقوم على تشخيص دقيق على صعيد كل عمالة وإقليم، ويتمحور أساسا حول التشغيل، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدبير الموارد المائية، والتأهيل الترابي. ويرتبط تنزيل هذه البرامج ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة وتفعيل اللاتمركز الإداري، باعتبارهما الرافعات المؤسساتية الضرورية لتنزيل الأولويات الوطنية على المستوى الترابي.

ولا تقتصر التنمية الترابية على هذه البرامج وحدها، بل كذلك على السياسات العمومية، سواء تعلق الأمر بالقدرة الشرائية، أو بالدولة الاجتماعية، أو بالتشغيل، أو بالإدماج الاقتصادي. إذ تقاس بشكل نهائي، على مستوى الجماعة والإقليم والجهة، مدى قدرة العمل العمومي على تقليص الفوارق المجالية وتجسيدها للمبدأ الدستوري للجهوية المتقدمة، وكذا آفاق النموذج التنموي الجديد من أجل مجالات ترابية أكثر صمودا وشمولا.

وتشمل هذه المقاربة ثلاثة أبعاد متكاملة: يهم البعد الأول التخطيط الترابي ومسارات التأهيل، وذلك من خلال التخطيط الحضري والمجالي من أجل تعزيز التنمية ودعم جاذبية الاستثمار، واعتماد سياسة للمدينة تهدف إلى تغيير نمط العيش والتي أصبحت آثارها تقاس بناء على دراسات استقصائية على السكان، إضافة إلى إدماج الوسط القروي في صلب الدينامية الترابية عبر بوابات المراكز القروية الناشئة، وتثمين الرصيد المعماري، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز. أما بخصوص البعد الثاني، فيتعلق الأمر بولوج المرافق العمومية المحلية (الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، النظافة، خدمات الإغاثة، التنقل الحضري، التجهيزات العمومية المحلية). ويكرس البعد الثالث خيار التنمية القروية والإدماج الترابي، من خلال الفلاحة التضامنية، والتنمية القروية المندمجة، وآليات القرب في مجال التشغيل، وذلك بغية تقليص التفاوتات المجالية وتوسيع فرص الشغل وتنويع مصادر الدخل.

III.3.1. تفعيل برامج التنمية الترابية المندمجة والجهوية المتقدمة

يمثل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة تحولا نوعيا وجذريا في تدبير العمل التنموي على المستوى الترابي، إذ ينتقل من منطق التدخلات المتفرقة إلى برمجة مندمجة تقوم على تحديد الاحتياجات الخاصة بكل مجال ترابي. غير أن

نطاق أثر هذه البرامج يظل رهينا بالهيكلة المؤسساتية التي ستتولى تنزيلها، مما يجعل من الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري رافعتين أساسيتين لتفعيلها.

III.1.1.3. برامج التنمية الترابية المندمجة: تنزيل الجيل الجديد

يشكّل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة الإطار العام، الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2026، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. ويرتكز على مقاربة تصاعدية، وعلى تشخيص ترابي على مستوى كل عمالة وإقليم، ويرتكز على أربعة محاور ذات أولوية، تتمثل في النهوض بالتشغيل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، والتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، والتأهيل الترابي المندمج. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه البرامج حوالي 210 مليارات درهم على مدى ثماني سنوات. وسيتم العمل، خلال سنة 2027، على تسريع تنزيل هذه البرامج، عبر تخصيص اعتمادات مالية تقدر بـ 25 مليار درهم، وتفعيل الشركات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وكذا المنصة الرقمية المخصصة للتتبع.

المرتكز الاستراتيجي

أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطاب العرش لـ 29 يوليوز 2025، تعليماته السامية لإعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين الهيئات الترابية، وذلك في أفق الاستفادة العادلة والمنصفة لكل مواطنة ومواطن من ثمار التنمية. كما جدد الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان في 10 أكتوبر 2025 التأكيد على هذا التوجه الاستراتيجي، داعيا إلى إدماج المناطق الجبلية والواحات، والتنمية المستدامة للشريط الساحلي الوطني، والمراكز القروية الناشئة ضمن مسارات التنزيل. كما أكد خطاب العرش لـ 29 يوليوز 2026 على ضرورة التفعيل الناجع لهذه البرامج، لتشمل كافة جهات المملكة، بدون استثناء. وجاء خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، بتاريخ 9 أكتوبر 2026 الذي أكد على أن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة، هو العمل الميداني، على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها.

تشكل برامج التنمية الترابية المندمجة إطارا لبرمجة وتمويل السياسات العمومية على مستوى العمالات والأقاليم، لا سيما تلك المتعلقة بالتعمير وسياسة المدينة وإعادة بناء المناطق المتضررة والماء والنظافة والتنقل والتجهيزات العمومية المحلية.

ويرتبط تنفيذ هذه البرامج بتعزيز الجهوية المتقدمة التي تُشكل الإطار المؤسساتي للتنمية الترابية، ارتباطا بالمحاور القطاعية المتعلقة بالتشغيل والتعليم والصحة والماء، باعتبارها المحاور الأربعة ذات الأولوية. كما تسهم هذه البرامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 10 و11 و16.

المكتسبات برسم سنة 2026

تم برسم هذه السنة إرساء الإطار العام للبرامج الجديدة، حيث تم تحديد مرتكزاته الأساسية على النحو التالي:

1. **اعتماد إطار للحكامة على أعلى مستوى:** صادق المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 9 أبريل 2026 على مخطط شامل يحدد آليات حكامة هذا الجيل الجديد من البرامج وتنفيذه وتقييمه، إلى جانب التدابير التواصلية المواكبة له. ويكرس هذا المخطط تحولا في منهجية تحديد الأولويات، انطلاقا من الحاجيات التي تعبر عنها المواطنات والمواطنون على المستوى المحلي، عوض الاقتصار على تحديدها على المستوى المركزي؛
2. **إعداد البرامج وفق مقاربة تصاعدية:** عرفت مختلف عمالات وأقاليم المملكة، خلال الاثني عشر شهرا الماضية، مشاورات موسعة ولقاءات للإنصات. وقد تم إعداد تشخيص ترابي خاص بكل عمالة وإقليم، استنادا إلى تحليل المؤشرات السوسيو-اقتصادية وتحديد مكامن القوة والضعف في ولوج الساكنة إلى فرص الشغل والتعليم والصحة

والماء، واستفادتها من برامج التأهيل الترابي. وتروم المشاريع المعتمدة صون كرامة المواطنين، من خلال تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتحفيز النمو الاقتصادي وإحداث فرص الشغل؛

3. **إرساء منظومة للقيادة على ثلاثة مستويات:** على مستوى العمالة أو الإقليم، تتولى لجنة، يرأسها العامل وتضم المنتخبين وممثلي المصالح اللامركزة للدولة، إعداد البرامج وتتبع تنفيذ المشاريع والتشاور مع الساكنة المستهدفة. وعلى المستوى الجهوي، تتولى لجنة، يرأسها الوالي، تجميع برامج عمالات وأقاليم الجهة وضمان انسجام مشاريعها وتكاملها. أما على المستوى الوطني، فتتولى لجنة يرأسها رئيس الحكومة وتضم القطاعات الوزارية المعنية، المصادقة على البرامج، والتأكد من طابعها المندمج والتشاوري، وتحديد مؤشرات التتبع والتقييم الكفيلة بقياس آثارها. وبذلك، تتم عمليتا الإعداد والتتبع على المستوى المحلي، في حين تناط عمليتا التنسيق العام وتعبئة التمويلات بالمستوى الوطني؛

4. **تحديد الغلاف المالي ومساهمات الأطراف الممولة:** تبلغ الميزانية المخصصة لإنجاز هذه البرامج حوالي 210 مليارات درهم على مدى ثماني سنوات، تشمل مساهمة الميزانية العامة، والقطاعات الوزارية، وكذا مساهمة الجماعات الترابية، التي أضحت متاحة بفضل رفع سقف التحويلات المالية من الدولة إلى الجهات من 10 إلى 12 مليار درهم؛

5. **إعادة تنظيم آليات التنفيذ:** ينص القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، الذي تم نشره بالجريدة الرسمية في غشت 2026، على تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة، يتولى رؤساء الجهات رئاسة مجالسها الإدارية. وسيمكن هذا التحول من تعزيز الحكامة والمراقبة العمومية ومرونة التدبير ونجاعة الأداء على غرار القطاع الخاص. ولضمان سلاسة هذا التحول، ستتم مواكبة الموارد البشرية العاملة حاليا بالوكالات، وكذا إعداد الإطار القانوني المرتبط بهذا التحول، لا سيما ما يتعلق بالهيكلة والأنظمة الأساسية النموذجية ونظام الصفقات ونظام المعلومات وآليات التقييم وقياس الأثر.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

بعد استكمال مرحلة الهيكلة، ستعرف سنة 2027 الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. وستُركز الحكومة جهودها على تنزيل البرامج على المستوى الترابي، وإحداث الهياكل الجهوية الجديدة المكلفة بالتنفيذ، وتعزيز آليات التتبع والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وترتكز هذه الأولويات على المحاور التالية:

المحور1. تنزيل البرامج على المستوى الترابي

يتمثل الرهان في الانتقال من إعداد البرامج إلى تنفيذها الميداني بمختلف العمالات والأقاليم، من خلال الإجراءات التالية:

- تنفيذ المشاريع المعتمدة ضمن المحاور الأربعة ذات الأولوية، والمتمثلة في النهوض بالتشغيل، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، والتأهيل الترابي المندمج، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات والساحل والمراكز القروية الناشئة؛
- تعبئة غلاف مالي قدره 130 مليار درهم على مدى خمس سنوات، تتحمل الدولة ما يقارب ثلاثة أرباعه والجماعات الترابية نحو ربعه، مع ربط كل مشروع، منذ مرحلة برمجته، بمؤشر لقياس الأثر متفق عليه مسبقا؛
- تجميع برامج العمالات والأقاليم على المستوى الجهوي من طرف اللجان التي يرأسها الولاة، وعرضها على اللجنة الوطنية للمصادقة، في إطار حكامة تقوم على المستويات الثلاثة السالفة الذكر.

المحور2. تفعيل الشركات الجهوية لتنفيذ المشاريع

ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

- تفعيل الشركات الجهوية لتنفيذ المشاريع لتحل محل الوكالات الجهوية، واعتماد الأنظمة الأساسية النموذجية ونظام الصفقات، وإرساء نظام المعلومات، ومواكبة نقل الموارد البشرية إليها؛
- وضع آليات للتقييم وقياس الأثر، استنادا إلى المؤشرات التي تحددها اللجنة الوطنية.

المحور3. الشفافية والتتبع وربط المسؤولية بالمحاسبة

سيتم، في هذا السياق، اتخاذ التدابير التالية:

- إحداث منصة رقمية مخصصة لهذه البرامج وتفعيلها، تكون متاحة للمواطنين والفاعلين المؤسساتيين، وتتيح الاطلاع على البرمجة وتقدم الأشغال ومستوى إنجاز المشاريع؛
- إجراء افتحاص سنوي مشترك من طرف المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية، لتقييم الأداء والتأكد من احترام مساطر التنفيذ.

وتظل فعالية هذه البرامج رهينة بتكامل الأدوار والمسؤوليات داخل المنظومة المؤسساتية المكلفة بتنفيذها، إذ تشكل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري ركيزتين أساسيتين لتنزيلها على المستوى الترابي.

III.2.1.3. الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري: هندسة جديدة للدولة

وضع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2026، البعد الترابي في صلب رهانات المرحلة المقبلة من مسار التنمية بالمملكة. وأكد جلالته على ضرورة تجاوز العوائق التي لا تزال تعترض التنزيل الفعلي للامركزية واللاتمركز الإداري، من خلال توضيح اختصاصات مؤسسات الجهة والرفع من مواردها البشرية والمادية، وتعزيز آليات التنسيق والتعاقد بين الدولة والجهات، لتمكين هذه الأخيرة من سلطة اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.

ويعطي هذا التوجه بعدا خاصا للإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تعزيز دور الجهة كفاعل أساسي في التنمية الترابية. وفي هذا الإطار، شكل القانون التنظيمي رقم 031.26 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، مرحلة جديدة في مسار تفعيل الجهوية المتقدمة، من خلال تعزيز الأسس المؤسساتية والمالية والعملية للعمل الجهوي. ويندرج هذا الإصلاح ضمن دينامية شاملة تروم تنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة وتسريع وتيرة تفعيل اللاتمركز الإداري، بهدف ترجمة هذه التطورات إلى قدرة فعلية على العمل الميداني وتقديم حلول ملموسة تستجيب لخصوصيات كل جهة ولاحتياجاتها.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار مواصلة تفعيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل التنمية الترابية المندمجة رافعة لتقليص الفوارق، وضمان انخراط جميع جهات المملكة، دون استثناء، في الدينامية التنموية للمملكة. كما يستجيب لضرورة تسريع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة والتفعيل الفعلي للاتمركز الإداري، بما يعزز التكامل بينهما ويرسخ الحكامة الترابية.

ويندرج هذا التوجه في إطار تفعيل مقتضيات الباب التاسع من الدستور، وينسجم مع توصيات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى تعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود وترسيخ حكامة القرب. كما يساهم في تحقيق الهدفين 11 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

المكتسبات برسم سنة 2026

يتواصل تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال عدة إنجازات، والتي تساهم في إرساء نظامه المؤسساتي والمالي والعملياتي. وتهم أبرز التطورات المجالات التالية:

1. **تعزيز الموارد المالية للجهات ومواصلة تفعيل آليات التعاقد:** تم الحرص على انتظام تحويل الموارد المالية من الدولة إلى الجهات، بما مجموعه 10 ملايير درهم سنويا، مما يضمن قابلية توقع الموارد اللازمة لممارسة الجهات لاختصاصاتها. وبالموازاة مع ذلك، تواصل تشجيع التعاقد بين الدولة والجهات، ومواكبة الجماعات الترابية في إعداد برامجها التنموية، بما يسهم في تعزيز إطار التعاون بين مختلف مستويات التدخل الترابي؛
2. **بلورة خارطة طريق بعد المناظرات الوطنية:** تم تجميع نتائج المشاورات بين القطاعات والالتزامات المؤسساتية والتوصيات المنبثقة عن المناظرات الوطنية للجهوية المتقدمة ضمن خارطة طريق متعددة السنوات، ترتكز على استكمال تفعيل الإطار التوجيهي المتعلق بممارسة اختصاصات الجهات، الموقع في دجنبر 2019، وتنفيذ الاتفاق المبرم على هامش المناظرة الأخيرة، الذي يحدد المساطر الكفيلة بتسريع تنزيل هذا الورش. وفي إطار الاتفاقيات الموقعة على هامش المناظرة الثانية، قامت عدة جهات بتعبئة مساهماتها المالية برسم الاتفاقية-الإطار المتعلقة بتمويل البرنامج الاستثماري 2025-2029 الخاص بالنموذج الجديد للتدبير المفوض للنقل الحضري وبين المدن بواسطة الحافلات، بتكلفة إجمالية تناهز 11 مليار درهم؛
3. **مراجعة القانون التنظيمي للجهات من أجل مواكبة تطوروش الجهوية المتقدمة:** تم نشر القانون التنظيمي رقم 031.26 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات بالجريدة الرسمية في غشت 2026. والذي يرتكز على ثلاث رافعات:

- **آليات تنفيذ المشاريع:** من خلال تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة يرأس مجالس إدارتها رؤساء مجالس الجهات، وتوكل لها مهام إنجاز المشاريع لحساب الدولة والجماعات الترابية وكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام؛
- **الاختصاصات:** عبر تحديد الاختصاصات الذاتية والاختصاصات المشتركة، وتكريس دور الجهة كفاعل محوري في التنمية الاقتصادية الترابية، والحد من تداخل الاختصاصات وتعدد المتدخلين؛
- **الموارد المالية:** من خلال الرفع من سقف الاعتمادات المرصودة في ميزانيات الجهات، وزيادة التحويلات المالية للدولة إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا ابتداء من سنة 2027.

4. **إعطاء دفعة جديدة لورش اللاتمركز الإداري :**قامت اللجنة التقنية المكلفة بتنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري بتقييم مدى تقدم هذا الورش، ودراسة المقترحات الرامية إلى تسريع وتيرته. كما واصلت دراسة مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية، ودراسة التصاميم المديرية المحيّنة للاتمركز الإداري الخاصة بالقطاعات الوزارية برسم الفترة 2025-2027.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، لا سيما تلك التي تم التأكيد عليها في خطاب 9 أكتوبر 2026، ستعمل الحكومة خلال سنة 2027 على مواصلة التنزيل الفعلي لورش الجهوية المتقدمة وتسريع تنفيذ ورش اللاتمركز الإداري، بما يعزز فعالية العمل العمومي على المستوى الترابي.

وسيتم إيلاء عناية خاصة لخصوصيات كل مجال ترابي وحاجياته، بما يدعم التنمية المندمجة ويسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية وتشجيع الاستثمار المنتج.

ولهذه الغاية، ستتمحور الأولويات الحكومية حول ثلاثة محاور متكاملة، تشمل تفعيل إصلاح الإطار التنظيمي للجهات، وتعزيز آليات التعاقد والتنسيق بين الدولة والجهات، وتسريع تنزيل ورش اللاتمركز الإداري.

المحور1. تفعيل إصلاح الإطار التنظيمي للجهات

ستتميز سنة 2027 بالشروع في تنزيل المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، من خلال الإجراءات التالية:

- إعداد واعتماد النصوص التطبيقية للقانون التنظيمي رقم 031.26؛
- توضيح الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات وتحسين التكامل فيما بينها، بما ييسر ممارستها الفعلية، لا سيما في مجالات دعم الاستثمار المنتج، وتعبئة العقار المخصص لمناطق الأنشطة الاقتصادية، والتنمية الرقمية؛
- تحديث آليات التنفيذ على المستوى الجهوي، من خلال تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة. وستجمع هذه الهيئات الجديدة بين متطلبات المراقبة ومرونة أكبر في التدبير، ويمكن لهذه الشركات أن تتولى، على الخصوص، مهام صاحب المشروع المنتدب لحساب الدولة والجماعات الترابية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام؛
- الرفع من التحويلات المالية للدولة لفائدة الجهات إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم سنويا ابتداء من السنة المالية 2027، مع ملاءمة سقف الاعتمادات المرصودة في ميزانيات الجهات ومواكبة تطور كفاءاتهم الإدارية والتقنية.

المحور2. تعزيز التعاقد والتنسيق بين الدولة والجهات

ستواصل الحكومة العمل على تعزيز آليات التنسيق والتعاقد بين الدولة والجهات، بما يضمن تكامل تدخلاتهما ويمكن من تيسير اتخاذ القرارات وتنفيذ مشاريع التنمية الترابية. وستشمل الإجراءات المبرمجة ما يلي:

- اعتماد مشروع المرسوم المتعلق بالتعاقد بين الدولة والجهات، بهدف تحديد كيفيات إعداد الالتزامات التعاقدية وتنفيذها وتتبعها؛
- التوسع التدريجي في إبرام عقود البرامج بين الدولة والجهات، استنادا إلى أولويات ترابية محددة، مع تضمينها أهدافا واضحة، لا سيما في مجالي التشغيل والاستثمار المنتج؛
- تعزيز آليات التنسيق وتتبع الالتزامات المتبادلة، بما يمكن من إنجاز المشاريع ويضمن انسجامها مع الاستراتيجيات الوطنية وبرامج التنمية الجهوية.

المحور3. تسريع التنزيل الفعلي لورش اللاتمركز الإداري

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الثانية عشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2026، ستولي الحكومة خلال سنة 2027 أولوية خاصة لتسريع التنفيذ الكامل للميثاق الوطني للاتمركز الإداري. وستركز جهودها على تجاوز الإكراهات المؤسساتية والتنظيمية التي تعيق تنزيله، وتعزيز قدرات اتخاذ القرار والتدبير على المستوى الترابي، وتحسين شروط ممارسة الاختصاصات المنقولة. وستشمل الإجراءات المبرمجة، على الخصوص، ما يلي:

- **تسريع تنزيل منظومة اللاتمركز الإداري**، من خلال توضيح المسؤوليات ومسارات اتخاذ القرار، واستكمال الأشغال المتعلقة بمشاريع المراسيم الخاصة بإحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة والقطاعية؛
- **العمل على النقل الفعلي للاختصاصات وسلط اتخاذ القرار** من الإدارات المركزية إلى المصالح اللاممركزة، مع إعادة توزيع للموارد البشرية والمالية، وتعزيز قدرات التأطير والتدبير على المستوى الترابي، وضمان ملاءمة أفضل بين المسؤوليات المنقولة والوسائل اللازمة لممارستها؛
- **الرفع من فعالية التنسيق وآليات اشتغال الإدارة الترابية**، من خلال تعزيز التكامل بين تدخلات المصالح اللاممركزة والمؤسسات الجهوية، والحد من تداخل المسؤوليات، وتبسيط المساطر ومسارات اتخاذ القرار، بما يعزز التقائية التدخلات العمومية والانسجام بين البرمجة المالية الوطنية والجهوية، ويوفر شروطا أفضل لتنفيذ برامج التنمية الترابية المندمجة.

III.2.3. تخطيط المجالات الترابية وتأهيلها

III.2.3.1. التعمير والتخطيط الترابي في خدمة الجاذبية

سجلت تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير تقدما ملحوظا، مما رفع عدد الجماعات التي تمت تغطيتها بوثيقة تعميرية واحدة على الأقل إلى 1.346 جماعة من أصل 1.503، أي بنسبة 89,6%، مع المصادقة على 444 وثيقة، من ضمنها 299 تصميما للتهيئة (منها 62 تصميما خاصا بالمدن الكبرى)، و145 تصميما لتنمية التجمعات القروية. وستعمل الحكومة، برسم السنة المالية 2027، على مواصلة تعميم وثائق التعمير ورقمنة المساطر والإجراءات، بهدف تعزيز الجاذبية الترابية وتشجيع الاستثمار.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية وتوصيات النموذج التنموي الجديد، اللذين يجعلان من التخطيط الحضري والترابي أداة للارتقاء بإطار العيش وتشجيع الاستثمار. وتعمل الحكومة على تسريع وتيرة التغطية بوثائق التعمير، وتحديث آليات التخطيط، وتبسيط المساطر والإجراءات، لا سيما في الوسط القروي، بغية توفير رؤية واضحة وحماية قانونية للمجالات الترابية ولحاملي المشاريع.

كما يضع العمل الحكومي التحول المناخي في صلب انشغالاته، خاصة وأن قطاع السكنى يستهلك ما يناهز 33 % من الطاقة على الصعيد الوطني.

وعلى صعيد إعداد التراب، يهدف العمل الحكومي، موازاة مع ذلك، إلى إرساء منظومة مندمجة للتخطيط على المستويين الوطني والجهوي، وذلك عبر إعداد مشروع قانون-إطار، ومواكبة الجهات الاثنتي عشرة في صياغة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب، فضلا عن تعزيز انسجام التصاميم الجهوية لإعداد التراب مع برامج التنمية الجهوية والسياسات القطاعية.

المكتسبات برسم سنة 2026

تواصل الحكومة، برسم السنة المالية 2026، تحديث منظومة التعمير وتعزيز التخطيط الترابي، وذلك عبر تطوير الإطار القانوني، ورقمنة المساطر، وتوطيد آليات التخطيط. وتروم هذه المكتسبات تأطير التنمية الحضرية بشكل أفضل، وتيسير الاستثمار، وتقوية الالتقائية بين المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

1. **تحديث التأطير التقني والرقمي**: إرساء حلول رقمية تغطي البوابة الجغرافية الوطنية لوثائق التعمير، ومنصة "دعم سكن"، ونزع الصفة المادية عن مساطر التعمير، والتصاميم المديرية للتحول الرقمي.
2. **تجديد الإطار القانوني**: اعتماد القانون رقم 34.21 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، والقانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان الاثنتي عشرة، وصدور الدورية المتعلقة بتحديد مدارات الدواوير، لتسهيل عمليات البناء في الوسط القروي.
3. **تعزيز التخطيط الترابي**: مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع القانون-الإطار المتعلق بإعداد التراب، ومواكبة الجهات في إعداد الأطر التوجيهية للسياسة العمومية لإعداد التراب، وتقديم الدعم المنهجي للتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بغية ضمان التقائية أفضل بين التوجهات الوطنية، والخيارات الجهوية، والمشاريع القطاعية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيركز العمل الحكومي، برسم سنة 2027، على استكمال التغطية بوثائق التخطيط في مجال التعمير وإعداد التراب، وتحديث آليات التدخل، وتعزيز انسجامها مع الديناميات الجهوية. وسيتمحور هذا العمل على ما يلي:

المحور1. تعميم وثائق التعميروتوطيد إعداد التراب

- مواصلة تعميم وثائق التعمير ضمانا لتغطية منسجمة للتراب الوطني وتوفير إطار مرجعي مستقر للاستثمار. وسيتم ربط هذه المقاربة مع تعزيز التخطيط الترابي على المستويين الوطني والجهوي، بغية الرفع من جاذبية المجالات الترابية، وتشجيع الاستثمار، والارتقاء بظروف عيش المواطنين؛
- تحديث آليات التخطيط الترابي واستشراف الحاجيات المستقبلية في مجالات السكن والتجهيزات العمومية والأنشطة الاقتصادية؛
- إعداد مشروع قانون-إطار يحدد الأسس القانونية لأدوات التخطيط الترابي، مع مواكبة الجهات الاثنتي عشرة في صياغة الأطر التوجيهية للسياسة العمومية لإعداد التراب والتصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- استكمال إعداد التصميم الاستشرافي للمنظومات الحضرية الكبرى وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة.

المحور2. التبسيط والرقمنة والارتقاء بجودة البناء

تعتمد نجاعة التخطيط وفعاليته كذلك على مدى بساطة ووضوح وسرعة المساطر والإجراءات المؤطرة لعمليات البناء. وفي هذا الصدد، يروم هذا المحور مواصلة ورش الرقمنة، وتقريب الإدارة من المرتفقين، والرفع من جودة التأطير الحضري وعمليات البناء. وفي هذا السياق، سيتم اتخاذ التدابير الآتية:

- تطوير الحلول الرقمية، لا سيما البوابة الجغرافية الوطنية لوثائق التعمير وإضفاء الطابع اللامادي على المساطر، بهدف تيسير الولوج إلى المعلومة المتعلقة بالتعمير وتقليص آجال معالجة الملفات. حيث سيساهم هذا التحول الرقمي في تعزيز الشفافية، وقابلية التتبع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين؛
- تفعيل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، التي ستضطلع بمهام موسعة في مجالات التخطيط، والمواكبة الترابية، وتتبع برامج الإسكان. ومن شأن ذلك أن يجعل تدخلاتها على المستوى الجهوي أكثر اندماجا وأن يواكب دينامية الجهوية المتقدمة؛
- تعزيز تبسيط مساطر التعمير والبناء في الوسط القروي، من خلال اعتماد وثائق أكثر مرونة تغطي الدواوير، وإحداث شباك وحيد جماعي، وتأطير آجال المعالجة. ومن شأن ذلك أن يُسهّل الولوج إلى البناء القانوني والمرخص مع ضمان الأمن العقاري، وحقوق الأغيار، والمناطق المعرضة للأخطار.

ويجد هذا المجهود امتداده في سياسات التأهيل الترابي، التي تترجم التوجهات المجالية إلى تدخلات ملموسة لفائدة الساكنة. وفي هذا الصدد، تشكل سياسة المدينة وتنمية المراكز القروية الناشئة رافعتين متكاملتين للارتقاء بإطار العيش، وتقريب التجهيزات والخدمات، وتقليص التفاوتات الترابية.

III.2.2.3. سياسة المدينة، والمراكز القروية الناشئة، وتثمين التراث

في إطار تفعيل سياسة المدينة، تم توقيع 544 اتفاقية على الصعيد الوطني خلال السنوات الأحد عشر الماضية، لفائدة 965 جماعة ترابية. وتهم التدخلات المرتقبة، برسم السنة المالية 2027، أساسا، تفعيل البرنامج المتعلق بـ 24 مركزا قرويا ناشئا ذا أولوية، موجه لفائدة ما يقارب 290 ألف نسمة بتكلفة إجمالية تبلغ 1,68 مليار درهم، فضلا عن مواصلة برنامج تأهيل وإعادة الاعتبار لـ 100 قصر وقصبة.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة في مجال التنمية الترابية التوجيهات الملكية السامية التي تدعو إلى تقليص التفاوتات المجالية وتعزيز التنمية الترابية، وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما فيما يتعلق بتنمية الوسط القروي. وفي هذا السياق، يهدف برنامج المراكز القروية الناشئة إلى تقوية جاذبية هذه المراكز وتعزيز وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحسين تكاملها وارتباطها بالأقطاب الحضرية.

من جهة أخرى، خضعت التدخلات المنجزة في إطار سياسة المدينة لدراسات استقصائية شملت الساكنة المعنية لقياس درجات رضاها، حيث تتيح نتائجها تقييم أثر هذه التدخلات، لا سيما في مجال تحسين إطار وظروف العيش، وتيسير الولوج إلى الفضاءات العمومية، وتعزيز شروط الأمن والسلامة.

المكتسبات برسم سنة 2026

مكنت التدخلات التي تم القيام بها في إطار سياسة المدينة، والمراكز القروية الناشئة، وتثمين التراث، من توسيع نطاق العمل الترابي بشكل تدريجي. وقد كان لهذه التدخلات أثر مباشر على الساكنة، ومكنت كذلك من بلورة برامج مندمجة جديدة موجهة للمجالات الحضرية والقروية، كما تُبرز ذلك الإنجازات الآتية:

1. **آثار ملموسة على الساكنة:** أسفرت استطلاعات آراء وتصورات المستفيدين حول أثر المشاريع المنجزة عما يلي : 93% من سكان النسيج العتيق أعربوا عن افتخارهم واعتزازهم بمشاريع رد الاعتبار للتراث وتثمينه؛ 85 % منهم أشاروا إلى أن تحسين الفضاءات الخضراء خلّف أثرا إيجابيا على صحتهم؛ 78% صرحوا بتعزيز الإحساس بالانتماء إلى أحيائهم أو مدنهم؛ 74% لاحظوا تحسنا ملموسا في جودة حياتهم؛ 64% أشاروا إلى تحسن مستوى السلامة والأمن بفضل الإنارة العمومية وتنظيم الفضاءات؛ 58% سجلوا سهولة الولوج إلى فضاءات عمومية ذات تهيئة أفضل؛ 56% لامسوا تحسنا ملحوظا في إطار عيشهم؛ 38% لاحظوا ارتفاعا في القيمة السوقية لمساكنهم؛
2. **المراكز القروية الناشئة والتراث، أوراش ترابية جديدة:** إطلاق برنامج يشمل 36 مركزا قرويا ناشئا، منها 12 مركزا نموذجيا في طور الإنجاز لفائدة ساكنة إجمالية تعدادها 479 ألف نسمة، باستثمار إجمالي يبلغ 2,8 مليار درهم. وفيما يخص الحفاظ على التراث المعماري، تتركز التدخلات على استكمال أشغال ترميم أربعة قصور نموذجية (زاوية سيدي حمزة، قصر إسغدان، قصر كالمية، قصر ألنيف) لفائدة 1.500 مستفيد، بتكلفة مالية قدرها 31 مليون درهم، فضلا عن تكوين 50 حرفيا متخصصا في البناء بالطين، و40 إطارا عموميا عبر المدارس والمعاهد الخاضعة للوصاية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستواصل الحكومة، خلال سنة 2027، توطيد سياسة المدينة، مع تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، وكذا التدخلات الرامية إلى تثمين الموروث المعماري، بغية تعزيز التقائية التدخلات العمومية، والارتقاء المستدام بإطار العيش، وجعل المراكز الحضرية والقروية رافعة حقيقية للتنمية الترابية. وسيرتكز هذا المجهود على ثلاثة محاور.

المحور1. تعزيز أثر سياسة المدينة على المستوى الترابي

ستواصل الحكومة، خلال سنة 2027، تفعيل برامج سياسة المدينة بغية تحسين إطار عيش الساكنة بصفة مستدامة وتقليص الفوارق الترابية بين الفضاءات الحضرية والقروية. وستنصب التدخلات، على وجه الخصوص، على تحسين التجهيزات والفضاءات العمومية، وتجويد الولوج إلى خدمات القرب، وإعادة تأهيل الأحياء. وسيتم إيلاء عناية خاصة لتقييم الأثر الفعلي للمشاريع على ظروف عيش الساكنة. وسيعزز ذلك من خلال استطلاعات آراء وتصورات الساكنة، بغية تقييم النتائج المحققة والتوجيه الأمثل للتدخلات المستقبلية.

المحور2. تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة

ستشهد سنة 2027 تسريع تنزيل المشاريع على مستوى المراكز القروية الناشئة الـ 12 النموذجية، بمعدل مركز واحد لكل جهة، فضلا عن مواصلة الشطر الثاني الذي يهم 24 مركزا. وسيمكن ذلك من ترسيخ أدوار هذه المراكز كأقطاب وسيطة للتنمية وتعزيز ولوج الساكنة القروية إلى التجهيزات، والخدمات، والفرص الاقتصادية.

المحور3. تثمين الموروث المعماري

حظي التراث المعماري، لا سيما القصور والقصبات، ببرنامج خاص. ولذلك، سيتم العمل على تفعيل برنامج تأهيل وإعادة الاعتبار لما يقارب 100 قصر وقصبة خلال الفترة 2025-2030، باستثمار يبلغ 1,5 مليار درهم، تساهم فيه الدولة بـ 550 مليون درهم، وذلك امتدادا للقصور النموذجية الأربعة التي تم الانتهاء من إنجازها، مع مواصلة تكوين الحرفيين المتخصصين في البناء بالطين.

ومن بين المجالات الترابية التي تحظى باهتمام خاص، تلك المتضررة من زلزال الحوز.

III.3.2.3. إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، خصص برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز غلافا ماليا يُقدر بـ 120 مليار درهم برسم الفترة 2024-2028، لفائدة ما يقارب 4,2 ملايين نسمة موزعين على ستة أقاليم وعمالة واحدة. وإلى متم شهر غشت 2026، بلغت المساعدات المباشرة التي منحتها الدولة للساكنة المتضررة ما يقارب 7.328,73 مليون درهم. كما تم إنجاز 52.794 مسكنا، أي ما يمثل 91,15% من ورش إعادة إيواء الساكنة. وستُستكمل خلال السنة المالية 2027 التدخلات الاستعجالية لإعادة بناء البنيات التحتية، وكذا تلك المتعلقة بورش المنصات الجهوية لتخزين المواد الأساسية والضرورية.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج العمل الحكومي، في هذا المجال، في سياق تنفيذ التعليمات الملكية السامية الصادرة غداة زلزال 8 شتنبر 2023، التي قضت بمعالجة حالات الاستعجال وإعادة البناء في آن واحد، وإدراج التدخلات في سياق التأهيل الشامل للمجالات الترابية المتضررة. ويتوزع هذا البرنامج، الذي تم تحديده في خمس سنوات، على دعامتين أساسيتين: **إعادة بناء المساكن المنهارة كليا أو جزئيا وإعادة تأهيل البنيات التحتية المتأثرة بالزلزال**، بغلاف مالي يناهز 22 مليار درهم تمت تعبئته في إطار «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية»، مستهدفا على وجه الخصوص إعادة بناء أو تدعيم نحو 60 ألف مسكن متضرر، و**مخطط مندمج لتنمية الأقاليم المتضررة**، بغلاف استثماري يقدر بـ 98 مليار درهم، يهدف إلى تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق وتحقيق آثار مستدامة لفائدة الساكنة المحلية.

ولا يقتصر هذا البرنامج على تنزيل سياسة قطاعية محددة فقط، بل يسعى إلى إعادة بناء مجال ترابي برمته، عبر تفعيل تدخلات منسجمة ومتكاملة تشمل كافة واجهات التنمية السوسيو-اقتصادية الرامية إلى تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية: السكن، وشبكات الطرق، والتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير السائل، والكهربة القروية، والصحة، والتعليم، والفلاحة، وكذا الحفاظ على الموروث الديني والروحي. وعلاوة على ذلك، يتوقع البرنامج إحداث منصة لتخزين احتياطي المواد الأساسية والضرورية بكل جهة، مما يكرس تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية وفق مقاربة استباقية ووقائية.

المكتسبات برسم سنة 2026

بعد مرور ثلاث سنوات على الزلزال، بلغ ورش إعادة الإعمار مرحلة متقدمة، كما تُبرز ذلك الإنجازات الآتية:

1. **حكامة مؤسساتية**: تم تفعيل، منذ مطلع سنة 2025، وكالة تنمية الأطلس الكبير، من خلال إنجاز مختلف مكونات البرنامج، حيث اعتمدت مخططين عمليين بغلاف مالي إجمالي بلغ 6.433,6 مليون درهم يرومان إعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة. ويهم المخطط الأخير، المصادق عليه من طرف مجلس التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة بتاريخ 17 مارس 2026، أربعة قطاعات تشمل الصحة، والفلاحة، والتجهيز، وأشغال التهيئة والربط بالشبكات، بغلاف مالي يناهز 1.238 مليون درهم. ويتعلق الأمر ببناء مركز صحي قروي من المستوى الثاني ومستوصف بإقليم شيشاوة، وتأهيل 91 كيلومترا من الطرق، وصيانة وتأهيل 19 منشأة فنية، ووضع علامات التشوير ودعامات السلامة على طول 34 كيلومترا، ومعالجة نقط الانزلاق على مسافة 76 كيلومترا، وبناء وتجهيز 29 وحدة للتثمين، والتهيئة الهيدروفلاحية على مسافة 38,35 كيلومترا وإحداث 8 نقط للماء، إضافة إلى بناء 230 كيلومترا من المسالك وتهيئة دوارين بإقليم ورزازات. وتُنجز كافة هذه العمليات في إطار تدبير مفوض، من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع المصالح اللامركزة للقطاعات الوزارية المعنية؛

2. **دعم مباشر للأسر المتضررة**: بلغت اعتمادات وتحويلات الدولة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بصفته المسير المفوض لتدبير وتوزيع المساعدات المباشرة على الأسر المتضررة، إلى غاية 15 شتنبر 2026، ما يناهز 8.108 ملايين درهم.

تتوزع أعداد الأسر المتضررة المستفيدة من المساعدات المباشرة للدولة وكذا المبالغ المرصودة لها فعليا، إلى غاية 31 غشت 2026 كما يلي:

– **برنامج التأهيل الاستعجالي ودعم إعادة بناء المساكن المنهارة بالمناطق المتضررة :**

- **مساعدات شهرية استعجالية بقيمة 2.500 درهم**: بلغ عدد الأسر المستفيدة 63.135 أسرة، بمبلغ إجمالي بلغ 2.531,05 مليون درهم؛
- **مساعدات مباشرة لإعادة البناء بقيمة 140.000 درهم**: بلغ عدد المستفيدين 5.741 أسرة، بغلاف مالي إجمالي قدره 765,46 مليون درهم تم صرفه على أربع دفعات؛
- **مساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل غير الصالحة للسكن بقيمة 80.000 درهم**: بلغ عدد المستفيدين 52.256، بمبلغ إجمالي بلغ 4.006,14 ملايين درهم تم صرفه على أربع دفعات.

– **برنامج المساعدات المباشرة للدولة الموجهة للأسر القاطنة داخل أسوار المدينة العتيقة لمراكش وغير المالكة للمساكن المتضررة**: يتعلق الأمر بمساعدة مالية مباشرة بقيمة 80.000 درهم تمنحها الدولة دفعة واحدة للأسر القاطنة "داخل الأسوار" وغير المالكة للمسكن والمتضررة من الزلزال بالمدينة العتيقة لمراكش، وتستفيد من هذا البرنامج الأسر التي ليست لها أهلية الاستفادة من برنامج المباني الآيلة للسقوط مع ضرورة إخلاء السكن الأصلي المتضرر. وقد استفاد من هذا الدعم 326 أسرة إلى غاية متم غشت 2026، بغلاف مالي إجمالي قدره 26,08 مليون درهم؛

3. **ورش الإيواء في طور الاستكمال**: إلى غاية 31 غشت 2026، تم إتمام الأشغال ب 52.794 وحدة سكنية، بنسبة إنجاز بلغت 91,15%، بينما تتواصل الأشغال في 5.126 ورشا؛

4. **بنيات تحتية عمومية تمت إعادة تأهيلها**: بلغت الاعتمادات المالية المرصودة لتمويل العمليات الاستعجالية التي تشرف عليها القطاعات الوزارية، في إطار الصندوق الخاص، ما يناهز 6.424,67 مليون درهم إلى حدود 15 شتنبر 2026، وتوجد أغلب هذه التدخلات في مراحلها النهائية. وشملت هذه التدخلات أشغال التدعيم وإعادة البناء للمواقع والمآثر التاريخية، وتهيئة وإعادة بناء شبكة الطرق المتضررة، وإزالة الأنقاض والركام من المباني العمومية والمؤسسات التعليمية المتأثرة، واقتناء الآليات والأدوات الهندسية، وإصلاح المنشآت المائية وشبكات توزيع الماء الصالح للشرب، فضلا عن إعادة بناء وتأهيل المدارس والمراكز الصحية ذات الأولوية. موازاة مع ذلك، تم رصد مبلغ 4.300,26 مليون درهم، إلى غاية 15 شتنبر 2026، لمشروع بناء وتجهيز وتعبئة المنصات الجهوية لتخزين الاحتياطات

والمواد الأساسية الضرورية، كما تمت تعبئة 928,6 مليون درهم لفائدة برنامجي عمل سنة 2025 و2026 لوكالة تنمية الأطلس الكبير.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستركز الحكومة، خلال سنة 2027، تدخلاتها حول ثلاثة محاور متكاملة تهم استكمال عمليات إعادة الإعمار التي لا تزال في طور الإنجاز، ومواصلة تفعيل مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير، وتعزيز منظومات الوقاية والصمود لمواجهة مخاطر الكوارث.

المحور1. استكمال العمليات الاستعجالية لإعادة بناء البنيات التحتية

يتوجب استكمال العمليات الاستعجالية التي انطلقت غداة الزلزال. وتتمثل الإجراءات المزمع اتخاذها، في هذا الصدد، فيما يلي:

- تأهيل وتحديث الشطر الرابط من الطريق الوطنية رقم 7 على مسافة 64 كيلومترا؛
- مواكبة التجار الذين تضررت محلاتهم التجارية جراء الزلزال؛
- تنزيل برنامج تأهيل وإعادة الاعتبار للمباني الدينية وممتلكات الأحباس المتضررة.

المحور2. مواصلة مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير

إلى جانب ورش إعادة الإعمار، تضطلع وكالة تنمية الأطلس الكبير بتنمية المجالات الترابية المتضررة. وستنصب الجهود المبذولة برسم سنة 2027 أساسا على تمويل مخطط عمل الوكالة الذي يهم مشاريع إعادة الإعمار لما بعد الزلزال والذي يتم تنزيله في إطار تدبير مفوض، من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية المعنية.

المحور3. الصمود والوقاية من المخاطر

أفضت تجربة زلزال الحوز إلى جاهزية البلاد لمواجهة الكوارث. وفي هذا الصدد، سيتم العمل على استكمال ورش المنصات الجهوية لتخزين احتياطات من المواد الأساسية. وهو ما يكرس سياسة المملكة في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في إطار مقاربة استباقية ترمي إلى التخفيف من تداعياتها على الساكنة.

III.3.3. المرافق العمومية المحلية والتنقل في المجالات الترابية

بالموازاة مع التخطيط والتأهيل، يتعين ربط المجالات الترابية بالخدمات وضمان اتصالها بشبكات الخدمات. ويعكس مستوى الخدمات العمومية المحلية القيمة الفعلية للعدالة المجالية، لا سيما الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، والنظافة العمومية وإغاثة القرب، والتنقل الحضري، فضلا عن التجهيزات الخاصة بالمسافرين وبالمنتجات الفلاحية. وتشترك هذه الخدمات في كونها تدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية، غير أن تأهيلها يقتضي الدعم المالي والتقني للدولة.

III.3.3.1. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل: الولوج إلى الخدمات الأساسية في المجالات الترابية

يعرف تنفيذ مشاريع تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب، والتطهير السائل، ومعالجة المياه العادمة، نفس وتيرة البرامج الوطنية الكبرى. فقد تم تزويد 93 مركزا و11.065 دوارا في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، وتشغيل 186 محطة أحادية الكتلة (monoblocs) لتحلية مياه البحر وإزالة المعادن وتنقيتها، بطاقة إجمالية تبلغ 35 مليون متر مكعب سنويا وبتكلفة مالية تناهز 2,94 مليار درهم. إضافة إلى ذلك، بلغ معدل الربط بشبكة التطهير السائل في الوسط الحضري 84,5%، واستقر معدل تصفية ومعالجة المياه المستعملة في حدود 58,5%

عند متم سنة 2025، من خلال حظيرة تتضمن 227 محطة للتصفية قيد الاستغلال، مقارنة بـ 27 محطة فقط سنة 2006.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج العمل الحكومي في إطار التوجيهات الملكية السامية، التي يتم تنزيلها عبر **البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي**، الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ووُقعت اتفاقيته الإطار بتاريخ 13 يناير 2020. وقد جاء النموذج التنموي الجديد ليعزز هذا المسار الاستراتيجي، موصيا باللجوء إلى تحلية المياه للحفاظ على الفرشات المائية، وتعبئة الموارد غير التقليدية من خلال إعادة استعمال المياه المستعملة المُصفاة، فضلا عن إصلاح القطاع عبر إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

ويشتمل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، إلى جانب تعبئة الموارد المائية (عبر السدود، ومحطات التحلية الكبرى، والطرق السيارة للماء)، على مكون أساسي مخصص لتأمين تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب، دون إغفال الجهود المبذولة في مجالات الاقتصاد في الماء وتثمين إعادة استعمال المياه المستعملة المُعالجة.

المكتسبات برسم سنة 2026

تولي الحكومة عناية بالغة لتدبير الولوج إلى الخدمات الأساسية في المجالات الترابية، لا سيما من خلال مواصلة تنزيل محاور **البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي** (2020-2027)، كما تُبرز ذلك الإنجازات التالية:

1. **تعميم تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب**: في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، جرى تزويد 93 مركزا و11.065 دوارا بالماء الصالح للشرب، وذلك في اتجاه تعميم الولوج إلى هذه الخدمة الحيوية لتشمل كافة مراكز ودواوير المملكة؛
2. **تعبئة الموارد غير التقليدية لخدمة المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي**: دخلت 186 محطة أحادية الكتلة لتحلية مياه البحر وإزالة المعادن وتنقيتها مرحلة الخدمة، بطاقة إنتاجية تبلغ 35 مليون متر مكعب، فضلا عن إطلاق مشاريع إنجاز منشآت نقل المياه المحلاة بتكلفة مالية قدرها 20,8 مليار درهم، والتي تغطي محطات الدار البيضاء، آسفي، سوس-ماسة، الجهة الشرقية، الرباط وطنجة، حيث توجد محطتان منها في مرحلة التجارب، ويتعلق الأمر بتزويد كل من الدار البيضاء ومراكش انطلاقاً من محطة آسفي؛
3. **تطور مهم للتطهير السائل خلال العقدين الأخيرين**: في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، بلغ معدل الربط بشبكة التطهير في الوسط الحضري 84,5 % عند متم سنة 2025، واستقر معدل تصفية ومعالجة المياه المستعملة في حدود 58,5%، بفضل حظيرة تضم 227 محطة للتصفية قيد الاستغلال، مقارنة بـ 145 محطة سنة 2019 و27 محطة فقط سنة 2006. وعلى مستوى الوسط الحضري، تم تجهيز 229 مدينة ومركزا حضرياً بشبكات التطهير السائل ومحطات التصفية لساكنة إجمالية يبلغ تعدادها 20,9 مليون نسمة (حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024)، بينما توجد 68 مدينة ومركزاً في طور التجهيز. أما في الوسط القروي، فقد تم تجهيز 50 مركزاً، في حين تتواصل أشغال تجهيز 166 مركزاً آخر. وتتواصل الجهود المبذولة قصد بلوغ، في أفق سنة 2034، معدل ربط يناهز 90 % في الوسط الحضري و60 % في الوسط القروي.
4. **إعادة استعمال المياه العادمة المُصفاة تتجاوز مرحلة التجريب**: يقدر الحجم الإجمالي للمياه المستعملة المُصفاة والمُعاد استعمالها برسم سنة 2025 بنحو 59,6 مليون متر مكعب. وتهم المشاريع العملية القائمة 30 ملعبا للغولف، وسقي المساحات الخضراء التابعة لـ 17 جماعة ترابية، و9 مشاريع ذات طابع صناعي، مما يكرس إعادة الاستعمال

ضمن الموارد غير التقليدية القابلة للتعبئة على قدم المساواة مع تحلية المياه، ويسهم في خفض الضغط على الموارد المائية التقليدية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيتم توطيد المكتسبات المحققة من خلال مواصلة تنزيل البرامج والأوراش المفتوحة، وفق المحاور الأساسية التالية:

المحور1. مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي

يظل ضمان الولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي في صدارة الأولويات، وذلك عبر إطلاق الحكومة لبرنامج تعميم التزود 2026-2030، بتكلفة تقارب13,7 مليار درهم، لتزويد 225 مركزا بواسطة شبكات الإيصالات الفردية و7.209 دوار بنافورات مياه عمومية. وسيُموّل هذا البرنامج الجديد من الميزانية العامة للدولة بمبلغ 9,6 مليار درهم.

المحور2. نقل المياه المحلاة والوقاية من مخاطر الفيضانات

تتوزع التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها في هذا الصدد على النحو التالي:

- إنجاز قنوات وأنابيب نقل المياه المحلاة انطلاقا من محطات الدار البيضاء، وآسفي، وسوس-ماسة، وجهة الشرق، والرباط، وطنجة، مع إيلاء أولوية قصوى لتأمين تزويد مدينة مراكش انطلاقا من محطة آسفي وتأمين تزويد مدن الدار البيضاء الكبرى؛
- مواصلة إنجاز مشاريع وقاية وحماية الساكنة والمجالات الترابية من مخاطر الفيضانات.

المحور3. مواصلة أوراش التطهير السائل

سيواصل قطاع التطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة مسار تطوره، من خلال تسريع وتيرة البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة (2025-2034) في المدن والمراكز الحضرية، لا سيما عبر تجهيز 68 مدينة ومركزا حضريا، و166 مركزا قروياً في طور الإنجاز، فضلا عن مشاريع إعادة استعمال المياه المستعملة المُصفاة التي يُتوقع أن تشهد حصتها في مجموع الموارد المائية ارتفاعا ملحوظا في أفق سنة 2035.

III.2.3.3. حفظ الصحة والنظافة العمومية وإسعاف القرب

دخل برنامج تأهيل المكاتب الجماعية لحفظ الصحة مرحلته النهائية، من خلال 131 مكتبا بغلاف مالي إجمالي يبلغ 1,04 مليار درهم. وشمل 77 مجموعة للجماعات الترابية مستفيدة من اتفاقيات برسم المراحل الثلاث الأولى، والتي تغطي 71% من مجموع التراب الوطني. أما فيما يخص المرحلة الرابعة، فتضم 54 مكتبا ممولة بالكامل من طرف الدولة لفائدة 438 جماعة.

وفي نفس الإطار، جاء القانون رقم 19.25 المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها ليُعوض الطرق التقليدية للتخلص منها والتعامل بتبني تدبير أخلاقي وعلمي للحيوانات الضالة. أما فيما يخص النقل الصحي والجنائزي الجماعي، الذي حظي بدعم مالي يناهز 129 مليون درهم لفائدة 184 جماعة منذ سنة 2021، فإنه سيتعزز بمنظومة وطنية متكاملة. وستشهد سنة 2027 استكمال وإتمام الجاهزية القصوى للمنظومة المحلية للنظافة والإغاثة، وذلك عبر الشروع في تشغيل كافة المكاتب وإرساء وتعبئة 910 من الكفاءات المتخصصة.

المرتكز الاستراتيجي

يستند العمل الحكومي إلى التوجيهات الملكية السامية التي تجعل من التغطية الصحية والسلامة البيئية ركيزتين أساسيتين لكرامة المواطن، وتهيب بضرورة تسريع وتيرة الاستثمار في المجالات الترابية الأكثر هشاشة، إضافة إلى الأحكام الدستورية

المتعلقة بالحق في الحياة وفي الولوج إلى العلاجات والخدمات الصحية للقرب. كما يترجم هذا التوجه توصيات النموذج التنموي الجديد، عبر تعزيز وتكريس الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية وتعميم آليات التدبير التضامني بين الجماعات، وينسجم مع المساهمة المحددة وطنيا من خلال التحسين اللوجيستيكي للنقل الصحي والتدبير المستدام للموارد الوقائية والاحترازية، مساهما بذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 3 و10 و11.

المكتسبات برسم سنة 2026

شهدت مصالح حفظ الصحة الجماعية وخدمات الإغاثة تقدما ملموسا، خلال هذه السنة، تجسد من خلال:

1. **شبكة صحية جماعية في طور الاستكمال** :تم تنزيل البرنامج الوطني لإحداث وتجهيز 131 مكتبا جماعيا لحفظ الصحة، بغلاف مالي يناهز 1,04 مليار درهم، وذلك عبر أربع مراحل، حيث تضم المراحل الثلاث الأولى 77 مجموعة للجماعات الترابية التي تم توقيع جل اتفاقياتها، بميزانية بلغت 608 مليون درهم ممولة من طرف الدولة بنسبة 70 % وتغطي 71 % من مجموع التراب الوطني. بينما تخصص المرحلة الرابعة لـ 54 مكتبا إضافيا لفائدة 438 جماعة، بغلاف مالي قدره 432 مليون درهم ممول بالكامل من طرف الدولة؛
2. **إطار قانوني ومؤسساتي جديد لتدبير الحيوانات الضالة** :كرّس القانون رقم 19.25، سالف الذكر، اعتماد مقاربة جمع والتقاط الحيوانات، وتلقيحها، وتعقيمها، ثم إعادتها إلى أوساطها، كبديل نهائي للطرق التقليدية للتخلص منها، مع إقرار نظام إلزامي للتتبع الرقمي. كما تم إعداد مرسوم تطبيقي، ورصد دعم مالي قدره 300 مليون درهم مخصص لبناء وتجهيز مستوصفات ومراكز جماعية لصحة الحيوان. كما تم تخصيص 90 مليون درهم سنويا لاقتناء اللقاحات والأمصال المضادة لداء السعار، و60 مليون درهم خلال الفترة 2026-2028 لدعم السلسلة اللوجستية للوقاية والاحتراز، مدعومة بشبكة تضم 115 مركزا للتلقيح ومشروع نموذجي مُنجز في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمدينة القنيطرة؛
3. **تعزيز آليات الإغاثة المحلية والارتقاء بالرأسمال البشري** :تجاوز الدعم الموجه لاقتناء أساطيل النقل الصحي والنقل الجنائزي الجماعي، بين سنتي 2021 و2026، 129 مليون درهم لفائدة 184 جماعة. كما أُحيل على الأمانة العامة للحكومة مشروع القانون المتعلق بتنظيم وتقنين هذا القطاع، والذي يوحد مواصفات المركبات وطاقم التدخل. وفي السياق ذاته، التحق 186 موظفا جماعيا من الحاصلين على شهادة البكالوريا العلمية بدورات لإعادة التأهيل والتكوين بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، فضلا عن صدور المرسوم رقم 2.24.515 الذي يخول للعاملين الترابيين في قطاع الصحة الاستفادة من التعويض عن المخاطر المهنية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتركز جهود الحكومة، خلال سنة 2027، على استكمال تغطية كامل التراب الوطني بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة وتعزيز قدراتها العملية، وذلك بالتوازي مع تنزيل الإطار الجديد لتدبير تنظيم الحيوانات الضالة وهيكلة منظومة النقل الصحي للقرب.

المحور1. استكمال شبكة المكاتب الجماعية لحفظ الصحة

يدخل تنزيل شبكة المكاتب الجماعية لحفظ الصحة مرحلته النهائية والحاسمة. وفي هذا الصدد، ستُتخذ التدابير والإجراءات التالية:

- توقيع اتفاقيات البناء والتجهيز التي لا تزال قيد الدراسة، ومواكبة الأوراش المتعثرة عبر تعبئة العقار اللازم بتنسيق مع السلطات المحلية، بهدف تسوية وضعية كافة العقارات المتنازع عليها، قبل متم سنة 2027؛
- الاستلام التقني والشروع في الاستغلال الفعلي لكافة المكاتب التابعة للبرنامج الوطني متم سنة 2027، وذلك للقضاء على جيوب الإقصاء الصحي في مختلف الجماعات.

المحور2. تعزيز الموارد البشرية والرفع من جاذبية المهن

يشكل توفير الموارد البشرية المؤهلة شرطا أساسيا لضمان النجاعة التشغيلية للتجهيزات والبنيات التي تم إحداثها. وتتوزع الإجراءات المقررة في هذا الشأن كما يلي:

- توظيف 910 كفاءة متخصصة، بمعدل سبعة أطر مؤهلة لكل مجموعة من مجموعات الجماعات الترابية، تشتمل على طبيبين، وطبيب بيطري، وممرضين اثنين، وتقنيين اثنين في الحفظ الصحي، بتكلفة مالية تناهز 138 مليون درهم، على أن يتم التكفل بصرف التعويضات والأجور عبر تحويلات مالية مباشرة لفائدة المجالس الإقليمية؛
- مواصلة برنامج إعادة التكوين والتأهيل المهني للموظفين الجماعيين، وتنزيل وتفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.24.515 بتخويل تعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الموظفين المنتمين إلى هيئتي الممرضين وتقني الصحة العاملين بالجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وذلك بهدف الحد من معدلات مغادرة واستقطاب الأطر الطبية والتقنية على الصعيد المحلي.

المحور3. الحكامة الحيوانية الصحية والتتبع الرقمي

يستوجب الإطار القانوني الجديد لتدبير الحيوانات الضالة تفعيله على أرض الواقع بفعالية تامة. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- إصدار المرسوم التطبيقي للقانون رقم 19.25، سالف الذكر، وإبرام الصفقات التكنولوجية خلال الفصل الأول من سنة 2027، ثم إطلاق المرحلة التجريبية للمنصة المركزية في الفصل الثالث، وكذا الشروع في التعميم الوطني والإدماج بمستوصفات ومراكز صحة الحيوان الجماعية قبل متم السنة؛
- إحداث السجل الوطني للترقيم والتعريف الإلكتروني للحيوانات الأليفة، وإدماج وحدة للتنبيه والإنذار المواطناتي المتموقع جغرافيا للإبلاغ عن القطعان الحيوانية التي تشكل خطرا على العموم.

المحور4. المنظومة الوطنية المدمجة للنقل الصحي

يأتي إحداث منظومة وطنية للنقل الصحي لتتكامل مع خدمات القرب. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على:

- مواكبة مسطرة التصويت على القانون المتعلق بالقطاع وإصداره، وإجراء جرد مادي وتقييم تقني دقيق للأسطول الجماعي النشيط، وتجهيز كافة الحظيرة المتنقلة بأجهزة تتبع ورصد مرتبطة بمنصة مركزية للمراقبة والإشراف؛
- تفعيل آلية للمراقبة ومركز للتنسيق الطبي مدعوم برقم نداء موحد، يشتغل بصفة متواصلة على مدار الساعة، كبديل للتنظيم الحالي المتسم بالتشتت والتقسيم بين الجماعات.

III.3.3.3. التنقل الحضري والنقل الجماعي

يشهد قطاع التنقل الحضري انتقالا من مرحلة المشاريع إلى مرحلة تقديم الخدمات. وقد خصص النموذج الجديد للتدبير المفوض للنقل العمومي بواسطة الحافلات غلافا ماليا قدره 11 مليار درهم يشمل 37 تجمعا حضريا على مستوى المملكة خلال الفترة 2025-2029، حيث تم اقتناء وتسليم 980 حافلة إلى غاية شتنبر 2026. وإضافة إلى المشاريع التي دخلت مرحلة الاستغلال، ولا سيما بمدينة الدار البيضاء، دخل الخط الأول للحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة بأكادير مرحلة التشغيل في 7 ماي 2026، على امتداد 15,5 كيلومترا، ويضم 35 محطة و5 أقطاب للتبادل. كما تم استكمال مخطط للتنقل الحضري المستدام والشروع في إعداد سبعة مخططات أخرى. وستعرف سنة 2027 إطلاق الدراسات المتعلقة بخمسة مخططات جديدة وتوسيع إطار حكامة التنقل ليشمل عشرين مدينة.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار مواصلة تفعيل مخرجات المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة، المنعقدة خلال دجنبر 2024، والتي تم خلالها توقيع الاتفاقية الإطار للنموذج الجديد للتدبير المفوض للنقل الحضري وبين المدن بواسطة الحافلات، والتي تترجم توصيات النموذج التنموي الجديد، الذي يعتبر التنقل المستدام شرطا لتعزيز جاذبية المدن، والمساهمة المحددة وطنيا، من خلال التحول نحو النقل الجماعي، فضلا عن الإسهام في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 11و3، باعتبار أن السلامة الطرقية ترتبط مباشرة بالحد من الوفيات التي يمكن تفاديها.

ويربط هذا المحور بين ثلاثة توجهات، إذ يشكل امتدادا لمحور النقل واللوجيستيك، الذي يهم الشبكات الوطنية، من خلال معالجة مسألة التنقل في الكيلومتر الأخير داخل المجال الحضري. كما يمثل التنزيل الفعلي للمحور المتعلق بالجهوية المتقدمة، باعتبار أن هذه الاتفاقيات مكنت الجهات من تعبئة مساهماتها المالية في إطار برنامج استثماري مشترك يجسد الانتقال إلى النموذج الجديد للتدبير المفوض للنقل العمومي بواسطة الحافلات على الصعيد الوطني.

وقد تم توقيع الاتفاقية الإطار للبرنامج بتاريخ 20 دجنبر 2024 بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات الاثنتي عشرة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إدراج تمويل الاستثمارات المتعلقة بالحافلات ضمن منظومة وطنية، ومواكبة تحديث عرض النقل الحضري وشبه الحضري. وتشمل الاستثمارات المؤهلة كلا من العربات وأنظمة المساعدة على الاستغلال وأنظمة التذاكر، إضافة إلى المستودعات ومراكز الصيانة والمحطات ومواقف الحافلات والتجهيزات المرتبطة بها. وتتولى شركات التنمية المحلية إنجاز هذه الاستثمارات في إطار الإشراف المنتدب على المشاريع أو وفق الصيغ المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ويبلغ الغلاف المالي للاتفاقية الإطار 11 مليار درهم، خلال الفترة 2025-2029، حيث يتحمل صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن ثلثي الكلفة، أي حوالي 7,33 مليارات درهم، فيما تتحمل الجهات الثلث المتبقي، أي حوالي 3,66 مليار درهم. وترتكز مساهمة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، على تحويلات الميزانية العامة وصندوق حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة. وبرسم سنة 2026، يدخل البرنامج مرحلة تسريع التنفيذ، حيث تمت برمجة 4,584 مليار درهم لتغطية نفقات برنامج الحافلات خلال هذه السنة.

وبصفة عامة، يرتكز التنقل الحضري والنقل الجماعي على ثلاثة برامج رئيسية:

- برنامج النقل الجماعي في مسارات مخصصة؛
- برنامج النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات 2025-2029؛
- برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنفين الأول والثاني.

المكتسبات برسم سنة 2026

شهد التنقل الحضري، خلال السنوات الأخيرة، تطورا على عدة مستويات:

1. **تعميم مخططات التنقل:** تم إنجاز مخطط للتنقل الحضري المستدام، فيما توجد سبعة مخططات أخرى قيد الإعداد، وذلك استنادا إلى اتفاقيات شراكة مبرمة مع الجماعات ومجموعات الجماعات الترابية، التي تستفيد في هذا الإطار من الدعم التقني والمالي لإعداد مخططات التنقل الحضري الخاصة بها؛
2. **دخول النموذج الجديد للنقل العمومي بواسطة الحافلات مرحلة الاستغلال:** تشمل المرحلة الأولى، من تنفيذ نموذج عقد التدبير المفوض لخدمة النقل العمومي بواسطة الحافلات، سبع سُلطات مفوّضة، وهي الرباط ومراكش وأكادير وطنجة وتطوان وبنسليمان وفاس. وفي هذا الإطار، تم اقتناء وتسليم 980 حافلة، مصحوبة بأنظمة للتذاكر والمساعدة

على الاستغلال وإخبار المسافرين. كما تم الشروع في تهيئة المستودعات ومحطات التوقف ومواقف الحافلات ومراكز الصيانة، وتم اختيار الشركات المفوض لها بالنسبة لمراكش وبنسليمان وتطوان؛

3. **الحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة بمدينة أكادير:** دخل الخط الأول بأكادير الكبير، الممول في إطار اتفاقية خاصة أبرمت سنة 2020، مرحلة التشغيل بتاريخ 7 ماي 2026. ويمتد الخط على مسافة 15,5 كيلومترا، ويضم 35 محطة و5 أقطاب للتبادل، بما يساهم في تحديث الخدمة وتحسين راحة المرتفقين والحد من الأثر البيئي للنقل الحضري؛

4. **مشاريع أخرى للنقل الجماعي في مسارات مخصصة:** تتوزع محفظة مشاريع النقل الجماعي في المسارات المخصصة على مستوى المملكة حسب التجمعات الحضرية كالتالي:

- الدار البيضاء: أربعة خطوط للترامواي وخطان للحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة، دخلت جميعها مرحلة الاستغلال؛
- الرباط: خطان للترامواي قيد الاستغلال، إضافة إلى خط للحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة والذي يرتقب أن تنطلق الأشغال به خلال سنة 2026؛
- أكادير: خطان إضافيان للحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة في مرحلة الدراسات، إلى جانب مشروع الخط الأول الذي تم إنجازه ودخل مرحلة الاستغلال سنة 2026؛
- مراكش وطنجة وفاس: دراسات جارية لإحداث خطوط للحافلات ذات المستوى العالي من الخدمة بهذه المدن.

وتجدر الإشارة إلى أن التمويل السنوي الذي تعبئه الدولة لفائدة برامج النقل الجماعي في مسارات مخصصة والنقل الحضري بواسطة الحافلات يبلغ 3 مليارات درهم على مستوى صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن.

5. **برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنفين الأول والثاني:** وضعت السلطات العمومية آلية لدعم تجديد سيارات الأجرة بهدف مواكبة جهود تحديث وتجديد حظيرة سيارات الأجرة، والمساهمة في تحسين جودة الخدمات ومداخيل السائقين والحد من الأضرار البيئية والتلوث الناتج عن سيارات الأجرة، علما أن متوسط عمر سيارات الأجرة يقارب 30 سنة بالنسبة للصنف الأول و10 سنوات بالنسبة للصنف الثاني. ويتم تمويل هذه الآلية في إطار صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، عبر:

- **برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني (سيارات الأجرة الصغيرة)**

مكّن دعم الدولة لتجديد حظيرة سيارات الأجرة من الصنف الثاني، الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2010، والذي تم تنزيله من خلال إحداث منحة لتجديد سيارات الأجرة من هذه الفئة بموجب المرسوم رقم 2.09.611 بتحديد شروط وكيفيات تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني، من استبدال أكثر من 18.331 سيارة أجرة متقادمة بمركبات جديدة، بفضل منحة قدرها 50.000 درهم لفائدة المالكين، وهو ما يمثل حوالي 55% من حظيرة سيارات الأجرة من الصنف الثاني، التي يبلغ عددها حوالي 32.818 سيارة.

- **برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (سيارات الأجرة الكبيرة)**

على غرار الدعم المقدم لمهني سيارات الأجرة الصغيرة، قررت السلطات العمومية تقديم دعم لمهني سيارات الأجرة من الصنف الأول لتشجيعهم على اقتناء مركبات جديدة تستجيب لمعايير السلامة والراحة المطلوبة (6 مقاعد إضافة إلى السائق)، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.14.469 بتحديد شروط تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول، والقرار المشترك لوزيري الداخلية والمالية رقم 3244.14 بتاريخ 23 شتنبر 2014. وقد مكّن هذا البرنامج من استبدال أكثر من 33.804 سيارات أجرة متقادمة بمركبات جديدة، بفضل منحة قدرها 80.000 درهم لفائدة المالكين، أي ما يقارب 75% من الحظيرة، والبالغ عددها حوالي 45.458 سيارة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة خلال سنة 2027 على تعزيز هذه الدينامية من خلال محاور تروم توسيع نطاق تخطيط التنقل ليشمل عددا أكبر من المدن، وتسريع تنزيل النموذج الجديد للنقل الجماعي، وتعزيز سلامة التنقلات داخل الوسط الحضري. وستتم ترجمة هذه الأولويات من خلال المحورين التاليين:

المحور1. توسيع نطاق تخطيط التنقل

سيتم توسيع نطاق تخطيط التنقل الحضري ليشمل مدنا جديدة، حيث سيتم في هذا الصدد إطلاق دراسات لمخططات التنقل الحضري المستدام على مستوى خمس مدن وتجمعات حضرية إضافية، إلى جانب استكمال وتسليم المخططات الموجودة حاليا قيد الإعداد وفق الآجال المحددة لإنجاز الدراسات، وذلك بهدف توسيع تغطية المدن والتجمعات الحضرية بوثائق تخطيط التنقل.

المحور2. تعميم الإطار الجديد لحكامة النقل الجماعي

يدخل النموذج الجديد لتدبير النقل بواسطة الحافلات، بعد اختباره في مجموعة أولى من المدن، مرحلة التعميم. وسيتم:

- تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، التي تشمل عشرين سلطة مفوّضة، من خلال توسيع الإطار الجديد للحكامة والتدبير المفوض للنقل بواسطة الحافلات، بما يساهم في تحديث الخدمات المقدمة في عشرين مدينة وتجمع حضري؛
- مواكبة هذا المجهود من خلال تدابير جبائية مخصصة للمعدات والتجهيزات والعربات الجديدة الموجهة للاستثمار في النقل الحضري بواسطة الحافلات، بهدف تقليص تكلفة اقتناء الأساطيل التي تتحملها الجماعات الترابية.

III.4.3.3. المحطات الطرقية

تنتقل التجهيزات والبنيات الأساسية العمومية المحلية من التدبير الجماعي المباشر إلى أساليب مهنية ومحترفة في التسيير. وفي هذا السياق، استفادت إحدى عشرة محطة طرقية للمسافرين من برنامج أول للتحديث وللتأهيل بغلاف مالي قدره 79,38 مليون درهم، بينما تمت برمجة إنجاز وبناء تسع محطات جديدة بتكلفة 567 مليون درهم، وتأهيل ست محطات أخرى بغلاف مالي يبلغ 211 مليون درهم.

المرتكز الاستراتيجي

يُترجم العمل الحكومي المتعلق بالتنقل والخدمات العمومية للقرب التوجيهات الملكية السامية، المنصوص عليها لاسيما في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015 والخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة البرلمانية لشهر أكتوبر 2017، اللذين يدعوان إلى قطع الصلة مع التدبير المجزّأ وغير المنظم لصالح نموذج وطني موحد ومهني. كما يستند هذا التوجه إلى الاتفاقية-الإطار الثلاثية المبرمة سنة 2020 بين قطاعات الداخلية، والمالية، والنقل، والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك، بهدف مواكبة الجماعات الترابية في إحداث شركات التنمية المحلية. ويسهم هذا الورش في تحقيق هدفي التنمية المستدامة رقم 9 ورقم 11، مع إدماج مبادئ المساهمة المحددة وطنيا، عبر تطبيق معايير البناء المستدام على المحطات الطرقية.

المكتسبات برسم سنة 2026

انطلقت أشغال تحديث وعصرنة المحطات الطرقية بخطى ثابتة، كما انعكس ذلك على مستوى الإنجازات المحققة برسم السنة الجارية:

1. **جيل جديد من المحطات الطرقية العصرية:** استفادت دفعة أولى تضم إحدى عشرة محطة طرقية، تتواجد بكل من الرباط، ومراكش، وتازة، ووزان، والعرائش، وطنجة، وتزنيت، والرشيدية، والناظور، والمضيق-الفنيدق، والجديدة، من

غلاف مالي إجمالي بلغ 79,38 مليون درهم. وقد خُصص هذا الغلاف المالي لتغطية تكاليف المساعدة القانونية والتقنية لإحداث شركات التنمية المحلية وإعداد عقود التدبير والاستغلال بـ 1,65 مليون درهم، وكذا أشغال التهيئة والتجهيز التكميلية بـ 18,10 مليون درهم، واقتناء المعدات والتجهيزات بـ 26,8 مليون درهم، فضلا عن إرساء نظام معلوماتي مركزي يربط بين مختلف المحطات بـ 9,83 مليون درهم. يضاف إلى ذلك مبلغ 23 مليون درهم مُنح لجماعة الجديدة لاقتناء وإعادة شراء الأسهم التي كانت بحوزة الناقلين في الشركة المسيرة للمحطة الطرقية القديمة، إلى جانب تطوير تطبيق محمول موجه للناقلين وإطلاق منصة إلكترونية لحجز التذاكر؛

2. **برنامج عقاري استثماري في أفق سنة 2030 :** تمت برمجة إنجاز وبناء تسع محطات طرقية جديدة بكل من إنزكان، ومكناس، والقنيطرة، وخنيفرة، وبركان، والحاجب، وخريبكة، وأزرو، والفقيه بن صالح، بتكلفة إجمالية مقدرة بـ 567 مليون درهم، منها 154,72 مليون درهم كمساهمَة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تأهيل ست محطات أخرى بكل من الدار البيضاء، والقصر الكبير، والداخلة، وآسفي، وتطوان، وجرادة، بغلاف مالي يبلغ 211 مليون درهم، منها 67 مليون درهم كمساهمة من الدولة، وذلك وفق معايير تقنية ومعمارية موحدة على الصعيد الوطني.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستُعطي الحكومة، خلال سنة 2027، دفعة قوية جديدة لهذا المسار التحويلي، من خلال التدخل المزدوج على مستوى أساليب تدبير المحطات الطرقية وإطارها القانوني، وكذا تعزيز استدامة التجهيزات والبنيات الأساسية العمومية المحلية الجديدة. وستتوزع هذه التدخلات والإجراءات وفق ثلاثة محاور أساسية:

المحور1. الارتقاء بمهنية تدبير المحطات الطرقية

تنتقل المحطات الطرقية إلى اعتماد أسلوب تدبير مهني واحترافي ملائم لكل موقع على حِدة. وتتضمن الإجراءات المقررة في هذا الشأن ما يلي:

- مواكبة الجماعات الترابية لإرساء نمط التدبير الأنسب لكل محطة طرقية، سواء عبر شركات التنمية المحلية أو عبر التدبير المفوض، استنادا إلى عقود الأهداف والنجاعة؛
- إنجاز دراسة تشخيصية ميدانية للمحطات الطرقية الحالية وتصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية، لا سيما محطات قابلة للتأهيل، أو لإعادة البناء، أو للترحيل والتحويل، حيث سيتم، بعد ذلك، إعداد مخطط عمل وطني، مدعوم بتقديرات ميزانياتية دقيقة حسب فئة التدخل، بالاستناد إلى معطيات منصة التجهيزات العمومية المحلية.

المحور2. تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للمحطات الطرقية

يستند هذا التطوير إلى إطار قانوني وتنظيمي حديث، حيث يرتكز العمل المقرر بهذا الصدد على إعداد النصوص التنظيمية المحددة للمواصفات والمعايير التقنية للمحطات، ومراجعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالرخص والاعتمادات والشروط الإدارية العامة، مدعومة بقرارات مشتركة مع قطاع النقل واللوجيستيك بشأن الجوانب العملياتية.

المحور3. استدامة التجهيزات والبنيات الأساسية العمومية المحلية

ستشمل التجهيزات الجديدة، منذ مراحل تصميمها الأولى، متطلبات النجاعة والنجاعة الطاقية، وذلك عبر التثبيت المنهجي والمنتظم لألواح الطاقة الكهروضوئية على أسطح المباني وفي مظلات مواقف السيارات، واستخدام أنظمة الإضاءة الآلية بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء، فضلا عن تجهيز المباني بأنظمة تكييف وتهوية عالية الكفاءة الطاقية، وذلك بغية تحقيق الاستقلالية الطاقية للبنايات وخفض الانبعاثات الكربونية.

4.3.III. الفلاحة التضامنية والإدماج الترابي

إن تقليص الفوارق المجالية يستلزم، في نهاية المطاف، التدخل في المناطق التي لا تزال تشهد الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر حدة. وفي هذا الصدد، يشكل التطوير القروي المندمج والفلاحة التضامنية استجابة هيكلية لهذه التحديات، تدعمها آليات التشغيل المحلي (برامج القرب)، وذلك بهدف توسيع آفاق الأنشطة الاقتصادية، وتحسين الدخل، وتعزيز الإدماج في قلب هذه المجالات الترابية.

1.4.3.III. التنمية القروية المندمجة

مكن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، إلى غاية متم سنة 2025، من تعبئة ما يفوق 47 مليار درهم لفائدة 17 مليون مستفيد بالعالم القروي، مع إنجاز حوالي 27.000 كيلومتر من الطرق والمسالك وإحداث ما يقارب 356.000 منصب شغل.

من جهة أخرى، مكّن تنفيذ استراتيجية مناطق الواحات من تحقيق تقدم ملحوظ، لا سيما في مجال البنيات التحتية المائية، والولوج إلى الكهرباء، وهيكلة النسيج التعاوني، وتحسين الإنتاج الفلاحي والحيواني.

وستشهد السنة المالية 2027 إطلاق الجيل الجديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة التي تستهدف المناطق الجبلية والواحات.

المرتكز الاستراتيجي

يستمد عمل الحكومة مرجعيته من خطاب العرش لسنة 2015، الذي أسس لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، ومن خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025 الداعي إلى مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، والحد من الفقر متعدد الأبعاد، وتسريع برامج التنمية الترابية المندمجة، وكذا من الخطاب الملكي السامي ليوم 10 أكتوبر 2025 بشأن تعزيز استهداف المناطق الجبلية والواحات. كما يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، وفي إطار الأساس الأول لاستراتيجية «الجيل الأخضر»، المتعلق بالعنصر البشري.

المكتسبات برسم سنة 2026

ترتكز التنمية القروية المندمجة على المكتسبات الرئيسية التالية:

1. برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، عقد من تدارك الفوارق الترابية بآثار ملموسة: تمت تعبئة ما يفوق 47 مليار درهم لفائدة 17 مليون مستفيد، وبناء أو تأهيل حوالي 27.000 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية، وإنجاز أزيد من 4.900 عملية في مجالي التعليم والصحة، وأكثر من 39.000 ربط بشبكة الماء الصالح للشرب و730 نظاما للتزويد بالماء الصالح للشرب على مستوى الدواوير، وكهربة أزيد من 1.130 دوارا. كما تعرف التقييمات تحسنا في نسبة تمدرس الفتيات بـ59%، وارتفاعا في نسبة الولوج إلى العلاج إلى 98%، وانخفاضا في وفيات المواليد بنسبة تقارب 60% بالجماعات المستهدفة، فضلا عن إحداث حوالي 356.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر؛

2. مشاريع للتنمية القروية المندمجة في خدمة صغار المنتجين: تمت تعبئة أزيد من 3 ملايير درهم لدى المانحين في إطار أربعة مشاريع. وقد استفاد من برنامج التنمية القروية لجبال الأطلس، الذي تم استكماله، 21.239 شخصا (31% منهم نساء و35% شباب)، ومكن من إحداث 4.220 منصب شغل وتحسين الدخل الفلاحي بنسبة 39%، مع تحقيق مكاسب في الإنتاجية تتراوح بين 25% و49% في سلاسل الزعفران واللوز والتفاح والعسل. كما مكن برنامج التنمية القروية المندمجة في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة من توفير 380.000 يوم عمل وتقليص تكاليف النقل بنسبة 40%. بينما يوجد في طور الإنجاز

كل من برنامج التنمية القروية المندمجة للمناطق الجبلية بجهة الشرق وبرنامج التنمية القروية المندمجة لجبال ما قبل الريف بتازة، الممولين بشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.

- **مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لما قبل الريف** بإقليم تازة، بكلفة 69 مليون أورو على مدى ست سنوات (2021-2026)، ويستفيد منه 56.000 شخص بجماعات دائرتي أكنول وتايناست. وقد مكن من غرس 11.223 هكتار من الأشجار المثمرة (اللوز والزيتون والتين والخروب)، وتوزيع 6.000 خلية نحل لفائدة 100 تعاونية، وحماية الأخاديد بـ 28.844 متر مكعب من الأقفاص الحجرية (القفف السلكية)، وتجهيز 83 تعاونية، والتكوين الإشهادي لفائدة 300 شاب، ومحو الأمية الوظيفي لفائدة 3.000 مستفيد، فضلا عن تهيئة 82 كلم من المسالك القروية؛
- **مشروع دعم التنمية القروية المندمجة للمناطق الجبلية بجهة الشرق**، بكلفة إجمالية تبلغ 997,57 مليون درهم على مدى سبع سنوات (2024-2030)، يستهدف هذا المشروع 100.000 مستفيد، 30% منهم نساء و40% شباب، ينتمون إلى 19 جماعة ترابية تابعة لعمالة وجدة-أنكاد وأقاليم بركان والدريوش وجرسيف. وتتمثل أهم إنجازاته في غرس 1.410 هكتار من أصل 3.410 هكتار متعاقد بشأنها، وإنجاز 33,15 كلم من المسالك من أصل 53 كلم ملتزم بها، وتبطين 9.200 متر طولي من السواقي بالخرسانة من أصل 16.300 متر طولي، ووضع 3.700 متر مكعب من الأقفاص الحجرية، وتوزيع 210 رأس من الأغنام والماعز، واقتناء 20 طنا من بصيلات الزعفران، ومحو الأمية الوظيفي لفائدة 400 مستفيد.

3. **نتائج مشجعة لاستراتيجية مناطق الواحات 2012-2020:** مكن تنفيذ استراتيجية 2012-2020 من تحقيق تقدم ملموس، لا سيما في مجال البنيات التحتية المائية (3,243 مليار متر مكعب)، والولوج إلى الكهرباء (98%)، والطاقة الإيوائية السياحية (73.200 سرير)، وهيكلة النسيج التعاوني (9.760 تعاونية و303.377 صانعا تقليديا)، والإنتاج الفلاحي والحيواني (ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 11%). ولتوطيد هذه المكتسبات ورفع التحديات القائمة، تم سنة 2023 اعتماد استراتيجية جديدة لمناطق الواحات في أفق سنة 2030.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيتركز عمل الحكومة، خلال سنة 2027، في مجال التنمية القروية على تعزيز الاندماج الترابي وتحسين الظروف السوسيو-اقتصادية للساكنة القروية. وسيولي عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات، مع مواصلة دعم صغار المنتجين من خلال جيل جديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة، وذلك وفق المحورين التاليين:

المحور1. جيل جديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة

يحل جيل جديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة محل البرامج التي بلغت نهايتها، من خلال إطلاق مشروع التنمية القروية المندمجة لخنيفرة سنة 2027. وسيتواصل تنفيذ مشروعي برنامج التنمية القروية المندمجة لجبال ما قبل الريف بتازة وبرنامج التنمية القروية المندمجة للمناطق الجبلية بجهة الشرق الممولين بشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، كما ستتم تعبئة تمويلات جديدة لدى المانحين لفائدة هذا الجيل الجديد من المشاريع، استنادا إلى ما يفوق 3 ملايير درهم التي تمت تعبئتها في إطار المشاريع الأربعة للتنمية القروية المندمجة الجاري تنفيذها.

المحور2. مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الواحات في أفق سنة 2030

تهدف هذه الاستراتيجية، الأكثر طموحا، إلى جعل مناطق الواحات مجالات ترابية قادرة على الصمود ودامجة وتنافسية، وفق مقاربة ترابية مندمجة ومستدامة وتشاركية. وترتكز على ثلاثة توجهات كبرى: (1) تعزيز القدرة على الصمود البيئي، من خلال التدبير المستدام للماء، وتطوير الطاقات المتجددة، ومكافحة التغيرات المناخية، وتثمين المنظومات البيئية (2) تحسين الرفاه الاجتماعي، من خلال تعزيز البنيات التحتية الأساسية (الماء والكهرباء والطرق)، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، وفك العزلة عن العالم القروي، والحفاظ على التراث (3) تنويع الاقتصاد وتنشيطه، عبر النهوض بالقطاعات ذات

القيمة المضافة العالية (السياحة، والفلاحة المتخصصة، والمعادن)، ودعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء، وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

وفي أفق سنة 2030، تتمثل النتائج المنتظرة في تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز القدرات المائية، وتطوير سلسلتي نخيل التمر والأركان، فضلا عن إحداث مناصب الشغل وإدماج الشباب والنساء، بما يجعل من مناطق الواحات نموذجا وطنيا للتنمية المستدامة.

III.2.4.3. الفلاحة التضامنية

امتدادا للدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، التي شملت 989 مشروعا لفائدة 730.000 مستفيد، تضم الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد ما يقارب 200 مشروع تم إطلاقها ما بين سنتي 2021 و2026 في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر». وتشكل السنة المالية 2027 مرحلة بلوغ هذه المشاريع سرعتها القصوى.

المرتكز الاستراتيجي

يستمد العمل الحكومي مرجعيته من استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بأكادير يوم 13 فبراير 2020، فضلا عن التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي ليوم 10 أكتوبر 2025.

وقد تُرجم هذا التوجه من خلال تفعيل الدعامة الأولى للاستراتيجية، المتمحورة حول العنصر البشري، والتي تهدف إلى بروز طبقة وسطى فلاحية وتعزيز انبثاق جيل جديد من المقاولين الشباب في المجال الفلاحي، مع إيلاء عناية خاصة لصغار المنتجين، باعتبار دعمهم ركيزة أساسية لبعدها التضامني.

وبموازاة ذلك، حظيت الدعامة الثانية، المتعلقة باستدامة التنمية الفلاحية، باهتمام خاص من خلال النهوض بالفلاحة التضامنية، عبر إنجاز مشاريع تستجيب لمعايير الجدوى التقنية والاقتصادية والملاءمة الاجتماعية، مع ضمان مواكبة ميدانية للقرب لفائدة الفلاحين بالمناطق الهشة (المناطق الجبلية والواحات والسهول والهضاب شبه الجافة).

وقد مكنت هذه المقاربة من إعادة التوازن لمنظومات الإنتاج بين الاستغلاليات الكبرى والصغرى، بهدف الرفع من مداخيل صغار المنتجين وضمان استقرارها على وجه الخصوص.

المكتسبات برسم سنة 2026

ترتكز الفلاحة التضامنية على المكتسبات الرئيسية التالية:

1. **حصيلة موطدة لفائدة صغار المنتجين في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر:** إطلاق 989 مشروعا إلى غاية سنة 2020 (89% من الهدف المسطر) لفائدة 730.000 مستفيد (94% من الهدف المسطر)، مع غرس 438.455 هكتارا (الزيتون، واللوز، والصبار، والتين)، وإحداث 450 وحدة للتثمين (العصر، والتكسير، والتجفيف)، والتهيئة الهيدروفلاحية لـ 83.960 هكتارا، والتهيئة الرعوية لـ 39.185 هكتارا، وتوزيع 29.633 رأسا من الماشية و96.002 خلية نحل، وإحداث 903 نقط ماء لإرواء الماشية، وتهيئة 545 كيلومترا من المسالك. وقد خلص التقييم المنجز سنة 2018 إلى إحداث 66,8 مليون يوم عمل، منها 31,9 مليون يوم خلال مرحلة الاستثمار و34,9 مليون يوم خلال مرحلة الاستغلال، وإلى خفض انبعاثات الكربون بما يناهز 1,9 مليون طن؛
2. **محفظة من مشاريع الجيل الجديد في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر»:** إطلاق 200 مشروع للفلاحة التضامنية من الجيل الجديد ما بين سنتي 2021 و2026، يضاف إليها برنامج تنمية سلسلة الزيتون لفائدة صغار الفلاحين، الذي يوجد

في طور الاستكمال، وبرنامج «إحياء» لإنعاش المجالات القروية عبر التشغيل والمقاولة في المجالين الفلاحي وشبه الفلاحي، ويضم كل منهما 8 مشاريع في طور الإنجاز؛

وتهم الإنجازات، على الخصوص، غرس 117.000 هكتار، وإحداث 65 وحدة للتثمين، والتهيئة الهيدروفلاحية لـ 114 كيلومترا من السواقي، وإحداث 319 نقطة ماء، وكذا تهيئة 576 كيلومترا من المسالك القروية.

3. **آلية لضمان استدامة المشاريع المنجزة:** يتم تنفيذ برنامج لضمان استدامة 29 مشروعا منجزا برسم الفترة 2026-2028، بهدف توطيد الاستثمارات المنجزة لفائدة صغار المنتجين.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستشكل السنة المالية 2027 مرحلة بلوغ مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد سرعتها القصوى، إذ ستدخل المشاريع التي تم إطلاقها منذ سنة 2021 مرحلة الاستكمال، في حين سيتم تنزيل البرمجة الجديدة برسم استراتيجية «الجيل الأخضر». وسيتم ذلك، من خلال:

المحور1. بلوغ المشاريع الجارية سرعتها القصوى

سيتم، خلال سنة 2027، تسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي تم الشروع في أشغالها، حيث تتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- إنجاز البرنامج المادي لسنة 2027: غرس 22.311 هكتارا بزراعات مقاومة للتغيرات المناخية (الصبار، والخروب، إلخ)، وإعادة تأهيل وتكثيف 2.400 هكتار، وتجهيز 44 وحدة للتثمين، وتهيئة 331 كيلومترا من السواقي و90 كيلومترا من المسالك القروية و20 نقطة ماء؛
- دعم 7.050 مستفيدا من تعاونيات الخدمات سنة 2027.

المحور2. تنويع عرض الفلاحة التضامنية استجابة لحاجيات المجالات الترابية والساكنة

تواصل الفلاحة التضامنية تجددها في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، من خلال برمجة 200 مشروع من الجيل الجديد برسم الفترة 2027-2029، مقرونة باستشارة فلاحية لفائدة المستفيدين والتنظيمات المهنية الحاملة لهذه المشاريع. وتتوزع هذه المشاريع على أربعة أصناف:

- 138 مشروعا لتنويع منظومة الإنتاج عبر إدخال سلاسل جديدة أكثر مقاومة للتغيرات المناخية؛
- 29 مشروعا لتثمين المنتجات الفلاحية والولوج إلى اقتصاد السوق؛
- 22 مشروعا للتكثيف المستدام لمنظومات الإنتاج؛
- 11 مشروعا للتحويل من نمط الإنتاج التقليدي إلى نمط الإنتاج البيولوجي.

المحور3. تثمين وتسويق وحماية منتجات صغار المنتجين

- إحداث وحدات لتثمين المنتجات المحلية وتسويقها لفائدة التعاونيات المنبثقة عن مشاريع الفلاحة التضامنية، وتمكين هذه التعاونيات من الولوج إلى منصات التجميع وإلى عقود الإطعام الجماعي؛
- هيكلة التعاونيات الفلاحية في اتحادات وشبكات، ومواكبتها في مجال الرقمنة والولوج إلى التمويل، مع إعطاء الأولوية للشباب والنساء والمناطق الأكثر هشاشة؛
- تحسين استهداف صغار الفلاحين في إطار برامج الدعم، والتأمين المناخي، والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والتقاعد الفلاحي.

4.III. تعزيز السيادة الاستراتيجية المائية والطاقية والغذائية والرقمية

1.4.III. السيادة الاستراتيجية

علاوة على تأهيل المجالات الترابية، يقتضي توطيد التنمية تأمين الموارد والوظائف الاستراتيجية الكفيلة بضمان استمراريتها. وتُمثّل السيادة المائية، والطاقية، والغذائية، والرقمية ركيزة أخرى لتعزيز الصمود، إذ تمكن من تقليص الهشاشة وتعزيز قدرة المملكة على مواجهة الصدمات. ويمتد هذا التوطيد ليشمل الحفاظ على التوازنات البيئية، واستعادة المنظومات البيئية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية. ويتعلق الأمر في الآن ذاته، بضمان التحكم في الموارد الضرورية للتنمية الحالية، والحفاظ على مقومات وإمكانات التنمية المستقبلية.

تتجسد السيادة الاستراتيجية، في المرحلة الراهنة، في أربعة موارد ووظائف أساسية، تتمثل في الماء والطاقة والغذاء والرقمنة. ويستجيب تأمين هذه الموارد والوظائف لمتطلب مشترك يتجلى في الحد من التبعية، وضمان استمرارية الإمدادات، والحفاظ على الهوامش المتاحة للمملكة في مواجهة الصدمات الخارجية.

1.1.4.III. السيادة المائية: تعبئة وتنويع وتأمين الموارد

يتبوأ الأمن المائي بُعدا جديدا على مستوى التعبئة والحكامة، حيث مكن استكمال بناء ثمانية سدود كبرى منذ سنة 2020 من توفير حقينة إضافية بلغت 1,89 مليار متر مكعب. كما تم الشروع، بشكل استباقي، في ملء خمسة سدود كبرى بحقينة تبلغ 746 مليون متر مكعب، وذلك بهدف بلوغ، بحلول متم سنة 2027، حقينة إجمالية وطنية تفوق 24 مليار متر مكعب.

وفي السياق ذاته، تسير عملية تحلية مياه البحر وفق نفس المنحى التصاعدي، فبعد إنجاز محطات أكادير، والجرف الأصفر، وآسفي، ستدخل محطات الداخلة والدار البيضاء الكبرى، إلى جانب توسعة محطة آسفي الموجهة لتزويد مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب، حيز الاستغلال خلال الأشهر القليلة المقبلة.

ويتمثل الهدف في رفع القدرة الإنتاجية الإجمالية إلى أزيد من 1,8 مليار متر مكعب من المياه المحلاة سنويا في أفق سنة 2031. وسيتأتى ذلك بفضل الشروع في تشغيل محطات الجهة الشرقية، وسوس-ماسة، وطنجة، وكلميم-طانطان، والرباط بين سنتي 2029 و 2030، مما سيمكن من تغطية ما يقارب 60% من الاحتياجات من الماء الشروب انطلاقا من المياه المحلاة.

المرتكز الاستراتيجي

يحظى توطيد استدامة الأمن المائي الوطني بعناية ملكية سامية، ويستند إلى رؤية تكرس السيادة الوطنية من خلال تطوير منظومة صناعية مغربية في مجال تحلية مياه البحر ومهن الماء، إلى جانب مجموعات مؤهلة وكفاءات وطنية متخصصة في هذا المجال الاستراتيجي وضمان العدالة المجالية المائية، لاسيما عبر مشاريع الربط المائي بين الأحواض ومشاريع "الطرق السيارة المائية"، باعتبارها آليات تجسد تضامنا وطنيا حقيقيا حول قضايا الماء، فضلا عن استدامة الموارد المائية.

وقد دعت الخطب الملكية السامية، خاصة خطابي 14 أكتوبر 2022 و29 يوليوز 2024، إلى تدبير مسؤول وصارم ومستدام للموارد المائية، مع تسريع وتيرة مشاريع الطاقات المتجددة الموجهة لتزويد محطات التحلية. كما أشار خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2026 إلى تعزيز الأمن المائي والغذائي للمملكة عقب موسم فلاحي تميز بتساقطات مطرية مهمة. من جهته، دعا الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026 إلى إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، ولا سيما في مجال الأمن المائي.

وقد تعززت هذه الدينامية بتنزيل "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027"، وذلك في إطار قانوني وتنظيمي مؤطر أساسا بمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء. ويمثل الأمن المائي أولوية أساسية للحكومة، إذ ينسجم مع توجهات النموذج التنموي الجديد، الذي يوصي بتخصيص الموارد المائية التقليدية للمناطق الداخلية، وتلبية حاجيات المناطق الساحلية عبر اللجوء إلى تحلية مياه البحر .ويرتبط هذا المحور بقطاع الطاقة، الذي يمكن من تزويد محطات التحلية بالطاقات المتجددة (تم تخصيص حوالي 1.000 ميغاوات، تشمل الحقول الريحية بكل من "بئر أنزران" و"الجريفية" وحقل "الداخلة" الذي دخل حيز الاستغلال). كما يتكامل مع محور الفلاحة من خلال تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تحلية المياه الموجهة للفلاحة وتعزيز النجاعة المائية للمساحات المسقية.

المكتسبات برسم سنة 2026

تَواصل تعزيز الأمن المائي الوطني، برسم السنة المالية 2026، وفق مقاربة ترتكز على التدبير الاستباقي والمستدام للموارد، وذلك أساسا من خلال المحاور التالية:

1. **تعبئة المياه السطحية بوتيرة غير مسبوقة:** في إطار "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027"، انطلقت أشغال إنجاز 12 سدا كبيرا من أصل 20 سدا مبرمجا، وتم، من جهة أخرى، الانتهاء من إنجاز 8 سدود كبرى بحقينة تبلغ 1,89 مليار متر مكعب (سدود قدوسة وتيداس وتودغى وأكدز وفاصك وكدية البرنة ومْداز وغيس). كما تم الشروع، بشكل استباقي، في ملء 5 سدود كبرى، بحقينة 746 مليون متر مكعب (سدود الساقية الحمراء بالعيون وأيت زيات بالحوز وسيدي عبو بتاونات وبني عزيمان بالدريوش وتامري بأكادير). وفي المقابل، تتواصل أشغال إنجاز 14 سدا كبيرا، فيما تم إطلاق أشغال 6 سدود متوسطة. أما فيما يخص برنامج السدود الصغرى والتلية (2022-2027) الذي يستهدف 155 سدا، فقد تم الانتهاء من إنجاز 24 منشأة، بينما يوجد 32 سدا في طور الإنجاز، من بينها 7 سدود يتم إنجازها بنظام الشساعة بشراكة مع وزارة الداخلية، فضلا عن برمجة إطلاق أشغال حوالي 30 سدا إضافيا قبل متم سنة 2026. وعلاوة على ذلك، تم إنجاز 5.059 ثقبا استكشافيا للمياه الجوفية بين سنتي 2020 و2025؛
2. **تحلية المياه والربط بين الأحواض كآليتين للتضامن المائي:** بعد إنجاز محطات أكادير، والجرف الأصفر، وآسفي، يرتقب، خلال الأشهر المقبلة، بداية استغلال محطة الداخلة وتوسعة محطة آسفي (الموجهة لتزويد مدينة مراكش).. كما تم إنجاز واستغلال الشطر الاستعجالي لمشروع ربط حوض سبو بحوض أبي رقراق بصبيب يبلغ 15 متر مكعب في الثانية، بما يتيح تأمين تزويد محور الرباط-الدار البيضاء بالماء الشروب، والذي تم تعزيزه بربط شبكات الماء الشروب بين شمال الدار البيضاء وجنوبها. كما يساهم الربط بين سد وادي المخازن وسد دار خروفة، بصبيب يبلغ 3,2 متر مكعب في الثانية، في تأمين تزويد مدينة طنجة بالماء، فيما يجري الإعداد لمشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق وأم الربيع؛
3. **حكامة متجددة للموارد المائية:** تعززت وتيرة إبرام العقود المتعلقة بالفرشات المائية، حيث تم توقيع 5 عقود (الحوز-مجاط والرمل ومسكي-بوذنيب والفايجة وفاس-مكناس)، وتوجد 3 عقود في طور التوقيع (تريفة والداخلة وبرشيد)، و16 عقدا في طور الإعداد. كما يتم حاليا إنجاز نظام مندمج للتتبع الآني لجودة المياه على مستوى وادي سبو وسدود إدريس الأول وسد منع سبو، وسيدي محمد بن عبد الله.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

امتدادا للمكتسبات المحققة، ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تسريع وتيرة تأمين تزويد المملكة بالماء، من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. تنويع وتطوير العرض المائي

يمر تأمين التزويد بالماء أولا عبر توسيع العرض المائي، بشقيه التقليدي وغير التقليدي، وذلك من خلال:

- مواصلة إنجاز 14 سدا كبيرا في طور البناء، وكذا برنامج السدود الصغرى والسدود التلية، لبلوغ حقينة وطنية تفوق 24 مليار متر مكعب عند متم سنة 2027. كما ستعرف سنة 2027 إطلاق أشغال بناء سد كبير جديد وتعلية سد آخر؛
- تشغيل محطات تحلية مياه البحر بالداخلة، وتوسعة محطة آسفي الموجهة لتزويد مدينة مراكش، فضلا عن الشطر الأول من محطة الدار البيضاء الكبرى. يضاف إلى ذلك تطوير الجيل الجديد من المحطات الأخرى المشغلة بالطاقات المتجددة في كل من الجهة الشرقية، وسوس-ماسة، وطنجة، وكلميم-طانطان، والرباط، التي من المرتقب الشروع في استغلالها بين سنتي 2029 و2030، مما سيمكن من إنتاج 1,8 مليار متر مكعب في أفق سنة 2031، وبالتالي تغطية ما يقرب من 60% من الاحتياجات من الماء الشروب انطلاقاً من المياه المحلاة؛
- مواصلة إنجاز مشاريع تحويل المياه بين الأحواض والجهات، كُلما ثبتت جدواها ودون المساس بالتوازنات المائية للمناطق المعنية. ويهم ذلك على الخصوص إعداد مشروع الربط بين أحواض سبو، وأبي رقراق، وأم الربيع، فضلا عن تعزيز المنظومة الصناعية الوطنية للتحلية ومهن الماء؛
- تهيئة وإحداث نقط الماء بالمناطق الرعوية، مع استهداف إنجاز حوالي 1.000 نقطة ماء جديدة، بما سيسهم في ضمان إعادة تشكيل القطيع الوطني.

المحور2. تثمين الماء وتدبير الطلب

لا يمكن تحقيق أهداف العرض المائي دون تدبير أكثر اقتصادا للطلب على الماء، سواء في قطاع الفلاحة أو في شبكات التوزيع. وفي هذا الصدد، ستتركز الجهود على تحسين مردودية شبكات الماء الشروب، بهدف بلوغ مردودية وطنية في حدود 78% في أفق سنة 2027، وإعادة تأهيل قنوات الري وتحسين مردوديتها، والتحول نحو الري الموضعي، وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، لتخفيف الضغط على الطلب الموجه لسقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء، وترسيخ الاقتصاد الدائري في تدبير الموارد المائية. كما سيتم تعميم عقود التدبير التشاركي للفرشات المائية، وفقاً للمادة 115 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، وذلك عبر توقيع عقود "تريفة"، و"الداخلة"، و"برشيد"، ومواصلة إنجاز 16 عقداً آخر في طور الإعداد.

المحور3. الحفاظ على الموارد المائية والحكامة والصمود

في هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحديث النظام الوطني لمراقبة جودة الموارد المائية عبر اعتماد منظومة ذكية للتتبع الآني والمعالجة الاستباقية لظاهرة تكاثر الطحالب؛
- إعداد دراسة لتحيين المخطط المديري الوطني للتنبؤ بالفيضانات، مع إدماج تأثيرات التغيرات المناخية على المعطيات الهيدرولوجية، ومواصلة تنزيل المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات، امتدادا للعمليات الميدانية المنجزة في أعقاب فيضانات منطقة الغرب وشمال المملكة؛
- حماية المياه الجوفية والتأطير الصارم لاستخدامها عبر عقود التدبير التشاركي للفرشة المائية، والحد من الاستغلال المفرط من خلال وضع قواعد دقيقة لمراقبة الكميات المستخرجة، علاوة على إرساء حلول مستدامة لإعادة تغذية الفرشات المائية؛
- إرساء تدبير مندمج وفعال للموارد المائية، بما يشمل مراجعة النصوص القانونية المنظمة لتخصيص وتوزيع مياه السدود، وتوفير الإمكانيات والوسائل الكافية لضمان مراقبة الملك العمومي المائي.

III.2.1.4. السيادة الطاقية المستدامة: الانتقال والنجاعة والتنويع

منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية سنة 2009، حددت المملكة هدفا يتمثل في رفع حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 52% من القدرة الكهربائية المنشأة، وتحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي بنسبة 20% في أفق سنة 2030، وذلك بغرض تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، وتأمين الإمدادات بالمواد الطاقية، فضلاً عن الحفاظ على البيئة. وقد مكن تنزيل هذه الرؤية، من خلال ملاءمة وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي وتسريع وتيرة المشاريع، من رفع حصة الطاقات المتجددة في القدرة المنشأة إلى 46,7% عند متم يوليوز 2026، من أصل قدرة إجمالية منشأة بلغت 12.364 ميغاوات.

وخلال سنة 2027، تعتزم الحكومة ترسيخ هذه الدينامية عبر تعزيز صمود وتنافسية المنظومة الطاقية، وتسريع تحولها نحو نموذج طاقي أكثر تنوعا.

المرتكز الاستراتيجي

تنبثق الاستراتيجية الطاقية الوطنية من التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز السيادة الطاقية وتأمين الإمدادات، ودعم الاستثمارات في البنيات التحتية وقدرات التخزين، فضلا عن تسريع تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ويتأتى ذلك، على الخصوص، من خلال تحديث الإطار القانوني، وتشجيع الابتكار التكنولوجي والمهن الخضراء، وتنزيل نموذج طاقي أكثر نجاعة وتنوعا وأقل انبعاثا للكربون. وقد أكّد الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026 مجدّداً على هذه التوجهات، داعياً إلى إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، لا سيما في مجال الأمن الطاقي، وإلى تسريع وتيرة تكوين الاحتياطيات الاستراتيجية للمملكة.

وتساهم هذه الاستراتيجية بشكل مباشر في تحقيق "المساهمة المحددة وطنيا (CDN) " وأهداف التنمية المستدامة 7 و9 و13. كما تستند إلى ترسانة قانونية تميزت بمجهود هام من التعزيز والملاءمة طوال مسار تنزيلها، ولا سيما القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 40.19، والقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية.

المكتسبات برسم سنة 2026

تميزت سنة 2026 بتحقيق تقدم ملموس في جميع مكونات الاستراتيجية الطاقية الوطنية، وذلك من خلال المكتسبات التالية:

1. **الملاءمة المستمرة للإطار القانوني :**عرفت سنة 2026 صدور المرسوم رقم 2.25.100 المحدد لشروط وكيفيات إنجاز واستغلال منشآت الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، تطبيقا لأحكام القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي، وإعداد النص التطبيقي للقانون رقم 13.09، المتعلق بكيفيات منح الرخص الإدارية لإنجاز وتعديل وتوسيع واستغلال منشآت إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، وصياغة مشروع مرسوم تطبيقي لنفس القانون، يخص كيفيات ولوج هذه المنشآت إلى شبكة التوزيع ذات الجهد المتوسط والمنخفض، فضلا عن إعداد مشروع مرسوم تطبيقي للقانون رقم 82.21، المتعلق بشروط مراجعة سقف فائض الطاقة الكهربائية المسموح للمنتج الذاتي ببيعه؛
2. **التطوير المتواصل للطاقات المتجددة:** بلغت قدرة الطاقات من المصادر المتجددة، عند متم يوليوز 2026، ما مجموعه 5.780 ميغاوات من أصل قدرة إجمالية منشأة تبلغ 12.364 ميغاوات، أي بنسبة 46,7%. وتتوزع هذه القدرات بين الطاقة الريحية بـ 2.597 ميغاوات (حوالي 45% من الحظيرة المتجددة)، والطاقة المائية الكلاسيكية بـ 1.306 ميغاوات (حوالي 22,6%)، والطاقة الشمسية بـ 1.063 ميغاوات (حوالي 18,4%)، ومحطات النقل الطاقي عبر ضخ وتخزين المياه بـ 814 ميغاوات (حوالي 14%). وبالموازاة مع الوتيرة المتسارعة للاستثمارات، صار من الضروري تعزيز شبكة النقل

لضمان أمن الإمدادات ورفع قدرة المنظومة الكهربائية لإدماج تدفقات متزايدة من الطاقات المتجددة، حيث بلغ طول الشبكة الوطنية، في إطار المخطط المديري للنقل ومخطط التجهيز الكهربائي، في نهاية سنة 2025، ما يعادل 30.273 كيلومتر من الخطوط، بقدرة تحويلية للجهد العالي والعالي جدا تصل إلى 22.120 ميغافولت أمبير؛

3. **تنزيل النجاعة الطاقية على المستوى الجهوي**: عرفت الفترة 2025-2026 إعداد المخططات الجهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون في كافة جهات المملكة، بهدف إرساء سياسة مندمجة للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون وتدبير الطاقة بشكل أمثل على الصعيد الجهوي، تشمل قطاعات البناء، والإنارة العمومية، والصناعة، والنقل، والفلاحة، والصيد البحري. وستساهم هذه المخططات في خلق فرص شغل في المهن المرتبطة بالنجاعة الطاقية وإزالة الكربون، وتعزيز الوعي البيئي لدى الفاعلين والمواطنين، وتحقيق العدالة المجالية عبر تمكين كل جهة من تثمين مواردها الطاقية. كما تم خلال سنة 2026 إطلاق دراسة لتحيين التقسيم المناخي للمملكة، نظراً لأن التقسيم في ست مناطق، المعمول به في ضابط البناء الحراري، لم يعد يعكس التطورات المرصودة في معدلات درجات الحرارة ونسب الرطوبة السنوية؛

4. **تفعيل خارطة طريق الغاز**: يُعد تطوير البنية التحتية الغازية الوطنية شرطا أساسيا للإدماج المكثف للطاقات المتجددة، وضمان مرونة المنظومة الكهربائية والتنافسية الصناعية، وبالتالي، تعزيز الاستقلال الطاقي للمملكة. وفي هذا الإطار، تم توقيع بروتوكول اتفاق للتنسيق بين السلطات العمومية لتنزيل برنامج تطوير البنيات التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، وتخزينه، وإعادة تغويزه ونقله. ويشمل البرنامج تطوير عدة نقاط لولوج الغاز الطبيعي، وبناء شبكة من أنابيب الغاز للربط مع المستهلكين الرئيسيين والصناعيين والمكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب. وستشكل هذه المنشآت أول خط ربط للشبكة الوطنية بالشبكتين الموريتانية والسنغالية، وبأنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي المستقبلي؛

5. **انتقال "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر إلى مرحلة الدراسات** : تم تشكيل محفظة أولية تضم ستة مشاريع صناعية يقودها خمسة مستثمرين بالجهات الجنوبية الثلاث (مشروعان بجهة كلميم-واد نون، مشروع بجهة العيون-الساقية الحمراء، وثلاثة مشاريع بجهة الداخلة-وادي الذهب)، بغلاف استثماري إجمالي يبلغ 34 مليار دولار، وسعة تحليل كهربائي تصل إلى 6,5 جيغاوات، وقدرة طاقية متجددة بـ 17,3 جيغاوات، لإنتاج مرحلي يعادل مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر الموجه للإنتاج النهائي للوقود الاصطناعي، والصلب الأخضر، والميثانول، والأمونياك بشكل أساسي. وقد توجت هذه الأشغال بتوقيع عقود أولية لحجز العقارات، وإطلاق دراسات الهندسة الأولية، والمصادقة على الدراسات، والتحضير للانتقال إلى الدراسات المتقدمة للمشاريع الأكثر نضجا، علما أن التوزيع النهائي للاستثمارات يظل رهينا بنتائج هذه الدراسات؛

6. **تعزيز سيادة الإمدادات**: بلغت القدرات الوطنية لتخزين المواد البترولية حوالي 3,2 مليون متر مكعب، مسجلة ارتفاعا بنسبة تفوق 100% مقارنة بسنة 2009.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تندرج التوجهات الاستراتيجية للحكومة، برسم سنة 2027، في إطار دينامية متسارعة تهدف إلى تسريع الانتقال الطاقي، وتعزيز السيادة الطاقية، وعصرنة حكامة القطاع. ويروم هذا التوجه، على الخصوص، التطوير المكثف للطاقات المتجددة، وقدرات التخزين، واعتماد حلول طاقية مرنة، بالموازاة مع تعزيز النجاعة الطاقية. وتعتزم الحكومة، في الآن ذاته، مواصلة تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي، وتقوية تقنين قطاع الطاقة، قصد إرساء مناخ جاذب للاستثمار، والتثمين المستدام للموارد الوطنية، وإرساء منظومات صناعية جديدة.

المحور1. الطاقات المتجددة والمحطات الحرارية وشبكة النقل 2026-2030

تتركز الجهود المبذولة على تطوير قدرات إنتاج الطاقات المتجددة، وتعزيز قدرات التخزين، وتحديث وتوسيع شبكة النقل الكهربائي. وفي هذا الإطار، تشمل الإجراءات المبرمجة ما يلي:

- استكمال مركب «نور ميدلت»، الذي يضم مجموعة من مشاريع إنتاج الطاقة الكهروضوئية بقدرة 1.425 ميغاوات ونظام تخزين الطاقة عبر البطاريات بقدرة 2.600 ميغاوات للساعة، موزعة بين «ميدلت 1» بقدرة 625 ميغاوات و1.400 ميغاوات للساعة من التخزين، و«ميدلت 2» بقدرة 400 ميغاوات وتخزين 600 ميغاوات للساعة، و«ميدلت 3» بقدرة 400 ميغاوات وتخزين 600 ميغاوات للساعة؛
- استكمال برنامج «نور أطلس»، الذي يضم ست محطات شمسية كهروضوئية بقدرة إجمالية تصل إلى 305 ميغاوات ذروة، وبإنتاج سنوي صاف يناهز 670 جيغاوات للساعة. وتتوزع هذه المحطات على كل من إنجيل بقدرة 42 ميغاوات، وطاطا بقدرة 40 ميغاوات، وطانطان بقدرة 40 ميغاوات، وعين بني مطهر بقدرة 121 ميغاوات، وبوعنان بقدرة 29 ميغاوات، وبودنيب بقدرة 33 ميغاوات؛
- إطلاق برنامج «نور الكهروضوئي متعدد المواقع» بقدرة إجمالية تبلغ 450 ميغاوات ذروة، وبإنتاج سنوي صاف يناهز 1.000 جيغاوات للساعة. ويتوزع هذا البرنامج على عدد من المواقع بمختلف جهات المملكة، تهم أساسا سطات بقدرة 170 ميغاوات، والوليدية ب 40 ميغاوات، وكلميم بـ 32 ميغاوات، وأبي الجعد بـ 40 ميغاوات، وقلعة السراغنة بـ 40 ميغاوات، وتارودانت بـ 40 ميغاوات؛
- مواصلة أشغال إطلاق مشاريع الطاقة الريحية في إطار برنامج «نسيم» بقدرة إجمالية تبلغ 1.120 ميغاوات، حيث تم تحديد عدة مواقع، من بينها: دار الشاوي (250 ميغاوات)، وتوسيع قدرة مركب طنجة I (220 ميغاوات)، وتوسعة مركب الكدية البيضاء (150 ميغاوات)، وتاوريرت (200 ميغاوات)، وتوسعة مشروع ميدلت (180 ميغاوات)، وإعادة تأهيل مشروع أمكدول (120 ميغاوات)، إضافة إلى مشروع «نسيم تازة 2» بقدرة منشأة تبلغ 63 ميغاوات؛
- مشاريع أخرى للطاقات المتجددة لا تزال في طور التحديد، بقدرة إجمالية تبلغ 1.053 ميغاوات؛
- مواصلة تنفيذ برنامج الاستثمار للفترة 2026-2030، الذي يشمل تطوير قدرات إنتاجية تفوق 18 جيغاوات، بما في ذلك مشاريع الطاقات المتجددة، إلى جانب مشاريع الإنتاج الحراري المعتمدة على الغاز الطبيعي موزعة بين محطات الدورة المركبة والتوربينات الغازية، بقدرة إجمالية تناهز 3.744 ميغاوات، وتشمل هذه المشاريع، على الخصوص، محطتي «تهدارت 2 و3» بقدرة إجمالية تبلغ 1.400 ميغاوات، ومحطة «الوحدة» بقدرة 990 ميغاوات، ومحطة «الناظور» بقدرة 617 ميغاوات؛
- تعزيز قدرات التخزين الكهربائي من خلال إنجاز محطتي تحويل الطاقة بالضخ بكل من المنزل (362 ميغاوات) وإفحصة (300 ميغاوات)؛
- تعزيز الشبكة الوطنية للنقل الكهربائي، لا سيما من خلال إنجاز خط النقل الكهربائي ذو الضغط الفائق «بوجدور-تانسيفت» بقدرة نقل تبلغ 2.000 ميغاوات، المخصص لنقل الطاقة المنتجة من الأقاليم الجنوبية نحو الوسط، بما يساهم في إدماج مستوى جديد من الضغط الفائق ضمن منظومة النقل الوطنية، فضلا عن مواصلة تطوير عمليات الربط البيني على المستويين الجهوي والوطني؛
- رفع الحد الأدنى الإلزامي لنسبة الإدماج المحلي في مشاريع الطاقة العمومية إلى 50% في أفق سنة 2031، وذلك عبر إدراج هذا الالتزام كشرط تعاقدي إلزامي ضمن دفاتر التحملات وعقود الامتياز؛
- تعزيز التدابير الرامية إلى تسهيل الولوج الفعلي للفاعلين الصناعيين إلى شبكة الجهد المتوسط، من خلال نشر قدرات الاستيعاب المتاحة للشبكة حسب كل منطقة صناعية، وإحداث شباك رقمي موحد لإيداع وتتبع طلبات الربط، مع تحديد آجال لمعالجتها واعتماد نماذج موحدة لعقود الربط.

المحور2. الهيدروجين الأخضر والغاز الطبيعي والنجاعة الطاقية

يمثل الهيدروجين الأخضر، والغاز الطبيعي، والنجاعة الطاقية، ثلاث واجهات استراتيجية مكملة لمسار الانتقال الطاقي. وتتمثل أهم الإجراءات المبرمجة فيما يلي:

- مواصلة استكمال تطوير المشاريع الستة المنتقاة في إطار «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر، من خلال إنجاز دراسات ما قبل التصميم الهندسي الأولي والتصميم الهندسي الأولي، إلى جانب الدراسات المرتبطة بالبنيات التحتية، وإحداث القيمة، والآثار الصناعية المرتقبة لهذه المشاريع؛
- التنزيل التدريجي لخارطة طريق الغاز، من خلال إحداث وتطوير نقاط متعددة لولوج الغاز الطبيعي المسال على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتعزيز شبكات الربط البيني مع الأقطاب الكبرى للاستهلاك ومراكز إنتاج الكهرباء، لا سيما من خلال تطوير محطة للغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط وربطها بالشبكة الوطنية، إلى جانب مواصلة تقوية البنيات التحتية الأطلسية ومشروع خط أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي؛
- المواكبة التقنية والمنهجية للجهات من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، بهدف تفعيل 62 إجراء نموذجيا منبثقا عن المخططات الجهوية الاثني عشر للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون للفترة 2026-2030. وتشمل هذه الإجراءات قطاعات النقل والبناء والإنارة العمومية والصناعة والفلاحة والصيد البحري. ومن شأن تنزيل مختلف التدابير والإجراءات المبرمجة ضمن هذه المخططات، إلى جانب مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية للنجاعة الطاقية، أن يساهم في بلوغ الهدف الوطني الرامي إلى تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة لا يقل عن 20% في أفق سنة 2030، فضلا عن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم الانتقال نحو نموذج اقتصادي منخفض الكربون.

المحور3. تأمين التزويد والتنقيب والمراقبة في المجالين الطاقي والمعدني

لا يحول مسار الانتقال الطاقي دون مواصلة الجهود الرامية إلى تأمين التزويد بالمواد النفطية والغاز، ولا عن تعزيز تثمين الموارد المعدنية الوطنية. وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- التتبع المنتظم لمستويات مخزون المواد البترولية وبرامج استيرادها وتعزيز قدرات التخزين؛
- تكوين مخزون من المحروقات يغطي حاجيات الاستهلاك الوطني لمدة ثلاثة أشهر؛
- تكثيف عمليات التنقيب عن البترول والغاز في الأحواض البرية والبحرية، ولا سيما على امتداد الواجهة الأطلسية، انسجاما مع المبادرة الملكية الأطلسية؛
- تعزيز الإطار التنظيمي في المجال النووي وتعزيز آليات مراقبة جودة المواد البترولية المسوقة، بما يضمن حماية حقوق المستهلك؛
- مواصلة تطوير قطاع معدني وطني في خدمة الانتقال الطاقي والتحول الرقمي، من خلال تعزيز تثمين وتحويل المعادن المستغلة، لا سيما المعادن المصنفة استراتيجية أو حرجة، وتشجيع إدماج الطاقات المتجددة في مواقع الاستخراج، وكذا في وحدات المعالجة والتثمين؛
- تفعيل مضامين «إعلان مراكش» المنبثق عن الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للمعادن، من خلال العمل على جعل المغرب منصة إقليمية للمنشأ والعبور والتصديق، بما يعزز اندماج القطاعات المعدنية الإفريقية في سلاسل القيمة المعدنية العالمية، وفق مبادئ "البيئة، المجتمع، الحكامة"؛
- تثمين المكانة الريادية للمغرب على مستوى الاحتياطات العالمية من الفوسفاط، بما يعزز دوره كشريك موثوق يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال توفير الأسمدة، وكفاعل يطمح إلى الاندماج التدريجي في سلاسل القيمة العالمية الناشئة المرتبطة بالنقل الكهربائي وتخزين الطاقة، لاسيما من خلال تطوير بطاريات الليثيوم-الحديد-الفوسفاط ومكوناتها.

3.1.4.III. السيادة الغذائية: تأمين السلاسل الاستراتيجية، والتحكم في مدخلات الإنتاج، وإعادة تشكيل القطيع الوطني بشكل مستدام

تنبني السيادة الغذائية أولا على التحكم في الحلقات الأولى من الإنتاج، والمتمثلة في البذور والتربة والأسمدة. وقد مكن الموسم الفلاحي 2025-2026 من تحقيق محصول من الحبوب بلغ 90 مليون قنطار، بفضل تعبئة 1,5 مليون قنطار من البذور المعتمدة، و650.000 طن من الأسمدة الفوسفاطية بأسعار ثابتة، وبرنامج للزرع المباشر شمل 400.600 هكتار. وبعد عدة سنوات من الجفاف أثرت بشدة على القطيع الوطني، مكن البرنامج الاستثنائي لإعادة تشكيل القطيع، الذي تم إطلاقه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية ورُصد له غلاف مالي يناهز 12 مليار درهم برسم الفترة 2025-2026، من دعم أزيد من مليون مربٍّ للماشية والحفاظ على الإناث المخصصة للتوالد، مدعوما بحملات تلقيح بلغت 97% من هدفها سنة 2025. وتشكل السنة المالية 2027 مرحلة الانتقال من دعم ظرفي إلى سيادة حقيقية على عوامل الإنتاج، من خلال رفع حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50%، وتوسيع الزرع المباشر ليبلغ مليون هكتار، وإسناد التسميد الوطني إلى الميزة الفوسفاطية للمملكة، وتوطيد إعادة تشكيل القطيع، وتعزيز الوقاية الصحية، وتطوير الإنتاج الوطني للقاحات البيطرية، وتثمين السلالات المحلية، وإلغاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند استيراد الحيوانات واللحوم في أفق استعادة العرض الوطني.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، وكذا التوجيهات الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، والمتعلقة بتعزيز قدرة السلاسل على الصمود في مواجهة الجفاف الذي أصبح ظاهرة دائمة، وبتوطيد الأمن المائي والغذائي. وقد أكّد الخطاب الملكي بتاريخ 9 أكتوبر 2026 مجدّدا هذا المطلب، داعيا إلى إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى في مجال الأمن الغذائي، وإلى «التعجيل بتطوير قدرات المملكة، في مجال الاحتياطيات الاستراتيجية، وتأمين توريد المواد الأساسية». كما يندرج العمل الحكومي في إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، المتعلقة بإعادة تشكيل القطيع الوطني، امتدادا للتوجيه الملكي الصادر في فبراير 2025 بشأن عدم القيام بشعيرة ذبح أضحية عيد الأضحى، بالنظر إلى تراجع أعداد القطيع بفعل تداعيات الجفاف. ويترجم، كذلك، الالتزامات الرامية إلى مواصلة إعادة تشكيل القطيع من خلال دعم الإناث المخصصة للتوالد، وتمكين صغار مربي الماشية من الولوج إلى الاستيراد الموجه للسلالات المخصصة للتوالد، وكذا الحفاظ على السلالات المحلية باعتبارها مكونا من مكونات التراث الفلاحي الوطني.

المكتسبات برسم سنة 2026

تتجلى إنجازات السنة الجارية في المكتسبات الرئيسية الثمانية التالية:

1. **محصول حبوب يؤشر على الانتعاش:** تمت برمجة حوالي 5 ملايين هكتار من الزراعات الخريفية الكبرى، منها 4,4 مليون هكتار من الحبوب الرئيسية، لإنتاج يناهز 90 مليون قنطار (44 مليون قنطار من القمح الطري، و21 مليون قنطار من القمح الصلب، و25 مليون قنطار من الشعير)، مقابل 43 مليون قنطار خلال الموسم السابق، وذلك بفضل تساقطات مطرية استثنائية والتدابير المواكبة المتخذة قبل انطلاق الموسم. ويغطي التأمين متعدد المخاطر المناخية حاليا ما يقارب مليون هكتار من الحبوب والقطاني والزراعات الزيتية؛
2. **تأمين التزويد بالبذور المعتمدة:** تمت تعبئة 1,5 مليون قنطار من البذور المعتمدة للحبوب الخريفية، منها 1,2 مليون قنطار من طرف الشركة الوطنية لتسويق البذور، بأسعار بيع تحفيزية ومدعمة وموحدة على الصعيد الوطني. كما تم توسيع دعم الدولة ليشمل أنواعا جديدة (التريتيكال، والخرطال، والبيقية، والجلبان العلفي، والفول، والعدس، والحمص)، بما يمهد لتنويع القاعدة الوطنية للبذور؛

3. **تغيير في سلم الزرع المباشر:** شمل البرنامج الوطني للزرع المباشر مساحة مبرمجة قدرها 400.600 هكتار برسم الموسم الفلاحي 2025-2026، مع اقتناء وتوزيع 235 آلة للزرع المباشر لفائدة التعاونيات الفلاحية، مصحوبة بأنشطة للتحسيس والتأطير التقني للفلاحين؛

4. **إتاحة الأسمدة وترشيد استعمالها:** تم تزويد السوق الوطنية بـ 650.000 طن من الأسمدة الفوسفاطية، بنفس الأسعار المعتمدة خلال الموسم السابق، مع الإبقاء على الدعم المخصص للتحاليل المخبرية (التربة والمياه والنباتات). وبموازاة ذلك، مكنت توصيات خريطة خصوبة التربة، المنبثقة عن الشراكة بين قطاع الفلاحة ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بمعية المعهد الوطني للبحث الزراعي ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، من اعتماد 26 تركيبة إقليمية للأسمدة وأزيد من 4.400 تركيبة مخصصة بما يستجيب بشكل أدق لحاجيات الفلاحين؛

5. **برنامج استثنائي لإعادة تشكيل القطيع:** انطلق هذا البرنامج، الذي رُصد له غلاف مالي يناهز 12 مليار درهم برسم الفترة 2025-2026، بإحصاء وطني شمل أزيد من 32 مليون رأس، مستندا إلى قاعدة بيانات تُعتمد في استهداف الدعم المباشر. ويجمع هذا البرنامج بين دعم اقتناء الأعلاف، ومنحة للحفاظ على الإناث المخصصة للتوالد (400 درهم عن كل نعجة و300 درهم عن كل عنزة)، وإعادة جدولة ديون مربي الماشية وتخفيفها بشراكة مع القرض الفلاحي للمغرب، فضلا عن حملات للتلقيح والتأطير التقني؛

6. **تعزيز التغطية الصحية للقطيع:** تم تلقيح أو معالجة 97% من القطيع المستهدف سنة 2025، أي ما مجموعه 25 مليون رأس من مختلف الأصناف، وبلغت نسبة الإنجاز 79% من الهدف إلى غاية متم شهر ماي 2026. كما بلغت عملية ترقيم الأبقار والإبل 100% من الهدف المحدد لها سنة 2025 (1.074.270 رأسا)، واستُكملت بوسم إناث الأغنام والماعز التي تم إحصاؤها في إطار برنامج إعادة تشكيل القطيع؛

7. **تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج اللقاحات البيطرية:** قامت شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية - بيوفارما، خلال سنة 2025، بإنتاج وتسويق أزيد من 280 مليون جرعة من اللقاحات البكتيرية والفيروسية ولقاحات الدواجن، منها أزيد من 11 مليون جرعة لفائدة برامج الوقاية الصحية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، محققة رقم معاملات قدره 158 مليون درهم (163% من التوقعات). وتشهد على جودة هذه اللقاحات، المراقبة المنهجية لجميع الدفعات بنسبة 100%، من طرف المختبر الإفريقي المرجعي (AU-PANVAC)، وكذا من طرف المختبرات المرجعية العالمية بالنسبة للقاحات المضادة للحمى القلاعية؛

8. **تدابير جمركية وجبائية لدعم التزويد:** أبقى قانون المالية لسنة 2026 على الإعفاء من رسوم الاستيراد ومن الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأبقار الأليفة، مع رفع الحصة من 150.000 إلى 300.000 رأس، وكذا بالنسبة لـ 10.000 رأس من الإبل. كما قضى المرسوم رقم 2.26.584 صادر في 23 يوليوز 2026 بوقف استيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على الأغنام الحية وعلى لحوم الأبقار والأغنام والماعز والإبل إلى غاية 31 دجنبر 2026، بما يتيح تموين السوق مع الحفاظ على الإناث الوطنية المخصصة للتوالد.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يهدف عمل الحكومة، خلال سنة 2027، إلى توطيد هذه المكتسبات من خلال الانتقال من منطق الدعم الظرفي للمدخلات إلى منطق التحكم المستدام في عوامل الإنتاج، ومن منطق الحفاظ على القطيع إلى منطق إعادة تشكيله بشكل مستدام وتحقيق السيادة الصحية. وستنصب الجهود، على وجه الخصوص، على السيادة في مجال البذور، وتوسيع الممارسات الفلاحية القادرة على الصمود في المناطق البورية، وتثمين الميزة الفوسفاطية للمملكة لفائدة الفلاحة الوطنية، وتأمين المخزونات الاستراتيجية، وتوطيد مكتسبات برنامج إعادة تشكيل القطيع، وتعزيز الوقاية الصحية، وتطوير الإنتاج الوطني للقاحات، وتثمين السلالات المحلية، ومواصلة مجهود الدولة في مجال الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد. كما سيندرج هذا العمل في إطار إعادة ضبط استراتيجية «الجيل الأخضر» على أساس حصيلة منتصف المرحلة،

من خلال الانتقال من منطق المساحات والكميات إلى منطق القيمة المحققة لكل متر مكعب من الماء ولكل منصب شغل. وستتمحور هذه الأولويات حول المحاور التسعة التالية:

المحور1. تعزيز السيادة الوطنية في مجال البذور

ترتكز السلسلة الفلاحية برمتها على حلقتها الأولى، أي البذور، التي يشكل التحكم فيها شرطا لاستقلالية السلاسل الاستراتيجية. وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- إطلاق البرنامج الوطني للسيادة في مجال البذور، الرامي إلى رفع حصة البذور الوطنية من 20% إلى 50% من البذور المستعملة خلال الولاية الحكومية، من خلال دعم وحدات إنتاج البذور المحلية المعتمدة، ولا سيما بالنسبة للحبوب والقطاني؛
- تعزيز بنوك الجينات المحلية من أجل الحفاظ على الأصناف الوطنية، وتوجيه البحث الزراعي، ولا سيما بحث المعهد الوطني للبحث الزراعي، نحو استنباط وتسجيل أصناف مقاومة للجفاف وملائمة لمختلف المناطق الإيكولوجية الزراعية؛
- مواصلة الدعم العمومي لاقتناء البذور المعتمدة للحبوب بأسعار تحفيزية، وتوطيد توسيعه ليشمل القطاني الغذائية والعلفية، في إطار عقود تحدد أهدافا للإنتاج ولتزويد السوق الداخلية.

المحور2. توسيع نطاق الزرع المباشر وتعزيز قدرة زراعة الحبوب على الصمود في المناطق البورية

في ظل تزايد التقلبات المناخية، ترتكز قدرة زراعة الحبوب على الصمود في المناطق البورية على تعزيز المحافظة على الماء وعلى خصوبة التربة. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- مواصلة البرنامج الوطني للزرع المباشر، لبلوغ الهدف المحدد في مليون هكتار في أفق سنة 2030، توطيدا لمساحة 400.600 هكتار المبرمجة برسم الموسم الفلاحي 2025-2026، وذلك للحفاظ على التربة والموارد المائية وتعزيز قدرة زراعة الحبوب على الصمود في مواجهة الجفاف. وفي إطار هذا الإجراء، من المرتقب مواصلة اقتناء آلات الزرع المباشر لفائدة تعاونيات الفلاحين، وكذا تعزيز تأطير الفلاحين المنخرطين (تشخيص حالة التربة، وتدبير بقايا المحاصيل، والتتبع التقني)؛
- تشجيع الدورات الزراعية بين الحبوب والقطاني واستعمال البذور المقاومة للجفاف في المناطق البورية، بهدف تحسين خصوبة التربة واستقرار المردودية بشكل مستدام؛
- مواصلة البرنامج الوطني للري التكميلي وتوسيع التأمين ضد المخاطر المناخية، مع تشغيل آلية رقمية للإنذار المبكر بالمخاطر المناخية والفلاحية لفائدة الفلاحين.

المحور3. تطوير الأسمدة والتحكم فيها على الصعيد الوطني

تحظى المملكة، باعتبارها تتوفر على أكبر احتياطيات الفوسفاط في العالم، بميزة استراتيجية ينبغي تسخيرها بالكامل لخدمة الفلاحة الوطنية. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- الحفاظ على تزويد منتظم للسوق الوطنية بالأسمدة الفوسفاطية بأسعار مستقرة، بتنسيق مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط والمصنعين-الموزعين، من أجل حماية الفلاحين من تقلبات الأسعار الدولية للمدخلات؛
- تعميم الاستعمال الرشيد للأسمدة، استنادا إلى خريطة خصوبة التربة، من خلال تحيين التركيبات الجهوية والإقليمية للأسمدة، ومواصلة تقديم الدعم المخصص لتحاليل التربة والماء والنباتات، وتوسيع استعمال الأسمدة المخصصة ليشمل الضيعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

المحور4. تأمين المخزونات الاستراتيجية وتموين السوق الداخلية

تقتضي السيادة الغذائية كذلك ضمان توفر المواد الأساسية، سواء في الفترة الفاصلة بين محصولين أو في مواجهة صدمات الأسواق الدولية. وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- مراجعة منظومة المخزون الاستراتيجي من الحبوب، من خلال اعتماد منح تحفيزية للتخزين وتمديد مدة تغطية الحاجيات الوطنية، مع ضمان دور الدولة باعتبارها فاعلا في هذا المجال؛
- التحكم في صادرات السلاسل الأكثر حساسية، بتنسيق مع الهيئات البيمهنية الفلاحية، من خلال تحديد عتبات، بالنسبة لكل منتوج معني، للمخزون وللأسعار ولمدة تغطية السوق الداخلية، يمكن عند تجاوزها تقييد الكميات الإضافية الموجهة للتصدير بصفة مؤقتة أو إخضاعها للترخيص، في احترام للالتزامات التجارية والعقود الجاري بها العمل، على أن يتم رفع هذا الإجراء بمجرد عودة المؤشرات إلى مستواها المرجعي؛
- وضع مخطط موسمي للتموين بالحبوب وتنويع مصادر الاستيراد، من خلال إبرام اتفاقات طويلة الأمد مع البلدان المنتجة، بدلا من المشتريات الظرفية من السوق الحرة.

المحور5. توطيد إعادة تشكيل القطيع الوطني

تندرج إعادة تشكيل القطيع في المدى الطويل، وتستلزم توطيد نتائج البرنامج الاستثنائي 2025-2026. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تقييم نتائج برنامج إعادة تشكيل القطيع، ووضع آلية دائمة لدعم الحفاظ على الإناث المخصصة للتوالد، تستهدف بالأساس صغار ومتوسطي مربي الماشية، انطلاقا من قاعدة البيانات الوطنية المنبثقة عن الإحصاء؛
- تيسير ولوج صغار مربي الماشية إلى برامج الاستيراد الموجه للسلالات عالية المردودية المخصصة للتوالد وللعجلات، بهدف تعويض الخسائر الناجمة عن سنوات الجفاف المتتالية؛
- تأمين تغذية الماشية، من خلال تهيئة نقط الماء بالمناطق الرعوية، وإعادة تأهيل المراعي.

المحور6. الحفاظ على صحة الحيوان وتعزيز الوقاية الصحية

تفرض استدامة إعادة تشكيل القطيع ارتكازها على وضع صحي متحكم فيه. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تلقيح أو معالجة ما لا يقل عن 85% من القطيع ضد الأمراض الحيوانية الرئيسية، وتعميم ترقيم القطيع بنسبة 100% في إطار النظام الوطني لترقيم وتتبع الحيوانات؛
- تعزيز المراقبة الوبائية واليقظة الصحية على الحدود في مواجهة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ارتباطا بتكثيف واردات الحيوانات الحية، وتعزيز التأطير التقني لمربي الماشية في مجال الأمن الحيوي؛
- اعتماد مجموع مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية حسب مجال التحليل، بهدف تعزيز موثوقية التشخيص والمراقبة الصحية.

المحور7. تطوير الإنتاج الوطني للقاحات البيطرية

ترتكز السيادة الصحية للقطيع على قدرة المملكة على الإنتاج الذاتي للقاحات الضرورية لبرامجها الوقائية. وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- تنفيذ مخطط عمل شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية - بيوفارما للفترة 2025-2027، بميزانية تجهيز قدرها 23 مليون درهم ورقم معاملات متوقع قدره 150 مليون درهم سنة 2027، بهدف تأمين تزويد البرامج الوطنية للتلقيح؛
- تفعيل مشروع نقل شركة بيوفارما إلى وحدة صناعية من الجيل الجديد (الصناعة 4.0)، بما يتيح الرفع من الطاقات الإنتاجية وتوسيع النشاط ليشمل أصنافا أخرى من المنتجات البيطرية؛

- تعزيز البحث والتطوير من أجل تطوير لقاحات جديدة وعُدد للتشخيص، والنهوض باللقاحات الذاتية كبديل للعلاج بالمضادات الحيوية، والحفاظ على شهادات حسن ممارسات التصنيع واعتمادات المختبر، بالاستناد إلى الشراكات العلمية الدولية وإلى تموقع الشركة في الأسواق الإفريقية.

المحور8. تشجيع السلالات المحلية وتثمينها

تشكل السلالات المحلية، المتكيفة مع الظروف المناخية ومع مراعي المملكة، رافعة لتعزيز القدرة على الصمود وإعادة تشكيل القطيع. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تعزيز برامج التحسين الوراثي لسلالات الأغنام والماعز المحلية (الصردي، وتمحضيت، وبني كيل، والدمان، وبوجعد...)، بشراكة مع الجمعيات الوطنية لمربي الماشية، من خلال دعم إنتاج وتوزيع الحيوانات المنتقاة المخصصة للتوالد؛
- الحفاظ على السلالات الأصيلة باعتبارها مكونا من مكونات التراث الفلاحي الوطني، من خلال توصيف المجموعات المهددة وإحداث بنوك للجينات الحيوانية.

المحور9. مواصلة مجهود الدولة في مجال الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد

يشكل استيراد الحيوانات واللحوم رافعة انتقالية لتموين السوق دون المساس بإعادة تشكيل القطيع الوطني. ولهذا الغرض، من المرتقب أن يتواصل خلال سنة 2027 مجهود الدولة في مجال الإعفاء من رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عند استيراد الحيوانات الحية واللحوم الحمراء، بهدف تخفيف الضغط على الإناث الوطنية المخصصة للتوالد وضمان إعادة تشكيل مستدام للقطيع الوطني.

III.4.1.4. السيادة الرقمية: البنيات التحتية والابتكار والذكاء الاصطناعي

ترتكز عملية التحول الرقمي للمملكة على مجموعة من المحاور الاستراتيجية، تشمل تطوير قطاع ترحيل الخدمات، وتعزيز البنيات التحتية والربط الرقمي، واستقطاب كبريات الشركات العالمية في مجال الحوسبة السحابية، ودعم المقاولات الناشئة، وتنزيل خارطة الطريق «AI Made in Morocco» وشبكة JAZARI، إلى جانب تطوير الكفاءات والمواهب.

وقد أسفرت هذه الدينامية عن تطور متواصل للقطاع، حيث بلغت صادرات خدمات ترحيل الخدمات 27,08 مليار درهم سنة 2025، مقابل 15,78 مليار درهم سنة 2022، أي بمعدل نمو سنوي متوسط يناهز 19,75%، فيما بلغ عدد مناصب الشغل بالقطاع 167.380 منصبا سنة 2025. وتستهدف المملكة، في أفق سنة 2030، بلوغ 40 مليار درهم من الصادرات وإحداث 270.000 منصب شغل.

كما تعززت هذه الدينامية من خلال استقرار أولى الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في البنيات التحتية السحابية (Hyperscalers) بالمملكة، وتعبئة ما يقارب 1,2مليار درهم لفائدة المقاولات الناشئة، فضلا عن بلوغ نسبة تغطية شبكة الجيل الخامس (5G) نحو 38% من الساكنة.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في مجال التحول الرقمي في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، التي تجعل من التحكم في تكنولوجيات المعلومات، وتطوير الكفاءات الرقمية، وتحديث الإدارة، وملاءمة البنيات التحتية التكنولوجية، محاور أساسية ضمن الأولويات الوطنية. وقد أعطى الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026 زخما جديدا لهذه

التوجهات، داعيا إلى إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، ولا سيما في مجالي «الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي».

ويتجسد هذا التوجه من خلال عدد من الأطر الاستراتيجية والبرامجية، لاسيما استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، وعقد-البرنامج 2024-2030 المتعلق بتطوير قطاع ترحيل الخدمات، والدورية رقم 15-2025 المتعلقة بعرض «Offshoring Maroc»، فضلا عن خارطة الطريق الوطنية «AI Made in Morocco 2030». كما تستند هذه الدينامية إلى القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، فضلا عن المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق سنة 2030.

وتُسهم هذه الأوراش في تجسيد توجهات النموذج التنموي الجديد في مجالات التنافسية والابتكار وتثمين الرأسمال البشري. كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المتعلقة بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والصناعة والابتكار والبنيات التحتية، وكذا التعليم الجيد.

المكتسبات برسم سنة 2026

تؤكد مكتسبات سنة 2026 تسارع وتيرة التحول الرقمي بالمملكة، من خلال خمسة محاور رئيسية:

1. **قطاع ترحيل الخدمات كرافعة للصادرات والتشغيل المؤهل:** بلغ رقم معاملات صادرات الخدمات 27,08 مليار درهم سنة 2025، مقابل 15,78 مليار درهم سنة 2022، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 19,75%، متجاوزا الهدف المحدد في 25 مليار درهم برسم سنة 2026، بينما بلغ عدد مناصب الشغل بالقطاع 167.380منصبا سنة 2025، أي بإحداث أكثر من 37.380 منصب شغل صافٍ منذ سنة 2022، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 8,79%. ومن جهة أخرى، ساهمت الدورية رقم 15-2025، التي دخلت حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2025 وتغطي الفترة 2025-2030، في تعزيز التدابير المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وكذا منحة التكوين، مع إحداث منحة للتشغيل؛

2. **إرساء بنيات تحتية رقمية سيادية:** بلغت تغطية شبكة الجيل الخامس (5G) نسبة 38% من الساكنة، مع نشر أزيد من 9.000 موقع راديوي وبلوغ عدد المستعملين 2,63 مليون مستعمل، في أفق الوصول إلى نسبة تغطية قدرها 70% بحلول سنة 2030. كما تم توقيع اتفاقية-إطار بتاريخ 7أبريل 2026 بشأن إحداث مراكز البيانات الخضراء بإيكودار بالداخلة، بطاقة تبلغ 500 ميغاوات، بمشاركة القطاع المكلف بالانتقال الرقمي، والقطاع المكلف بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وولاية ومجلس جهة الداخلة-وادي الذهب، وصندوق محمد السادس للاستثمار، وصندوق الإيداع والتدبير. كما تم إبرام بروتوكول مع Nexus Core Systems Morocco بشأن إحداث AI Factory سيادية تجمع بين مركز بيانات للحوسبة عالية الأداء، ومركز للتميز، وقطب للابتكار؛

3. **منظومة للمقاولات الناشئة مدعومة بسلسلة متكاملة للتمويل:** تلقى عرض Startup Venture Building، المرصود له غلاف مالي قدره 758مليون درهم، ب 102 طلب إبداء الاهتمام، وتم على إثره اختيار ست بنيات للمواكبة، في حين مكن عرض Venture Capital، المرصود له 400 مليون درهم، من الانتقاء الأولي لتسع شركات تدبير من أصل 47 ترشيحا، من بينها 33ترشيحاً دولياً، بما يمثل تعبئة ما يقارب 1,2مليار درهم. من جهة أخرى، أنجزت شبكة Technopark خمس دورات من برنامج Boost Up Lab، استقطبت 1.177 ترشيحا، وأسفرت عن مواكبة 84 مقاولة ناشئة فائزة وتسريع 18 مقاولة ناشئة، مع المساهمة في إحداث 1.800 منصب شغل سنة 2025، إلى جانب افتتاح موقع الصويرة. كما مكنت مبادرة المغرب 300، المنظمة على هامش GITEX Africa 2026، من اختيار 300 مقاولة ناشئة من أصل 744 ترشيحا، وتنظيم أكثر من 1.000 لقاء أعمال، فيما حصلت 26,8% من المقاولات المشاركة على وعود برفع التمويل. كما مكن برنامج DigiTPMEمن تكوين 300 مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة في ثلاث جهات نموذجية، ومواكبة 120 مقاولة منها، في حين تمت تعبئة 100مليون درهم في إطار طلب إبداء الاهتمام EdTech، مع اختيار 20 فاعلا مجربا على مستوى 55% من مدارس الريادة؛

4. **تعزيز الكفاءات والمواهب الرقمية:** تمت المصادقة على 549 مسلكا للتكوين خلال الموسم 2024-2025، من بينها 416 مسلكا جديدا، فيما ارتفع عدد الطلبة المسجلين من 10.712 خلال الموسم 2022-2023 إلى 22.779 خلال الموسم 2025-2026، أي بزيادة قدرها 112,7%. وقد تعزز هذا المجهود بتخصيص 540 منصبا ماليا لفائدة الجامعات منذ سنة 2024، في إطار مسار يروم رفع عدد الخريجين سنوياً من 8.000 إلى 22.500 خريج بحلول سنة 2027 .كما مكن برنامج JobInTechمن تكوين 1.000 شاب خلال المرحلة التجريبية، ثم ما يقارب 2.700 شاب خلال المرحلة الأولى من التعميم على مستوى جهات المملكة. وبالموازاة مع ذلك، تم تخصيص 350 منحة دكتوراه، تم التعاقد بشأن 309 منها، في مجالات الأمن السيبراني والتشفير والمعلوميات الكمية، وكذا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. وشمل برنامج تكوين الأطفال من 8 إلى 18 سنة في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي 12دارا للشباب، مما مكن من تكوين 65 مؤطرا واستفادة 744 طفلا؛

5. **إدارة عمومية في طور التحول الرقمي:** أتاح إطلاق النسخة الجديدة من البوابة الوطنية IDARATI من نشر أزيد من 2.400 قرار إداري وإدراج أكثر من 600 خدمة إلكترونية، بالتوازي مع تقدم المملكة بـ 11 مرتبة في تصنيف الأمم المتحدة المتعلق بتطور الإدارة الإلكترونية. كما تمت مواكبة رقمنة سبعة مسارات للمرتفقين، وإنجاز حوالي 50 مشروعا مع Digitallab بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير والقطاع الوزاري المكلف بالتربية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين وتحسيس ما يقارب 600 موظف على مستوى 115 إدارة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتميز سنة 2027 بمواصلة وتسريع وتيرة التحول الرقمي للمملكة، لاسيما من خلال تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2030. وفي هذا الإطار، ستتركز الجهود حول المحاور ذات الأولوية التالية:

المحور1. البنيات التحتية الرقمية والحوسبة السحابية السيادية والربط

ترتكز السيادة الرقمية، في المقام الأول، على تطوير البنيات التحتية، لاسيما الشبكات ومراكز البيانات والحوسبة السحابية. وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- صدور المنشور المتعلق بإرساء السياسة الوطنية «Cloud First»، التي تجعل من الحوسبة السحابية الخيار الافتراضي لكل مشروع رقمي جديد للإدارات العمومية، إلى جانب مواكبة ترحيل نظم المعلومات نحو بنية تحتية وطنية آمنة، بالاستناد إلى دلائل ومرجعيات خاصة بالترحيل، واعتماد الطلب العمومي على مراكز بيانات ذات نجاعة طاقية مرتفعة؛
- إنجاز مركز البيانات السيادي Jazari-Root بالرباط، بطاقة تبلغ 50 ميغاوات خلال الفترة 2027-2029، باعتباره النواة المركزية لشبكة JAZARI ودعامة لاستضافة المعطيات الاستراتيجية للدولة بشكل آمن؛
- إرساء منظومة وطنية مندمجة للأمن السيبراني وتخزين معطيات المغاربة داخل حوسبة سحابية وطنية سيادية؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للصبيب العالي بهدف تغطية 2.000 منطقة تعاني من ضعف الربط أو تفتقر إليه، في أفق متم سنة 2027، إلى جانب صدور المذكرة التوجيهية العامة لقطاع الاتصالات في أفق سنة 2030، التي تحدد هدف بلوغ 5,6 مليون خط للألياف البصرية ونسبة تغطية بالجيل الخامس تبلغ 70%؛
- ضمان خدمة الربط لفائدة الجميع، من خلال تجهيز 80% من المساكن بالألياف البصرية، وتوفير الربط عبر الأقمار الصناعية بالمناطق المعزولة، وتغطية مختلف المناطق بشبكات الجيل الرابع، ومواصلة نشر شبكة الجيل الخامس، وإحداث 500 فضاء رقمي للمواطنين.

المحور2. ترحيل الخدمات وتعزيز جاذبية وجهة المغرب

يظل قطاع ترحيل الخدمات، باعتباره أول مُوفّر لفرص الشغل في المجال الرقمي، رافعة أساسية لتعزيز جاذبية المملكة، والذي يتعين الحفاظ عليه وتطويره. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة عمليات الاستكشاف والترويج الدولي لوجهة المغرب بهدف استقطاب مشاريع استثمارية جديدة بمختلف جهات المملكة؛
- استكمال الرقمنة الشاملة لمساطر الاستفادة من التدابير التحفيزية لعرض «Offshoring Maroc»، بالاستناد إلى قابلية التشغيل البيني مع أنظمة معلومات كل من المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، بما يتيح إيداع الطلبات وتتبعها آنيا، إلى جانب التقليص بشكل ملموس من الوثائق الإثباتية المطلوبة.

المحور3. منظومة المقاولات الناشئة، رأسمال المخاطر والتحول الرقمي للمقاولات

يشكل دعم المقاولات الناشئة ومواكبة التحول الرقمي للمقاولات الرافعة الثالثة. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تنزيل عرض Venture Building لفائدة 840 مقاولة ناشئة مبتكرة، بدءا من مرحلة بلورة الفكرة وصولا إلى التحضير لرفع التمويل والتوسع على الصعيد الدولي، إلى جانب التعاقد مع شركات التدبير المنتقاة أوليا بهدف إطلاق صناديق رأسمال المخاطر تغطي مرحلتي التمويل الأولي والسلسلة أ؛
- تعزيز وتوسيع شبكة Technoparkمن خلال افتتاح موقع جديد بمدينة وجدة.

المحور4. خارطة الطريق «AI Made in Morocco» وشبكة JAZARI

تحظى منظومة الذكاء الاصطناعي بخارطة طريق خاصة، ترتكز على شبكة JAZARI . وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعداد إطار وطني للثقة والذكاء الاصطناعي المسؤول، بتنسيق مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات والمديرية العامة للأمن الوطني ووكالة التنمية الرقمية، بما يضمن التوفيق بين الابتكار والأخلاقيات والأمن وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- تطوير نماذج وطنية للذكاء الاصطناعي ملائمة للدارجة والأمازيغية والعربية، لاسيما "GemMaroc" في مجال معالجة اللغة وIsMa في مجال النسخ الآلي، وذلك بتكامل مع مختبر البحث والتطوير المحدث بشراكة مع "Mistral AI"؛
- إحداث معهد JAZARI Root وأول ثلاثة معاهد موضوعاتية وترابية ضمن الشبكة، إلى جانب تنزيل مبادرة " Digital for Sustainable Development" بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يعزز التموقع الإقليمي للمملكة؛
- إطلاق برنامج الذكاء الاصطناعي «IA Maroc» الموجه لخدمة الدولة الاجتماعية، لاسيما من خلال الكشف المبكر عن الأطفال المهددين بالانقطاع عن الدراسة، وتعزيز الخدمات الطبية، إلى جانب تكوين 5.000 مؤطر في مجال الذكاء الاصطناعي.

المحور5. المواهب والإدماج الرقمي

سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة برنامج تعزيز المواهب في المجال الرقمي، مع استهداف تسجيل 28.970 طالبا خلال الموسم 2026-2027 وبلوغ 22.500 خريج سنة 2027، فضلا عن تعميم برنامج JobInTech ليرتفع العدد التراكمي للمستفيدين من التكوين إلى 14.000 شاب في أفق متم سنة 2027 على مستوى جهات المملكة، ومواصلة تقديم المنح المخصصة لطلبة الدكتوراه في أفق مواكبة 550 طالب دكتوراه؛

- مواصلة توسيع نطاق مدارس البرمجة، مع العمل على تمديد هذه التجربة إلى جهات جديدة، لاسيما كلميم-واد نون والداخلة-وادي الذهب ودرعة-تافيلالت.

المحور6. تسريع التحول الرقمي للإدارة

تتمثل الإجراءات المبرمجة في إطار هذا المحور فيما يلي:

- تعزيز البوابة الوطنية IDARATI باعتبارها نقطة الولوج الوحيدة إلى الخدمات العمومية، من خلال إدراج أزيد من 2.500 قرار إداري وأكثر من 700 خدمة إلكترونية مندمجة؛
- تعزيز قابلية التشغيل البيني بين أنظمة المعلومات، وتحسين حكامة وجودة المعطيات، إلى جانب تتبع تقدم مشاريع رقمنة الإدارات ومدى انسجامها مع استراتيجية «Digital Morocco 2030»؛
- تعزيز قدرات الموظفين من خلال تنفيذ حملات للتواصل والتحسيس، بما يسهم في تسهيل اعتماد الخدمات الرقمية الجديدة من طرف الإدارات والمرتفقين.

III.2.4. التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية

III.1.2.4. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والعمل المناخي

تتجاوز الاستدامة إطار السياسات القطاعية لتشكل متطلبا أساسيا للولوج إلى الأسواق والتمويلات. في هذا السياق، تحدد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، التي أُعدت وفق مقاربة تشاركية، 225 هدفا موزعا على ستة مجالات للتحول. كما تكرس المساهمة المحددة وطنيا في نسختها الثالثة (CDN 3.0) التزام المملكة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 53% في أفق سنة 2035، فيما تهدف خارطة الطريق الوطنية طويلة الأمد إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2050.

وفي هذا السياق، يواكب مشروع قانون المالية برسم سنة 2027 تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، وتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا (CDN 3.0) ، وتعبئة التمويلات المناخية، فضلا عن إطلاق خارطة طريق الاقتصاد الدائري وإعداد التصاميم الجهوية الأولية للساحل.

المرتكز الاستراتيجي

يجسد العمل الحكومي في مجال التنمية المستدامة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالتدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية. كما يستجيب لتوصيات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى إرساء مجالات ترابية مستدامة وقادرة على الصمود، باعتبارها فضاءات لترسيخ التنمية، فضلا عن التزامات المملكة بموجب اتفاق باريس للمناخ، التي تكرسها المساهمة المحددة وطنيا.

وفي هذا السياق، تواصل المملكة التزامها المبكر والطوعي في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، وعيا منها لحجم التحديات وآثارها المتعددة الأبعاد. ويرتكز هذا الالتزام على مقاربة مندمجة وتشاركية، تهدف إلى تكريس البعد المناخي ضمن الأطر المؤسساتية والتشريعية والمالية الوطنية، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله. كما يساهم في تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة، المخصص لمكافحة التغيرات المناخية.

واستنادا إلى ذلك، يندرج هذا الورش ضمن مقاربة أفقية تروم ضمان انسجام وتكامل التدخلات القطاعية في مجال الاستدامة. وتهم هذه التدخلات، على وجه الخصوص، إزالة الكربون من القطاع الصناعي في ضوء متطلبات آلية تعديل

الكربون على الحدود، والتصنيف المالي الأخضر، وتعبئة التمويلات المناخية، وتوسيم الميزانية من منظور المناخ، ولجوء الفاعلين في قطاع النقل إلى السندات الخضراء، فضلا عن تحلية مياه البحر وتحسين النجاعة المائية في القطاع الفلاحي.

وفي هذا الإطار، تبرز الاستدامة باعتبارها شرطا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته. ولهذه الغاية، تهدف الاختيارات الميزانياتية برسم سنة 2027 إلى دعم التدابير اللازمة لتعبئة التمويلات المناخية والولوج إلى الأسواق الدولية.

المكتسبات برسم سنة 2026

كرست الحكومة جهودها خلال سنة 2026 لترسيخ أسس الاستدامة، من خلال أربعة محاور رئيسية:

1. **إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق سنة 2035 وفق مقاربة تشاركية** :تم إعداد هذه الاستراتيجية من خلال مشاورات قطاعية ومناظرات جهوية والمنصة المواطنة «Noussahimo». وتحدد هذه الاستراتيجية رؤية ترتكز على ستة مجالات للتحول وخمس رافعات للتغيير، تتفرع إلى 14 رهانا استراتيجيا ذا أولوية، و20 هدفا استراتيجيا و225 قيمة مستهدفة موزعة على سنوات 2026 و2030 و2035، بما ينسجم مع البرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد والالتزامات الدولية للمملكة، لاسيما أجندة 2030؛

2. **استكمال الإطار القانوني البيئي** :تسريع وتيرة اعتماد النصوص التطبيقية للقوانين المتعلقة بالبيئة، لاسيما القانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، والقانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، والقانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، والقانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، فضلا عن تعزيز الحكامة من خلال المرسوم رقم 2.25.432 المتعلق بتنظيم وكيفيات سير الشرطة البيئية؛

3. **توطيد السياسة المناخية وتمويلها:** يتعلق الأمر بتقديم المساهمة المحددة وطنيا (CDN 3.0) للفترة 2026-2035، مع انسجامها مع البرمجة الميزانياتية الثلاثية للميزانية العامة 2026-2028، وإرساء منصة رقمية لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا وجرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكذا توقيع اتفاقيات ثنائية بشأن أسواق الكربون مع كل من النرويج وسويسرا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وتعزيز القدرات على تعبئة تمويلات من الصندوق الأخضر للمناخ ؛

4. **إطلاق توسيم الميزانية من منظور المناخ:** حدد منشور رئيس الحكومة رقم 06/2026 الإطار العام لتنفيذ هذا النظام، من خلال تحديد نطاق تطبيقه، والمساطر الواجب اتباعها من لدن القطاعات الوزارية، وكذا الجدول الزمني لتنزيله. وسيمكن هذا الورش من تطوير أداة لدعم اتخاذ القرار والتدبير الاستراتيجي، من شأنها تحسين إبراز الجهود العمومية المبذولة لفائدة المناخ، وتقوية شفافية الميزانية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. كما سيساهم هذا الورش في ترسيخ مصداقية المغرب في تنفيذ التزاماته المناخية، وتعزيز ثقة شركائه الوطنيين والدوليين.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027:

في إطار مواصلة الأوراش التي تم إطلاقها، يواكب مشروع قانون المالية لسنة 2027 تنزيل المحاور التالية:

المحور1. تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035

بعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2035، ينتقل التحدي إلى مرحلة تنفيذها وضمان التتبع الفعلي لقيمها المستهدفة، من خلال تنزيلها بشراكة مع مختلف الأطراف المعنية، وإرساء منظومة لتتبع تنفيذها، ولا سيما من خلال تتبع القيم المستهدفة (225) وفق الآجال المحددة لها في سنوات 2026 و2030 و2035.

المحور2. تعزيز السياسة المناخية الوطنية

على المستوى المناخي، تحدد المساهمة المحددة وطنيا الجديدة التوجه العام للالتزامات الواجب الوفاء بها والتمويلات الواجب تعبئتها، ولا سيما من خلال تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا 3.0 وتعبئة التمويلات المناخية في خدمة تعزيز القدرة على الصمود وإزالة الكربون من الاقتصاد الوطني، مع تفعيل الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بأسواق الكربون.

المحور3. الاقتصاد الدائري

يمثل الاقتصاد الدائري ورشا ثالثا، موجها نحو اعتماد تدبير أكثر ترشيدا للموارد، من خلال إطلاق الإجراءات ذات الأولوية الواردة في خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري، بما يخدم التدبير المستدام للموارد.

وفي هذا السياق، ستنصب الجهود كذلك على تعزيز وسائل الرصد واليقظة البيئية على المستويين الوطني والجهوي، فضلا عن تحسين معدل إعادة تدوير النفايات والتخلص منها بطرق إيكولوجية.

المحور4. الساحل وفعالية تطبيق القانون البيئي

يُرتقب، في إطار هذا المحور:

- إعداد التصاميم الجهوية للساحل لأربع جهات، جهة الشرق، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة مراكش-آسفي، وجهة سوس-ماسة، مع تسليم التقارير في نهاية سنة 2027، باعتبارها مراجع مشتركة للتدبير المندمج للساحل؛
- تسريع اعتماد النصوص التطبيقية للقوانين البيئية، بما يضمن إطارا قانونيا فعالا وناجعا.

III.2.2.4. الغابات: إعادة تأهيل المنظومات البيئية وتثمين الموروث الطبيعي

ترسخ استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» تدبيرا تشاركيا للغابات مُدرا للقيمة، حيث تمت إعادة تشجير 161.200 هكتار منذ إطلاقها بكلفة بلغت 2,57 مليار درهم، وإحداث 8 مناطق محمية جديدة و197 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي مساحة 7,6 مليون هكتار، كما شمل التنشيط الترابي 147 جماعة، ويضم النسيج التعاوني 310 تعاونيات غابوية نشطة. وستواصل السنة المالية 2027 جهود إعادة التشجير، وتهيئة المنتزهات الوطنية، وتعميق الشراكة على المستوى الترابي.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030»، التي تجعل من المجالات الغابوية رافعة قائمة بذاتها للتنمية. وتتمثل أهدافها في أفق سنة 2030 في استعادة الغابات المتدهورة وتوسيع الغطاء الغابوي بمساحة 133.000 هكتار، وإحداث 27.500 منصب شغل مباشر إضافي سنويا، وتحسين مداخيل سلاسل الإنتاج والسياحة الإيكولوجية، بما يعادل قيمة سوقية سنوية قدرها 5 مليار درهم.

وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور تتمثل في اعتماد نموذج جديد للتدبير يقوم على مقاربة تشاركية تُشرك الساكنة، وتنمية المجالات الغابوية وفقا لمؤهلاتها الخاصة، والنهوض بالمهن الغابوية وتحديثها من خلال إحداث مشاتل عصرية وإدماج الأدوات الرقمية، والإصلاح المؤسساتي للقطاع عبر تأهيل الموارد البشرية، وإحداث قطب للتكوين والبحث، وإنشاء الوكالة الوطنية للمياه والغابات. كما تنص على تهيئة وتثمين المنتزهات الوطنية العشرة، بما يخدم تنمية اقتصادية واجتماعية تحترم التراث الطبيعي والثقافي والترابي، وتشجع السياحة الإيكولوجية.

المكتسبات برسم سنة 2026

في منتصف مسار تنفيذها، أفرزت الاستراتيجية الغابوية نتائج ملموسة، كما تبرز ذلك الإنجازات التالية:

1. **إعادة تشجير على مستوى الكتل الغابوية:** تمت إعادة تشجير 161.200 هكتار منذ إطلاق الاستراتيجية وإلى غاية نهاية يونيو 2026، بكلفة بلغت 2,57 مليار درهم، مع إعطاء الأولوية للأنواع المحلية الأكثر قدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية. وخلال الفترة 2021-2025، تندرج هذه الأشغال ضمن برمجة تشمل 246.360 هكتارا، تم إنجاز 61% منها، مع هدف بلوغ 600.000 هكتار في أفق سنة 2030، بما يساهم في استعادة مستدامة للنظم الإيكولوجية الغابوية المتدهورة؛

2. **حماية التنوع البيولوجي وتثمينه:** تم إبرام اتفاقيتين متعددتي الأطراف للشراكة بشأن المنتزهين الوطنيين لإفران (734 مليون درهم) وتوبقال (390 مليون درهم)، فيما تشكل ستة منتزهات وطنية أخرى موضوع برامج للتهيئة ممولة ومدعومة من طرف الشركاء التقنيين والماليين (البنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي). كما تم توسيع شبكة المناطق المحمية بإحداث 8 مناطق جديدة و197 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية تغطي 7,6 مليون هكتار، في حين يساهم 26 مخططا للعمل لفائدة الأنواع المهددة بالانقراض و22 مخططا مندمجا للعمل بمواقع "رامسار" في ترسيخ المحافظة على الموائل وتنويع العرض السياحي الإيكولوجي؛

3. **حكامة ترابية وشراكة تؤطران الحوار:** شمل التنشيط الترابي 147 جماعة سنة 2025، أي 74% من الجماعات المستهدفة في الاستراتيجية، وتمت المصادقة على أكثر من 74% من المشاريع الترابية مع الساكنة في إطار مخططات تنمية الغابات الجماعية، منها 54 مخططا منجزا و77 قيد الإنجاز. كما تم إحداث 94 منشطة ترابية و73 هيئة للتنمية الغابوية. ويشمل التعويض عن المنع المؤقت للاستغلال 530 مجالا و80.000 هكتار سنة 2025، مقابل 47.000 هكتار سنة 2020، مع برمجة 84.000 هكتار سنة 2026، ووجود 195 جمعية لتدبير المجالات الرعوية الغابوية في حالة نشاط. ويضم النسيج التعاوني 310 تعاونيات نشطة و273 عقدا مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات، تضم 19.400 منخرط وتحقق رقم معاملات سنويا قدره 15 مليون درهم، مع إشراك أكثر من 4.000 فاعل سوسيو-مهني و6.000 حرفي في مجال الخشب، وتأمين مراقبة الغابات على مساحة تقارب 200.000 هكتار.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيتم توجيه جهود الحكومة، خلال سنة 2027، نحو ثلاث أولويات مخصصة لإعادة هيكلة المجالات الغابوية وتثمينها، وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي، وتوطيد الشراكات الترابية من أجل تدبير مستدام للتراث الغابوي.

المحور1. إعادة التشجير والتهيئة الغابوية

تظل استعادة النظم الإيكولوجية الغابوية الأولوية الأولى للاستراتيجية. وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- إعادة تكوين النظم الإيكولوجية الغابوية واستعادتها وتحسين وظائفها، من خلال التخليف الاصطناعي، وإعادة التشجير، والتحسين الرعوي الغابوي، والتخليف الطبيعي المدعوم بواسطة سياجات الحماية، وإنجاز أحواض لتجميع مياه الأمطار بهدف تحسين امتصاص التربة للمياه؛
- تسريع وتيرة إعادة التشجير: مواصلة البرمجة التصاعدية لتدارك الفارق المسجل خلال الفترة 2021-2025 (نسبة إنجاز 61%) وتأمين بلوغ هدف 600.000 هكتار في أفق سنة 2030، مع برمجة شطر سنة 2027 في حدود 50.000 هكتار، بغلاف مالي تقديري يقارب 800 مليون درهم، على أساس متوسط الكلفة المسجل منذ إطلاق الاستراتيجية (حوالي 16.000 درهم للهكتار)؛
- الاستعادة بواسطة الأنواع المحلية: رفع حصة الأنواع الغابوية المحلية ضمن البرنامج السنوي لإنتاج الشتلات، بهدف بلوغ 60% على الأقل سنة 2027، مدعوما بتحديث المشاتل الغابوية المنصوص عليه في الاستراتيجية، وتأمين التزود بالبذور الغابوية المحلية (المجموعات البذرية والبساتين المنتجة للبذور)؛
- رقمنة سلسلة إعادة التشجير: التنزيل التدريجي، خلال سنة 2027، لمنصة مندمجة تشمل البرمجة، وإنتاج الشتلات، وتتبع الأوراش وتسلمها، وتقييم نسب النجاح، مع تحديد المواقع جغرافيا وتتبعها بواسطة الاستشعار عن بعد، بما يعزز التتبع والشفافية وجودة اتخاذ القرار؛
- الغابات الحضرية وشبه الحضرية: تهيئة 11 موقعا جديدا في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي (المناخ - دعم المساهمة المحددة وطنيا)، ليرتفع عدد الغابات الحضرية وشبه الحضرية المهيأة إلى أكثر من 100 غابة، مع إدماج متطلبات جودة الاستقبال والمحافظة الإيكولوجية.

المحور2. المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه

وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تنفيذ مخططات تهيئة المنتزهات الوطنية، وإعادة إدماج الحيوانات البرية في وسطها الطبيعي، وتنمية السياحة الإيكولوجية على مستوى المناطق المحمية، بهدف استقبال مليون زائر سنويا بالمنتزهات الوطنية؛
- المنتزهان الوطنيان لإفران وتوبقال: مواصلة تنفيذ الاتفاقيتين متعددتي الأطراف (734 مليون درهم خلال الفترة 2024-2028 بالنسبة لإفران، و390 مليون درهم خلال الفترة 2025-2029 بالنسبة لتوبقال)، من خلال تهيئة التجمعات السياحية الإيكولوجية وتحسين البنيات التحتية للاستقبال والاكتشاف، بهدف التسليم في أفق سنة 2028، أي بمتوسط سنوي يقارب 225 مليون درهم؛
- مخططات تهيئة وتدبير المنتزهات الوطنية الأخرى: مواصلة برامج تهيئة المنتزهات الوطنية الستة الأخرى المدعومة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي، وإضفاء الطابع الرسمي على هيئات حكامة المنتزهات، والشروع في مسار إدراجها ضمن القائمة الخضراء للمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛
- السياحة الإيكولوجية بالمناطق المحمية: هيكلة العرض السياحي الإيكولوجي (مسارات الاكتشاف، ومراكز التفسير، والإيواء السياحي الإيكولوجي، وآليات احتساب وتدبير تدفقات الزوار) بإشراك التعاونيات والمرشدين المحليين، من أجل الارتقاء التدريجي نحو هدف مليون زائر سنويا بالمنتزهات الوطنية؛
- إعادة إدماج الأنواع المهددة والمحافظة عليها: استكمال برنامج 12 محمية طبيعية تغطي 40.000 هكتار من الموائل المهيأة والمدبرة (2023-2027)، ومواصلة تنفيذ 26 مخططا للعمل لفائدة الأنواع المهددة، وتعزيز أعداد الأنواع ذات الرمزية في موائلها الطبيعية؛
- توسيع شبكة المناطق المحمية وهدف «30x30»: استكمال مراجعة المخطط المديري للمناطق المحمية، ومواصلة إحداث مناطق محمية جديدة والاعتراف بالتدابير الأخرى للمحافظة الفعالة حسب المناطق (OECM)، وكذا تنفيذ 22 مخططا مندمجا للعمل بمواقع "رامسار"؛
- التنوع البيولوجي المائي والصيد في المياه القارية: إنتاج أكثر من 26,7 مليون من صغار الأسماك، وتنفيذ مخططات المحافظة على الأنواع المحلية (الأنقليس، وسمك السلمون المرقط البني، والبربيس الأزرق)، وإعداد ثلاثة مخططات جهوية لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية (المرسوم رقم 2.23.971)، واعتماد القرارات التطبيقية للقانون رقم 130.12؛
- التثمين المستدام للموارد الوحيشية: إعادة صياغة الإطار التشريعي للقنص (دجنبر 2027)، والرقمنة الكاملة لعملية الكراء (شتنبر 2027) بما يتيح المعالجة الرقمية لحوالي 1.600 ملف سنويا، وتعزيز الشراكة مع الجامعة الملكية المغربية للقنص؛
- الترميز المناخي للنفقات الغابوية في البرمجة الميزانياتية، وتثمين مساهمة الغابات في الالتزامات المناخية للمملكة.

المحور3. الحكامة الترابية والشراكة

ترتبط نجاعة هذه الإجراءات إلى حد كبير بانخراط الفاعلين الترابيين والساكنة المجاورة للغابات. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تطوير آليات التعاون مع الجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية وباقي الشركاء المؤسساتيين، من أجل التمويل المشترك للمجالات المهيأة وإنجازها وصيانتها وتدبيرها بشكل مستدام؛

- تعميم المقاربة التشاركية: توسيع نطاق التنشيط الترابي ليتجاوز 147 جماعة من الجماعات المشمولة سنة 2025 (74% من الجماعات المستهدفة)، بهدف بلوغ حوالي 170 جماعة سنة 2027، واستكمال 77 مخططا لتنمية الغابات الجماعية قيد الإنجاز، واستكمال إحداث 36 هيئة للتنمية الغابوية قيد التأسيس، ليصل عددها إلى 109 هيئة؛
- التعويض عن المنع المؤقت للاستغلال: توسيع نطاق الآلية ليشمل قرابة 88.000 هكتار سنة 2027، مقابل 84.000 هكتار مبرمجة سنة 2026 (750 مجالا)، لفائدة أكثر من 200 جمعية لتدبير المجالات الرعوية الغابوية، بهدف تأمين نجاح عمليات إعادة التشجير وتعزيز مراقبة الغابات، التي تغطي مساحة تقارب 200.000 هكتار؛
- تعزيز الشراكة مع التعاونيات الغابوية: توطيد نسيج التعاونيات النشطة البالغ عددها 310 تعاونيات، وتوسيع نطاق التعاقد مع الوكالة الوطنية للمياه والغابات ليتجاوز 273 عقدا جاريا، بهدف الرفع من رقم المعاملات المحقق (15 مليون درهم سنويا) ومن مداخيل 19.400 منخرط؛
- التدبير التشاركي للغابات الحضرية وشبه الحضرية: إبرام اتفاقيات للتمويل المشترك والتدبير المشترك مع الجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية، لضمان صيانة وتدبير مستدام لنحو أربعين موقعا سبقت تهيئتها، مع إعطاء الأولوية للتجمعات الحضرية الكبرى؛
- إدماج مخططات تنمية الغابات الجماعية ضمن التشخيصات الترابية لبرامج التنمية الترابية المندمجة، وإدراج شق غابوي في عقود-البرامج المبرمة بين الدولة والجهات؛
- هيكلة التعاونيات الغابوية في إطار اتحادات، ومنح علامات الجودة للمنتجات الغابوية غير الخشبية ولمنتجات الحرفيين في مجال الخشب.

III.5. بناء اقتصاد قوي قادر على تمويل الطموح الاجتماعي والسيادي، موازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات المؤسساتية وضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية

انخرط المغرب، تحت التوجيهات الملكية السامية، في مسار يروم إحداث تحول عميق لاقتصاده، يقوم على تعزيز الاستثمار، وتحديث البنيات التحتية، وتنويع البنيات الإنتاجية، والارتقاء المتواصل بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتعكس النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة هذه الدينامية، حيث تصدرت المملكة الدول الإفريقية في مؤشر التنمية الصناعية الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية برسم سنة 2025، فيما تضاعفت حصتها تقريبا من الصادرات العالمية منذ سنة 2007، وبلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 60,6 مليار درهم سنة 2025.

وتستند هذه الدينامية، في المقام الأول، إلى تعزيز البنيات التحتية وشبكات الربط، باعتبارها آليات أساسية للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاندماج الترابي. وفي هذا الإطار، تحظى شبكات الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات، فضلا عن المنصات اللوجيستيكية، بمجهود استثماري متواصل يهدف إلى تسهيل حركة المبادلات، وتعزيز جاذبية المجالات الترابية، وتهيئة الظروف الملائمة لمواكبة الاستحقاقات الرياضية الكبرى المرتقبة في أفق سنة 2030.

كما ترتكز هذه الدينامية على مواصلة العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية. وفي هذا الصدد، يواصل القطاع الصناعي، الذي بلغ حجم صادراته 408,3 مليار درهم سنة 2025، مسار الارتقاء في سلاسل القيمة، من خلال تعزيز الاندماج المحلي، ودعم الابتكار، وتطوير سلاسل إنتاجية جديدة، والحد من انبعاثات الكربون. كما تفتح الصناعات الإبداعية، ولا سيما صناعة ألعاب الفيديو والسينما، آفاقا جديدة لخلق القيمة.

ومن جهته، يواصل قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية تعزيز التثمين المستدام للموارد البحرية، فيما يواصل القطاع السياحي ديناميته الإيجابية في أفق تحقيق هدف استقبال 26 مليون سائح سنة 2030. كما تساهم قطاعات الصناعة

التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والرياضة بدورها في دعم دينامية خلق القيمة وتوفير فرص الشغل، وتعزيز التنمية الترابية.

ويقتضي ترسيخ هذه المحركات الاقتصادية، كذلك، تحسين الشروط الكفيلة بتحفيز الاستثمار الخاص، من خلال تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار، ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، والارتقاء بمناخ الأعمال، وتعزيز الولوج إلى التمويل، وتحديث سوق الرساميل، وتحويل وتثمين محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن تعبئة الوعاء العقاري التابع للدولة.

وفي هذا الإطار، ستشكل سنة 2027 محطة لتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المبرمجة، سواء في مجال تطوير البنيات التحتية والتحول القطاعي وكذا دعم الاستثمار.

وتواكب هذه الدينامية جهودٌ ترمي إلى تحديث المنظومة المؤسساتية، بما يضمن الشروط الكفيلة بتحقيق انسجام العمل العمومي ونجاعته واستدامته. وفي هذا السياق، يكرّس تفعيل إطار التقائية السياسات العمومية وتقييمها، وإصلاح حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، مقاربة جديدة للتدبير، تقوم على تنسيق التدخلات وتعزيز فعاليتها، وعلى تقييم النتائج، وعلى الرفع من نجاعة تخصيص الموارد العمومية. وتشمل هذه المقاربة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، بما يضمن استدامة توفير الهوامش اللازمة لتدبير الأولويات الوطنية على المدى البعيد.

كما يقتضي توطيد أسس الدولة الاجتماعية وتعزيز الدينامية الاقتصادية مؤسسات متينة، وحكامة عمومية قائمة على مبادئ النزاهة والمسؤولية، إضافة إلى مالية عمومية مستدامة. كما تشكل الثقة في العمل العمومي، والأمن القانوني، والنزاهة، والمصداقية المالية للدولة، شروطاً أساسية لتعزيز انخراط المواطنين وترسيخ الاستثمار.

وفي هذا السياق، ترتبط قوانين المالية، ارتباطا وثيقا، بتعزيز المؤسسات والحكامة العمومية، إذ يعتبر تخصيص الاعتمادات المالية رافعة لتوطيد العمل العمومي، وتعزيز الثقة، وتحسين المنظومة الاقتصادية. كما تساهم إجراءات تحسين آجال الأداء، وتسريع البث في القضايا المعروضة على القضاء، والتدبير المحكم للمديونية، وتعزيز العمل الدبلوماسي، في الحد من المخاطر، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الثقة في المؤسسات.

وفي هذا الإطار، يندرج عمل الحكومة ضمن مقاربة ترتكز على نجاعة الأداء، من خلال إرساء ترابط واضح بين الوسائل المرصودة، والنتائج المتوخاة، وآليات التتبع والمساءلة. وتلتزم الحكومة، خلال السنة الأولى من ولايتها، بترسيخ دولة القانون، وتعزيز الحكامة الجيدة، وضمان استدامة المالية العمومية، باعتبارها مرتكزات أساسية لتنفيذ مختلف السياسات العمومية.

وسيتم التطرق بشكل مفصل لهذه الإجراءات ضمن المحاور اللاحقة.

III.1.5. البنيات التحتية وشبكات الربط

III.1.1.5. التجهيز: الطرق والموانئ والأرصاد الجوية الوطنية

يعرف رصيد البنيات التحتية للمملكة نموا متواصلا، حيث بلغ حجم الرواج المينائي الوطني، سنة 2025، 262,6 مليون طن (بارتفاع نسبته 8,9%، متجاوزا بذلك التوقعات المحددة برسم الاستراتيجية المينائية الوطنية 2030)، في حين بلغت نسبة تقدم أشغال ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، الذي يعتبر أكبر ورش مينائي بالمملكة، والذي تتجاوز تكلفته المحينة 15 مليار درهم، 70% في منتصف شهر شتنبر 2026، في أفق أن يتم استكمالها متم سنة 2028 ودخول الميناء حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2029. كما تعرف الشبكة الطرقية وشبكة الطرق السيارة تطورا مماثلا، من خلال مواصلة إنجاز الطريق السريع الذي يربط عين عودة بوادي زم، واستكمال الربط الطرقي المباشر لميناء الناظور غرب المتوسط،

وتقدم أشغال الطريق السيار كرسيف-الناظور والذي سيربط المقطع الأول منه الميناء المذكور ابتداء من متم سنة 2026.

وستتواصل هذه الدينامية خلال سنة 2027، من خلال الجمع بين المحافظة على الرصيد الطرقي، واستكمال الربط الطرقي والمشاريع الكبرى المهيكلة، لاسيما المينائية منها، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأرصاد الجوية الوطنية، التي ستعمل على ترسيخ مكانتها كمرجع في مجالي الأرصاد الجوية وعلم المناخ، بما يخدم المواطنين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تمكين المغرب من بنيات تحتية طرقية جيدة، في خدمة اقتصاد تنافسي، شامل ومنصف، وتسريع إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الجديد باعتباره رافعة لتنمية الصحراء المغربية والانفتاح على إفريقيا وبلدان الساحل، فضلا عن تعزيز الشبكات الوطنية للرصد الجوي والبحري والمناخي.

ويعكس هذا التوجه الأولويات الحكومية التي جعلت من البنيات التحتية الكبرى ركيزة لتوطيد المكتسبات الاقتصادية. ويتطرق هذا المحور إلى البنيات التحتية الطرقية والمينائية والأرصاد الجوية، حيث يتقاطع مع المحور المتعلق بالنقل واللوجيستيك، الذي يتناول سياسات التنقل وخدمات النقل، ومع المحور المتعلق بالماء، المخصص للبنيات التحتية المائية.

المكتسبات برسم سنة 2026

سجل قطاع التجهيز، برسم سنة 2026، تقدما هاما في مختلف مجالات تدخله، مؤكدا بذلك الدينامية المتواصلة لتعزيز البنيات التحتية الطرقية والمينائية والأرصاد الجوية بالمملكة، وذلك من خلال:

1. **شبكة طرقية ممتدة على صعيد التراب الوطني:** تتواصل أشغال إنجاز الطريق السريع عين عودة-وادي زم على طول 127 كلم، بكلفة مالية تقدر بـ 1,9 مليار درهم. ويهدف هذا المشروع، المقسم إلى خمسة أشطر، إلى ضمان ربط مباشر بمستوى عال من الخدمة بين جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة، وتقليص مدة التنقل بين الرباط وخريبكة وبني ملال، وكذا تعزيز السلامة الطرقية على هذا المحور. وفيما يتعلق بالربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط، فقد بلغت نسبة إنجاز الروابط الطرقية المباشرة المقرر إنجازها قبل دخوله حيز الاستغلال، 100% وبكلفة مالية إجمالية بلغت 798 مليون درهم. ومن جهة أخرى، يتواصل إنجاز الروابط الطرقية المندرجة في إطار مشروع تنمية الشمال الشرقي للمغرب، بكلفة مالية إجمالية تناهز 1,55 مليار درهم، لا سيما من خلال تثنية الطريق الوطنية رقم 2 بين العروي وكاسيطة وإعادة تأهيل الطريق الجهوية رقم 610. وبالموازاة مع ذلك، تواصل أشغال الطريق السيار كرسيف-الناظور تقدمها (على طول 104,2 كيلومتر وبكلفة مالية تناهز 7,9 مليار درهم)، حيث بلغت نسبة إنجاز المقطع الرابط بين الدريوش وميناء الناظور غرب المتوسط ما بين 95% و100% حسب الأشطر، في حين تم الشروع في إنجاز مقطعي كرسيف-صاكة وصاكة-الدريوش وذلك بدعم من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، في أفق استكمال الأشغال الخاصة بهما في شهر يونيو 2029؛
2. **واجهة مينائية تشهد تطورا متسارعا وساحلا يحظى بالحماية:** بلغ حجم الرواج المينائي الوطني 262,6 مليون طن سنة 2025، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 8,9% مقارنة بسنة 2024، حيث واصل نموه خلال النصف الأول من سنة 2026، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,8% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2025. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال في ميناء الداخلة الأطلسي الجديد 70%. ومن المرتقب أن يشكل الميناء، إلى جانب، منطقته الصناعية واللوجيستيكية المستقبلية، منصة لوجيستيكية تربط بين إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين. كما بلغت نسبة تقدم أشغال تمديد الحاجز البحري مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، بكلفة مالية تناهز 1,18 مليار درهم، 92% حيث من المرتقب استكمالها خلال سنة 2026. وذلك بالموازاة مع انطلاق الشطر الأول من أشغال تدعيم الحاجز، بمبلغ 300 مليون درهم. ومن جهة أخرى، تتقدم أشغال

حماية الساحل بشكل ملموس، حيث تم استكمال المشاريع المبرمجة على مستوى مناطق الجبهة والعرائش وفم الواد، فيما بلغت نسبة تقدم مشروع جرف أموني بآسفي 96%، فضلا عن قرب إطلاق برنامج حماية ساحل سلا-سيدي موسى، بتكلفة قدرها 564 مليون درهم خلال الفترة 2026-2029؛

3. **أرصاد جوية وطنية عصرية:** تضم الشبكة الوطنية للرصد 8 رادارات جوية في طور الاشتغال، سيتم تعزيزها بـ 4 رادارات إضافية في أفق نهاية سنة 2026، إلى جانب 6 رادارات بحرية عالية التردد و403 موقع مجهز بمحطة أرصاد جوية أوتوماتيكية واحدة على الأقل، من بينها 33 مطارا. كما تستند هذه الشبكة إلى شبكة مناخية وطنية، تتيح تجميع وتبادل المعطيات التي توفرها أكثر من 534 محطة. وقد تم تعزيز قدرات الرصد هذه من خلال تشغيل الحاسب الفائق "أمطار"، الذي يساهم في الرفع من دقة وموثوقية وسرعة التنبؤات الجوية والمناخية. ويواكب هذا التحديث أيضا اعتماد خدمات وأدوات مبتكرة، لاسيما خريطة اليقظة على مستوى الجماعات الترابية ونظام "مناخ" المخصص للحفاظ على الذاكرة المناخية الوطنية وتثمينها، بما يتيح تحسين مواكبة عملية اتخاذ القرار في القطاعات الحساسة للتقلبات والظواهر الجوية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستواصل الحكومة، خلال سنة 2027، تطوير البنيات التحتية الطرقية والمينائية والأرصاد الجوية بالمملكة، وذلك من خلال ثلاثة محاور ذات أولوية:

المحور1. المحافظة على الرصيد الطرقي واستكمال الروابط الكبرى للطرق والطرق السيارة

ينصب العمل، في المقام الأول، على المحافظة على الشبكة الطرقية الحالية وتأهيلها، بالموازاة مع استكمال محاور الربط الكبرى المهيكلة التي انطلقت أشغالها. وتتمثل التدابير المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- مواصلة برامج المحافظة على الرصيد الطرقي وتأهيله، من خلال صيانة الطرق السريعة، بغلاف مالي يناهز 500 مليون درهم برسم سنة 2027. ويشمل هذا البرنامج أيضا تأهيل المنشآت الفنية المتضررة، وإصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات التي حدثت ما بين سنتي 2024 و2026، وكذا تأهيل البنيات التحتية الطرقية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز. ويهدف هذا البرنامج إلى الرفع من نسبة الشبكة الطرقية الموجودة في حالة جيدة أو ممتازة إلى 80% في أفق سنة 2030؛
- تنزيل بروتوكول الاتفاق المبرم بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب للفترة 2025-2032، من خلال تسريع وتيرة إنجاز الطريق السيار القاري الرابط بين الرباط والدار البيضاء، المنجز في صيغة 2x3 ممرات وعلى طول 59 كلم، بكلفة إجمالية قدرها 6,5 مليار درهم، على أن يدخل حيز الاستغلال في أفق سنة 2029، إلى جانب تعبئة مبلغ 598 مليون درهم سنة 2027 لتمويل أشغال الإصلاحات الكبرى لشبكة الطرق السيارة؛
- تسريع وتيرة أشغال الطريق السيار الرابط بين كرسيف والناظور، لاسيما على مستوى مقطعي كرسيف-صاكة وصاكة-الدريوش، والتي رصد لها، برسم سنة 2027، اعتمادات أداء قدرها 1,5 مليار درهم، فضلا عن إطلاق الدراسات المتعلقة بالطريق السيار المحوري الرابط بين فاس ومراكش عبر بني ملال؛
- مواصلة إنجاز المشاريع الطرقية الكبرى، لا سيما من خلال مواصلة أشغال إنجاز الطريق السريع الرابط بين عين عودة ووادي زم، الممتد على طول 127 كيلومتر، وبكلفة إجمالية تناهز 1,9 مليار درهم، على أن يتم استكماله في أفق سنة 2029، وكذا تثنية الطريق الوطنية رقم 8 بين فاس وتاونات، على مسافة 73 كيلومتر، بكلفة إجمالية تبلغ 1,5 مليار درهم، حيث من المرتقب استكمال أشغالها في أفق سنة 2028. كما سيتم تعزيز هذه المشاريع بمواصلة تنفيذ برامج فك العزلة عن العالم القروي، مع مراعاة الحاجيات الخاصة للمناطق الأكثر هشاشة.

المحور2. الموانئ والساحل

ينصب المجهود، فيما يخص الواجهة البحرية، في آن واحد، على تعزيز القدرات المينائية الجديدة وعلى حماية الساحل. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تعزيز وتيرة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الجديد من خلال مواصلة الأشغال المتعلقة بالمكونات الرئيسية للبنية التحتية المينائية، لا سيما الحواجز والأرصفة والمنشآت المرتبطة بها، بما سيمكن من رفع نسبة تقدم إنجاز المشروع إلى 90% سنة 2027، على أن يتم استكمال الأشغال متم سنة 2028 وبداية استغلال الميناء ابتداء من سنة 2029؛
- تعزيز نشاط المركب الصناعي -المينائي الناظور غرب المتوسط خلال سنة 2027، عقب الدخول التدريجي للميناء في مرحلة الاستغلال، والشروع في تشغيل المحطات المينائية وتطوير أنشطتها، وتعزيز دوره كمنصة مينائية ولوجيستيكية بالبحر الأبيض المتوسط؛
- إطلاق الشطر الثاني من أشغال تدعيم الحاجز البحري مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1,5 مليار درهم، بهدف تقوية هذه المنشأة الاستراتيجية لحماية ميناء الدار البيضاء؛
- مواصلة الإجراءات المتعلقة بمشروع توسعة ميناء الجرف الأصفر، الرامي إلى الرفع من طاقته الاستيعابية من 50 إلى 90 مليون طن سنويا، وتحسين أدائه التشغيلي، لاسيما من خلال تطوير بنياته التحتية المينائية وتعزيز منشآت الحماية. ويهدف هذا المشروع، على الخصوص، إلى تقليص مدة انتظار السفن بعرض البحر ومدة رسوها بالأرصفة، فضلا عن الرفع بشكل ملموس من الطاقة الاستيعابية للميناء؛
- مواصلة أشغال حماية ساحل المملكة.

المحور3. تعزيز قدرات الأرصاد الجوية الوطنية

تشهد الأرصاد الجوية الوطنية، التي تعتمد عليها جهود الوقاية من المخاطر والعديد من الأنشطة الاقتصادية، بدورها تحولا نوعيا في قدراتها وإمكاناتها، حيث سيتم:

- اقتناء وتركيب حاسوب عالي الأداء بكلفة تبلغ 400 مليون درهم خلال الفترة 2027-2030، بهدف تعزيز القدرات الحسابية للمديرية العامة للأرصاد الجوية، وتحسين جودة وسرعة ودقة التوقعات الجوية والمناخية؛
- تعزيز قدرات الأرصاد الجوية الوطنية برادارات دوبلر ورادارات بحرية.

2.1.5.III. النقل و اللوجيستيك

يعرف قطاع النقل إطلاق أضخم دورة استثمارية في تاريخه، حيث خُصّص مبلغ 96 مليار درهم لتنزيل البرنامج السككي للفترة 2024-2030، بما في ذلك تمديد خط القطار فائق السرعة بين القنيطرة ومراكش على مسافة 430 كيلومتر، إضافة إلى استثمارات بقيمة 38 مليار درهم، موجهة، على الخصوص، إلى إحداث شبكة القطار الجهوي السريع طنجة-تطوان، وإنجاز الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط، وكهربة الخط السككي الرابط بين فاس ووجدة، وكذا تأهيل خط القنيطرة-فاس.

كما تم تخصيص 38 مليار درهم لرفع الطاقة الاستيعابية للمطارات إلى 80 مليون مسافر في أفق سنة 2030، إلى جانب تطوير شبكة وطنية للمناطق اللوجيستيكية تمتد على مساحة 750هكتارا في أفق سنة 2028.

ومن شأن تعزيز القدرات الوطنية في مجالات السكك الحديدية والمطارات واللوجيستيك أن يدعم تنافسية المملكة في المجال اللوجيستيكي، ويساهم في توطين سلاسل صناعية جديدة، وتعزيز جاهزية المملكة لاستضافة كأس العالم 2030.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنزيل مجموعة من المحاور الاستراتيجية الكبرى، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، والنموذج التنموي الجديد، وكذا الأولويات الوطنية، وذلك من خلال مواصلة إنجاز المشاريع السككية الكبرى المندرجة ضمن مخطط تطوير المكتب الوطني للسكك الحديدية في أفق سنة 2030، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية، وتنزيل استراتيجية "مطارات 2030" المرتكزة على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات، إلى جانب تعزيز الأسطول الوطني الذي تستغله الخطوط الملكية المغربية، لاسيما في أفق احتضان التظاهرات الدولية الكبرى، وفي مقدمتها كأس العالم 2030.

المكتسبات برسم سنة 2026

عملت الحكومة، خلال سنة 2026، على تعزيز دينامية تطوير وتحديث البنيات التحتية للمملكة في مجالات السكك الحديدية والمطارات واللوجيستيك:

1. **نقل سككي بمستويات قياسية** :بلغ عدد المسافرين 55,6 مليون مسافر سنة 2025، و 27 مليون مسافر إلى متم شهر يونيو 2026، متجاوزا بذلك ، لأول مرة، رقم المعاملات عتبة 5 مليار درهم متم سنة 2025 و2,479 مليار درهم إلى متم شهر يونيو 2026. ويعزى هذا الأداء إلى تطور حركة نقل المسافرين وانتعاش نشاط نقل الفوسفاط، فضلا عن تحسن نشاط نقل البضائع، الذي بلغ حجمه 23,2 مليون طن متم سنة 2025 و10,4 ملايين طن إلى متم يونيو 2026. من جهة أخرى، تم استثمار ما يناهز 19 مليار درهم خلال سنة 2025 في إطار برنامج التنمية، فيما تعزز التوجه نحو الانتقال البيئي من خلال الإصدار الثالث للسندات الخضراء بقيمة بلغت ملياري درهم، إلى جانب تسجيل انخفاض بنسبة 14,4% في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2023 و2025؛
2. **شبكة مطارات في طور التحديث:** استقبلت مطارات المملكة، خلال سنة 2025، 36,4 مليون مسافر، بارتفاع بلغ 11,2% مقارنة مع سنة 2024. وأما فيما يتعلق بمشاريع التطوير المدرجة ضمن بروتوكول الاتفاق بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات، فقد بلغ معدل الالتزام بالنفقات ما يناهز 88% من الميزانية إلى متم شهر يونيو 2026. وبالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على استكمال الأشغال المتعلقة بالمحطة الجوية الجديدة لمطار الرباط، وكذا مواصلة إنجاز خمسة مشاريع لتوسعة مطارات أخرى. وفي نفس السياق، يتواصل العمل على تحسين تجربة المسافر عبر رقمنتها وذلك من خلال اعتماد أجهزة الخدمة الذاتية والبوابات الإلكترونية، إلى جانب المركز العملياتي APOC بمطار الدار البيضاء؛
3. **مواصلة إرساء شبكة لوجيستيكية وطنية:** تم تأمين وعاء عقاري بمساحة 500 هكتار من أصل 750 هكتارا مبرمجة في إطار البرنامج الأولوي للمناطق اللوجيستيكية في أفق سنة 2028، حيث تم تجهيز 45 هكتارا منها، فيما توجد 342 هكتارا قيد الأشغال، إضافة إلى المنطقة اللوجيستيكية بالقليعة بأكادير، التي تم تسويقها بالكامل . ومن جهة أخرى، مكنت النسخة الأولى من برنامج PME Logis من تمويل 270 مشروعا لفائدة 205 مقاولة صغيرة ومتوسطة، إلى جانب تكوين 1.489 مستفيدا، وذلك قبل إطلاق برنامج " PME Supply Chain 2025-2029" في دجنبر 2025. كما استفاد قطاع اللوجيستيك من دينامية استثمارية مهمة بفضل ميثاق الاستثمار، حيث تمت الموافقة، خلال سنة 2024، على استثمارات خاصة تناهز مليار درهم، بالموازاة مع مواصلة رقمنة القطاع، من خلال تداول أزيد من 30.000 بطاقة إلكترونية "e-vignette " وربط 540 ناقلا ببوابة النقل؛
4. **نقل بحري حديث و أكثر أمنا:** يندرج عمل الحكومة في مجال النقل البحري ضمن رؤية تروم تعزيز تموقع المغرب كمنصة بحرية ولوجيستيكية مرجعية على المستويات الإقليمي والقاري والدولي. وترتكز هذه الرؤية، على الخصوص، على تحديث البنيات التحتية والخدمات البحرية، والتحسين المستمر لمستويات السلامة والأمن واستدامة الأنشطة البحرية.

وعلى المستوى العملياتي، تتجسد هذه التوجهات في تعزيز منظومات المراقبة والسلامة البحرية، لاسيما من خلال مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة، إلى جانب تعزيز آليات المراقبة والتفتيش. كما يتم إيلاء عناية خاصة لاحترام المعايير والاتفاقيات الدولية المعمول بها، من خلال تعزيز قدرات المفتشين ومواصلة برامج التكوين والتأهيل؛

5. **تعزيز السلامة الطرقية:** همت الإجراءات المتخذة، على الخصوص، تعزيز آليات الوقاية والمراقبة، وكذا تحديث وتأمين حظيرة النقل الطرقي، من خلال مواصلة تنزيل برنامج «Safe Autocar» وبرنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي ومنحة تجديد المركبات القديمة. وتهدف هذه التدابير، إلى جانب تبسيط ورقمنة المساطر لفائدة المهنيين، إلى تقليص متوسط عمر الحظيرة والرفع من سلامة المركبات.

وبالموازاة مع ذلك، يتواصل ورش التحول الرقمي للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، من خلال تحديث أنظمتها المعلوماتية، وتطوير خدماتها الإلكترونية، ورقمنة المساطر الموجهة إلى المرتفقين والمهنيين. كما شمل هذا الورش تطوير نظام مندمج لجمع وتدبير المعطيات المتعلقة بحوادث السير، إلى جانب تعزيز البنيات التحتية وأمن النظام المعلوماتي للوكالة. وشملت الجهود، كذلك، تحسين سلامة البنيات التحتية الطرقية، وتعزيز برامج التكوين والتحسيس لفائدة مستعملي الطريق.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستواصل الحكومة، خلال سنة 2027، جهودها الرامية إلى تحديث منظومات النقل واللوجيستيك بالمملكة، بما يسهم في تحسين تنقل المواطنين وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور1. تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للسكك الحديدية وتعزيز منظومته الصناعية

يحظى قطاع السكك الحديدية بحصة مهمة من الجهود الاستثمارية، موازاة مع تعزيز البعد الصناعي المرتبط باقتناء وتصنيع المعدات المتحركة. وتتجلى الإجراءات المتخذة في هذا الصدد فيما يلي:

- مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش على مسافة تناهز 430 كيلومتر، وبغلاف مالي يناهز 53 مليار درهم، من خلال تسريع وتيرة أشغال الهندسة المدنية والمنشآت الفنية والتجهيزات، وربط مطار محمد الخامس بالشبكة السككية، وذلك في أفق الشروع التدريجي في استغلال الخط بحلول سنة 2030، علما أن نسبة تقدم الأشغال بلغت حوالي 35%؛
- مواصلة تنفيذ صفقات اقتناء 168 قطارا من الجيل الجديد بغلاف مالي يناهز 29 مليار درهم، منها 18 قطارا فائق السرعة و40 قطارا للربط بين المدن و110 قطارات جهوية سريعة مخصصة لخدمات النقل السككي الحضري والجهوي على مستوى الجهات الرئيسية؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على أداء وفعالية وسلامة الرصيد السككي الوطني، من خلال استثمارات بقيمة 14 مليار درهم، في إطار دورة الاستثمار الممتدة إلى غاية سنة 2030؛
- إطلاق البرنامج الاستثماري التكميلي للمكتب الوطني للسكك الحديدية، المتخذ في إطار الملحق رقم 1 لبروتوكول الاتفاق بين الدولة والمكتب (38 مليار درهم)، لفائدة جهات طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس والشرق. ويشمل هذا البرنامج، على الخصوص، إحداث القطار الجهوي السريع طنجة-تطوان حيث سيمكن من ربط الملعب الكبير ومطار ابن بطوطة بالشبكة السككية، وذلك استعدادا لكأس العالم 2030، وإنجاز مشروع الشرق الرامي إلى ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الوطنية وكهربة الخط السككي فاس-وجدة، وتأهيل خط القنيطرة-فاس، فضلا عن اقتناء المعدات المتحركة والتجهيزات اللازمة لاستغلال الخطوط الجديدة؛
- تطوير المنظومة الصناعية السككية الوطنية حول وحدة تصنيع قطارات النقل الجهوي السريع وقطارات النقل بين المدن بالمغرب، من خلال نقل التكنولوجيا، والرفع من قدرات الفاعلين الوطنيين، والرفع التدريجي من نسبة الإدماج المحلي في مجالي التصنيع والصيانة.

المحور2. تعزيز الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين تجربة المسافر

يعرف قطاع النقل الجوي تنزيل برنامج يهدف إلى توسعة وتحديث البنيات التحتية والتجهيزات المتعلقة بالمطارات، لا سيما في ظل الارتفاع المرتقب لحركة النقل الجوي في أفق سنة 2030. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- مواصلة تنفيذ البرنامج الاستثماري للمطارات، البالغة قيمته 38 مليار درهم، والذي يهدف إلى توسيع مطار الرباط، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 5 ملايين مسافر سنويا، ومطار تطوان، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ مليون مسافر، وذلك خلال الفترة 2026-2028، وكذا مواصلة توسعة مطارات الدار البيضاء، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 20 مليون مسافر، ومراكش، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 8 ملايين، وأكادير بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 5 ملايين، وطنجة، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 5 ملايين، وفاس، بطاقة استيعابية إضافية تبلغ 3 ملايين مسافر، وذلك بهدف بلوغ طاقة استيعابية إجمالية لشبكة المطارات الوطنية تقدر ب 80 مليون مسافر في أفق سنة 2030؛
- مواصلة الارتقاء بتجربة المسافر من خلال رقمنة مختلف مراحل مساره، لاسيما عبر اعتماد ONE ID والبوابات الإلكترونية وأنظمة الإيداع الذاتي للأمتعة والتسجيل الإلكتروني، إلى جانب تعميم منظومة التدبير التعاوني A-CDM على مستوى المنصات ذات الأولوية، بما يمكن من تعزيز انتظام العمليات والرفع من جودة الخدمات والارتقاء بها إلى أفضل المعايير الدولية؛
- مواكبة مخطط تنمية الخطوط الملكية المغربية، الذي يروم، ابتداء من سنة 2027، التعزيز التدريجي لأسطولها وتوسيع شبكة خطوطها الوطنية والدولية، بالموازاة مع الرفع من الطاقة الاستيعابية للمطارات.

المحور3. تطوير الشبكة اللوجيستيكية الوطنية وتعزيز تنافسية سلاسل الإمداد

لا يمكن أن تحقق هذه البنيات التحتية كامل مردوديتها وفعاليتها إلا إذا تم دعمها بمنظومة لوجيستيكية متكاملة وذات أداء عال. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على تنفيذ الإجراءات التالية:

- تسليم القطع المجهزة بالمناطق اللوجيستيكية بكل من أولاد صالح بالدار البيضاء وفاس خلال سنة 2027، على أن تتواصل العملية، سنة 2028، من خلال، المنصة اللوجيستيكية والصناعية المندمجة لزناتة، ومنطقة القنيطرة، ومنطقة الأنشطة الاقتصادية واللوجيستيكية بالعركوب؛
- هيكلة الممرات اللوجيستيكية شمال-جنوب على مستوى الدار البيضاء، لاسيما بزناتة وبأولاد صالح، وعلى مستوى أكادير، من خلال منطقة أيت ملول ومشروع الميناء الجاف شمال أكادير، وذلك في إطار تكامل وظيفي مع الميناء البحري، على أن تتولى الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية تنسيق جهود مختلف الفاعلين العموميين؛
- مواصلة تنزيل برنامج "PME Supply Chain 2025-2029" الرامي إلى مواكبة المقاولات العاملة في المجال اللوجيستيكي، من خلال دعم التحول الرقمي، والارتقاء بالممارسات، وتطوير الكفاءات، ومواكبة الانتقال الطاقي لسلاسل الإمداد.

المحور4. تعزيز النقل البحري الوطني والرفع من تنافسيته وسلامته

في إطار مواصلة الجهود المبذولة في مجال النقل البحري، سيتم العمل على تعزيز تنافسية القطاع، من خلال تحديث البنيات التحتية والخدمات البحرية، والرفع من نجاعتها وموثوقيتها. كما ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز منظومات السلامة والأمن والمراقبة البحرية، لاسيما عبر الرفع من قدرات المراقبة والتفتيش.

من جهة أخرى، سيتواصل إيلاء عناية خاصة لضمان الامتثال للمعايير والاتفاقيات الدولية المعمول بها، وتعزيز قدرات المفتشين، فضلا عن الإدماج التدريجي لمتطلبات الاستدامة ضمن مختلف الأنشطة البحرية.

المحور5. تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين السلامة الطرقية

وتتجلى الإجراءات المتعلقة بهذا الشق فيما يلي:

- مواصلة تنزيل وتعزيز الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسلامة الطرقية 2026-2030، الرامية إلى تحسين سلامة البنيات التحتية الطرقية، وتقوية آليات المراقبة والوقاية، وتحديث منظومة المراقبة التقنية للمركبات وأنظمة المراقبة الآلية للمخالفات، فضلا عن تكثيف برامج التكوين والتربية والتحسيس، مع إيلاء عناية خاصة لفئات مستعملي الطريق الأكثر عرضة للمخاطر؛
- العمل، خلال سنة 2027، على مواصلة تعزيز التحول الرقمي للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، من خلال مواصلة تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بنظم المعلومات والرقمنة، لاسيما عبر تفعيل حالات الاستعمال ذات الأولوية، وتطوير الخدمات عن بعد، ورقمنة مسارات المرتفقين والمهنيين، وكذا تعزيز قابلية التشغيل البيني وتبادل المعطيات مع الشركاء المؤسساتيين. كما ستتواصل الجهود الرامية إلى تحديث وتأمين البنيات التحتية والأنظمة المعلوماتية للوكالة.

III.2.5. تطوير القطاعات المنتجة والخدماتية

III.2.5.1. الصناعة والتجارة

تؤكد الصناعة دورها كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي للمملكة، إذ بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال سنة 2025، 408,3 مليار درهم، بارتفاع قدره 45% مقارنة بسنة 2021، فيما أصبحت الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة-العالية تساهم بنسبة 50,5% من القيمة المضافة الصناعية. وستعرف السنة المالية 2027 إطلاق الجيل الصناعي الجديد القائم على السيادة، وتعويض الواردات بالإنتاج الوطني، والابتكار والحد من انبعاثات الكربون، مع جعل سلسلة قيمة التنقل الكهربائي كرافعة لهذه الدينامية.

وفي هذا الصدد، سيهدف عمل الحكومة إلى تعزيز السيادة الصناعية من خلال تحويل النسيج الإنتاجي الوطني، وتحسين موقع المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية، وتحديث البنيات التحتية الصناعية وآليات دعم التجارة، وذلك بهدف تسريع الانتقال نحو مزيد من الاندماج الصناعي، القائم على الإنتاج المحلي للمكونات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز البحث والتطوير والابتكار الصناعي.

المرتكز الاستراتيجي

تتمثل الرؤية المتعلقة بتطوير الصناعة والتجارة في تدشين عهد صناعي جديد يقوم على مفهوم "السيادة"، وتسريع الارتقاء بالابتكار والبحث والتطوير، والشروع في الانتقال نحو إنتاج منخفض الكربون ومقتصد في استهلاك المياه. كما تنسجم هذه الرؤية مع مضامين خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2024 بشأن تطوير صناعة وطنية لتحلية المياه، وكذا توجيهات الخطاب الملكي بتاريخ 8 أكتوبر 2021 الرامي إلى إشعاع علامة "صنع في المغرب"، فضلا عن مضامين خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026، الذي يربط تطوير الصناعة بتعزيز السيادة الوطنية والإقلاع الاقتصادي وكذا الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026، الذي يدعو إلى إطلاق جيل جديد من الاستراتيجيات الكبرى، ولا سيما في مجال الإقلاع الصناعي.

المكتسبات برسم سنة 2026

تؤكد نتائج السنة مكانة الصناعة في صدارة التحول الاقتصادي، كما يتجلى ذلك من خلال المكتسبات التالية:

1. **أداء صناعي يتسم بنمو قوي**: بلغ رقم معاملات القطاع الصناعي، برسم سنة 2024، 897,8 مليار درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 37% مقارنة بسنة 2021، وبقيمة مضافة قدرها 240 مليار درهم، بزيادة بلغت 30%، واستثمارات ناهزت 90 مليار درهم خلال نفس السنة. كما تضاعف حجم الاستثمار ثلاث مرات بين سنتي 2021 و2024، في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي 23,1 مليار درهم برسم سنة 2025، أي ما يناهز 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقابل 28% سنة 2021. وارتفعت الصادرات الصناعية من 185 مليار درهم سنة 2015

إلى أزيد من 408 مليار درهم سنة 2025، أي بزيادة قدرها 120%، مع ترسيخ مكانة قطاع صناعة السيارات باعتباره أول قطاع مُصدِّر على مستوى المملكة والقارة، بصادرات بلغت 159 مليار درهم، وبمساهمة تناهز 24% من القيمة المضافة الصناعية، فضلا عن بلوغ معدل اندماج محلي يقارب 70%. وفي نفس السياق، واصل قطاع صناعة الطيران الارتقاء بقدراته محققا 29,1 مليار درهم من الصادرات وأكثر من 40% من الاندماج المحلي.

2. **مشاريع صناعية ضخمة ترسخ موقع المملكة ضمن سلاسل القيمة العالمية:** من بينها:

- مجمع Safran، الذي يضم مصنعا لتجميع واختبار محركات LEAP-1A، ووحدة لتصنيع معدات الهبوط، وورشة لمراجعة وصيانة وإصلاح محركات الطائرات، باستثمار إجمالي يفوق 6,5 مليارات درهم، من المرتقب أن يساهم في خلق نحو 1.300 منصب شغل مباشر؛
- مخطط تطوير "Renault 2025-2030"، الذي يستهدف طاقة إنتاجية تبلغ 500.000 مركبة سنويا، ومعدل اندماج محلي يناهز80%، وإنتاج مركبات حرارية وهجينة وكهربائية، وكذا إحداث مركز للهندسة والبحث والتطوير بطنجة؛
- توسعة مصنع Stellantis بالقنيطرة لرفع طاقته إلى 400.000 مركبة و350.000 محرك سنويا، مع إطلاق نموذجين جديدين يتم انتاجهما على مستوى منصة Smart Car الجديدة؛
- إرساء سلسلة صناعية لبطاريات المركبات الكهربائية بمشاركة مستثمرين كبار، ولا سيما Gotion High-Tech، ومن خلال مشروع أول مصنع عملاق من نوع Gigafactory في إفريقيا، باستثمار متوقع بقيمة 14 مليار درهم، وCOBCO وBTR وTINCI؛
- إطلاق مشروع استثماري استراتيجي لإحداث سلسلة إنتاج مندمجة في قطاع النسيج والملابس، تقوده SUNRISE GROUP.

3. **قاعدة من البنيات التحتية الصناعية بمواصفات عالمية:** تمت، إلى غاية اليوم، تهيئة 176 منطقة صناعية، تغطي أكثر من 15.000 هكتار، منها 14 منطقة للتسريع الصناعي على مساحة تقارب 2.900 هكتار، إضافة الى حوالي 2.500 هكتار في طور التهيئة و4.400 هكتار مبرمجة، أي بإجمالي يقارب 6.900 هكتار إضافي موزعة على جميع الجهات.

وتجسد مدينة محمد السادس طنجة تيك جيلا جديدا من المنصات الصناعية، تمتد على مساحة 493,75 هكتار مصنفة كمنطقة للتسريع الصناعي، منها 287 هكتار مهيأة، ساهمت في خلق نحو 5.000 منصب شغل، واستقطاب استثمارات بلغت 10 مليارات درهم، مقابل توقعات بأن تبلغ المناصب المحدثة حوالي 35.000 منصب شغل والاستثمارات حوالي 40 مليار درهم. كما تندرج في هذا الإطار، كذلك، منطقة التسريع الصناعي لسوس-ماسة الممتدة على مساحة 305 هكتار، والتي يتوقع أن تساهم في خلق نحو 10.000 منصب شغل، وباستثمار متوقع قدره 1,5 مليار درهم، وكذا المركب الصناعي عين الجوهرة، الممتد على مساحة 200 هكتار، مع توقعات بأن يساهم في خلق نحو 6.300 منصب شغل.

4. **هيكلة متواصلة للتجارة الخارجية والداخلية:** انتقلت الصادرات الصناعية من 282,2 مليار درهم متم سنة 2021 إلى 408,3 مليار درهم متم سنة 2025، أي بارتفاع قدره 44,7%، وهو ما مكن قطاع الصناعة من أن يبلغ 87% من مجموع الصادرات المغربية مقابل 85,7% سنة 2021.

وتجسدت هذه الدينامية، كذلك، من خلال تفعيل ميثاق التجارة الخارجية في خدمة النمو والتشغيل، الموقع في 28 ماي 2025، ولا سيما عبر إطلاق البوابة المغربية الجديدة لمساطر التجارة الخارجية في ماي 2026، التي تربط بين 14 ميناء وأكثر من 60 إدارة، والتي يتوقع أن تساهم بشكل ملموس في تقليص آجال الإجراءات لفائدة المتعاملين في مجال التجارة الخارجية. كما دخل تأمين ائتمان الصادرات +Tassdir حيز التفعيل في إطار مرحلة تجريبية تشمل 15 سوقاً ذات أولوية، مع التواصل مع أكثر من 900 مُصدِّر، فضلا عن تنظيم بعثات اقتصادية شملت تسعة أسواق مستهدفة بكل من إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بالإضافة إلى مواكبة المكاتب الجهوية للتجارة الخارجية الاثني عشر لفاعلي مختلف القطاعات في التوجه نحو التصدير.

وتسهم مجموع هذه الإجراءات في تحقيق هدف النموذج التنموي الجديد الرامي إلى رفع قاعدة المقاولات المصدرة من 6.000 إلى 12.000 مقاولة في أفق 2035. وعلى مستوى السوق الداخلية، واكبت منصة Moroccan Retail Tech Builder 161مقاولة ناشئة بين سنتي 2021 و2024، والتي استفاد منها بشكل مباشر وغير مباشر 93.000 تاجر من زبناء هذه المقاولات الناشئة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستتمحور جهود الحكومة، خلال سنة 2027، لتطوير الصناعة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، على الخصوص، حول ثلاثة توجهات رئيسية، تتعلق بتوطيد المنظومات الصناعية القائمة والارتقاء بمستواها التكنولوجي، وتطوير فروع جديدة سيادية ومستدامة، وتحديث البنيات التحتية الصناعية والتجارية.

كما ستشمل، هذه الجهود، تعزيز الاندماج المحلي، وتطوير وتعويض الواردات بالإنتاج الوطني، من خلال إجراءات مستهدفة ترمي إلى تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للخارج، وتحفيز الابتكار والحد من انبعاثات الكربون، ودعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتوسيع قاعدة المصدرين الوطنية.

المحور1. توطيد المنظومات الصناعية القائمة والارتقاء بالمستوى التكنولوجي

يبدأ الارتقاء في المستوى الصناعي من المنظومات الصناعية التي أسهمت في تحقيق النجاح الصناعي للمملكة، والتي لا يزال بالإمكان تعزيز اندماجها المحلي، إلى جانب تعزيز البحث والتطوير في المجال الصناعي، من خلال توجيه حصة أكبر من الدعم نحو مشاريع الابتكار ذات النتائج القابلة للقياس. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تعميق الاندماج المحلي لمنظومات صناعة السيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية والكيميائية والشبه كيميائية والكهربائية وكذا الإلكترونيات، لا سيما من خلال مواصلة مواكبة وتنفيذ المشاريع الكبرى وذات الطابع الاستراتيجي، وكذا هيكلة وتطوير منظومات صناعية حول هذه المشاريع؛
- مواصلة وتعزيز إجراءات صندوق دعم الابتكار، الذي مكّن، إلى غاية اليوم، من تمويل 154 مشروعا وتعبئة 826,26 مليون درهم من الاستثمارات في البحث والتطوير والابتكار الصناعي، مع هدف إضافي يتمثل في بلوغ 100 مشروع سنويا في أفق 2028. وقد تعززت هذه الدينامية بتمديد برنامج تطوير–البحث والتطوير والابتكار الصناعي لثلاث سنوات إضافية إلى غاية 2028، مع تعزيز ميزانيته ب 900 مليون درهم وتوسيع نطاق تدخله، ولا سيما من خلال تيسير شروط ولوج المقاولات الناشئة وكذا إدماج قطاع صناعة الألعاب الإلكترونية. كما سيتم العمل أيضا على توجيه مزيد من الدعم نحو المشاريع الهادفة إلى تعويض الواردات بالإنتاج الوطني؛
- تنزيل علامة "صنع في المغرب"، وبرنامج PACTE TPME، والتجمع الصناعي Machinery Tooling & Automation لخدمة الصناعة 4.0.

المحور2. فروع صناعية سيادية جديدة و انتقال مستدام

بالموازاة مع ما سبق، تنفتح فروع صناعية جديدة في المجالات التي تستجيب لرهانات السيادة الصناعية والحد من انبعاثات الكربون في الإنتاج الصناعي. وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة إرساء منظومات صناعية مندمجة تشمل إنتاج وتجميع المركبات الكهربائية، لا سيما من خلال هيكلة سلسلة القيمة الكاملة للتنقل الكهربائي انطلاقا من البطاريات والمعادن الحرجة إلى غاية إعادة التدوير، وذلك موازاة مع إطلاق مشاريع استراتيجية كمشروع BTR وكذا الرفع التدريجي للطاقة الإنتاجية ل Gotion High-Tech في أفق 2029؛
- تطوير منظومات صناعية أخرى على غرار تلك المتعلقة بتحلية المياه، مع استهداف معدل اندماج محلي يتراوح بين 45% و55% على المدى المتوسط، وكذا بصناعة الأجهزة الطبية؛

- إرساء قطب صناعي وطني موحّد للصناعات الدفاعية والأمنية، يجمع بين القطاعين العام والخاص، ويستند إلى شراكات دولية تتيح نقل التكنولوجيا، مع وضع برنامج تدريجي لتوطين مشتريات الدفاع؛
- تسريع ورش الحد من انبعاثات الكربون في قطاع الصناعة، من خلال مواكبة المقاولات من مرحلة التشخيص إلى إنجاز الاستثمار. وتشمل هذه المواكبة إجراء افتحاصات طاقية وكربونية وإعداد خطط لخفض الانبعاثات وملفات الضمانات والقروض الخضراء، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الأكثر تأثرا بمتطلبات الأسواق الدولية، وكذا توسيع نطاق المواكبة تدريجيا ليشمل باقي الموردين الصناعيين.

المحور3. البنيات التحتية الصناعية وتحديث التجارة

ترتكز هذه الطموحات على عرض بنيات تحتية صناعية من الجيل الجديد قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة للمقاولات الوطنية، مع توجيه مشاريع البنية التحتية المستقبلية وفق خرائط سلاسل القيمة وحاجيات الاستثمارات الكبرى المرتقبة، بما يتيح تحقيق إعادة توازن ترابي أوسع. وفي هذا الصدد، تتجلى الإجراءات المرتقبة فيما يلي:

- دخول منطقة التسريع الصناعي ببطوية - الناظور غرب المتوسط حيز الخدمة، ضمن الشطر الصناعي ذي الأولوية الممتد على مساحة 300 هكتار داخل المركب الصناعي-الميناني؛
- تفعيل مشاريع مناطق التسريع الصناعي بأولاد صالح (476 هكتار) والمنطقة الصناعية واللوجيستيكية بمديونة (140 هكتار) ومنطقة التسريع الصناعي بمكناس، داخل القطب الفلاحي، وذلك بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على مستوى هذه المناطق؛
- دخول المنصة الجديدة لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية بالرباط-سلا-تمارة حيز الخدمة؛
- تطوير منصات صناعية «جاهزة للإنتاج»، وإحداث شباك رقمي وحيد لربط المقاولات بشبكة الجهد المتوسط، وإبرام عقود للكفاءات مرتبطة بكل منظومة صناعية؛
- مواصلة تنزيل ميثاق التجارة الخارجية في خدمة النمو والتشغيل 2025-2027، حول ثلاثة أهداف رئيسية تتجلى في بلوغ 400 مُصدِّر جديد و84 مليار درهم إضافية من الصادرات، إضافة إلى خلق 76.000 منصب شغل؛
- تسريع رقمنة التجارة الخارجية عبر الرفع من وتيرة استعمال البوابة الوطنية الموحدة للمساطر، وتطوير منصة المعلومات Tijar-IA (أكثر من 500 مستخدم منتظم علما أن النسخة 2.0 توجد قيد التطوير)، وإطلاق منصة الاعتماد الدولي eTrade.ma (إطلاق نسخة Alpha في يوليوز 2026)، لخدمة الترويج للمنتجات المغربية بين المقاولات (BtoB) ؛
- إحداث المعهد المغربي للاعتماد، الذي يتوقع أن يتم تفعيله خلال سنة 2027، وذلك بهدف الحصول على الاعتراف الدولي بالنظام الوطني للاعتماد.

المحور4. تعزيز السيادة الإنتاجية

عززت الصناعة المغربية، خلال السنوات الأخيرة، موقعها باعتبارها رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، ومحركا للصادرات، وفضاء جاذبا للاستثمارات الوطنية والأجنبية. غير أن هذه الدينامية لم تنعكس بالقدر الكافي على بنية المبادلات التجارية، وذلك نتيجة استمرار ارتفاع الواردات، ليس فقط من سلع التجهيز والمدخلات الضرورية للإنتاج، وإنما أيضا من المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي، بما فيها منتجات يتوفر المغرب بشأنها على إمكانيات حقيقية لإنتاجها محليا وبشكل تنافسي. وانطلاقا من هذا التشخيص، تعتزم الحكومة اعتماد الإجراءات التالية:

- تنفيذ سياسة إرادية لاستبدال تنافسي وانتقائي للواردات، من خلال توجيه الاستثمار نحو الإنتاج المحلي للسلع المستوردة بكثرة، ولا سيما تلك التي تتميز بطلب داخلي مستقر وبإمكانات واقعية للإنتاج الوطني. وستواكب هذا الإجراء مراجعة آليات التحفيز، بما يتيح إعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم في خلق القيمة المضافة وتعزيز الإدماج المحلي وتطوير القدرات التصديرية وكذا الاندماج في سلاسل القيمة الاستراتيجية، وهو ما سيساهم في تقليص العجز التجاري، وتعزيز علامة "صُنع في المغرب"، وترسيخ السيادة الاقتصادية والصناعية للمغرب؛

- إطلاق إجراءات محددة لتعويض الواردات بالإنتاج الوطني، من خلال خارطة طريق ترتكز، بالخصوص، على الإجراءات التالية:

1. تحديد قائمة محدودة من المنتجات والقطاعات ذات الإمكانات العالية للإنتاج المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى تعقيدها التكنولوجي والصناعي، وكذا نسبة تغطيتها للواردات. وعلى سبيل المثال، يتعلق الأمر بالأجهزة والمعدات المنزلية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، والأثاث والتجهيزات، ومنتجات التنظيف والعناية بالجسم، والمنتجات الصحية وشبه الطبية، والمستلزمات المدرسية، وبعض منتجات الصناعات الغذائية والتحويلية، فضلا عن قطع الغيار والمكونات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع؛
2. الربط بين بعض التحفيزات المالية وأثرها على استبدال المنتجات المستوردة المحددة؛
3. تسهيل الولوج إلى العقار الصناعي بأسعار تنافسية لفائدة الشركات الراغبة في الاستثمار في إنتاج هذه المنتجات؛
4. تفعيل الأفضلية الوطنية في مجال الطلبيات العمومية بالنسبة لبعض منتجات الاستهلاك المحلي.

- إحداث، ابتداء من سنة 2027، المرصد الديناميكي للواردات والفرص الصناعية، بهدف تحديد، منتجا بمنتج، إمكانات الاستبدال التنافسي للواردات وإغناء بنك المشاريع الصناعية. كما سيتم ربط التحفيزات بشكل أكبر بنتائج قابلة للقياس مرتبطة بالإدماج المحلي والمشتريات الوطنية وفرص الشغل الدائمة ونقل التكنولوجيا والتصدير، مع تعزيز تعبئة الطلب العمومي والخاص لفائدة الإنتاج المحلي.

III.2.2.5. الصناعات الإبداعية والألعاب الإلكترونية والسينما: روافد جديدة ذات قيمة

تعمل المملكة على هيكلة صناعاتها الإبداعية باعتبارها قطاعات اقتصادية قائمة بذاتها، من خلال إحداث منطقة متخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية(Gaming) ، بمدينة الرباط بكلفة إجمالية تبلغ 460 مليون درهم، منها 160 مليون درهم تم دفعها، بهدف جعل المغرب قطبا إقليميا للألعاب الإلكترونية. إضافة إلى إطلاق برنامج Gamification Lab بشراكة مع CDG Invest، بميزانية قدرها 10 ملايين درهم ومشروع بناء المدينة الدولية للسينما بورزازات، بكلفة إجمالية تبلغ 240 مليون درهم، منها 60 مليون درهم كمساهمة من قطاع التواصل، فضلا عن تنظيم Morocco Gaming Expo، الذي شهد تنظيم ثلاث دورات. وستعرف سنة 2027 تجسيد هذه البنيات التحتية الإبداعية، بما يسهم في تشغيل المواهب الشابة وتعزيز جاذبية الاستثمارات.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي وتثمين التراث الثقافي، وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد بشأن اقتصاد المعرفة والصناعات الإبداعية وتشغيل الشباب. كما يساهم هذا التوجه في تحقيق الهدفين الثامن والتاسع من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقين بالعمل اللائق والابتكار، وكذا الهدف الخامس، ولا سيما من خلال دراسة "إكرام 2" حول مكانة المرأة الصحفية، ومن خلال دعم تشغيل الشباب عبر قطاع الألعاب الإلكترونية والصناعات الإبداعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المرسوم رقم 2.24.1143، تم إدماج ثلاثة قطاعات استراتيجية جديدة ضمن نطاق اختصاص قطاع التواصل، والمتمثلة في صناعة الألعاب الإلكترونية والإعلام الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، وهو ما مكن من توفير الإطار المؤسساتي لهذه الاستراتيجية.

المكتسبات برسم سنة 2026

اجتازت الصناعات الإبداعية، خلال هذه السنة، عدة مراحل حاسمة، وهو ما يتجلى من خلال الإنجازات التالية:

1. **إرساء منظومة وطنية واعدة لصناعة الألعاب الإلكترونية**: تم تنظيم ثلاث دورات ناجحة للمعرض الدولي للألعاب الإلكترونية بالرباط. كما تعززت دينامية هيكلة القطاع، لا سيما من خلال الاستوديوهات والمقاولات الناشئة ومهن الألعاب الإلكترونية، إلى جانب إدماج صناعة الألعاب الإلكترونية والإعلام الرقمي والتكنولوجيات الجديدة ضمن اختصاصات قطاع التواصل بموجب المرسوم رقم 2.24.1143، بما يعزز جاذبية المغرب للمستثمرين الدوليين ويساهم في إحداث فرص الشغل لفائدة المواهب الشابة؛
2. **الارتقاء بالسينما إلى بنية تحتية اقتصادية**: عبر إحداث مشروع المدينة الدولية للسينما بورزازات، بكلفة إجمالية تقدر بـ 240 مليون درهم، منها 60 مليون درهم كمساهمة من طرف قطاع التواصل، حيث يتم إنجاز هذا المشروع في إطار آلية صاحب المشروع المنتدب من طرف الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية، بموجب اتفاقية مبرمة، على الخصوص، بين وزارة الداخلية، والمديرية العامة للجماعات الترابية، وقطاعي السياحة والصناعة، والولاية المعنية، والجماعات الترابية المتواجدة بجهة درعة-تافيلالت. وسيساهم هذا المشروع في توفير بنية تحتية سينمائية للمغرب ذات مواصفات عالمية وتعزيز تموقعه كوجهة رئيسية للتصوير السينمائي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على هيكلة المنظومة الوطنية لصناعة الألعاب الإلكترونية وتسريع مشروع المدينة الدولية للسينما بورزازات، إلى جانب تنمية الكفاءات المرتبطة بالمهن الجديدة في المجال الرقمي وصناعة الألعاب الإلكترونية.

المحور 1. هيكلة صناعة الألعاب الالكترونية

تتمثل أهم التدابير المبرمجة والرامية إلى هيكلة قطاع صناعة الألعاب الإلكترونية فيما يلي:

- مواصلة جهود هيكلة منظومة وطنية لصناعة الألعاب الإلكترونية تستهدف الاستوديوهات والشركات الناشئة والمهن المرتبطة بألعاب الفيديو .كما ستتواصل أشغال مشروع إحداث منطقة متخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية بكلفة إجمالية تبلغ 460 مليون درهم، منها 160 مليون درهم تم دفعها، وذلك في أفق جعل المغرب قطبا إقليميا لصناعة الألعاب الإلكترونية؛
- تفعيل برنامج Gamification Lab بشراكة مع CDG Invest، بغلاف مالي إجمالي قدره 10 ملايين درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2027-2029 لفائدة الهيئات المهنية العاملة في مجال الألعاب الإلكترونية، وذلك بهدف دعم حلول التلعيب (Gamification) التي تطورها الاستوديوهات المغربية إلى جانب المساهمة في تكوين الكفاءات في المهن الرقمية الجديدة.

المحور 2. المدينة الدولية للسينما بورزازات

تخطو السينما، من جهتها، مرحلة جديدة من خلال مشروع إحداث المدينة الدولية للسينما بورزازات. وسيتم صرف الاعتمادات المخصصة للأشغال بشكل تدريجي، خلال الفترة 2027-2029، وفقا لتقدمها، وذلك في إطار مساهمة قطاع التواصل بمبلغ 60 مليون درهم في هذا المشروع، الذي تبلغ كلفته الإجمالية ما يناهز 240 مليون درهم. وسيساهم هذا المشروع في تعزيز مكانة المغرب كوجهة سينمائية ذات إشعاع عالمي، ومضاعفة الآثار الاقتصادية والتنموية على المستوى الترابي بجهة درعة-تافيلالت.

III.3.2.5. الفلاحة: توطيد سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية

بفضل موسم فلاحي 2026/2025 استثنائي، عرفت القيمة المضافة الفلاحية، وفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، ارتفاعا بنسبة 21,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2026 مع مساهمة القطاع الأولي بـ 1,9 نقطة في النمو الوطني. وعلاوة على انتعاش إنتاج الحبوب، يستند هذا الأداء إلى سلاسل فلاحية ذات قيمة مضافة عالية، تم تعزيزها

بفضل استراتيجية «الجيل الأخضر»، وفي مقدمتها سلسلة الأشجار المثمرة، فضلا عن دينامية الاستثمار الفلاحي، المدعومة بالآليات المتاحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية. وتهدف السنة المالية 2027 إلى توطيد هذه المكتسبات على المدى البعيد، من خلال توجيه التحفيزات بشكل أكبر نحو القيمة المضافة والابتكار.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030»، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بأكادير بتاريخ 13 فبراير 2020، والتي يقوم محورها الثاني على استدامة التنمية الفلاحية من خلال توطيد سلاسل الإنتاج، وتحسين مداخيل الفلاحين، وتعزيز تنافسية القطاع وقدرته على الصمود. ويتم تنزيل هذا التوجه في إطار العقود-البرامج المبرمة مع الهيئات البيمهنية، التي تشكل مراجعتها أحد التزامات البرنامج الحكومي، والذي حدد مسارا واضحا لتحقيق ذلك، يقوم على إعادة ضبط استراتيجية «الجيل الأخضر» على أساس حصيلة منتصف المرحلة، واعتماد مقاربة ترتكز على القيادة على أساس القيمة المحققة لكل متر مكعب من الماء ولكل منصب شغل، وكذا التعاقد بشأن الدعم العمومي للاستثمار.

المكتسبات برسم سنة 2026

تتجلى إنجازات استراتيجية «الجيل الأخضر» في مجال توطيد السلاسل، من خلال المكتسبات الرئيسية الثلاثة التالية:

1. **قيمة مضافة فلاحية في تحسن ملحوظ:** وفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، سجل القطاع الفلاحي تسارعا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 21,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2026 عوض 8,3% خلال نفس الفصل من سنة 2025. وإلى جانب إنتاج من الحبوب يناهز 90 مليون قنطار، بارتفاع نسبته 50,6% مقارنة بمتوسط السنوات العشر الأخيرة، تبرز المندوبية السامية للتخطيط الأداء الجيد للإنتاج الفلاحي خارج الحبوب، المدعوم بسلسلة الأشجار المثمرة، وكذا الانتعاش الذي عرفه نشاط تربية الماشية، بفضل برنامج إعادة تشكيل القطيع؛
2. **سلاسل الأشجار المثمرة تسجل مستويات قياسية:** بلغ إنتاج الزيتون، برسم الموسم 2026/2025، مليوني طن، بارتفاع نسبته 111%، فيما بلغ إنتاج الحوامض 1,9 مليون طن (+25%)، وإنتاج التمور 160.000 طن (+55%)، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله على الإطلاق. وقد ساهم في بلوغ هذه النتائج تطور المساحة المغروسة بنخيل التمر، التي انتقلت من 50.900 هكتار سنة 2008 إلى أزيد من 69.490 هكتارا سنة 2025، إلى جانب الظروف المناخية الملائمة؛
3. **سلاسل ذات قيمة مضافة عالية مؤمّنة بفضل الموارد المائية غير التقليدية:** تحافظ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحلية مياه البحر باشتوكة (15.000 هكتار في طور الاستغلال) على قيمة مضافة تقدر بـ 9 مليارات درهم وعلى ما يقارب مليون يوم عمل. كما سيساهم مشروع الداخلة (نسبة تقدم الأشغال بلغت 94%) من إنتاج ما يقارب 500.000 طن من الخضروات المبكرة وإحداث ما يقارب 10.000 منصب شغل قار، بالإضافة إلى مشروع الكردان الذي سيمكن من رفع إنتاج الحوامض بنسبة 22% واقتصاد 76 مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويا.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يهدف عمل الحكومة، خلال سنة 2027، إلى تحويل الانتعاش الظرفي لسنة 2026 إلى مكاسب مستدامة من حيث القيمة المضافة. وفي إطار إعادة ضبط استراتيجية «الجيل الأخضر»، ستنصب الجهود على توطيد هذه السلاسل، وتأمين تزويدها بالماء، وتعزيز الأثر الرافع للتحفيزات العمومية. وستتمحور هذه الأولويات حول المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. توطيد السلاسل ذات القيمة المضافة العالية وسلسلة الأشجار المثمرة

يُبرز أداء سنة 2026 أن القيمة تُبنى داخل السلاسل المهيكلة، منذ مرحلة الغرس إلى التثمين. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مراجعة العقود-البرامج الخاصة بالسلاسل في إطار دراسة إعادة ضبط استراتيجية «الجيل الأخضر»، مع اعتماد لوحة قيادة للاستدامة تهدف إلى قياس القيمة المضافة لكل متر مكعب من الماء ولكل منصب شغل؛
- تطوير قدرات تثمين منتجات الأشجار المثمرة (العصر، والتلفيف، والتخزين، والتبريد)، بهدف تحويل كميات قياسية إلى قيمة مضافة والحد من خسائر ما بعد الجني، وذلك استنادا إلى نموذج الأقطاب الفلاحية؛
- مواصلة مواكبة إعادة تشكيل القطيع الوطني، من خلال تشجيع إناث الأغنام والماعز المخصصة للتوالد.

المحور2. التأمين المائي للمدارات ذات القيمة المضافة العالية

ترتبط استدامة السلاسل ذات القيمة المضافة العالية بتأمين تزويدها بالماء، ولا سيما في المناطق التي تعرف ضغطا قويا على الفرشات المائية. وتتمثل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار فيما يلي:

- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية المائية الفلاحية: مشروع حماية سهل سايس (30.000 هكتار، بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية)، منطقة الري في الجنوب الشرقي لسهل الغرب (30.000 هكتار، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي)، ومنطقة الري سيدي محمد الشريف (1.800 هكتار، بتمويل من بنك التنمية الألماني)؛
- استكمال أشغال مشروع تحلية مياه البحر في الداخلة (5.000 هكتار)؛
- مواصلة تطوير الري التكميلي على مساحة تناهز 34.000 هكتار لدعم عمليات الري خلال فترات الجفاف والإجهاد المائي؛
- التحضير والمفاوضات لإنجاز الأشغال المتعلقة بشبكات الري المعتمدة على المياه المحلاة في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص: منطقة سيدي رحال (8.000 هكتار، محطة التحلية بالدار البيضاء)، وتعزيز ري منطقة ملوية انطلاقا من محطة التحلية المستقبلية في المنطقة الشرقية.

المحور3. تعزيز أثر الرافعة لصندوق التنمية الفلاحية وتوجيه التحفيزات نحو القيمة المضافة والابتكار

يظل أثر الرافعة لصندوق التنمية الفلاحية متركزا بالأساس على تجهيز المستغلات الفلاحية، فيما يتطلب تعزيز دوره اعتماد توجيه التحفيزات بشكل أفضل نحو الاستثمارات الأكثر إسهاما في خلق القيمة والابتكار. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- التعاقد بشأن مساعدات صندوق التنمية الفلاحية على أساس عقود أهداف تحدد التزامات في مجال الإنتاج واقتصاد الماء وتزويد السوق الداخلية، وربط منح هذه المساعدات بالحصيلة المائية للمشاريع، وبمعيار النجاعة الطاقية بالنسبة لتجهيزات الري؛
- مراجعة نظام التحفيزات بهدف تكييف نسب الدعم وفقا لمستوى القيمة المضافة وعدد مناصب الشغل المحدثة، وتوسيع الحوافز لتشمل أنشطة التثمين، والبنيات التحتية لما بعد الجني، وكذا التجميع؛
- دعم الابتكار الفلاحي، من خلال تطوير الفلاحة الدقيقة واعتماد الأدوات الرقمية، واللجوء إلى الضخ بالطاقة الشمسية، وتشجيع استعمال البذور والأصناف ذات المردودية العالية، وكذا الإشهاد على المنتجات ومنحها علامات الجودة؛

– وضع آلية لتتبع وتقييم أثر الرافعة للصندوق، تتولى قياس حجم الاستثمار المترتب عن كل درهم من الدعم، وكذا القيمة المضافة ومناصب الشغل المحدثة، مع إعطاء الأولوية للاستغلاليات الفلاحية العائلية والمتوسطة ولمنظمات المنتجين.

III.4.2.5. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يواصل قطاع الصيد البحري ترسيخ انتقاله من منطق الإنتاج إلى منطق خلق القيمة، حيث بلغت الكميات المفرغة من المنتجات البحرية، سنة 2025، ما يناهز 1,2 مليون طن بقيمة 15,5 مليار درهم، فيما بلغت الكميات المصدرة حوالي 774.000 طن بقيمة 26,6 مليار درهم. كما ساهم القطاع في توفير حوالي 271.000 منصب شغل مباشر و553 وحدة عملية لتثمين المنتجات. وترسخ تربية الأحياء المائية كرافعة استراتيجية للنمو بفضل تحديد حوالي 24.000 هكتار لهذه الأنشطة بإمكانات إنتاج تناهز 300.000 طن. وستعرف سنة 2027 توسيع شبكة المحميات البحرية، ورقمنة مراقبة أنشطة الصيد، وتحديث البنيات التحتية للتفريغ والتثمين.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية، التي أدرجت أنشطة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ضمن منطق السيادة الغذائية، والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية، والحفاظ على الرأسمال الطبيعي البحري، وتثمين الاقتصاد الأزرق، بما ينسجم مع الموقع البحري للمملكة وامتدادها الإفريقي والأطلسي. ويتجسد هذا التوجه، من خلال خارطة الطريق القطاعية 2025-2027، وكذا العمل على تنفيذ توصية النموذج التنموي الجديد الرامية إلى تسريع التحول الإنتاجي للقطاع، ولا سيما في مجال تربية الأحياء المائية، والمساهمة المحددة وطنيا من خلال تكييف سياسات الصيد وتدبير الساحل مع التغيرات المناخية. كما يساهم هذا التوجه، بالأساس، في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 14، ثم الأهداف 2 و8 و9 و12 و13 و5، بما في ذلك تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب في أنشطة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية. ويوفر البرنامج الوطني لتطوير الاقتصاد الأزرق، المنجز بدعم من البنك الدولي، الإطار العام لهذه الأوراش في انسجام مع المحور المخصص للتنمية المستدامة.

المكتسبات برسم سنة 2026

سجل قطاع الصيد البحري العديد من المكتسبات على مستوى مجمل سلسلة القيمة الخاصة به، كما تبين ذلك الإنجازات التالية:

1. **سلسلة قيمة للصيد البحري معززة على امتداد مختلف مكوناتها:** بلغت الكميات المفرغة من المنتجات البحرية، سنة 2025، ما يناهز 1,2 مليون طن بقيمة 15,5 مليار درهم، فيما بلغت الكميات المصدرة حوالي 774.000 طن بقيمة 26,6 مليار درهم. كما ساهم قطاع الصيد البحري في توفير حوالي 271.000 منصب شغل مباشر، يشمل العمل في عرض البحر وفي البر وفي مجال تربية الأحياء المائية، و553 وحدة عملية لتثمين المنتجات، مما يعزز مكانة المغرب كفاعل تنافسي في قطاع الصيد البحري، ويسهم في تموين السوق وتوفير فرص الشغل بالمناطق الساحلية؛
2. **إمكانات واعدة لتربية الأحياء المائية، مهيكلة وفي طور التفعيل:** تم إنجاز مخططات لتهيئة مناطق لتربية الأحياء المائية على مستوى ثماني جهات، تغطي 77% من الساحل الوطني، مع تحديد 24.000 هكتار موزعة على أزيد من 1.500 قطعة أرضية مخصصة لهذا النشاط، ستمكن من إنتاج ما يناهز 300.000 طن. كما تم توقيع 323 اتفاقية لإحداث واستغلال مشاريع في هذا المجال، حيث تم في إطارها إنشاء 187 مزرعة، وهو ما سيساهم في تنويع العرض الوطني من المنتجات البحرية ويعزز القدرة الوطنية للتموين الغذائي على الصمود؛

3. استدامة الموارد البحرية، ودعمها بالبحث العلمي وحكامة المجال البحري: تفعيل إجراءات التدبير المستدام للمصايد، واقتناء وتعبئة وسائل البحث في مجال علوم المحيطات، وإنجاز مشاريع للبحث والتطوير، إلى جانب التخطيط لإحداث ثلاث محميات بحرية بكل من أكادير والعرائش ورأس الشوكات الثلاث، وذلك في إطار برنامج الاقتصاد الأزرق، حيث سيمكن ذلك من تعزيز المعرفة العلمية بخصوص المخزونات السمكية وحماية المناطق البحرية الحساسة والوفاء بالالتزامات المناخية للمملكة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تعزيز التدبير المستدام للموارد البحرية، ومواكبة تنمية تربية الأحياء المائية وخلق القيمة داخل سلاسل الإنتاج. كما ستواصل العمل على تحسين السلامة البحرية وتعزيز حكامة القطاع. وسيتمحور نشاطها حول المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. استدامة الموارد البحرية وتعزيز صمودها

تتمثل التدابير المتخذة في هذا الإطار في:

- إحداث وتحديد حدود المناطق البحرية المحمية بأكادير والعرائش ورأس الشوكات الثلاث وبوجدور، بالتشاور مع المهنيين، مع العمل على إدماج أنشطة مدرة للدخل، واعتماد وتنظيم مخططات التهيئة والتدبير بحلول سنة 2030؛
- تطوير وتحديث قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، من خلال إحداث منصات ومختبرات جديدة في أفق سنة 2028، وإعداد تقارير دورية حول حملات تتبع المخزونات السمكية والرصد الأوقيانوغرافي، بما يمكن من دعم عملية اتخاذ القرار العمومي؛
- رقمنة عملية مراقبة أنشطة الصيد وتتبعها ورصدها، بهدف محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، وذلك من خلال اعتماد أنظمة المراقبة الإلكترونية على متن السفن، وتأمين شهادات الصيد، وتوفير أجهزة التموقع والتحديد الجغرافي لفائدة 5.000 قارب تقليدي، إلى جانب تعزيز المنظومة الوطنية للمراقبة التي تستهدف 1.035 سفينة؛
- تحيين مخططات تهيئة المصايد والتحكم في نشاط الصيد بحسب حالة الموارد البحرية.

المحور2. خلق القيمة وتعزيز التنافسية وتطوير السلاسل الإنتاجية

على هذا الأساس، ينصب المجهود على خلق القيمة، لا سيما في مجال تربية الأحياء المائية وتعزيز البنيات التحتية البرية. وتتجلى التدابير المتخذة في هذا الإطار فيما يلي:

- تسريع تنمية تربية الأحياء المائية البحرية، من خلال دعم الإنتاج بالمزارع، ومواكبة المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، وهيكلة المشاريع ذات الطابع الإنتاجي والاجتماعي والتضامني، ودعم تثمين منتجات تربية الأحياء المائية وتسويقها بحلول سنة 2030؛
- تحديث بنيات التفريغ والتثمين والتسويق والتوزيع: من خلال تفعيل قرى الصيادين ونقط التفريغ المهيأة بجهة الداخلة، وبدء استغلال مركز البحر بالحسيمة بحلول سنة 2027، وكذا تطوير استراتيجية الترويج الجماعي للتصدير خلال سنة 2028.

المحور3. التنمية البشرية وتعزيز السلامة البحرية وحكامة القطاع

يهم المحور الأخير النهوض بوضعية النساء والرجال العاملين بقطاع الصيد البحري، وضمان سلامتهم في عرض البحر، وكذا تعزيز حكامة الأنشطة. وتتجلى التدابير المتخذة في هذا الإطار فيما يلي:

- تعزيز المنظومة الوطنية للسلامة البحرية والإنقاذ، عبر اقتناء ستة زوارق إنقاذ جديدة في أفق سنة 2030، وتحديث شبكة الاتصالات البحرية (32 محطة مبرمجة)؛
- الرفع من مهنية القطاع وتحسين الخدمات المقدمة للبحارة، من خلال تطبيق رقمي للصحة وتجهيز 22 ملحقة صحية، ومراجعة وإنتاج أدوات التكوين، في إطار شراكة مؤسساتية، بما يعزز صحة البحارة والصيادين ويضمن سلامتهم وقابليتهم للتشغيل؛
- توسيع ولوج البحارة إلى التغطية الاجتماعية وتأطير علاقات الشغل في القطاع؛
- مواصلة رقمنة الخدمات واللاتمركز الإداري والتدبير القائم على نجاعة الأداء والحوار مع المهنيين.

III.5.2.5. السياحة

تم تحقيق الأهداف الرئيسية لخارطة طريق السياحة للفترة 2023-2026، انطلاقا من سنة 2025، فيما تم تجاوز بعضها. وبلغ عدد الوافدين من السياح ما يناهز 20 مليون، مقابل 17,5 مليون كانت مستهدفة، فيما بلغت مداخيل السياحة بالعملة الصعبة 138,1 مليار درهم، مقابل 120 مليار درهم المتوقعة. كما تم إحداث 92.000 منصب شغل مباشر، وهو ما يتجاوز هدف إحداث 80.000 منصب شغل مباشر إضافي وستعرف سنة 2027 مواصلة تنزيل الالتزامات الرامية إلى بلوغ 26 مليون سائح في أفق سنة 2030، وذلك من خلال تعزيز الاستثمار في العرض السياحي، وتعزيز الربط الجوي وذلك في إطار الاستعداد لكأس العالم 2030.

المرتكز الاستراتيجي

تترجم السياسة الحكومية التوجيهات الملكية السامية التي تكرس القطاع السياحي كرافعة لتعزيز الجاذبية وتعزيز الاستثمارات، وخلق فرص الشغل، وتثمين المجالات الترابية. وتندرج خارطة الطريق 2023-2026 في سياق يتسم بقرب احتضان الاستحقاقات الرياضية الكبرى، لاسيما تنظيم كأس العالم 2030، مما يستلزم الرفع من القدرات وتحسين جودة مكونات سلسلة القيمة السياحية.

المكتسبات برسم سنة 2026

واصل القطاع السياحي بالمغرب، خلال سنة 2026، ديناميته الإيجابية الملحوظة، وذلك في إطار مواصلة تنزيل خارطة الطريق الخاصة به وتسريع وتيرة إنجاز مختلف الأوراش ذات الأولوية، لاسيما في مجالات الترويج، وتطوير المنتوج السياحي، وتعزيز الرأسمال البشري. وتتمثل أهم المنجزات فيما يلي:

1. أداء قياسي وديناميةمتواصلة:

بلغ عدد الوافدين عبر المراكز الحدودية، عند متم شهر شتنبر 2026، 15,7 مليون سائح، مسجلا ارتفاعا بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025. كما بلغ عدد ليالي المبيت المسجلة بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، عند متم شهر غشت، حوالي 30,8 مليون ليلة مبيت ، بارتفاع يناهز 8 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025. أما مداخيل السفر بالعملة الصعبة، فقد بلغت ما يقارب 97,9 مليار درهم، عند متم شهر غشت 2026، مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,7 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025. وتعزز هذه النتائج مكانة القطاع السياحي باعتباره أحد المساهمين الرئيسيين في الرفع من مداخيل المملكة من العملة الصعبة.

2. تحسين عرض الإيواء وتسريع التنمية السياحية:

في إطار مواصلة برنامج «Cap Hospitality»، وإلى غاية متم يونيو 2026، تم تأهيل 69.000 سرير وإحداث 47.700 سرير إضافي، فضلا عن إحداث أكثر من 1.063 وحدة فندقية من مختلف التصنيفات.

أما بخصوص برنامج «Go Siyaha»، فقد تم، إلى غاية متم غشت 2026، انتقاء 1.978 مشروعا للاستفادة من البرنامج، بمساهمة قدرها 574 مليون درهم، مقابل الهدف الأولي الذي يقضي بمواكبة 1.700 مشروع في أفق نهاية سنة 2026. وتتوزع المشاريع المنتقاة كما يلي:

- 230 مشروعا في إطار محور" الاستثمار" بمبلغ 407 مليون درهم؛
- 1.748 مشروعا في إطار محور "المواكبة التقنية " بمبلغ 167 مليون درهم.

3. **تعزيز الرأسمال البشري من خلال مواصلة تنزيل أربعة برامج كما يلي:**

- تم تنزيل برنامج "Cap Excellence" من خلال انتقاء اثنتي عشرة مؤسسة للتكوين المهني مؤهلة للاستفادة من البرنامج، ووضع نموذج للتدبير المشترك، واعتماد نظام لتدبير مؤسسات التربية والتكوين، إلى جانب تجهيز هذه المؤسسات؛
- تنفيذ برنامج تكوين " Middle Managers" من خلال تنظيم دورة " Up-Skilling Program for Middle Management،" التي تم تعزيزها ببرامج تكوين تأهيلية ودورات تكوينية مشتركة بين علامتين تجاريتين لفائدة العاملين في قطاعات السياحة والفندقة والمطاعم؛
- تعزيز برنامج التكوين المستمر للتميز، من خلال منصة التعلم الإلكتروني "maharati.ma"، ومحتويات تكوينية موجهة للمهنيين، مرفقة بدورات متخصصة حضورية "Master Classes"؛
- تمكين 1.100 مستفيد من الحصول على شهادات الكفاءة في إطار برنامج KAFAA، خلال دورته الأولى، و6.000 مستفيد خلال دورته الثانية، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للمستفيدين الحاصلين على الشهادة إلى 7.100 مستفيد معتمد.

4. **تعزيز الربط الجوي والترويج للوجهة السياحية للمغرب:** ستُمكن استراتيجية "Light in Action"، التي أطلقها المكتب الوطني المغربي للسياحة، من تأمين 14,4 مليون مقعد جوي، خلال سنة 2026، بزيادة قدرها 14,28% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025. كما أسهمت هذه الاستراتيجية في تنويع الأسواق المصدرة للسياح وتعزيز الشراكات مع منظمي الرحلات السياحية ومنصات الحجز، مما مكن من استقطاب 2,9 مليون زبون وتحقيق 10,6 مليون ليلة مبيت. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعزيز الترويج الدولي لوجهة المغرب، من خلال حملات " المغرب أرض الأنوار" وتطوير التواصل الرقمي والتسويق عبر المؤثرين وتثمين الوجهات ذات الإمكانات الواعدة والترويج المرتبط بالتظاهرات الكبرى وتنشيط موقع "visitmorocco.com" وإنتاج مضامين سمعية بصرية ورقمية.

5. **تعزيز الإطار التنظيمي:** تم تنزيل برنامج تدبير وتتبع الزيارات السرية في إطار تطبيق نظام تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، تنفيذًا لأحكام القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، ولا سيما المادة 6 منه وكذا المادة 14 من المرسوم رقم 2.23.441 الصادر لتطبيقه.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

رغم تحقيقه هذه الأرقام المهمة، يواجه القطاع عدة تحديات ترتبط أساسا بالتفاوتات المجالية في العرض السياحي، وضعف السياحة الداخلية، وضعف جودة العرض والخدمات، ومحدودية الربط الجوي والتسويق، إضافة إلى محدودية تنويع العرض السياحي، وإلى نقص الموارد البشرية المؤهلة، وكذا تعرض القطاع لمنافسة دولية قوية.

ولمواجهة هذه التحديات، تعتزم الحكومة إطلاق خارطة طريق جديدة لقطاع السياحة، بهدف ترسيخ الدينامية التي يشهدها القطاع وتعزيز تموقع المغرب ضمن الوجهات السياحية الخمس عشرة الأكثر استقطابا للزوار على الصعيد العالمي، وبلوغ هدف 26 مليون سائح في أفق سنة 2030.

وستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تنزيل خارطة الطريق الجديدة، من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى الارتقاء بالعرض والمنتوج السياحي وتأهيل الرأسمال البشري. وسيتم ذلك، عبر ثلاثة محاور ذات أولوية كما يلي:

المحور1. تطوير العرض السياحي وتحفيز الاستثمار

ستعرف سنة 2027 تثمين مكتسبات خارطة الطريق 2023-2026، من خلال التهيئة السياحية، ودعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتهيئة القرى السياحية وتثمينها. ويقتضي بلوغ 26 مليون زائر، في أفق 2030، توسيع العرض وتعزيز دعم الاستثمار، وذلك من خلال:

- تطوير صناعة سياحية صديقة للبيئة وتشجيع إحداث فرص الشغل وتشجيع الابتكار التكنولوجي والرفع من تنافسية المنتوج السياحي، بما يسهم في استقطاب المزيد من السياح المحليين والدوليين؛
- تسريع مشاريع التنشيط السياحي، من خلال مواكبة المستثمرين وتتبعهم، ومواصلة الدعم التقني والمالي للجهات من أجل استكمال تنزيل برامج التنمية السياحية.

ومن جهة أخرى، تعتزم الشركة المغربية للهندسة السياحية، برسم سنة 2027، استكمال برنامج التثمين السياحي لفائدة 16 قرية، بكلفة قدرها 188 مليون درهم، والذي يشمل أكشاك ومراكز للمعلومات ومنصات للمشاهدة وفضاءات للاستراحة ومواقف للسيارات وتهيئة المشاهد والتشوير ودعم المشاريع الخاصة.

المحور2. استثمارات و آفاق التطوير السياحي 2027-2028

سيواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة، برسم سنة 2027، تنفيذ استراتيجيته للترويج السياحي، بما ينسجم مع توجهات الرؤية السياحية في أفق سنة 2030، والتي تهدف إلى رفع عدد الوافدين إلى 26 مليون سائح. وفي هذا الإطار، ستتركز تدخلاته على ضمان استدامة المكتسبات المسجلة سنة 2025 والنتائج المحققة سنة 2026، مع العمل على تعزيز رافعات النمو المرتبطة بالربط الجوي والترويج وتوزيع العرض السياحي المغربي، وذلك على النحو التالي:

1- **التوزيع:** تتمثل أهم الإجراءات المزمع اتخاذها فيما يلي:

- ضمان بلوغ الهدف المحدد للموسم الشتوي 2026-2027 والمتمثل في استقطاب 1,4 مليون سائح، بزيادة قدرها 20%، وتحقيق 5 ملايين ليلة مبيت؛
- تنفيذ حملات تسويقية مشتركة، ذات أثر قوي وواسعة النطاق، وذلك في إطار دعم الجهود التجارية للشركاء من منظمي الرحلات السياحية ووكالات السفر عبر الإنترنت "Online Travel Agency (OTA)"على مستوى الأسواق المستهدفة؛
- توطيد الأسواق ذات الأولوية وتنويع محفظة الشركاء من منظمي الرحلات السياحية، مع تفضيل الفاعلين المتخصصين.

2- **الطيران:** تتمثل أهم الإجراءات المزمع تنفيذها سنة 2027 في:

- تأمين طاقات استيعابية جوية جديدة من خلال الرفع من عدد المقاعد المتعاقد بشأنها، وفتح خطوط جوية جديدة وتوسيع نطاق الأسواق التي يتم تأمين الربط الجوي بها. وسيتم تحديد الأهداف الخاصة بسنة 2027 والتعاقد بشأنها، خلال الربع الأول منها، استنادا إلى الهدف المرجعي المتمثل في استهداف 14,4 مليون مقعد جوي خلال سنة 2026؛
- ترسيخ حضور شركة "Ryanair " ضمن المنظومة الجوية، من خلال توقيع مذكرة تفاهم مهيكلة لمدة 5 سنوات، تشمل تعزيز المطارات الثانوية، والاستفادة من الأسطول المتمركز في المغرب وتعزيز دعم النشاط الداخلي من أجل توطيد دينامية نموه؛
- تعزيز أسواق بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وشبه الجزيرة الإيبيرية، والبنلوكس، من خلال إبرام اتفاقيات إطار متعددة السنوات مع شركات الطيران"Wizz Air" و"Vueling" و"Transavia"، بما يسهم في ضمان استدامة الربط الجوي مع هذه الأسواق المصدرة للسياح؛

- تكثيف الربط الجوي مع أوروبا من خلال الرفع من وتيرة الرحلات على الخطوط الموجودة وتنويع الأسواق المصدرة للسياح؛
- هيكلة توسيع الربط الجوي بعيد المدى مع السوق الأمريكية، من خلال تعزيز الخطوط الموجودة وتوسيع محفظة الشركاء من شركاء النقل الجوي؛
- تحقيق اختراق استراتيجي للأسواق ذات الإمكانات العالية من حيث حجم التدفقات، من خلال استهداف الأسواق الأربعة الرئيسية المصدرة للسياح في الصين والاستعداد لولوج السوق الهندية.

3 - **التسويق والرقمنة :** يُرتقب، برسم سنة 2027، دعم السياحة الداخلية والترويج المرتبط بالتظاهرات السياحية، ولا سيما من خلال مواصلة النهوض بالسياحة الداخلية عبر حملة «نتلاقاو فبلادنا»، ومواكبة التظاهرات الرياضية والثقافية الكبرى وتنفيذ مخططات الترويج الجهوية. كما سيتم اعتماد برنامج سنوي للترويج، مع تتبع عدد الحملات المنجزة والجهات المشمولة والآثار المترتبة عنها.

المحور3. الرأسمال البشري

يهدف هذا المحور إلى تحسين نسبة الإدماج المهني وتوفير تكوين ذي جودة بشراكة مع المهنيين، وفق نموذج ملائم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع. وهكذا، ستعرف سنة 2027 مواصلة تنفيذ التدابير التالية:

- تعزيز استدامة البرامج الأربعة المندرجة ضمن محور الرأسمال البشري لخارطة الطريق، لا سيما "Cap Excellence" و"Middle Managers" والتكوين المستمر للتميز و"KAFAA" ؛
- تعزيز إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة (883 طالبا مسجلا سنة 2025 و7 مسالك تكوينية)، بالإضافة إلى كل من معهد تواركة ومعهد طنجة وكذا معهد ورزازات، وذلك في أفق بلوغ نسبة 50% من الإناث ضمن المسجلين بمؤسسات التكوين الفندقي والسياحي سنة 2027 .

III.6.2.5. الصناعة التقليدية

تعزز الصناعة التقليدية مكانتها كقطاع يشهد تسارعا في وتيرة هيكلته، حيث بلغ عدد الصناع التقليديين المسجلين في السجل الوطني للصناعة التقليدية 457.000 صانع تقليدي، كما تم إحداث 230 تنظيمًا مهنيًا، وتم إيداع 77 علامة جودة، بينما بلغ رقم المعاملات في مجال التصدير 1,232 مليار درهم سنة 2025. وتتسم سنة 2027 بالجمع بين هيكلة القطاع، والارتقاء بالجودة، فضلا عن إحداث تجهيزات كبرى ذات إشعاع في أفق كأس العالم 2030.

المرتكز الاستراتيجي

يجسد العمل الحكومي التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعزيز الرأسمال البشري، والنهوض بتشغيل الشباب، والحفاظ على التراث الوطني للصناعة التقليدية، وكذا توجيهات النموذج التنموي الجديد بشأن تثمين المهن وتحسين قابلية التشغيل. كما يندرج هذا العمل في إطار خارطة الطريق للتشغيل، التي تساهم فيها شبكة التكوين المهني للقطاع، وفي إطار أهداف التنمية المستدامة 4 و8 و11 المتعلقة بالتكوين والعمل اللائق والحفاظ على التراث الثقافي. وتشكل هيكلة القطاع، من خلال السجل الوطني للصناعة التقليدية، شرطا أساسيا لاستفادة الصناع من البرامج العمومية، بما في ذلك تعميم التغطية الاجتماعية.

المكتسبات برسم سنة 2026

عرفت سنة 2026 دينامية كبيرة في قطاع الصناعة التقليدية، من خلال إرساء عدة إجراءات تهدف إلى دعم الصناع التقليديين، وتعزيز سلسلة التصدير، وتأهيل الرأسمال البشري، والحفاظ على التراث الوطني. وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

1. **تسارع هيكلة القطاع:** بلغ عدد الصناع التقليديين المسجلين في السجل الوطني للصناعة التقليدية الحاصلين على البطاقات المهنية، ما يناهز 457.000 صانع تقليدي، من أصل 2,6 مليون صانع ينشط بالقطاع. كما بلغ عدد المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حوالي 674.000 شخصا، وبلغ عدد التنظيمات المهنية التي تم إحداثها ما يناهز 230 تنظيما مهنيا، مما مهد الطريق لهيكلة القطاع وتحسين استهداف برامج الدعم؛
2. **الرفع من الجودة وتحسن الأداء في مجال التصدير:** تم إعداد 77 علامة وعلامة مميزة، والتصديق على 2.500 وحدة إنتاج ومراقبتها، إلى جانب بلوغ رقم معاملات في مجال التصدير ناهز 1,232 مليار درهم، خلال سنة 2025، مدعوما برقمنة سلسلة التصدير عبر منصة «Export Artisanat» المرتبطة بمنصة «PortNet»؛
3. **تعزيز منظومة التكوين ونقل المعارف:** من خلال شبكة تضم 67 مؤسسة للتكوين المهني، وبرامج للتكوين المستمر والمصادقة على التجارب المهنية المكتسبة لفائدة الصناع التقليديين، إلى جانب العمل على نقل المعارف والمهارات المرتبطة بنحو عشر حرف مهددة بالاندثار سنويا، في إطار برنامج «الكنوز الحرفية المغربية» المنجز بشراكة مع اليونسكو؛
4. **الحفاظ على التراث الوطني:** يتيح برنامج «الكنوز الحرفية المغربية»، المنجز بشراكة مع اليونسكو، نقل المعارف والمهارات المرتبطة بنحو عشر حرف سنويا، مع تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحفاظ عليها، ولا سيما في الأقاليم الجنوبية، حيث سيمكن ذلك من صون الحرف المهددة بالاندثار ونقل المعارف والمهارات العريقة إلى الأجيال الصاعدة. وتشمل هذه الدينامية أيضًا وضع العلامات والتصديق وتثمين المنتجات الحرفية، بما يعزز إشعاع التراث الثقافي المغربي على الصعيد الدولي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يواجه القطاع إكراهات هيكلية تحول دون الاستغلال الكامل لإمكاناته، وذلك رغم النتائج الإيجابية التي حققها. ويتعلق الأمر، على الخصوص، بهيمنة القطاع غير المهيكل، وضعف تجميع الفاعلين، ومحدودية اللجوء إلى قنوات التسويق الحديثة، وتقادم أدوات وأساليب الإنتاج، وضعف تأهيل الصناع التقليديين، وصعوبة الولوج إلى التمويل، وضعف التكوين والتأهيل.

وخلال سنة 2027، ستعزز الحكومة هيكلة القطاع ومهنيته، مع دعم تحسين الجودة، والولوج إلى الأسواق، وتطوير الكفاءات، والتثمين المستدام للمعارف والمهارات الحرفية. وسيشمل عملها، علاوة على ذلك، التحول الرقمي وتحديث البنيات التحتية المخصصة للإنتاج والتسويق. ويندرج هذا العمل في إطار خارطة الطريق الجديدة للقطاع، التي تتمحور حول دعم الإنتاج والتنشيط الترابي، والترويج والمواكبة في مجال التصدير، وكذا التكوين وتأهيل الصناع التقليديين. وسيتم تنزيل هذه الإجراءات في إطار المحاور الخمسة التالية:

المحور1. تنظيم وهيكلة القطاع

تظل هيكلة الحرف وتنظيماتها المهنية متطلبا أساسيا للارتقاء بالجودة. وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي:

- مواصلة التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية وتبادل المعطيات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) لفائدة الصناع التقليديين؛
- إحداث 200 تنظيم مهني إضافي على المستويات الإقليمية والجهوية والوطنية، باعتبارها أساسًا لتنفيذ البرامج العمومية وتعزيز مهنية القطاع.

المحور2. تطوير الجودة ودعم الإنتاج والتسويق

سيتم في هذا الإطار اتخاذ الإجراءات التالية:

- الافتحاص والمصادقة على 600 وحدة إنتاج ونقطة بيع، فضلا عن مواصلة إعداد علامات الجودة والترويج لها وحمايتها، وكذا تنفيذ برامج البحث والتطوير المرتبطة بمختلف سلاسل الصناعة التقليدية؛
- تنظيم تظاهرات للترويج وتحسين إنتاجية سلاسل الصناعة التقليدية (منظومة الإنتاج، وتوفر المواد الأولية، والترويج)، وذلك في إطار شراكة مع غرف الصناعة التقليدية والفاعلين المحليين.

المحور3. التكوين وقابلية التشغيل ونقل المعارف والمهارات

يشمل هذا المحور تعزيز التكوين الاساسي والتكوين المهني بالتدرج، وإدماج التقنيات الحديثة، وتطوير التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين، لتحسين جودة المنتجات والخدمات، ومواكبة الرفع من الصادرات، والمصادقة على مكتسبات التجربة المهنية. وستعرف سنة 2027 تنفيذ الإجراءات التالية:

- وضع برنامج لتحسين جاذبية مؤسسات التكوين المهني، خلال الفترة 2027-2029، من خلال إعادة تأهيلها، وتهيئتها وتجهيزها، وذلك لاستقطاب 35.105 مستفيد في إطار التكوين الأساسي خلال سنة 2027، مع التركيز على التكوين المهني بالتدرج؛
- تنظيم التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين بما يعادل نحو 20.000 مستفيد-يوم من التكوين سنويًا خلال الفترة 2027-2029، والاعتراف بمكتسبات التجربة المهنية، ومواكبة إدماج الشباب الخريجين؛
- تعزيز برنامج نقل المهارات والمعارف المرتبطة بالحرف (نحو عشر حرف سنويا)، مع تعزيز إجراءات الحفاظ عليها، لا سيما في الأقاليم الجنوبية.

المحور4. التحول الرقمي للقطاع والتصدير

تتيح الرقمنة للصناع التقليديين ولوجًا مباشرا إلى الأسواق، ولا سيما أسواق التصدير. وتتمثل أهم الإجراءات برسم سنة 2027 فيما يلي:

- تفعيل نظام معلوماتي مندمج لتدبير البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، تشمل كامل دورة حياتها (البرمجة، والإنجاز، والاستغلال)؛
- رقمنة كاملة لسلسلة القيمة في مجال التصدير عبر منصة «Export Artisanat» المرتبطة بمنصة «PortNet» ، والتي ستمكن من تحقيق سياسة صفر ورق، وتقليص الآجال، وتعزيز تنافسية الصناع التقليديين والتعاونيات والمقاولات المصدرة.

المحور5. التجهيزات الكبرى للإشعاع

سيشكل إحداث منشأتين كبيرتين للإشعاع واجهة للفنون التقليدية للمملكة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- إحداث واحة فنون الصناعة التقليدية بمراكش، باعتبارها واجهة حية للمعارف والمهارات الحرفية، إلى جانب توفير فضاءات للتنشيط والإيواء والإطعام، على أن تكون جاهزة في أفق تنظيم كأس العالم 2030؛
- إحداث مدينة الفنون والمهن بالولجة في سلا، في إطار تأهيل ضفتي وادي أبي رقراق، والتي ستشمل 110 محلات، ومركز التميز للخزف، ومنطقة إنتاج صديقة للبيئة (أفران للغاز، ومحطة لمعالجة الطين).

III.7.2.5. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانته كقطاع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، يقوم على قيم التضامن والإدماج والمصلحة العامة، ويشكل رافعة لتعزيز الاستدامة وإحداث مناصب الشغل، لا سيما لفائدة الشباب والنساء. ويضم القطاع أكثر من 65.000 تعاونية و269.000 جمعية وكذا 63 تعاضدية، حيث يطمح إلى إحداث 500.000 منصب شغل والمساهمة بنسبة تتراوح بين 6 و8% من الناتج الداخلي الخام خلال العشر سنوات القادمة. ومكن برنامج مؤازرة من تمويل 800 مشروع خلال سبع دورات، وإحداث 21.548 منصب شغل، والمحافظة على 28.653 منصب شغل. في حين شمل برنامج تحفيز النسوة 400 مشروع خلال الفترة 2026-2028. وستتواصل، برسم سنة 2027، عملية التمويل المشترك المباشر للمشاريع، والإدماج الاقتصادي للنساء، وتحديث مواكبة التعاونيات.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية التي جعلت من الاقتصاد التضامني رافعة لإدماج الشباب والنساء وتثمين المجالات الترابية، وكذا في إطار النموذج التنموي الجديد، الذي يدعو إلى الانتقال من تدخلات مجزأة إلى آليات مندمجة، حيث جعل من الاقتصاد الاجتماعي رافدا لإحداث مناصب شغل محلية. ويحظى القطاع باعتراف وطني ودولي، تُوّج بقرار الأمم المتحدة، الصادر في 18 أبريل 2023 بشأن النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خدمة التنمية المستدامة. ويساهم هذا العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 1 و5 و8 و10.

المكتسبات برسم سنة 2026

مكنت أهم الإجراءات التي تم اتخاذها، برسم سنة 2026، على الخصوص، من مواصلة تنفيذ برنامج "مؤازرة" وبرنامج "تحفيز النسوة" وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد تمثلت أهم المنجزات فيما يلي:

1. **برنامج "مؤازرة"، سبع نسخ والأثر الملموس على التشغيل** :مكن البرنامج، الذي نُفذ خلال الفترة 2020-2026، من تمويل 800 مشروع، وساهم في إحداث 21.548 منصب شغل، والمحافظة على 28.653 منصب آخر، حيث ساهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء وتعزيز قدرات الفاعلين في القطاع؛
2. **برنامج "تحفيز النسوة"، الدورة الأولى المخصصة للنساء:** من المرتقب دعم 400 مشروع، خلال الفترة 2026-2028، منها 40 مشروعا برسم سنة 2026، إلى جانب إحداث 500 منصب شغل برسم سنة 2026، و2.000 منصب سنة 2027، و2.500 منصب سنة 2028. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات التقنية والتدبيرية للنساء، ودعم إحداث التعاونيات النسائية، وهيكلة منظومة ترابية للمواكبة؛
3. **مجهود متواصل للارتقاء بالكفاءات:** استفاد 13.873 مستفيدا من برامج التكوين في إطار تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي ساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للمنظمات، وتحسين جودة منتجاتها وابتكارها، وكذا تيسير ولوجها إلى التمويلات والشراكات.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تتجلى مقاربة الحكومة، برسم سنة 2027، في جعل التعاونيات رافعة للتنمية الترابية، ولإحداث الثروة، والحفاظ المستدام على مناصب الشغل. كما ستواصل تنفيذ البرامج التي أثبتت نجاعتها، وتعمل على مواكبة تحديث التعاونيات، من خلال المحاور الأربعة التالية:

المحور1. مواصلة تنفيذ برنامج مؤازرة، من خلال التمويل المشترك والمباشر لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك بهدف إحداث مناصب الشغل والحفاظ عليها، وكذا تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمنظمات القطاع.

المحور2. الإدماج الاقتصادي للنساء، من خلال برنامج تحفيز النسوة، الذي يروم تعزيز القدرات، والمواكبة المنهجية، وتحسين الولوج إلى التمويل والأسواق.

المحور3. مواكبة التعاونيات وتحديثها، من خلال:

- تعزيز دور مكتب تنمية التعاون بهدف مواكبة التعاونيات عبر الرقمنة، ودعم التسويق، والولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية؛
- تعزيز النسيج التعاوني وضمان استدامته، من خلال تحويل التعاونيات إلى هياكل اقتصادية مستدامة تساهم في خلق القيمة والحفاظ على مناصب الشغل، إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني والحكامة؛
- إحداث تعاونيات جديدة تستجيب للحاجيات الترابية، من خلال وضع نموذج جديد لإحداث التعاونيات يقوم على تبني نهج ذكي وترابي في الاستهداف، بهدف تعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على المناطق ذات الهشاشة الاجتماعية المرتفعة والفئات الأكثر عرضة للإقصاء الاقتصادي. ويعطي هذا البرنامج الأولوية لفئات الشباب الموجودين خارج منظومتي التعليم والتكوين وسوق الشغل، وكذا للأشخاص في وضعية إعاقة، والنساء في وضعية هشاشة، وساكنة العالم القروي.

المحور4. إحداث بنك للمشاريع التعاونية، يتيح الانتقال من الفكرة إلى مشروع قابل للتمويل، بهدف توجيه ريادة الأعمال التعاونية نحو مشاريع واقعية تستند إلى الإمكانات الترابية وفرص التمويل. ويتمثل الهدف، خلال سنة 2027، في بلوغ 500 مشروع تعاوني قابل للاستمرار وللتمويل، بالإضافة إلى إحداث 30 حاضنة ترابية.

III.8.2.5. الرياضة: الأداء والرأسمال البشري وإشعاع المملكة

تعيش الرياضة الوطنية لحظة تاريخية، تجسدت في تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم إلى نهائيات كأس العالم 2026، وتتويجه بكأس الأمم الأفريقية لكرة القدم، إلى جانب تتويج المنتخب الوطني لأقل من 17 سنة بلقب كأس أمم إفريقيا، وفوز المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة بكأس العالم لهذه الفئة، فضلاً عن إحراز الميدالية الذهبية في بطولة العالم للكاراتيه والتتويج باللقب العالمي في الملاكمة النسائية. وقد ارتفع رصيد البنيات التحتية الرياضية بنسبة 53% منذ سنة 2021، ليبلغ 2.496 منشأة، من بينها 1.463 ملعبا للقرب في الوسطين القروي وشبه الحضري، في حين يتقدم إنجاز الملعب الكبير الحسن الثاني ببنسليمان (115.000 مقعد) وفق الجدولة الزمنية لكأس العالم 2030. وتجمع سنة 2027 بين التحضير للاستحقاقات الكبرى (كأس أمم إفريقيا 2027، الألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس 2028، كأس العالم 2030)، وإصلاح النظام الأساسي للرياضيين من المستوى العالي، والرقمنة الشاملة لحكامة الجامعات الرياضية.

المرتكز الاستراتيجي

يجسد عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية، التي تجعل من الرياضة رافعة للتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي وازدهار المواطنين، والتي تفرض تأهيل البنيات التحتية الرياضية وفق المعايير الدولية استعدادا للاستحقاقات القارية والعالمية الكبرى، وفي مقدمتها كأس العالم 2030، بما ينسجم مع ما تم التأكيد عليه في الباب الأول من هذه المذكرة بشأن دور الرياضة في تسريع تنفيذ مختلف الأوراش الوطنية. كما تجسد أيضا التحول الذي يدعو إليه النموذج التنموي الجديد، من منطق التنشيط الرياضي إلى مقاربة قائمة على الاستثمار في الرأسمال البشري والأداء والإدماج، وتجعل من الدبلوماسية الرياضية أداة لإشعاع المملكة دوليا. كما تساهم، كذلك، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3 و5 و10 و17، من خلال تعميم النشاط البدني، وترسيخ المساواة بين النساء والرجال في المجال الرياضي، والحد من التفاوتات الترابية في الولوج إلى الممارسة الرياضية.

كما تمتد مقاربة الرأسمال البشري الرياضي لتشمل مختلف مراحل المسار الرياضي، من الرياضة المدرسية، في إطار التنسيق مع قطاع التعليم، إلى الرياضة المنظمة داخل الجامعات الملكية المغربية، وصولا إلى رياضة المستوى العالي، بما يضمن مواكبة المسار الرياضي بشكل متكامل. ويرتبط هذا الشق أيضا بمكون التكوين المهني، من خلال الشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لإعادة تأهيل الرياضيين مهنيا، وبمكون الصحة، باعتبار النشاط البدني محددا رئيسيا للوقاية. ويستجيب هذا الشق كذلك للأولوية الحكومية الثالثة في بعدها المتعلق بالإدماج الاجتماعي والترابي، وللأولوية الخامسة من خلال مساهمتها في تعزيز جاذبية المملكة.

المكتسبات برسم سنة 2026

عاشت الرياضة الوطنية مرحلة استثنائية، سواء على أرض الملعب أو على مستوى بنياتها التحتية، كما تشهد على ذلك الإنجازات التالية:

1. **نتائج تاريخية وإشعاع دولي مؤكد:** تأهل المنتخب الوطني إلى كأس العالم لكرة القدم 2026، وتم تتويجه بكأس الأمم الإفريقية لكرة القدم. كما توج المنتخب الوطني لأقل من 17 سنة بطلا لإفريقيا في كرة القدم، بينما فاز منتخب أقل من 20 سنة بكأس العالم لهذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك، تعززت هذه النتائج بالتتويج بالميدالية الذهبية في الألعاب العالمية للكاراتيه 2025 وإحراز اللقب العالمي في الملاكمة النسائية. إلى جانب ذلك، تم تنظيم أزيد من 80 تظاهرة رياضية دولية على التراب الوطني، في كرة القدم وكرة السلة وكرة اليد والكرة الطائرة والكاراتيه والإبحار الشراعي والتنس وتنس الطاولة والفروسية والغولف، مما يؤكد موقع المملكة كمنصة لاستقبال التظاهرات الرياضية الكبرى؛
2. **رصيد من البنيات التحتية في توسع سريع:** بلغ عدد المنشآت الرياضية التابعة للدولة 2.496 منشأة رياضية، بارتفاع بلغ 53% منذ سنة 2021، لا سيما من خلال خمسة ملاعب كبرى في طور التأهيل وأربعة ملاعب أُنجزت حديثا، وملعب واحد قيد الإنشاء. كما تتواصل الأشغال لإنجاز القاعتين متعددتي الرياضات بفاس وأكادير، في حين تم تسليم 1.463 ملعبا للقرب في الوسطين القروي وشبه الحضري، وفتح 500 ملعب أمام العموم داخل المؤسسات التعليمية لفائدة الساكنة المحلية؛
3. **تعزيز حكامة الجامعات الملكية الرياضية:** تطبيقا للمنشورين الوزاريين رقم 24.137 ورقم 24.155 المتعلقين بحكامة الجامعات الملكية الرياضية، تم عقد 42 جمعا عاما عاديا، وتم التوقيع على 42 ملحقا لاتفاقيات الأهداف بعد تقييم نجاعة أداء هذه الجامعات، إلى جانب تفعيل آليات ربط الدعم بالنتائج، مما ساهم في إرساء ثقافة الشفافية والتدبير القائم على نجاعة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل المنظومة الرياضية الوطنية. وقد تُرجمت دينامية تحديث حكامة القطاع، أيضا، من خلال إحداث خمس شركات جهوية مكلفة بتدبير واستغلال وتثمين البنيات التحتية الرياضية بطنجة والدار البيضاء وفاس ومراكش وأكادير.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تعتزم الحكومة، خلال سنة 2027، تهيئة الظروف اللازمة للتحضير للاستحقاقات الرياضية المقبلة، من خلال تحديث البنيات التحتية وتدبيرها، وتعزيز حماية الرياضيين ومواكبتهم، وتوسيع الولوج إلى الممارسة الرياضية مع تحديث حكامة القطاع. وتتجسد هذه الأولويات من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المحور1. البنيات التحتية والتحضير للمواعيد الكبرى

تؤطر الاستحقاقات الرياضية الكبرى المقبلة الجدول الزمني لتنفيذ برنامج تحديث وتأهيل التجهيزات الرياضية. وتتمثل المشاريع المبرمجة في هذا الصدد فيما يلي:

- مواصلة البرنامج الوطني لتحديث المنشآت الرياضية الكبرى، من خلال تأهيل الملاعب الوطنية الكبرى ومواصلة أشغال إنجاز الملعب الكبير الحسن الثاني ببنسليمان (115.000 مقعد)، وفقا للجدولة الزمنية للتحضير لكأس العالم 2030؛
- إصلاح نموذج تدبير واستغلال البنيات التحتية الرياضية، القائم على نجاعة الأداء والاستدامة المالية وتحسين معدل استعمال المنشآت ومواردها الذاتية؛
- التشغيل الفعلي، قبل متم سنة 2027، لنظام المعلومات الجغرافي الوطني للبنيات التحتية الرياضية، الذي يغطي مجموع المنشآت العمومية والتي تشكل موضوع اتفاقيات، باعتباره أداة للمساعدة على التخطيط الترابي؛
- تفعيل مخطط تطوير الاقتصاد الرياضي، بهدف الرفع من مساهمة قطاع الرياضة في الناتج الداخلي الخام إلى 1,5% في أفق سنة 2030.

المحور2. التميز الرياضي وحماية الرأسمال البشري الرياضي

ترتكز نجاعة الأداء كذلك على تحضير الرياضيين وحماية مسارهم. وتتمثل أهم الإجراءات المبرمجة، في هذا الصدد، فيما يلي:

- تنزيل برنامج التميز الرياضي «المغرب 2030» لتحضير المنتخبات الوطنية ذات الأولوية للاستحقاقات الكبرى، لا سيما كأس أمم إفريقيا 2027، والألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس 2028، وكأس العالم 2030، مع اعتماد التتبع الطبي الرياضي المندمج ووضع معايير الجودة لمراكز التحضير الرياضي في أفق نهاية 2027؛
- إصلاح النظام الأساسي للرياضيين من المستوى العالي، مما سيمكن من إرساء إطار مندمج للحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والمواكبة الاجتماعية والمهنية، إلى جانب التحضير لإعادة التأهيل المهني، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والذي يستهدف أزيد من 2.000 رياضي؛
- تفعيل المنظومة الوطنية المندمجة للوقاية من العنف في التظاهرات الرياضية ومحاربة الرهانات الرياضية غير القانونية، مدعومة ببرنامج وطني للعمل التطوعي يُعبّئ 5.000 متطوع رياضي.

المحور3. رياضة القرب والحكامة الرقمية للمنظومة الرياضية

يتعلق هذا المحور بتطوير رياضة القرب وحكامة المنظومة الرياضية، وذلك من خلال المشاريع التالية:

- مواصلة البرنامج الوطني لملاعب القرب وإحداث أندية رياضية للقرب متعددة الرياضات موزعة على التراب الوطني قبل نهاية سنة 2027، مع تعزيز التعاقد مع الجماعات الترابية والفاعلين الجمعويين للحد من التفاوتات المجالية في الولوج إلى الممارسة الرياضية؛
- النهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الجهوي، وتعزيز الرياضة البارالمبية؛
- ربط 100% من الجامعات الرياضية بالنظام المعلوماتي الرياضي الوطني قبل نهاية سنة 2027، بما فيه من وحدات تخص الجامعات والرياضيين واتفاقيات الأهداف، وكذا آليات تتبع نجاعة الأداء؛
- تعميم المنظومة متعددة المعايير لتخصيص الدعم لتشمل كل الجامعات الرياضية، بما يضمن تخصيص الدعم وتوزيعه وفق معايير موضوعية وقابلة للقياس، مع نشر تقرير سنوي لتقييم نتائجها، إلى جانب إصلاح إطار التعاقد المنصوص عليه في القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، والذي ستستفيد منه أزيد من 50 جامعة رياضية، انسجاما مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

III.3.5. تعزيز إسهام الاستثمار الخاص في خلق الثروة وفرص الشغل

III.3.5.1. الاستثمار الخاص ومناخ الأعمال

يواصل المغرب ترسيخ دينامية استثمار خاص واسعة النطاق، تجسدت في المصادقة من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات على 322 مشروعا، بغلاف استثماري يقارب 555 مليار درهم، مع توقع إحداث نحو 203.000 منصب شغل، إضافة إلى توقيع 155 اتفاقية استثمار على المستوى الجهوي، في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، باستثمارات إجمالية تفوق 9,2 مليار درهم، والتي ستمكن من إحداث 12.481 منصب شغل مباشر. أما فيما يخص مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية، فقد بلغت مستوى قياسيا قدره 60,6 مليار درهم برسم سنة 2025. وسيواكب مشروع قانون المالية لسنة 2027 هذه الدينامية ، من خلال مواصلة الدعم العمومي المنصوص عليه في إطار أنظمة الدعم الخاصة بميثاق الاستثمار، واستكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، مع التركيز على التنفيذ الفعلي للمشاريع وتوطينها الترابي.

المرتكز الاستراتيجي

تنبثق هذه الاستراتيجية من الخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2022، والذي فعّل دور الميثاق الوطني للاستثمار، بهدف تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وإحداث 500 ألف منصب شغل خلال الفترة 2022-2026، والذي أسند إلى المراكز الجهوية للاستثمار مهمة الإشراف على مسار عملية الاستثمار. كما تترجم هذه الاستراتيجية التوصية الواردة في النموذج التنموي الجديد، الرامية إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي إجمالي الاستثمارات في أفق سنة 2035، فضلاً عن القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار والمحور المتعلق به في البرنامج الحكومي. وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بتاريخ 10 أكتوبر 2025، تم توسيع خارطة فرص الاستثمار، لتشمل كذلك المناطق الجبلية والواحية والساحلية، وذلك في انسجام تام مع الاستراتيجيات القطاعية المعنية. كما دعا الخطاب الملكي الموجّه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2026 القطاع الخاص "للارتقاء إلى فاعل استراتيجي، في التحول التنموي ببلادنا، وأن يكون أكثر مبادرة وابتكارا، وأكثر قدرة على خلق فرص الشغل".

هكذا، ينتقل العمل العمومي من مرحلة إرساء الآليات إلى قياس نتائجها وأثرها. أما بالنسبة لسنة 2027، فيتجسد هذا التوجه، على مستوى الاختيارات الميزانياتية، من خلال إعطاء الأولوية للتنزيل الفعلي للمشاريع المصادق عليها وكذا آليات الدعم المتاحة.

المكتسبات برسم سنة 2026

تؤكد نتائج هذه السنة الانتقال من مرحلة تنزيل ميثاق الاستثمار إلى مرحلة تحقيق النتائج، وذلك على المستويات الأربعة الآتية:

1. **ميثاق استثمار مفعّل :** عُقد، منذ مارس 2023، أحد عشر اجتماعا للجنة الوطنية للاستثمارات، تمت خلالها المصادقة على 322 مشروعاً استثمارياً في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص الموجه للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، بمبلغ إجمالي للاستثمارات يقارب 555 مليار درهم، وحوالي 203.000 منصب شغل مرتقب. كما أضحت المصادقة على اتفاقيات الاستثمار تتم على المستوى الجهوي، بالنسبة للمشاريع المستفيدة من نظام الدعم الأساسي التي يقل مبلغ استثماراتها عن 250 مليون درهم، وكذا بالنسبة للمشاريع المستفيدة من نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ومنذ يناير 2025، تم توقيع 155 اتفاقية استثمار على المستوى

الجهوي، بعد المصادقة عليها من طرف اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بحجم استثمارات يفوق 9,2 مليار درهم، ستمكن من إحداث 12.481 منصب شغل مباشر؛

2. **جاذبية دولية في تطور متسارع:** بلغت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 60,6 مليار درهم سنة 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 86,1% مقارنة بسنة 2021، كما بلغت التدفقات الصافية 31,2 مليار درهم، بزيادة قدرها 53,2% مقارنة بالفترة نفسها، وذلك بفضل تنفيذ 150 عملية للترويج للاستثمار منذ سنة 2021 في حوالي ثلاثين بلدا، من خلال جولات ترويجية ومنتديات ولقاءات للأعمال؛

3. **مناخ أعمال في تحسّن:** وفقاً للنسخة الثانية من تقرير «Business Ready» لسنة 2025 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، سجلت المملكة نتيجة إجمالية قدرها 63,44 نقطة، مقابل 62,41 نقطة في النسخة الأولى، مما يضعها في المرتبة الثانية على الصعيدين الإفريقي والعربي، وبنتيجة تفوق المعدلات العالمية والإفريقية والعربية. ويجمع هذا المؤشر ثلاث أبعاد، تتمثل في الإطار التنظيمي، الذي سجل 70,06 نقطة، والخدمات العمومية المقدمة للمقاولات، التي سجلت 64,55 نقطة، والفعالية العملياتية، التي بلغت 55,71 نقطة؛

4. **إصلاحات متخذة وجب تعزيز فعاليتها:** أتاحت خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال إطلاق إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية، إلى جانب إجراءات لتبسيط المساطر ورقمنتها، حيث تم إطلاق 98% من مبادراتها وإنجاز 72% منها. وقد أعقب تعميم منصة DirectEntreprise في مارس 2025 إحداث أكثر من 50.300 مقاولة إلكترونياً إلى غاية ماي 2026، بمتوسط أجل يقارب ثلاثة أيام بالنسبة للملفات المستوفية للشروط. كما أسهم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار في تعزيز التنظيم الترابي لمواكبة المشاريع ودراسة ملفاتها.

وتظل مواصلة تحسين آجال الأداء محددا أساسيا بالنسبة لسيولة المقاولات، لا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد أسهمت التدابير المتخذة، خلال السنوات الأخيرة، في تحسن ملموس في آجال الأداء بالقطاع العام، حيث بلغ متوسط الأجل المصرح به من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية 34,7 يوما في مارس 2026، ثم 35,6 يوما في يونيو 2026، أي بمستوى يقل بكثير عن السقف القانوني المحدد في 60 يوما، وذلك وفقا للمعطيات التي ينشرها بشكل فصلي مرصد آجال الأداء التابع للقطاع المكلف بالمالية. وبالنسبة للقطاعات الوزارية والجماعات الترابية، فقد بلغ متوسط أجل الأداء حوالي 23 يوما في أبريل 2026، وفقا لتتبع آجال أداء الطلبيات العمومية الذي تتولاه الخزينة العامة للمملكة، والذي ينشره المرصد ذاته. ويتعين تعزيز هذه المكتسبات، موازاة مع التطبيق التام للنظام المحدث بموجب القانون رقم 69.21 الرامي إلى الحد من تأخر الأداء بين المقاولات، والذي تم بموجبه توسيع نطاق الالتزامات المتعلقة بالتصريح تدريجياً ليشمل فئات جديدة من المقاولات.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

يواكب مشروع قانون المالية لسنة 2027 الاستثمار الخاص، من خلال خمس مجموعات من التدابير، تتمثل في تعزيز أنظمة الدعم المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، واستكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، ودخول المرصد الوطني للاستثمار حيز الخدمة، وإرساء إطار استراتيجي جديد لتحسين مناخ الأعمال، ومواكبة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. كما تهيئ هذه التدابير لإعداد استراتيجية وطنية جديدة للاستثمار الخاص للفترة المقبلة، تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من الفترة السابقة والأولويات الوطنية في مجالات التشغيل ونسبة الإدماج المحلي والتنمية المجالية والتحول الإنتاجي.

المحور1. تسريع وتيرة الاستثمار الخاص وتعزيز تنزيل ميثاق الاستثمار

تتعلق المجموعة الأولى من التدابير بجوهر منظومة الدعم، القائمة على آليات الدعم المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، والتي أضحت فعاليتها تقاس من خلال مدى تنزيل المشاريع. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تعزيز أنظمة الدعم الثلاثة التي دخلت حيز التنفيذ في إطار ميثاق الاستثمار، والمتمثلة في نظام الدعم الأساسي، ونظام الدعم الخاص الموجه للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، ونظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وستنصب الجهود على تحسين الولوج إلى هذه الأنظمة، وتسريع معالجة الملفات، وتتبع مدى تنفيذ المشاريع المستفيدة من الدعم. وسيتم إيلاء عناية خاصة لمواصلة تنزيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، والذي انطلق تنفيذه سنة 2025 بعد نشر المرسوم رقم 2.25.342؛
- استكمال الإطار التنظيمي وتفعيل نظام الدعم الخاص لدعم تطوير المقاولات المغربية على الصعيد الدولي. كما ستتواصل جهود تعزيز الاستثمار المنتج لمغاربة العالم من خلال آليات ملائمة للإعلام والمواكبة؛
- تعزيز البعد الترابي لسياسة الاستثمار، ولا سيما بالنسبة للمشاريع المندرجة ضمن نظام الدعم الأساسي والتي تقل قيمة استثماراتها عن 250 مليون درهم، وتلك المستفيدة من نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. وتهدف هذه المقاربة إلى تعزيز القرب في اتخاذ القرار، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتقليص آجال معالجة الملفات. كما ستواكبها مواصلة تبسيط مسار الاستثمار، بما يساهم في تيسير مسار المستثمر وتسهيل دراسة المشاريع وإنجازها؛
- مراجعة آليات التحفيز القائمة، ولا سيما منح الاستثمار، بما يضمن ملاءمتها بشكل أفضل مع الأولويات الاقتصادية الوطنية وتعزيز أثرها على الاقتصاد. ويستند ذلك أساساً إلى معايير مرتبطة بإمكانات الإنتاج المحلي كبديل للواردات، وإحداث القيمة المضافة، وتعزيز مستوى الإدماج المحلي، والقدرة على التصدير، ومدى اندماج المشاريع ضمن سلاسل القيمة الاستراتيجية.

المحور2. استكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

يتطلب تعزيز الاستثمارات توفير آليات للقرب قادرة على مواكبة المستثمر ودخول مشروعه حيز الخدمة، والذي يقتضي استكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار. وتتمثل الإجراءات المقررة في هذا الإطار فيما يلي:

- مواصلة تنفيذ القانون رقم 47.18، والذي تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 22.24، بما يمكن من تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارها المخاطب الترابي المرجعي، وتحسين مواكبة المستثمرين، من مرحلة دراسة الملفات إلى إنجاز المشاريع ودخولها حيز الخدمة؛
- تطوير منصة «CRI-Invest» لتصبح شبّاكا رقميا وحيدا فعليا، بهدف تجميع وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار. وسيترافق هذا التطور مع تعميم تتبع المشاريع الموكلة إلى المراكز الجهوية للاستثمار، وإرساء لوحة قيادة وطنية تتيح تتبع مستوى تقدم هذه المشاريع، ونسبة تنزيلها، ومناصب الشغل التي تم إحداثها، مع تعزيز القيادة ووضوح أثرها الاقتصادي.

المحور3. تفعيل المرصد الوطني للاستثمار

يعتبر قياس النتائج المحققة فعليا ضرورة قائمة، مما يبرز أهمية دخول المرصد الوطني للاستثمار حيز التشغيل. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تسريع إحداث مرصد لتتبع الاستثمار الخاص، يتوخى إرساء منظومة وطنية مستدامة وقابلة للتشغيل البيني لجمع ومعالجة وتحليل المعطيات المتعلقة بالاستثمار الخاص والتشغيل ومناخ الأعمال، بما يتيح توفير رؤية موحدة ومتكاملة لمختلف مراحل إعداد المشاريع وإنجازها؛
- إعداد أولى التحليلات ومذكرات التتبع من طرف المرصد، بهدف تعزيز التقييم البَعدي لفعالية أشكال الدعم الممنوحة وتحسين توجيه السياسات العمومية، استناداً إلى مؤشرات يتم تحيينها بصفة منتظمة وترابية، وتشمل، على الخصوص، آجال معالجة الملفات، ومدى تنفيذ المشاريع، والمبالغ المستثمرة فعليا، ومناصب الشغل المحدثة،

والمداخيل الضريبية الناتجة عن المشاريع المستفيدة من التحفيزات العمومية، والتوزيع القطاعي والجهوي للاستثمارات.

المحور4. إرساء إطار استراتيجي جديد لتحسين مناخ الأعمال

مع اقتراب خارطة الطريق 2023-2026 من نهايتها، سيتم إرساء إطار جديد، بهدف تقليص الفجوة التي لا تزال قائمة بين جودة النصوص والتجربة الفعلية للمقاولات. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ الإجراءات التالية:

- إعداد إطار استراتيجي جديد لتحسين مناخ الأعمال، ليحل محل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال، وذلك لمواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التنافسية وتسهيل الاستثمار. وسيركز هذا الإطار، على الخصوص، على تبسيط المساطر، وتعزيز قابلية توقّع القرارات، وتحسين جودة الخدمات، على المستويين المركزي والترابي؛
- مواصلة رقمنة مسار المستثمر، ولا سيما من خلال التشغيل البيني لنظم المعلومات، وتقليص الوثائق المتكررة، وضمان قابلية تتبع القرارات. كما سيهدف الإطار الجديد إلى الحد من الفوارق في المعالجة بين الجهات، وتحسين وضوح آليات الدعم، لا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتعزيز تتبع المشاريع إلى غاية تنزيلها على أرض الواقع؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، بهدف تقليص آجال وتكاليف المساطر وتعزيز قابلية توقّع القرارات. وستستند منظومة التتبع والتدبير إلى مؤشرات تقيس النتائج المحققة فعليا، ولا سيما آجال وتكاليف المساطر، ورضا المستثمرين، ونسبة تنفيذ المشاريع.

المحور5. مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

تولي الحكومة عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بهدف تعزيز قدرتها على النمو والحد من مخاطر تعثرها. وإلى جانب منظومة الدعم المالي المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، ستتم كذلك مواكبة هذه المقاولات من خلال التدابير التالية:

- تعزيز مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ابتداء من سنة 2027، من خلال تدابير للحفاظ على خزينتها، ولا سيما تتبع آجال الأداء وآجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، وتعزيز ضمانات التمويل، والتفعيل الفعلي للحصة البالغة 30% من الطلب العمومي المخصصة لها، إلى جانب الفئات الأخرى المنصوص عليها في النصوص التنظيمية؛
- مواصلة تنفيذ الإطار التعاقدي الجديد للفترة 2026-2030، الموقّع في أبريل 2026 بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، بهدف تعزيز إمكانات نمو المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وإحداث مناصب الشغل والحفاظ عليها، وتعزيز النسيج الاقتصادي الوطني، بميزانية سنوية قدرها 100 مليون درهم، وذلك بهدف مواكبة 800 مقاولة صغيرة جداً وصغرى ومتوسطة سنويا.

III.2.3.5. تمويل الاقتصاد

يعد تمويل الاقتصاد عبر قطاع مالي حديث وناضج ومستقر شرطا أساسيا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. وفي هذا السياق، بذل المغرب جهودا كبيرة خلال العقدين الماضيين لتهيئة الشروط الضرورية، من حيث المنظومة القانونية والتنظيمية والادوات المالية والبنية التحتية والمؤسساتية لقطاعه المالي. ويتوفر المغرب على نظام بنكي ومنظومة تأمين متينين، مع مستوى مؤشرات احترازية تفوق بكثير الحدود الدنيا المنصوص عليها قانونيا زيادة لسوق رساميل بدينامية ملحوظة، تتميز بارتفاع مؤشرات البورصة وزيادة السيولة. بالإضافة إلى ذلك، تنصب الجهود على توفير دعم مهم لفئات

من الفاعلين الاقتصاديين لا تستفيد كما يجب من الخدمات المالية وهكذا، مكنت منظومة الضمان العمومي، من توفير قروض بقيمة 44,2 مليار درهم في سنة 2025 لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

يدعم مشروع قانون المالية لسنة 2027، هذه الدينامية، لا سيما من خلال مواصلة تعزيز آليات الضمان والتمويل لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ومن خلال أجرأة المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وكذا تطوير سوق الرأسمال، وفقا لمتطلبات زيادة تعبئة التمويلات المحلية.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني ودمجه في سلاسل القيمة العالمية. ويساهم في تحقيق أحد أهداف النموذج التنموي الجديد المتمثل في رفع حصة الاستثمار الخاص إلى ثلثي إجمالي الاستثمار، خاصة من خلال إزالة العائق الرئيسي الذي يواجهه: وهو صعوبة الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وتُستكمل هذه الجهود بتعزيز الشمول المالي من خلال الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي أُطلقت في سنة 2019 بالتعاون مع بنك المغرب، والتي بدأت مرحلتها الثانية في سنة 2026، بالإضافة إلى الاستعداد لمواءمة القطاع المالي مع الالتزامات المناخية للمملكة من خلال استراتيجية تطوير التمويل المناخي بحلول سنة 2030. كما تستند هذه الجهود على متانة نظام بنكي وتأميني يخضعان للإشراف وفقًا للمعايير الدولية، وذلك شرطا أساسي لكسب ثقة المدخرين والمستثمرين ولضمان عمق الائتمان الممنوح للاقتصاد .وفي إطار السنة المالية 2027، التي تجعل من السيادة المالية أولوية، يستجيب هذا التوجه لدعوة صاحب الجلالة، نصره الله، خلال خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026 للعمل على تعبئة مثلى للادخار الوطني وتوسيع الولوج للتمويلات، الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وللابتكار والتصنيع والتصدير.

المكتسبات برسم سنة 2026

تُظهر الإنجازات التي تحققت خلال هذه السنة أن تمويل الاقتصاد يتطور إيجابيا على مستوى العمق والتنوع في آن واحد:

1. **تطور حجم التمويل المخصص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:** فقد مكنت آليات الضمان التي تديرها الشركة الوطنية للضمان وتمويل المشاريع "تمويلكوم"، من تعبئة ما يناهز 44,2 مليار درهم من القروض البنكية سنة 2025، بزيادة قدرها 6%، لما مجموعه 62.000 عملية. بالإضافة إلى 321 مليون درهم بسعر فائدة تفضيلي قدمتها "تمويلكوم"، في إطار التمويل المشترك عبر صندوق "تمويل" لـ 10.444 عملية متعلقة بالاقتصاد الأخضر وريادة الأعمال ومغاربة العالم. يرتقب أن تساهم العمليات الممولة في هذا الإطار في خلق 45.000 منصب شغل في السنة؛

2. **الانتقال إلى مستوى أعلى من أهداف الشمول المالي:** حيث تم تحقيق نتائج مهمة في مجال الوصول إلى الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد حسابات "الأداء المحمول" من 6,9 مليون سنة 2022 إلى13,82 مليون في سنة 2024، ثم إلى 16,8 مليون سنة 2025. كما تم استكمال الإطار القانوني للتمويل التعاوني والقروض الصغرى والتأمينات الصغيرة. بالإضافة إلى التوقيع في دجنبر 2025 على ميثاق تمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة جدًا، الذي ينص على إنشاء لجنة توجيه ومتابعة، لا سيما فيما يتعلق بالتزامات البنوك؛

3. **قطاع بنكي متين، يشكل ركيزة التمويل المستدام:** يبلغ معدل الملاءة المالية 16,1% علما أن النسبة الدنيا التنظيمية محددة في 12%، ومعدل السيولة على المدى القصير 172% مقابل الحد الأدنى البالغ 100%. وقد بلغ صافي الربح الإجمالي للبنوك 19,2 مليار درهم في سنة 2025 بعد أن كان 15,7 مليار في سنة 2024. حيث ارتفع إجمالي الودائع المجمعة إلى 1.372 مليار درهم، واستقرت نسبة القروض المتعثرة عند 8,3%. ويبلغ رصيد القروض (الإجمالي) في قطاع القروض الصغرى، الذي أعيد هيكلته بموجب القانون رقم 50.20 ونصوصه التطبيقية، 10,6 مليار درهم لصالح 740.824 مستفيدا، 48% منهم من النساء؛

4. **قطاع تأمينات متين، يشكل المستثمر المؤسساتي الرئيسي في الاقتصاد:** يدبر قطاع التأمين وإعادة التأمين محفظة توظيفات مخصصة تبلغ 244,4 مليار درهم (+6,1%)، مستثمرة بنسبة 46,9% في أصول ذات دخل ثابت وبنسبة 43,2% في الأسهم؛ وتستند مساهمته في التمويل الوطني إلى التعبئة المتواصلة للادخار عبر التأمين على الحياة والرسملة، الذي يجمع 29,4 مليار درهم (+8,4%)، حيث يمثل نشاط الادخار 88% من حجم هذا الفرع؛ ويحقق القطاع في مجمله رقم معاملات قدره 63,2 مليار درهم (+7,5%)؛ وأخيرا، ترتكز هذه الدينامية على قاعدة مالية معززة، بأموال ذاتية تبلغ 51,3 مليار درهم (+5,1%)، وصافي أرباح قدره 5,7 مليار درهم (+19,1%)، ومردودية للأموال الذاتية (ROE) في حدود 11,2%؛

5. **صناديق استثمار عمومية تحفز الرأسمال الخاص لخدمة الابتكار:** عبأ صندوق محمد السادس للاستثمار، عند متم سنة 2025، غلافا أوليا يناهز 4,4 مليار درهم، مكن من استقطاب ما يقارب 14,4 مليار درهم لدى مستثمرين وطنيين ودوليين، وهو ما أتاح إحداث 14 صندوقا قطاعيا وموضوعاتيا، منها 9 صناديق مخصصة للمقاولات الناشئة. من ناحية أخرى، سمحت منتجات «CapAcces» و«CapHospitality»، اللذان تم طرحهما بالشراكة مع الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات و11 بنكا شريكا، بحلول نهاية سنة 2025، بتعبئة 1,2 مليار درهم، مما أدى إلى تعبئة استثمارات بقيمة تقارب 6,6 مليار درهم لصالح 85 مقاولة، وساهم في خلق حوالي 4.130 فرصة شغل. كما تمكّن صندوق «Innov Invest» من تعبئة أكثر من 780 مليون درهم لصالح أكثر من 500 مقاولة ناشئة، مع معدل استمرارية بلغ 94% للمقاولات المستفيدة، وخلق 4.137 فرصة شغل، وتسجيل أكثر من 37 براءة اختراع. ومن جانبه، أصبح الرأسمال الاستثماري أكثر مأسسة، حيث ارتفعت حصة الصناديق المنشأة في شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال من 12% للصناديق التي أنشئت بين عامي 2008 و2013 إلى 46% لتلك التي أنشئت بين عامي 2020 و2025، مع توظيف 2,24 مليار درهم في 64 عملية في سنة 2025.

الأولويات والمشاريع لسنة 2027

بناءً على هذه المكتسبات، يواكب مشروع قانون المالية 2027 تعميق وتنويع آليات تمويل الاقتصاد. وتهدف التدابير المعتمدة إلى تحسين ولوج المقاولات إلى التمويل، ودعم الانتقال نحو التمويل المستدام، والحفاظ على استقرار وصمود النظام المالي. وتتمحور هذه التدابير حول ثلاثة محاور متكاملة.

المحور1. تعزيز فرص الولوج إلى التمويل

الرافعة الأولى في هذا المجال تتمثل في توسيع نطاق الولوج إلى القروض، ولا سيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، وكذا الفئات التي لا تزال بعيدة عن الاستفادة من هذه الخدمات المالية. وفي هذا الإطار، تشمل الإجراءات المبرمجة ما يلي:

- تنزيل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخارطة طريق الائتلاف المغربي من أجل الشمول المالي للمرأة؛
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمويل سلاسل القيمة (Supply Chain Finance)، بشراكة مع بنك المغرب وبدعم من مؤسسة التمويل الدولية (SFI)، بالإضافة إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الشركات الصغيرة جدا؛
- مواصلة تعزيز آليات الضمان والتمويل المشترك بهدف خلق 45.000 منصب شغل إجمالي في السنة. وقد تم بالفعل تعبئة 11,6 مليار درهم من القروض خلال الربع الأول من سنة 2026، في إطار 12.035 عملية مضمونة، إضافة إلى 900 عملية تمويل مشترك عبر صندوق "تمويل" بقيمة 29,9 مليون درهم؛
- تعزيز آلية «Green Invest» للتمويل المشترك للاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، حيث يمكن أن تصل مساهمتها إلى 40% من البرنامج الاستثماري في حدود 15 مليون درهم، بمعدل 2% سنويًا، بالنسبة للمشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتثمين النفايات.

المحور2. تحديث سوق الرساميل وتعزيز توجهه نحو الاقتصاد الأخضر

علاوة على القروض البنكية، من المتوقع أن يلعب سوق الرساميل دوراً محورياً في تمويل الاستثمار، لا سيما الاستثمار الأخضر. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- نشر التصنيف المالي الأخضر للمغرب "Taxonomie Financière Verte"، باعتباره إجراء محوريا في إطار استراتيجية تطوير التمويل المناخي بحلول سنة 2030، وذلك بعد المشاورة العامة؛
- اعتماد الإطار القانوني للأصول المشفرة (مشروع القانون رقم 42.25)، ومواصلة تنفيذ استراتيجية التكنولوجيا المالية (Fintech)، لا سيما من خلال إنشاء المركز المغربي للتكنولوجيا المالية، وتعميق الإطار التنظيمي للتوريق والرأسمال الاستثماري، وإطلاق حيز للصكوك في السوق الداخلية؛
- اعتماد المرسوم التطبيقي للقانون رقم 58.22 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، بما يتيح، على الخصوص، تفعيل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد التسيير المبسطة، وتنظيم منح القروض من طرف هذه الهيئات، بهدف تنويع مصادر تمويل المقاولات وتعزيز ولوجها إلى التمويل عبر التمويل الذاتي؛
- استكمال استراتيجية تطوير السوق المالية في أفق 2030، التي تم إعدادها بدعم من البنك الدولي. حيث تم الانتهاء من التشخيص والمقارنة الدولية، في حين سيتم عرض رؤية خمس سنوات القادمة وخطة التنفيذ للمصادقة، بهدف مزدوج يتمثل في تعزيز دور السوق في تمويل الاقتصاد وتوسيع قاعدة المستثمرين حول المركز المالي للدار البيضاء؛
- إعداد الإطار التنظيمي لتسنيد المخاطر التأمينية، بما فيها سندات الكوارث، بهدف تمكين المملكة من أدوات للتحوط من المخاطر المناخية وتنويع مصادر التمويل.

المحور 3. ترسيخ استقرار النظام المالي ونزاهته

تعتبر متانة النظام المالي ونزاهته شرطان هامان لكسب ثقة المدخرين والمستثمرين. وهو ما تهدف التدابير التالية إلى تعزيزه:

- إعداد مدونة نقدية ومالية تهدف إلى توحيد الإطار القانوني المنظم للقطاع، وتحضير النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بتسوية أوضاع المؤسسات البنكية، واستكمال الإطار المنظم لمنح ضمان الدولة لعمليات السيولة الطارئة؛
- مواصلة ملاءمة الإطار الاحترازي للقطاع المالي مع المعايير الدولية؛
- تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استعدادا للدورة الثالثة من التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا "GAFIMOAN" المقرر انطلاقها في نونبر 2026.

III.3.3.5. أملاك الدولة: العقار العمومي، رافعة للاستثمار

يُكرّس الملك الخاص للدولة مكانته باعتباره رصيدا عقاريا استراتيجيا في خدمة التنمية، إذ بلغ الرصيد العقاري، إلى غاية منتصف سنة 2026، ما يناهز 14,2 مليون هكتار. كما تم خلال سنة 2025 تعبئة 34.190 هكتارا لفائدة 346 مشروعا استثماريا، بقيمة إجمالية للاستثمارات تجاوزت 71 مليار درهم. خلال سنة 2027، ستركز جهود الحكومة على تعزيز التأمين القانوني للملك العقاري، والتعبئة الاستباقية للعقار في خدمة الاستثمار والتجهيزات العمومية، فضلًا عن تحديث وتطوير التدبير الرقمي لأملاك الدولة.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة ضمن مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 لأملاك الدولة، الذي يرتكز على ستة محاور (تعزيز ضبط وحماية الرصيد العقاري، ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية وبرامج التنمية الجهوية، وإعادة تكوين وتثمين الرصيد العقاري، والتدبير النشيط، وتحديث منظومة المعلومات، والحكامة)، حيث بلغ معدل التقدم الإجمالي في تنفيذ هذا

المخطط 83% إلى غاية نهاية يونيو 2026. وفي هذا الإطار، يشكل العقار العمومي أحد الشروط الأساسية للتحول الاقتصادي؛ حيث يُعد توفر وعاء عقاري محصّن من الناحية القانونية يمثل عاملًا حاسمًا في قرار الاستثمار، إلى جانب الإطار الجبائي وآليات التحفيز. ومن ثم، تشكل استراتيجية أملاك الدولة حلقة وصل بين رصيد الدولة العقاري، وميثاق الاستثمار، والبرامج الكبرى للتجهيز بالمملكة. وفي إطار الإعداد لسنة 2027، تكتسي هذه الحلقة بعدا ماليا مباشرا، حيث تندرج التسوية المسبقة للوضعية العقارية للمشاريع الجديدة، ومعالجة النزاعات العقارية التي تؤخر إنجاز الاستثمارات ضمن الشروط الأساسية لبرمجتها.

المكتسبات برسم سنة 2026

سجل تدبير الملك الخاص للدولة نتائج مهمة على المستويات الثلاثة التالية:

1. **رصيد عقاري في نمو متسارع ومحصّن قانونيا:** أفضت عملية تكوين الرصيد العقاري إلى رفع مساحة الملك الخاص للدولة إلى 12 مليون هكتار سنة 2025 بزيادة بلغت 120% مقارنة بسنة 2024، واستمر هذا النمو حيث وصل إلى 14,2 مليون هكتار خلال النصف الأول من سنة 2026. كما تتسارع وتيرة التحصين القانوني لهذا الرصيد، من خلال استخراج 590.161 هكتارًا من الرسوم العقارية وإيداع 6.532.349 هكتارا من مطالب التحفيظ العقاري سنة 2025، تضاف إليها 370.680 هكتارًا محفظ و2.216.454 هكتارًا من مطالب التحفيظ خلال النصف الأول من سنة 2026.

2. **تعبئة عقارية في خدمة الاستثمار المنتج:** تمت تعبئة 34.190 هكتارًا سنة 2025 لفائدة 346 مشروعا استثماريا، باستثمارات إجمالية بلغت 71 مليار درهم، بما في ذلك القطاع الفلاحي، ثم 26.433 هكتارا خلال النصف الأول من سنة 2026. كما تم تخصيص 686 هكتارا لفائدة القطاعات الوزارية دعما لإنجاز التجهيزات العمومية والاجتماعية. وفي المقابل، يتم ضمان نجاعة وانضباط هذه المنظومة من خلال استرجاع 5.862 هكتارًا من المستثمرين الذين لم يفوا بالتزاماتهم التعاقدية.

3. **مساهمة مهمة في الموارد العمومية:** بلغت مداخيل أملاك الدولة 44,5 مليار درهم سنة 2025، ثم 11 مليار درهم خلال النصف الأول من سنة 2026، بما يؤكد أهمية تثمين الرصيد العقاري باعتباره رافعة للنجاعة وتعبئة الموارد العمومية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

في سنة 2027، يواكب مشروع قانون المالية تعزيز التدبير النشيط للملك الخاص للدولة، من خلال العمل بشكل متكامل على التحصين القانوني للرصيد العقاري، والاستباق في تلبية الاحتياجات العقارية المرتبطة بمشاريع الاستثمار والتجهيزات العمومية، إلى جانب التثمين الاقتصادي وتحديث تدبير أملاك الدولة. وتنتظم هذه الجهود حول ثلاثة محاور:

المحور1. حماية الملك الخاص للدولة وتسوية وضعيته القانونية

تفترض كل عملية لتعبئة العقار العمومي، أولًا، توفر رصيد عقاري مؤمَّن من الناحية القانونية. وستنصب الجهود على تعزيز آليات حماية الملك الخاص للدولة ومواصلة تسوية وضعيته القانونية، تماشيا مع الدينامية المتواصلة لعمليات التحفيظ العقاري.

المحور2. التعبئة الاستباقية للعقار

بعد تحصين وحماية هذا الرصيد العقاري، يُوضع رهن إشارة المشاريع وفق منطق استباقي، بدل التعامل مع كل حالة على حدة. وفي سنة 2027، ستتواصل التعبئة الاستباقية لفائدة مشاريع الاستثمار والشراكة الفلاحية والتجهيزات العمومية، دعمًا لميثاق الاستثمار والاستراتيجيات القطاعية. وبذلك ستقدم حلولًا عقارية مؤمَّنة وملائمة ومنسجمة مع أولويات التنمية بالمملكة.

المحور3. التثمين الأمثل وتحديث تدبير أملاك الدولة

يشكل التثمين الاقتصادي للملك الخاص للدولة وتحديث تدبيره استكمالًا لهذه المنظومة. وتشمل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار ما يلي:

- تحسين التثمين الاقتصادي للرصيد العقاري، بما يحقق التوازن بين النجاعة المالية والحفاظ على المصلحة العامة؛
- مواصلة تحديث تدبير أملاك الدولة من خلال رقمنة المساطر وإدماج التكنولوجيات المبتكرة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي.

III.4.5. المؤسسات الديمقراطية والحقوق والمجتمع المدني

III.1.4.5. العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني: ترسيخ الديمقراطية التمثيلية والتشاركية

تعمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على ترسيخ قنوات الحوار الديمقراطي، من خلال التنسيق بين الحكومة والبرلمان في مجالات التشريع ومراقبة السياسات العمومية وتقييمها، وتعزيز الشراكة المتجددة بين الدولة والمجتمع المدني، التي تطمح إلى مواكبة 7.800 جمعية في أفق سنة 2028. كما تحرص، بالتوازي مع ذلك، على ضمان الممارسة الفعلية للحقوق، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتكريس الحق في الحصول على المعلومة، ومعالجة التحديات المرتبطة بنقص المعطيات المتعلقة بالنسيج الجمعوي وبتأطير التمويل العمومي. وتكتسي هذه الوظيفة، برسم سنة 2027، أهمية خاصة، من خلال تعزيز الحوار بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمجتمع المدني، باعتباره رافعة لتحسين جودة مجموع السياسات المعروضة في هذه المذكرة.

المرتكز الاستراتيجي

يترجم عمل الحكومة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بترسيخ أسس الديمقراطية التمثيلية والمؤسساتية، وتعزيز مبادئ فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وتشجيع ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذا تعزيز دور المجتمع المدني كشريك استراتيجي في إعداد السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها، على المستويين الوطني والمحلي. كما يقوم هذا العمل على تنزيل استراتيجية «نسيج» 2022-2026 وكذا توصيات النموذج التنموي الجديد بشأن الديمقراطية التشاركية والتشغيل الجمعوي والتحول الرقمي في تدبير الجمعيات، وذلك بتعزيز مكانة منظومة جمعوية مستقلة ومهيكلة وقادرة على الاضطلاع الكامل بأدوارها الدستورية.

المكتسبات برسم سنة 2026

تميزت سنة 2026 بتعزيز سبل الحوار مع فعاليات المجتمع المدني، كما تشهد على ذلك الإنجازات التالية:

1. **تثمين متواصل للعمل الجمعوي:** من خلال تنظيم أربع دورات لجائزة المجتمع المدني (2022-2025)، حيث ارتفعت المشاركة فيها من 500 إلى 800 شخص، وعقد تسعة ملتقيات وطنية موضوعاتية (التشغيل الجمعوي، التحول الرقمي، التطوع التعاقدي، التمويل)، وكذا مواكبة مبادرة «المدن المغربية، عواصم للمجتمع المدني» (تطوان، سلا، العيون)، إضافة إلى نشر ثلاثة تقارير «شراكة» (Charaka) حول الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.
2. **تعزيز ملموس لقدرات الجمعيات:** عبر إطلاق البرنامج الوطني لتقوية القدرات المؤسساتية والتدبيرية على مستوى ثلاث جهات (فاس-مكناس، مراكش-آسفي، بني ملال-خنيفرة)، الذي عرف مشاركة 400 مستفيد ومكن من تكوين 24 مكوّنا، إلى جانب نقل المكتسبات لفائدة 359 جمعية و1.312 فاعلا جمعويا، وذلك في أفق مواكبة 7.800 جمعية في سنة 2028.

3. **تعزيز الإطار القانوني والرقمي للشراكة:** من خلال استكمال النصوص التطبيقية للقانون رقم 06.18 المتعلق بالتطوع التعاقدي (ثلاثة مراسيم وقراران)، وإطلاق مركز النداء ومواكبة الجمعيات (4.610 عمليات استقبال، و51.352 رسالة إلكترونية، و54.751 اتصالا تمت معالجتها)، والمنصة الوطنية للجمعيات، والبوابة الوطنية للتطوع التعاقدي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تعزيز آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، من خلال تطوير مواكبة المجتمع المدني ومشاركته، وتحسين التنسيق مع البرلمان، وتحديث حكامة الشراكة وأدواتها الرقمية، لا سيما عبر تبسيط مساطر منح التراخيص وتحسين شروط التمويل. ويتجلى هذا التوجه من خلال:

المحور1. تثمين المجتمع المدني ودعم الديمقراطية التشاركية

يمكن تثمين المجتمع المدني من تعزيز الديمقراطية التشاركية، حيث تتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تنظيم الدورة الثامنة لجائزة المجتمع المدني، وملتقيات وطنية ولقاءات جهوية حول الديمقراطية التشاركية، وتنفيذ برامج للتواصل والتحسيس بالمشاركة المواطنة والتطوع التعاقدي؛
- تفعيل الخطة الوطنية للتواصل المخصصة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية وتبسيطها، لا سيما العرائض والملتمسات في مجال التشريع التي يقدمها المواطنات والمواطنون، بتنسيق وثيق مع جمعيات المجتمع المدني؛
- تعميم البرنامج الوطني لتقوية القدرات المؤسساتية والتدبيرية للجمعيات وتقييمه في باقي جهات المملكة، لا سيما عبر تسريع إحداث أقطاب جهوية للكفاءات.

المحور2. التنسيق بين الحكومة والبرلمان

سيتم في هذا الصدد القيام بالإجراءات التالية:

- تعزيز التنسيق في معالجة الأسئلة البرلمانية واحترام الآجال الدستورية، وإعداد الحصيلة السنوية للعمل الحكومي أمام البرلمان؛
- رقمنة التبادل الإلكتروني بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، من خلال تسريع التبادل الإلكتروني للأسئلة والأجوبة البرلمانية، تمهيدا لإدماج مشاريع ومقترحات القوانين فيه.

المحور3. حكامة الشراكة والتحول الرقمي

- نشر تقرير «شراكة» (Charaka) لسنة 2025، ومواصلة إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني وتحيينها، لا سيما مشروع القانون المتعلق بالاستشارة العمومية، ومراجعة الإطار القانوني للشراكة بين الدولة والجمعيات، وتبسيط مساطر الترخيص، وتحيين النصوص المتعلقة بجائزة المجتمع المدني والعرائض، فضلا عن تعزيز الحكامة والشفافية وتأطير التمويل العمومي؛
- تطوير خمس منصات رقمية متخصصة، لا سيما بوابة جائزة المجتمع المدني، والبوابة الوطنية للجمعيات (مع إحداث السجل الوطني للجمعيات)، وبوابة الشراكة، والمنصة الوطنية للمشاركة المواطنة، والبوابة الوطنية للتكوين عن بعد، إلى جانب مواصلة التحديث الإداري، وتحسين تدبير الموارد البشرية، وإدماج اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية.

III.2.4.5. حقوق الإنسان: تنسيق السياسات العمومية وتعزيز المصداقية الدولية

تعزز المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مكانة المملكة كفاعل موثوق ومسموع داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال إطلاق منسَّق للتقارير الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدات بمشاركة نحو ستين قطاعا ومؤسسة، وتنظيم ورشة دولية بالرباط لتقييم الاستعراض الدوري الشامل بمشاركة خبراء من نحو ثلاثين بلدا، وتنسيق اللجنة التنفيذية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي سيحتضن المغرب مؤتمرها الدولي الرابع في بداية سنة 2027.

المرتكز الاستراتيجي

ينبثق عمل الحكومة في مجال حقوق الإنسان من الالتزامات الدولية للمملكة ومن منظومة الحقوق والحريات التي كرّسها الدستور. وتحرص المندوبية، بصفتها الجهاز الحكومي المكلف بتنسيق السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة التي التزمت الحكومة بتطبيقها، وعلى تتبع إدماجها في السياسات القطاعية، استنادا إلى تنظيمها الجديد المحدد بقرار رئيس الحكومة رقم 3.24.26 بتاريخ 30 أبريل 2026.

ويجسّد هذا العمل، في مجال الحقوق الأساسية، المكانة الدولية الراسخة للمملكة، التي أكد عليها خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2026، كفاعل موثوق ومحترم ومسموع. كما يندرج هذا العمل ضمن الأسس المواطِنة للدولة الاجتماعية، حيث تشكل فعلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يتم تقديم حصيلة بشأنها من خلال التقارير الدورية أمام هيئات المعاهدات، المقابل القانوني للأوراش الاجتماعية للعهد. وتدعم تنفيذَه الشراكاتُ المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المكتسبات برسم سنة 2026

تميّز العمل في مجال حقوق الإنسان بتحقيق المكتسبات الثلاثة التالية:

1. **تقارير دورية يتم إعدادها بشكل منسَّق:** فقد عبّأ اجتماع التنسيق المنعقد في 14 أبريل 2026 نحو ستين قطاعا حكوميا ومؤسسة وطنية حول منهجية التقارير الدورية ومسارها وجدولها الزمني، وهي التقارير الواجب إنهاؤها في متم سنة 2026. ويتعلق الأمر بالتقرير الخامس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير السابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتقريران الخامس والسادس بشأن اتفاقية حقوق الطفل. كما حرصت المندوبية، في الآجال المحددة، على التجاوب مع البلاغات الفردية والمشتركة والنداءات العاجلة ورسائل الادعاءات الصادرة عن الآليات المحدثة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التحضير لزيارة المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب.
2. **إشعاع دولي مؤكَّد:** نسّقت المندوبية المشاركة الوطنية في الدورتين 61 و62 لمجلس حقوق الإنسان، مع تنظيم فعاليات موازية. وشاركت، بصفتها منسِّقة اللجنة التنفيذية للشبكة، في المؤتمر الثالث للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع المنعقد بلشبونة في يناير 2026 بمشاركة 68 مشاركا من 19 دولة ومنظومة مؤسساتية. ونظّمت بالرباط، يومي 5 و6 يونيو 2026، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة UPR Info، الورشة الدولية لتقييم الاستعراض الدوري الشامل، التي جمعت مسؤولين أمميين وخبراء من قرابة 30 بلدا. كما وقّعت، في 10 يونيو 2026، مذكرة تفاهم مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، مع الاستعداد لاستضافة المغرب لدورة من دورات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
3. **تعزيز مؤسساتي مكتمل:** دخل الهيكل التنظيمي الجديد حيز التنفيذ في 11 ماي 2026. وأُعيد تأسيس العلاقات مع المجتمع المدني حول ثلاثة أوراش بلغت مراحل متقدمة، والتي تقوم على رؤية استراتيجية للشراكة مع الجمعيات العاملة

في مجال حقوق الإنسان، وبرنامج لتقوية قدراتها على التفاعل مع الآليات الأممية والإقليمية، والتحضير لطلب مشاريع لدعم مبادراتها، امتدادا لآلية الشراكة لسنة 2025.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستنصب جهود الحكومة، خلال سنة 2027، على تنفيذ الالتزامات التعاهدية للمملكة، وتعزيز التعاون الدولي، وتنمية القدرات الوطنية والشراكة مع المجتمع المدني. وستُترجم هذه الأولويات في إطار المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. تنفيذ الالتزامات التعاهدية للمملكة

يمر احترام الالتزامات التعاهدية للمملكة عبر جدول زمني حافل للتقارير الدورية. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- إعداد وتقديم التقرير الدوري الجامع للتقارير من الثاني والعشرين إلى السادس والعشرين بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- إعداد التقارير المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التقارير من الثاني إلى الرابع)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التقرير السابع)، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (التقرير الثالث)، فور التوصل بقوائم النقاط الواجب تناولها.

المحور2. التعاون الدولي والإشعاع

مواصلة تعزيز حضور المغرب في المحافل الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، سيتم :

- تنظيم المؤتمر الدولي الرابع للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالمغرب، في بداية سنة 2027؛
- تعزيز مساهمة المملكة في تطوير المنظومتين العربية والإسلامية لحقوق الإنسان، والتعاون الثنائي مع الآليات الوطنية للبلدان الصديقة، وبرامج التبادل في إطار التعاون جنوب-جنوب؛
- مواصلة تنسيق المشاركة الوطنية في دورات مجلس حقوق الإنسان، مع تنظيم فعاليات موازية، وتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المحور3. الإسهام في تأطير عمل المجتمع المدني وتعزيز القدرات الوطنية

يتناول هذا المحور تعزيز القدرات الوطنية داخل الإدارة وضمن فعاليات المجتمع المدني، وذلك من خلال الإسهام في تنزيل الإجراءات التالية:

- تنفيذ برنامج تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني وإطلاق طلب المشاريع لدعم مبادراتها برسم سنة 2027؛
- إحداث السجل الوطني للجمعيات، وتحيين إطار الشراكة بين الدولة والجمعيات، وإطلاق تدابير ضريبية تحفيزية للتشغيل الجمعوي؛
- تنفيذ برنامج لتقوية قدرات القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية في مجال التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتبسيط مسطرة ترخيص الجمعيات، والتكريس الفعلي للحق في الحصول على المعلومة؛
- تأطير أشكال العمل الجديدة في إطار إصلاح مدونة الشغل؛
- تنزيل القانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب؛
- إطلاق حملات وطنية لمكافحة التمييز والعنصرية.

III.5.5. العدالة والأمن

تشكل العدالة في الآن ذاته حقا أساسيا ورافعة للثقة والتنافسية. وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة العمل على تحديث منظومة العدالة بهدف تعزيز الولوج إلى القضاء، ولا سيما من خلال تعميم رقمنة المساطر والتقاضي عن بُعد، وتقليص آجال البت في القضايا وتتبعها بواسطة مؤشرات شفافة، فضلاً عن توسيع نطاق المساعدة القضائية وتبسيط إجراءات الاستفادة منها.

كما تعمل الحكومة على تطوير آليات الوساطة والصلح والتحكيم، باعتبارها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات.

III.5.5.1. العدالة: تحديث دولة الحق والقانون وتقريبها من المواطن

ارتكز ورش إصلاح العدالة على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في إحداث تحديث تشريعي واسع النطاق (صدور 4 قوانين تنظيمية و19 قانونا و30 مرسوما، من بينها القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة)، والقيام بتحول رقمي متقدم (91% نسبة استعمال السجل العدلي الإلكتروني، و92% بالنسبة للسجل التجاري الإلكتروني)، إضافة إلى تقريب العرض القضائي من المجالات الترابية (إنجاز 28 بناية بكلفة تناهز 1,11 مليار درهم). وستشهد، سنة 2027، تنزيل إصلاح مدونة الأسرة وتعميم محاكم الأسرة.

المرتكز الاستراتيجي

يندرج عمل الحكومة في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، ولا سيما الخطاب الملكي بتاريخ 20 غشت 2009، المؤسس لإصلاح منظومة العدالة، وخطاب العرش الداعي إلى مراجعة مدونة الأسرة، والميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والنموذج التنموي الجديد، في شقه المتعلق برقمنة المساطر القضائية والإدارية، إلى جانب الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

المكتسبات برسم سنة 2026

مكن إصلاح العدالة من تحقيق مكتسبات على المستويات التشريعية والرقمية والترابية على النحو التالي:

1. **تحديث تشريعي واسع النطاق:** من خلال مراجعة النصوص المتعلقة بالمسطرة المدنية والمسطرة الجنائية والتنظيم القضائي والمهن القانونية والقضائية وحماية الطفولة، والتي بلغ عددها 4 قوانين تنظيمية و19 قانونا و30 مرسوما نُشرت بالجريدة الرسمية. كما تجلى ذلك عبر المساهمة في مراجعة مدونة الأسرة (القانون رقم 70.03) والكفالة (القانون رقم 15.01)، وإعداد مشروع قانون-إطار يتعلق بحقوق الطفل، إضافة إلى إرساء سياسة جنائية جديدة بموجب القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الصادر في 22 غشت 2024 و مرسومه التطبيقي بتاريخ 3 يونيو 2025، من أجل الحد من الاكتظاظ بالسجون وفق مقاربة قائمة على الإدماج.
2. **تحول رقمي للعدالة قابل للقياس:** حيث بلغت نسبة استعمال السجل العدلي الإلكتروني ما يناهز 91% والسجل التجاري الإلكتروني 92% خلال سنة 2025، إضافة إلى تفعيل التبادل الإلكتروني بين الإدارات بنسبة 65%، وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية بنسبة 77%، ورفع أمن الأنظمة إلى 75% مع التصدي لـ 72 هجوما سيبرانيا في سنة 2025، فضلا عن تطوير المنصات المخصصة للمهن القانونية والقضائية.
3. **تمثيلية ترابية للعدل معززة بموارد بشرية:** وذلك من خلال مراجعة الخريطة القضائية (إحداث محكمتي استئناف بالداخلة وتارودانت، ومحاكم تجارية وإدارية بأكادير وبني ملال والعيون والداخلة وطنجة، والارتقاء بمراكز القضاة المقيمين إلى محاكم ابتدائية)، فضلا عن بناء أو تهيئة 28 بناية قضائية وإدارية بكلفة تناهز 1,11 مليار درهم و7 بنايات مخصصة لمحاكم الأسرة (202,67 مليون درهم). كما بلغ عدد موظفي القطاع 15.194 موظفا، منهم 52% من النساء،

وتخصيص 3.790 منصبا ماليا عبر 108 مباراة منذ سنة 2021، و450 منصبا مخصصا لأقسام قضاء الأسرة تطبيقا للتعليمات الملكية السامية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سينصب عمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تعميق التحديث التشريعي والمؤسساتي للعدالة، وملاءمة قضاء الأسرة، وتسريع التحول الرقمي، وتحديث البنيات التحتية، وتعزيز القدرات البشرية وأدوات تدبير السياسة الجنائية، وذلك من خلال المحاور الخمسة التالية:

المحور1. مواصلة المخطط التشريعي

يظل المخطط التشريعي أساس إصلاح العدالة. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- استكمال الأوراش التشريعية المتعلقة بمدونة الأسرة والقانون الجنائي وتنفيذها، وإعداد النصوص التطبيقية لمدونتي المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، والنصوص المؤطرة للمهن القانونية والقضائية، لا سيما مهنة المحاماة والعدول، فضلا عن مواصلة إصلاحات القانون التجاري؛
- توسيع مجال المساعدة القضائية وتبسيط مسطرتها، وتطوير الوساطة والصلح، وتشجيع اللجوء إلى التحكيم التجاري؛
- تعزيز المحاكم التجارية، مع تحديد آجال للبث في القضايا وتتبعها، وتسريع تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام، وإصلاح الإجراءات المتعلقة بصعوبات المقاولة.

المحور2. إصلاح قضاء الأسرة

يحظى قضاء الأسرة بإصلاح خاص، حيث ستباشر في هذا الإطار الإجراءات التالية:

- مواصلة الارتقاء بأقسام قضاء الأسرة داخل المحاكم الابتدائية إلى محاكم ابتدائية للأسرة، وتوحيد معايير هذه المحاكم وفق خلاصات مراجعة مدونة الأسرة، ومواصلة برنامج توفير الوعاء العقاري المخصص لها؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على الوساطة الأسرية عبر وضع إطار قانوني وهيئة متخصصة غير قضائية، وتعميم الفضاءات الزرقاء المخصصة للأطفال في أقسام الأسرة (مكناس، مراكش، صفرو، أولاد تايمة، تاحناوت)، بشراكة مع اليونيسف.

المحور3. التحول الرقمي وأمن الأنظمة

يتواصل التحول الرقمي للمحاكم وتأمين أنظمتها. وذلك عبر تفعيل الإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة أنظمة تدبير القضايا المدنية والجنائية، وصناديق المحاكم، والسجل التجاري، والسجل العدلي، وتطوير خدمات رقمية جديدة للمرتفقين وللمهنيين خلال الفترة 2027-2029؛
- تعميم التبادل الإلكتروني للمعطيات مع الإدارات والشركاء المؤسساتيين، وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية ومنظومة الأمن السيبراني، مع برامج لتحسيس المستخدمين في سنة 2027؛
- تعميم رقمنة المساطر والتقاضي عن بعد في جميع المحاكم، مع نشر آجال الحكم وتتبعها حسب المحكمة ونوع النزاع، واعتماد الفوترة الإلكترونية كأداة لتتبع آجال الأداء.

المحور4. البنيات التحتية القضائية والاستدامة

يجري تحديث البنيات التحتية القضائية وفق منطق الاستدامة. وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- مواصلة بناء وتهيئة البنايات القضائية والإدارية، خلال سنة 2027، بهدف مواكبة تطورات الخريطة القضائية؛

- التعميم التدريجي للطاقات المتجددة، حيث تمت برمجة 20 محطة كهروضوئية، منها 5 في سنة 2027، بعد تجهيز 16 محطة (670 كيلوواط ذروة) وانتقال 70% من البنايات القديمة إلى الإنارة بتقنية LED، مما ساهم في تخفيض الفاتورة الطاقية للبنايات المجهزة بنحو 40%.

المحور5. الرأسمال البشري والمعطيات والسياسة الجنائية

يختتم الرأسمالُ البشري والمعرفةُ الإحصائية بالجريمة هذا المحور. وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواصلة التكوين الأساسي والمستمر والمتخصص لموظفي كتابة الضبط والمهن (1.422 مستفيدا في النصف الأول من سنة 2026)، ووضع نظام للتدبير التوقعي قائم على قياس عبء العمل وتصنيف المحاكم، ومرتكز على المرجع الوظيفي للمهن والكفاءات؛
- تطوير المرصد الوطني للإجرام وقاعدة البيانات الوطنية للإحصائيات الجنائية، في خدمة سياسة جنائية قائمة على المعطيات، واستكمال شبكة مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر (دخول مركز تيزنيت حيز الخدمة في سنة 2027، بعد فاس وطنجة).

III.2.5.5. إدارة السجون: العقوبات البديلة وإعادة الإدماج وضمان كرامة المعتقلين

مكّن دخول القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة حيز التنفيذ، في 22 غشت 2025، من انتقال السياسة الجنائية الجديدة من النص إلى التنفيذ، حيث بلغ عدد الأحكام المتوصل بها إلى 1.001 حكم، إضافة إلى 1077 عقوبة بديلة تم النطق بها، و743 قرار تنفيذ، و606 شخصا تم الإفراج عنهم. كما تراجعت نسبة الاكتظاظ السجني، فضلا عن حصول 80,41% من النزلاء المسجلين في التكوين المهني على تأهيلهم. وسيتم، خلال سنة 2027، إنجاز المركب السجني بمديونة، بطاقة استيعابية تبلغ 15.000 سرير وبكلفة تقديرية قدرها 1,5 مليار درهم، إضافة إلى تعميم نظام المعلومات الخاص بتدبير العقوبات البديلة ومنظومة المراقبة الإلكترونية.

المرتكز الاستراتيجي

ينبثق عمل الحكومة من عناية ملكية متواصلة، تجلّت في عدد من الخطب الملكية، لا سيما خطاب افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003 الذي وضع البعد الإنساني في صلب إصلاح العدالة، إضافة إلى التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بحقوق الإنسان والإنصاف والإدماج الاجتماعي، وكذا المرجعيات الدستورية والالتزامات الدولية للمملكة. كما يؤطر هذا التوجه القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي دخل حيز التنفيذ في 22 غشت 2025، والقانون رقم 10.23، والمرسوم رقم 2.25.638 بتاريخ فاتح غشت 2025 المتعلق بإعادة تنظيم إدارة السجون، وكذا المخطط الاستراتيجي 2022-2026 لا سيما محاوره الأفقية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والبيئة.

ويشكل هذا المحور امتدادا عمليا لورش إصلاح العدالة، من خلال تفعيل مقتضيات القانون رقم 43.22 وتعزيز مقاربة إعادة الإدماج والحد من الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية. كما يتقاطع مع عدد من السياسات العمومية، لاسيما في مجالات التكوين المهني والتربية الوطنية والتضامن وحقوق الإنسان، من خلال تمكين النزلاء من اكتساب المؤهلات، ومواصلة برامج محو الأمية والإعداد للبكالوريا، ومواكبة الأشخاص المفرج عنهم، وتحسين ظروف الاعتقال بما ينسجم مع الالتزامات الدولية للمملكة. ويسهم هذا التوجه، في مجمله، في تعزيز فعالية العدالة الجنائية وترسيخ الإدماج الاجتماعي، بما ينسجم مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

المكتسبات برسم سنة 2026

انتقلت السياسة الجنائية الجديدة، خلال السنة الجارية، من النص إلى التنفيذ، كما يتجلى ذلك من خلال المكتسبات التالية:

1. **دخول سياسة العقوبات البديلة حيز التطبيق**: تم إحداث مديرية مخصصة لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة، وتطوير نظام معلومات مندمج لتدبير هذه العقوبات، وتحديد شبكة تضم 58 مؤسسة سجنية لتتبع تنفيذها، كما تم تعيين 1.020موظفًا بوحدات التتبع، وتم تلقي 1.001 حكما، والنطق بـ1.077 عقوبة بديلة، وإصدار 743 قرارًا بالتنفيذ، والإفراج عن 606 أشخاص في هذا الإطار، مما مكن من إطلاق دينامية اللجوء إلى بدائل للعقوبات السالبة للحرية وأسهم في خفض الساكنة السجنية والوقاية من العود.
2. **مواصلة تحسين ظروف الاعتقال:** انخفض معدل الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية نتيجة الانخفاض المتزامن في عدد السجناء وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية. كما لم يتم تسجيل أي حالة فرار خلال السنتين الأخيرتين، وهو ما يعكس استقرار الوضع الأمني داخل المؤسسات.
3. **العمل بشكل موسع على إعادة الإدماج:** يشمل عرض التكوين 24 شعبة، مع تسجيل 8.229 مستفيدا ونجاح 6.617 منهم، أي بنسبة نجاح بلغت 80,41%، إلى جانب نجاح 220 4 مستفيدا في برامج محو الأمية، بنسبة 92,91%، وكذا حصول 967 مستفيدا على شهادة البكالوريا، بنسبة بلغت 53,72%. كما تم إطلاق التكوين في مهن الصيد البحري في مرحلة تجريبية بالعرائش 2، وتم العمل على تطوير برامج للوقاية من العود، لا سيما منها برنامج «مصالحة»، وذلك في إطار اتفاقيات شراكة مع قطاع التربية الوطنية، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تسريع تحول إدارة السجون عبر العمل على تعزيز البنيات التحتية وتحسين ظروف الاعتقال، ورفع وتيرة العقوبات البديلة، وتعزيز الإدماج، وتحديث منظومات الأمن وأنظمة المعلومات، فضلا عن تنمية الكفاءات والأداء البيئي، وذلك وفق المحاور الخمسة التالية:

المحور1. تعزيز البنيات التحتية وتحسين ظروف الاعتقال

يمر تحسين ظروف الاعتقال أولا عبر الرفع من الطاقة الإستيعابية للمؤسسات السجنية. وفي هذا الصدد، تتمثل الإجراءات المقررة فيما يلي:

- مواصلة بناء سجون محلية جديدة في كل من بن جرير والحسيمة وشيشاوة ورأس الماء، إذ تبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع ما يناهز 1,306 مليار درهم. كما ستشهد سنة 2027 مواصلة أشغال إعادة تهيئة وتوسعة السجون المحلية بالقنيطرة وشفشاون وعين السبع؛
- إنجاز مركب سجني بإقليم مديونة بطاقة استيعابية تبلغ 15.000 سرير، بكلفة 1,5 مليار درهم، وفق المعايير الدولية في المحافظة على الكرامة والأمن وإعادة الإدماج، ليحل محل السجنين المحليين عين السبع وعين البرجة، مع إغلاقهما وترحيل السجناء إليه في أفق سنة 2028.

المحور2. الرفع من وتيرة العقوبات البديلة

ويتجلى ذلك من خلال تعميم نظام المعلومات المندمج لتدبير العقوبات البديلة على جميع المؤسسات ووحدات التتبع، ونشر منظومة المراقبة الإلكترونية، مع ضمان التكوين المستمر لفائدة 368 موظفا معينا، وذلك من أجل تتبع تنفيذ العقوبات على امتداد التراب الوطني وزيادة حجم العقوبات البديلة المنفذة. وقد بذلت الدولة جهدا كبيرا لمواكبة هذا الورش المهيكل، حيث رصدت له غلافا ماليا يُتوقع أن يصل إلى 241,5 مليون درهم مخصص لمنظومة الأساور الإلكترونية.

المحور3. الإدماج السوسيو-مهني

يظل الإدماج السوسيو-مهني الغاية المرجوة من تنفيذ العقوبة. ولذلك، سيتم العمل داخل المؤسسات السجنية، باعتبارها رافعة لإعادة الإدماج، على تنويع المهن المقترحة على النزلاء (الصناعة التقليدية، الصيد البحري، مهن البناء، المطعمة والإنتاج)، وتعزيز برامج التكوين والتأهيل، من أجل تيسير إدماج مستدام في سوق الشغل بعد الإفراج.

المحور4. تعزيز الأمن بالمؤسسات السجنية والتحول الرقمي

وفي هذا الصدد، تتمثل الإجراءات المقررة فيما يلي:

- تحديث معدات المراقبة والكشف، وذلك بعد تجهيز 39 مؤسسة بأنظمة متطورة للمراقبة بالفيديو وإطلاق 33 مشروعا، إلى جانب تعزيز البنيات التحتية للأمن الخارجي، حيث تتوفر 92% من المؤسسات على أسوار خارجية و87% منها على سياجات من الأسلاك الشائكة؛
- تطوير الخدمات الرقمية للقطاع، بما يشمل كتابة الضبط والعقوبات البديلة وطلبات العفو والإفراج المقيد بشروط والتعرف البيومتري، وذلك في إطار مواكبة تحديث أدوات التدبير والتتبع.

المحور5. الرأسمال البشري والتعاون والنجاعة البيئية

يعتبر الرأسمال البشري وتعزيز التعاون وتحسين النجاعة البيئية من ركائز هذا التوجه، تتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- إرساء أجهزة حكامة مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون، المحدثة بموجب القانون رقم 74.24 ، وكذا الانطلاق الفعلي للخدمات المقدمة لفائدة الموظفين وأسرهم، بما يسهم في تعزيز جاذبية المهنة وتكريس الاستقرار الاجتماعي الداخلي؛
- اعتماد المعهد الوطني لتكوين الأطر من طرف الجمعية الأمريكية للإصلاحيات (American Correctional Association)، في سابقة من نوعها على مستوى إفريقيا والعالم العربي، بما يتيح منح شهادات معترف بها دوليًا ويعزز دور المملكة في التعاون جنوب-جنوب في مجال التكوين السجني؛
- إسناد تدبير واستغلال خمس محطات لمعالجة ورفع وضخ المياه العادمة متواجدة بجهة الشرق، لمدة عشر سنوات، إلى جهة خارجية، بهدف ملاءمة معالجة المياه العادمة مع المعايير البيئية.

III.3.5.5. أمن الأشخاص والممتلكات: الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية

يعتمد تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات على ثلاث ركائز يتم تحديثها في آن واحد. فبالنسبة لمصالح الأمن الوطني، تم العمل على تخفيض مدة تدخل الدوريات التابعة لها في المناطق الحضرية الكثيفة، وتمت تغطية 99% من التظاهرات الكبرى الوطنية والدولية خلال سنة 2025، فضلا عن القيام بتجهيز جميع ولايات الأمن بكاميرات محمولة. وأما بالنسبة لمصالح القوات المساعدة، فيتم العمل على تجديد ثكناتها وأسطول تدخلها وكذا وسائل اتصالاتها. فيما التزمت مصالح الوقاية المدنية بنحو 410 ملايين درهم من الاستثمارات منذ سنة 2023، تم تنفيذ نحو 89% منها، لفائدة أسطول الإغاثة ومراكزها. وفي سنة 2027، يواكب مشروع قانون المالية تعميم الكاميرات المحمولة، وتأمين الاستحقاقات الرياضية الكبرى، وتجديد أسطول سيارات الإسعاف، إضافة إلى توسيع شبكة مراكز الإغاثة.

المرتكز الاستراتيجي

تعمل الحكومة على تزويد المؤسسات الأمنية بالموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء مهامها، وذلك من خلال تكريس مبدأ المواطنة وفق مقاربة تحترم حقوق الإنسان والقرب من المواطن. وتندرج هذه الإجراءات ضمن استراتيجية مكافحة الجريمة لفترة 2026-2030، بالإضافة إلى خطة تحديث الوقاية المدنية.

المكتسبات برسم سنة 2026

تم، خلال سنة 2026، تحقيق تطورات ملموسة على مستوى مجال تدخل المؤسسات الثلاث المعنية. وتهم هذه الإنجازات:

1. **شرطة أكثر شفافية وتجهيزا**: تم القيام بتجهيز جميع ولايات الأمن بكاميرات محمولة، إضافة إلى تجهيز مراكز الاعتقال بكاميرات المراقبة بالفيديو. كما تم إحداث نظام وطني لإدارة الهوية الرقمية والذي سجل، عند متم شهر يونيو 2026، 5 ملايين مستخدم، و54 شريكًا، و73 خدمة مندمجة. إلى جانب ذلك، تم خلق 40 وحدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، و22 فرقة للاستعلام الجنائي، إضافة إلى افتتاح المقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني.
2. **قوات مساعدة أكثر تجهيزا**: تم بناء وتحديث ثكنات في مراكش، وأكادير تيليلا، وشيشاوة، والداخلة، إضافة إلى اقتناء 59 مركبة تدخل ونشر منظومة اتصالات مشفرة وتجديد العتاد الفردي.
3. **وقاية مدنية ترتقي إلى مستوى جديد**: تم الالتزام، بين سنة 2023 ويونيو 2026، بحوالي 410 ملايين درهم والأمر بصرف 364 مليون درهم لتحديث أسطول الإغاثة، منها 100 سيارة إسعاف و28 مركبة للتدخل الأولي و10 شاحنات صهريجية لمكافحة الحرائق، وتجهيز الوحدات بمعدات الإنقاذ والإخلاء ومكافحة الحرائق، وبناء مراكز إغاثة جديدة، لا سيما في أوفوس وتنزولين وألنيف وسكورة.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

سيعمل مشروع قانون المالية لسنة 2027 على مواكبة عمل المؤسسات المعنية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. شفافية مصالح الأمن وفعاليتها

يعتبر تعزيز الثقة بين مصالح الأمن والمواطنين الرهان الأول الذي يجب كسبه، حيث سيتم في هذا الإطار تنزيل المشاريع التالية:

- تعميم الكاميرات المحمولة وربطها البيني في المدن الكبرى، وتعميم النظام المعلوماتي للشرطة القضائية «أبحاث»؛
- تنفيذ استراتيجية مكافحة الجريمة للفترة 2026-2030، من خلال خلق 28 فرقة لمكافحة العصابات موزعة على 22 قيادة لامركزية، وأربعة مختبرات جهوية للشرطة العلمية، وتوسيع اعتماد ISO/CEI 17025 ليشمل البصمات الرقمية والتعرف على الوجه، وإنشاء مركز شرطة تجريبي في المحمدية متخصص في قضايا العنف ضد النساء والأطفال.

المحور2. تأمين التظاهرات الكبرى والمجالات الترابية

مع اقتراب الاستحقاقات الرياضية الكبرى، تقتضي تغطية مختلف المجالات الترابية وتأمين التظاهرات والتجمعات الكبرى تعبئة وسائل وإمكانات جديدة. سيتم، في هذا الصدد، العمل على تفعيل الإجراءات التالية:

- نشر وحدات جهوية للطائرات المسيرة مرتبطة بقاعات القيادة والتنسيق، وتوسيع شبكة الاتصالات اللاسلكية للأمن الوطني؛
- استكمال ثكنات القوات المساعدة بمراكش وأكادير تيليلا والداخلة، واستغلال أنظمة الاتصال المشفرة الجديدة، والتأهيل الطاقي للثكنات المعزولة.

المحور3. خدمات الإغاثة للقرب

تعمل الوقاية المدنية، في هذا الإطار، على إتاحة وسائلها لفائدة السكان، لا سيما بالمناطق القروية والجبلية. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ التدابير التالية:

- تجديد أسطول سيارات الإسعاف، بهدف تقليص آجال إسعاف الأشخاص على امتداد التراب الوطني؛
- إطلاق وحدات السمارة ومراكز الإغاثة بسوق الأربعاء والقصر الكبير، ومواصلة أوراش الصويرة وألنيف وتنزولين وسكورة وأمزميز والحسيمة وجمعة سحيم وتيمحضيت، وإعادة تأهيل البنيات التحتية القائمة؛
- تجهيز الوحدات وتجديد 1.000 منصب مالي، من أجل تسيير الآليات وتشغيل الوحدات المحدثة حديثا.

III.6.5. الدبلوماسية وإشعاع المملكة على الصعيد الدولي

كرّس مجلس الأمن للقرار رقم 2797، في 31 أكتوبر 2025، مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية كأساس وحيد للتفاوض، وشكّل منعطفا بالنسبة للقضية الوطنية. وقد تم، إلى غاية اليوم، افتتاح 30 قنصلية عامة في الأقاليم الجنوبية، وتضم الشبكة الخارجية للمملكة 195 تمثيلية دبلوماسية معتمدة و60 قنصلية عامة، بعد افتتاح قنصليتي ميامي ومانت-لا-جولي، فضلا عن تقديم أكثر من 120 ترشيحا وطنيا داخل المنظمات الدولية. وستعرف سنة 2027 ترشح المملكة لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2028-2029، إضافة إلى تنفيذ المبادرات الملكية الأطلسية، وتعميم الخدمات القنصلية عن بعد.

المرتكز الاستراتيجي

ينبثق عمل الحكومة من التوجيهات الملكية السامية، ولا سيما الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة، نصره الله، إثر اعتماد مجلس الأمن للقرار 2797 في 31 أكتوبر 2025، والذي دعا من خلاله إلى توسيع دائرة الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، وتعزيز المكانة الدولية للمملكة من خلال تنويع الشراكات ودعم الاستثمار. بالإضافة إلى المبادرات الملكية الأطلسية التي تشكل إطارا جديدا للتعاون جنوب-جنوب. كما يحدد خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2026 أفاق هذه الدينامية، حيث تدخل المملكة مرحلة جديدة من التنمية، بمكانة فاعل موثوق ومحترم ومسموع، وشريكا مطلوبا، في إطار شراكات جديدة ومتوازنة، متوجهة نحو المستقبل.

المكتسبات برسم سنة 2026

تميزت سنة 2026 بتحقيق مكاسب دبلوماسية كبرى، وفي مقدمتها تكريس مبادرة الحكم الذاتي، لا سيما عبر:

1. **دينامية دولية معززة حول القضية الوطنية:** كرّس قرار مجلس الأمن رقم 2797، المعتمد بتاريخ 31 أكتوبر 2025، مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الأساس الوحيد للتفاوض. كما تم افتتاح ثلاثين قنصلية عامة في الأقاليم الجنوبية، مما عزز الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، ويساهم في الترويج لصورة هذه الأقاليم وتعزيز جاذبية المملكة كوجهة للاستثمار.
2. **دبلوماسية إفريقية انتقلت إلى مرحلة التنفيذ:** أسفرت سلسلة من اللقاءات الثنائية مع خمسة عشر بلداً إفريقياً، وتكثيف الاجتماعات رفيعة المستوى، وأشغال اللجان المشتركة الكبرى، والمشاورات السياسية، واللجان الاقتصادية والتقنية، عن الانتقال بالمبادرة الملكية الأطلسية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشاريع، بما يعزز مكانة المملكة كفاعل محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.
3. **حضور متزايد في منظومة الحكامة العالمية:** تم تقديم ودعم أكثر من 120 ترشيحاً وطنياً لشغل مناصب داخل المنظمات الدولية، مع انتخاب المملكة أو مرشحين مغاربة في عدد من هيئات الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي،

واليونسكو، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات. كما احتضنت المملكة الدورة الخامسة لبرنامج تكوين مراقبي الانتخابات التابعين للاتحاد الإفريقي، والاجتماع العام الثاني للمنتدى العالمي لمنع الإرهاب الإشعاعي النووي، والمؤتمر الوزاري الثاني حول حفظ السلام في الفضاء الفرنكفوني، فضلاً عن تنظيم دورات تكوينية لفائدة الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين حديثاً لدى الرباط.

4. **شبكة خارجية في توسع وإعادة تأهيل:** تتوفر المملكة على 195 تمثيلية دبلوماسية معتمدة، تشمل سفارات مقيمة وغير مقيمة، فيما يتم إحداث ما معدله ثلاث بعثات دبلوماسية أو مراكز قنصلية سنوياً. وقد تم إحداث قنصليتين عامتين في ميامي ومانت-لا-جولي، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للقنصليات العامة إلى ستين قنصلية. وبالنسبة لسنة 2026، تم استلام ثلاث مجمعات دبلوماسية، كما تم إطلاق أشغال بناء وإعادة بناء خمس سفارات، وتم الشروع في إعادة تأهيل أربع قنصليات عامة، فيما تتواصل أشغال ترميم سفارتين.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستعمل الحكومة، خلال سنة 2027، على تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى الدفاع عن السيادة والعمل متعدد الأطراف، وتعزيز التعاون الإفريقي والتعاون جنوب-جنوب، وتطوير الشبكة الدبلوماسية والقنصلية، وتعزيز التعاون القنصلي والقضائي، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور1. السيادة الوطنية والعمل متعدد الأطراف

يظل الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية للمملكة أولوية أساسية للعمل الدبلوماسي، حيث سيتم في هذا الصدد:

- **ترشيح المملكة لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2028-2029**، على أن تجرى الانتخابات في يونيو 2027؛
- **ترسيخ المكتسبات الدبلوماسية المرتبطة بالقضية الوطنية**، من خلال توسيع دائرة الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، والترويج لأولويات المملكة داخل المحافل الإقليمية ومتعددة الأطراف؛
- **الارتقاء بتمثيلية الكفاءات الوطنية في المناصب الانتخابية ومناصب المسؤولية داخل المنظمات الدولية**، والوفاء بالمساهمات المستحقة للمنظمات الدولية والإقليمية، بما يضمن احترام المملكة لالتزاماتها.

المحور2. التعاون الإفريقي والتعاون جنوب-جنوب

يدخل التعاون الإفريقي والتعاون جنوب-جنوب مرحلة التنفيذ الفعلي للمبادرات الملكية، حيث سيتم العمل في هذا السياق على:

- تنفيذ المبادرة الملكية الأطلسية لتعميم التنمية الاقتصادية، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم التكوين والصحة، وترشيد تدبير الموارد المائية، وتعزيز الانتقال الطاقي في إفريقيا؛
- المساهمة في المبادرة الملكية الأطلسية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، ومواكبة المراحل المختلفة لمشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؛
- تكثيف انعقاد اللجان المشتركة الكبرى واللجان المشتركة والمشاورات السياسية مع البلدان الشريكة، والعمل على تثمين خلاصاتها في تدبير وتنفيذ المشاريع المشتركة؛
- تثمين الدبلوماسية الروحية، في مجالات التعليم الديني، وتكوين الأئمة والمرشدين ومحاربة التطرف، وتنظيم سلسلة من اللقاءات الاقتصادية ومنتديات الأعمال.

المحور 3. الشبكة الدبلوماسية والقنصلية

ستتم مواصلة العمل على عصرنة الشبكة الدبلوماسية والقنصلية للمملكة، من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج بناء مقرات البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بغلاف مالي قدره 66 مليون درهم، وكذا برنامج تأهيلها بمبلغ 59 مليون درهم، وبرنامج تجهيز هذه المباني بمبلغ 45 مليون درهم، مع استكمال معظم الأوراش الجارية وإطلاق مشاريع جديدة لتأهيل مباني سفارات المملكة، بغلاف مالي إجمالي قدره 20 مليون درهم؛
- دعم برامج عمل البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، بما يخدم تعزيز صورة المملكة وإشعاعها على الصعيد الدولي.

المحور 4. التعاون القنصلي والقضائي

يشكل التعاون القنصلي والقضائي مع البلدان الشريكة مكملاً لهذه المنظومة من خلال تعزيز التعاون الثنائي مع البلدان الشريكة في إطار مجموعات مشتركة دائمة حول الهجرة، واللجان الفرعية المنبثقة عنها، واللجان القنصلية المشتركة، والمشاركة الفعالة في اجتماعات مسار الرباط بشأن الهجرة والتنمية.

III.7.5. الالتقائية وتقييم السياسات العمومية

سيتم، خلال سنة 2027، تفعيل الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية، باعتباره مرجعا وحيدا وملزما، ويؤسس لبنية حكامة تربط بين المستويين الوطني والترابي، ويعتمد نظام معلومات مخصص لهذا الغرض، ومراجع وطنية للتقييم، وذلك خدمة لانسجام العمل العمومي وضمان فعاليته.

المرتكز الاستراتيجي

يستجيب هذا الورش للخطاب الملكي السامي بتاريخ 8 أكتوبر 2021، الذي ألقي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية، والذي دعا إلى إدخال مزيد من الانسجام والتكامل والتناغم بين السياسات العمومية وتتبع تنفيذها. ويندرج كذلك ضمن توصية النموذج التنموي الجديد المتعلقة بالحكامة الجيدة وفعالية العمل العمومي، وضمن الالتزام الوارد في البرنامج الحكومي. وفي هذا السياق، تشكل حكامة التقائية السياسات العمومية وتقييمها الآلية الكفيلة بتحقيق المنفعة العامة من خلال عمل مختلف القطاعات بشكل منسجم ومتكامل.

المكتسبات برسم سنة 2026

تم تصميم إطار التقائية السياسات العمومية وإطلاقه، خلال سنة 2026، كما تبين ذلك المكتسبات التالية:

1. **تصميم الإطار المعياري وإطلاقه:** يغطي مرجع التقائية السياسات العمومية مجمل دورة حياتها، ويقوم على خمسة مبادئ محددة مقرونة بآلية للإلزام.

2. **بنية حكامة محددة:** تمت التوصية بإحداث جهاز للقيادة يربط بين المستويين الوطني والترابي من أجل الحد من التداخل بين السياسات العمومية.

3. **التكوين وتعزيز الاحترافية:** تم إطلاق دورة تكوينية في تقييم السياسات العمومية بشراكة مع معهد المالية، لفائدة نقاط الارتكاز بجميع القطاعات الوزارية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستسعى الحكومة، خلال سنة 2027، إلى تفعيل منظومة التقائية السياسات العمومية وتقييمها، من خلال اعتماد الإطار المعياري وبنية حكامته، وتطوير نظام المعلومات المخصص، ووضع مراجع التقييم، مع تعزيز القدرات. وذلك عبر المحاور التالية:

المحور1. تفعيل الإطار المعياري

تتمثل أهم التدابير المبرمجة في هذا الصدد فيما يلي:

- اعتماد ونشر الإطار الملزم للالتقائية، باعتباره المرجع الوحيد لجميع القطاعات؛
- ترجمة المبادئ إلى آليات ملموسة وممارسات إدارية مشتركة؛
- تفعيل هيئة الحكامة على المستويين المركزي والترابي.

المحور2. نظام معلومات الالتقائية (SI-CPP)

وفي هذا الإطار، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- استكمال دفتر التحملات والهندسة الوظيفية؛
- تطوير وحدة تتبع محددات الالتقائية خلال سنة 2027، وإطلاق مرحلة تجريبية على نطاق محدود من القطاعات خلال الفترة 2027-2028.

المحور3. مراجع التقييم وتعزيز القدرات

وسيتم استكمال هذا الإطار بتعزيز قدرات التقييم، من خلال الإجراءات المبرمجة، في هذا الصدد:

- إعداد المرجع-الإطار الوطني لتقييم السياسات العمومية وكذا المراجع القطاعية النموذجية خلال الفترة 2027-2028؛
- تنفيذ خطة للتكوين وإطار مرجعي للكفاءات ودورات موجهة لنقاط الاتصال الوزارية، من أجل ترسيخ التقييم في دورة السياسات العمومية.

III.8.5. إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

يضم قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية 274 مؤسسة ومقاولة عمومية عند متم شتنبر 2026، وسجلت سنة 2025 قفزة نوعية من خلال تحقيق رقم معاملات بلغ 421,59 مليار درهم (بارتفاع 16%)، ونتيجة صافية بلغت 28,45 مليار درهم (بارتفاع 22%)، واستثمارات بلغت 124,36 مليار درهم (بارتفاع 23%)، مع ارتفاع مساهمته في الميزانية العامة إلى 20,6 مليار درهم، أي أكثر من الضعف منذ سنة 2020.

وقد سجل إصلاح هذا القطاع منجزات هامة، تتمثل في صدور تسعة نصوص، من بينها مدونة الممارسات الجيدة للحكامة والسياسة المساهماتية للدولة، وإنجاز عمليات إعادة هيكلة كبرى (12 شركة جهوية متعددة الخدمات، و12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، و12 مجموعة صحية ترابية منها 6 حيز التشغيل، و12 وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع حُوِّلت إلى شركات مساهمة، ومؤسستان تم تحويلهما إلى شركات مساهمة (المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن و المكتب الوطني للموانئ)، وإحراز تقدم ملموس في استكمال منظومات جديدة للمراقبة المالية وحكامة المؤسسات

والمقاولات العمومية، والتعاقد والتصفية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال خفض متوسط أجل الأداء إلى 35,6 يوما (بانخفاض قدره 36,3% منذ سنة 2018).

المرتكز الاستراتيجي

يستجيب إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية للتوجيهات الملكية السامية، الواردة في خطابات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ولا سيما الخطاب الموجه إلى الأمة بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والخطاب الموجه إلى أعضاء البرلمان بمجلسيه بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

وقد تم تجسيد هذه التوجيهات في القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي حدد كأهداف أساسية، على وجه الخصوص، تعزيز الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة وإنجاز عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وضبط إحداثها، وتحسين حكامتها وتعزيز أدائها، وإرساء تقييم دوري للمهام المسندة إلى المؤسسات العمومية وللأنشطة التي تندرج ضمن الغرض الاجتماعي للمقاولات العمومية، للتأكد من ملاءمتها.

المكتسبات برسم سنة 2026

عرف إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تقدما ملحوظا من خلال المنجزات التالية:

1. **إطار قانوني للإصلاح في طور الاستكمال**: تمت، إلى حدود متم شتنبر 2026، المصادقة على تسعة نصوص تشريعية أو تنظيمية منصوص عليها في القانون الإطار رقم 50.21 المشار إليه أعلاه، فيما يوجد نصان في مسطرة المصادقة، من بينهما مشروع المرسوم رقم 2.23.365 المتعلق بالتعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي سيواكبه دليل منهجي جديد للتعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية سيتم اعتماده بقرار للوزير المكلف بالمالية. أما النصوص الموجودة قيد الإعداد فعددها ستة، من بينها مشروع القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة، الموجه نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر، ومشروع القانون القاضي بإحداث الهيئة المركزية لتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية المنحلة.
2. **عمليات إعادة هيكلة تعيد رسم المشهد المؤسساتي**: في امتداد القانون الإطار رقم 50.21، تشكل عمليات الافتحاص الخارجي إحدى الأدوات الرئيسية التي تتيح تعميق تشخيص قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتحديد تدابير إعادة الهيكلة الواجب القيام بها عند الاقتضاء. وقد تم بذلك توجيه هذه العمليات تدريجيا نحو مهام تركز أكثر على الافتحاص ذي الطابع الاستراتيجي والمؤسساتي والتنظيمي.

وتهم عمليات إعادة الهيكلة الرئيسية التي بلغت مرحلة متقدمة من التنفيذ على الخصوص القطاعات التالية:

- **قطاع الصحة والحماية الاجتماعية**: إحداث الهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، و12 مجموعة صحية ترابية بدل 7 مراكز استشفائية جامعية و85 مصلحة من مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة و12 مديرية جهوية للصحة. وتوجد ست مجموعات صحية ترابية حيز التشغيل. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن حلول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام، المنصوص عليه في القانون رقم 54.23، يشكل مرحلة حاسمة في توحيد تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- **قطاع الطاقة**: مراجعة إطار تدخل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة بما يضمن تركيز كل فاعل منهما على صميم اختصاصه.
- **قطاع توزيع الماء والكهرباء**: إحداث 12 شركة جهوية متعددة الخدمات أصبحت تشتغل فعليا سنة 2025.

- **قطاع التعميروالتنمية الترابية**: إحداث اثنتي عشرة وكالة جهوية للتعمير والإسكان بدل 29 وكالة حضرية (القانون رقم 64.23).
- **قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**: حل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية (القانون رقم 038.25) وإعادة هيكلة الوكالة المغربية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (القانون رقم 68.25) والمركز الوطني للبحث العلمي (القانون رقم 57.25).
- **قطاع السمعي البصري**: إحداث القطب السمعي البصري العمومي حول الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وإعادة هيكلة المركز السينمائي المغربي (القانون رقم 18.23)؛
- **المراكز الجهوية للاستثمار**: بموجب القانون رقم 22.24 المنشور بتاريخ 30 دجنبر 2024، تمت إعادة تموقع المراكز الجهوية للاستثمار عبر تعزيز مهامها وإرساء حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار، وذلك بتحويل مقررات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، التي أصبحت ترأسها هذه المراكز، إلى مقررات تنفيذية. كما تتولى المراكز الجهوية للاستثمار قيادة منظومة تمويل ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- **تحويل مؤسسات إلى شركات مساهمة**: تحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن (قانون رقم 56.24)، والمكتب الوطني للموانئ (قانون رقم 34.25) و 12 وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة (القانون التنظيمي رقم 031.26).

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستنصب إجراءات الحكومة سنة 2027 على استكمال الإطار القانوني للإصلاح، ومواصلة عمليات إعادة الهيكلة وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذا تعميم الممارسات الجديدة للحكامة وقيادة الأداء. وستتوزع هذه الأولويات على المحاور الخمسة التالية:

المحور1. استكمال المنظومة القانونية

يتعين أولا استكمال الإطار القانوني للإصلاح. وتتمثل التدابير الرئيسية المبرمجة فيما يلي:

- إدخال مشروع القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وحكامة المؤسسات العمومية في مسطرة المصادقة، بانسجام مع توجهات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، ومشروع القانون القاضي بإحداث الهيئة المركزية للتصفية، في مسطرة المصادقة؛
- اعتماد المرسوم المتعلق بالتعاقد ونشر الدليل المنهجي والنماذج النمطية لعقود-البرامج وعقود الأداء وعقود الأهداف، من أجل مواءمة التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية مع أولويات الدولة وتعميم التعاقد الداخلي؛
- إدخال، في مسطرة المصادقة، مشاريع القوانين المتعلقة بتحويل المكتب الوطني للمطارات، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء، وصندوق التجهيز الجماعي، والمكتب الوطني للصيد، إلى شركات مساهمة، ومواصلة الدراسات التمهيدية المتعلقة بكل من المكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

المحور2. مواصلة التحولات القطاعية

- الانتقال من التشخيصات القطاعية إلى خرائط طريق عملية في قطاع اللوجيستيك، والقطاع المالي العمومي، والقطب السمعي البصري، وقطاع السياحة، مع توضيح الأدوار والاختصاصات والحد من تداخل المهام بين المتدخلين العموميين؛

- تسريع عملية إعادة هيكلة المحفظة العمومية، ابتداء من سنة 2027، من خلال عمليات التجميع والاندماج، وتحويل الأنشطة، وإحداث الشركات التابعة، أو إعادة تركيز المؤسسات على مهامها الأساسية، مع معالجة وضعية الهيئات غير القابلة للاستمرار، وإبرام عقود لتحديد التزامات المرفق العمومي وكيفية تمويلها.

المحور3. عمليات إعادة الهيكلة الجاري تقييمها، موضوع تفكير وتشاور

تهم العمليات الجاري تقييمها عددا من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتدخل في قطاعات متنوعة، مثل التنمية الاجتماعية والإسكان والبنيات التحتية والتعليم العالي والبحث العلمي واللوجيستيك والانتقال الطاقي والقطاع المنجمي. وتنصب على تحليل الجوانب المؤسساتية والمتعلقة بالحكامة والتدبير.

كما تم إطلاق خطة عمل لتحديد إجراءات تحسين الحكامة والتدبير واستخلاص الديون، وكذا ملاءمة المراقبة المالية بالنسبة لعدد من المؤسسات والمقاولات العمومية. ويستلزم استكمال هذا البرنامج وتسريع وتيرته تضافر جهود جميع الأطراف المعنية.

المحور4. تعميم الحكامة من الجيل الجديد

تميزت سنة 2025 باعتماد المدونة الجديدة للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 2.24.249 الصادر في 24 أبريل 2025. وتقوم هذه المدونة، على الخصوص، على مبدأي التناسبية والمساءلة (طبّق أو فسّر)، وتهدف إلى ملاءمة متطلبات الحكامة مع طبيعة المهام وحجم كل مؤسسة أو مقاولة عمومية ومستوى المخاطر التي تواجهها، مع تعزيز الشفافية وتحميل هيئات الحكامة مسؤولياتها وتقييم أدائها.

ومن أجل مواكبة التنفيذ الفعلي لهذه المدونة، وضع منشور القطاع المكلف بالمالية رقم DEPP/26/1132 بتاريخ 23 يونيو 2026 رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية مجموعة من الأدوات والنماذج المرجعية، تتعلق على الخصوص بالنظام الداخلي لهيئات الحكامة، وميثاق اللجان المتخصصة، ومسطرة تعيين المتصرفين المستقلين، والتقييم الذاتي لهيئات الحكامة، وكذا النموذج النمطي للتقرير السنوي للحكامة.

المحور5. تحسين مناخ الأعمال والتآزر بين القطاعين العام والخاص

في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من شأن الأشغال المنجزة بخصوص الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحصاء المشاريع أن تتيح، سنة 2027، توفير برمجة سنوية ومتعددة السنوات أكثر ترتيبا من حيث الأولوية، تقوم على نضج العمليات والأولويات الوطنية.

ومن جهة أخرى، يظل تحسين آجال الأداء أولوية لدعم خزينة المقاولات، لا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، بلغ متوسط الأجل المصرح به 35,6 يوما إلى متم يونيو 2026 مقابل 55,9 يوما إلى متم دجنبر 2018، أي بتخفيض قدره 20,3 يوما. كما أنه يقل بـ 24,4 يوما عن الأجل القانوني المحدد في 60 يوما. وستنصب الجهود على تعزيز هذه النتائج، وتتبع سلوكيات الأداء، ومعالجة حالات التأخر المستمرة. ويساهم استمرار العمل بنظام العقوبات المالية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتمويل سلاسل القيمة (Supply Chain Finance) التي أطلقت في أبريل 2026 في تحسين العلاقات المالية بين الفاعلين الاقتصاديين.

III.9.5. إصلاح أنظمة التقاعد

اعتمد المغرب مقاربة شمولية للإصلاح الهيكلي لمنظومة التقاعد وذلك بهدف الحفاظ على التوازنات المالية لهذه الأنظمة وضمان ديمومتها على المدى البعيد. وترتكز هذه المقاربة على مرحلتين أساسيتين:

مرحلة أولى، همت إدخال إصلاحات مقياسية استعجالية، سنة 2016، على نظام المعاشات المدنية بالنظر لوضعيته المالية الحرجة ولتسجيله لأول عجز تقني في سنة 2014. وقد مكن هذا الإصلاح المقياسي من:

- تأخير تاريخ نفاذ احتياطيات نظام المعاشات المدنية في انتظار تنزيل الإصلاح الهيكلي؛
- اعتماد تعريفة متوازنة للنظام؛
- تقليص الدين الضمني للنظام.

مرحلة ثانية، سيتم تنزيلها على الأمد المتوسط وتروم الانتقال إلى المنظومة القائمة على قطبين (قطب عمومي وقطب للقطاع الخاص).

المرتكز الاستراتيجي

تم، خلال سنة 2022، إدراج إصلاح أنظمة التقاعد ضمن محاور النقاش داخل جولات الحوار الاجتماعي، حيث تم في هذا الإطار إحداث لجنة تقنية ثلاثية وتكليفها بتنزيل وتتبع إصلاح أنظمة التقاعد. وجاءت مخرجات الحوار الاجتماعي المبرم بتاريخ 29 أبريل 2024 وفقا لهذا المنظور، حيث تم الاتفاق على مباشرة المرحلة الثانية من إصلاح منظومة التقاعد من خلال إصلاح شمولي يرمي إلى:

- إرساء منظومة للتقاعد في شكل قطبين (عمومي وخاص)، يتم التوافق على تفاصيل مضمونها وفق منهجية تشاركية؛
- تحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية إلى حدود بداية دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛
- تعزيز حكامة أنظمة التقاعد في ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال.

وفي نفس السياق، تضمنت جولة أبريل 2025 للحوار الاجتماعي نقاشا مسؤولا بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد أسفر عن اتفاق الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين على إعادة تفعيل اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد لمواصلة النقاش حول الإصلاح والعمل على إقرار تصور توافقي يأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية السالفة الذكر.

ومن جهة أخرى، التزمت الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي برسم دورة أبريل 2026، بفتح نقاش شامل ودقيق حول فئة المتقاعدين المستفيدين من معاش يقل مبلغه عن الحد الأدنى للأجور.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستواصل اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد عقد اجتماعاتها، من أجل تشخيص الوضعية الراهنة للأنظمة الحالية، وكذا مناقشة مختلف سيناريوهات الإصلاح الممكنة، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية المتفق عليها خلال الجولات الفارطة للحوار، لاسيما جولة أبريل 2024.

وستتم مناقشة مضامين هذا الإصلاح وآليات تنزيله، باعتماد منهجية الحوار، مع السعي إلى التوافق مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار اللجنة السالفة الذكر وذلك في أفق تحديد سيناريو إصلاح توافقي يحترم المبادئ الموجهة التالية:

- ضمان استمرارية وديمومة أنظمة التقاعد؛
- تحقيق توزيع عادل وشفاف؛
- الحفاظ على الحقوق المكتسبة في إطار الأنظمة الحالية، لكل من المنخرطين والمتقاعدين، إلى حدود دخول الإصلاح حيز التنفيذ؛

– إرساء نظام تقاعد يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلاد.

III.10.5. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

بعد عقد من دخوله حيز التنفيذ، رسخ القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية التدبير القائم على النتائج، وعزز الشفافية الميزانياتية، وساهم في التحكم في التوازنات الميزانياتية. ويهدف مشروع تعديل هذا القانون التنظيمي، الذي تم استكمال صياغته سنة 2026 تبعا لمشاورات موسعة مع القطاعات الوزارية والبرلمان، إلى الرفع من نجاعة أداء العمل العمومي، وتعزيز استدامة المالية العمومية، وتقوية دور البرلمان في إعداد وتنفيذ قوانين المالية. وستُخصص سنة 2027 لاستكمال مسار اعتماده، وكذا التحضير لتنزيله ومواكبة الفاعلين المعنيين من أجل تملك مقتضياته الجديدة.

المرتكز الاستراتيجي

شكل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي تم اعتماده امتدادا لدستور سنة 2011 وما كرسه من متطلبات الحكامة الجيدة، رافعة أساسية لتحديث الحكامة العمومية، ومنعطفاً مهماً في تدبير المالية العمومية. وامتدادا لتنزيل مضامينه، أوصى النموذج التنموي الجديد بجعل المالية العمومية في خدمة التنمية الوطنية، والاستثمار الكامل للإمكانات التي يتيحها القانون التنظيمي لقانون المالية، لا سيما من خلال تعزيز التدبير القائم على النتائج، وتحسين البرمجة متعددة السنوات، وإرساء آليات دورية لمراجعة النفقات العمومية. ويندرج إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، بذلك، في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى توطيد الحكامة المالية، والاستجابة لمتطلبات الحكامة الجيدة، والتوجهات الواردة في النموذج التنموي الجديد، وكذا الممارسات الجيدة المعتمدة دولياً في مجال تدبير المالية العمومية.

المكتسبات برسم سنة 2026

مكن القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي تم تنزيله بشكل تدريجي خلال الفترة 2016-2020، من إرساء آليات ميزانياتية جديدة وإعادة تنظيم أنماط التدبير، وتعزيز الانتقال التدريجي من منطق الوسائل إلى منطق التدبير القائم على النتائج.

وقد تجسد هذا التحول، على الخصوص، عبر تحسين مقروئية الميزانية من خلال هيكلة الميزانية حول البرامج التي تبلور محاور الاستراتيجيات القطاعية. كما أتاح ترسيخ مقاربة نجاعة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة، استنادا إلى تتبع التزامات القطاعات الوزارية بشأن تحقيق النتائج. كما ساهم القانون التنظيمي لقانون المالية في تعزيز الشفافية الميزانياتية، من خلال إغناء الوثائق الميزانياتية، وتقوية دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية، فضلاً عن الإسهام في تحسين التحكم في التوازنات الميزانياتية، لا سيما من خلال تحديد سقف لترحيل اعتمادات الاستثمار، وتكريس محدودية نفقات الموظفين.

ترصيدا لهذه المكتسبات، وحرصاً على الاستجابة للتحديات التي أبان عنها تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية، وكذا إدراج مقتضيات جديدة تروم ملاءمة الإطار الميزانياتي مع التحولات التي تعرفها الرهانات الاقتصادية، تم إعداد مشروع يعدل ويتمم القانون التنظيمي لقانون المالية، وفق مسار تشاوري مع القطاعات الوزارية والبرلمان. وقد تم استكمال صيغته النهائية بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة، ويروم هذا المشروع ثلاثة أهداف رئيسية:

– الرفع من نجاعة أداء العمل العمومي من خلال ضمان تخصيص ميزانياتي أنجع يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للدولة؛

– تعزيز استدامة المالية العمومية من خلال إدراج قواعد للحكامة والانضباط الميزانياتي؛

– تقوية دور البرلمان وانخراطه في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

وتتجسد هذه الأهداف من خلال مجموعة من المقتضيات المهيكلة والمتكاملة، لا سيما توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، والتي تضطلع بمهام خدمات عمومية، وتأطير وترشيد المداخيل المرصدة، وإدراج قاعدة ميزانياتية ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل، وتكريس الترخيصات بالالتزام، وإدراج أحكام جديدة تتعلق بقانون التصفية.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

ستنكب الحكومة، خلال سنة 2027، على استكمال مسار المصادقة على تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، والتحضير لتنزيل مقتضياته، لا سيما من خلال مواكبة مختلف الفاعلين لتملك الأحكام الجديدة. وسيتم تنزيل هذه الأولويات وفق المحورين التاليين:

المحور1. استكمال المنظومة القانونية والمعيارية

في مرحلة أولى، يتعين استكمال الإطار القانوني للإصلاح من خلال:

- استكمال مسار المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 048.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المعنية بالمقتضيات الجديدة المدرجة بموجب تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، بما يضمن انسجام المنظومة القانونية وملاءمة النصوص القطاعية مع الإطار الميزانياتي الجديد؛
- تحيين المراجع الحالية بما يتيح ترجمة مبادئ الإصلاح في مساطر واضحة وموحدة وسهلة الاستيعاب من طرف المدبرين.

المحور2. تحضير مختلف الفاعلين لتملك مضمون الإصلاح وتنزيله

يقوم نجاح الإصلاح على تملكه الفعلي من قبل مختلف الفاعلين. وستنصب الجهود في هذا الصدد على:

- مواكبة المؤسسات العمومية المعنية الذي سيشملها توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي لقانون المالية، مع مراعاة تنوع مهامها ومستوى نضجها التنظيمي، بما يضمن ملاءمة تدبيرها الميزانياتي والمحاسبي مع تدبير القطاعات الوزارات الوصية؛
- مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في تعميق مقاربة نجاعة الأداء، لا سيما فيما يتعلق باعتماد الترخيصات بالالتزام واعتمادات الأداء، وإرساء البرامج الأفقية، ومواءمة أهداف المؤسسات العمومية مع أهداف برامج الارتباط التابعة للقطاع الوزاري الوصي، فضلا عن تحسين استغلال معطيات نجاعة الأداء؛
- ملاءمة نظم المعلومات وأدوات القيادة مع الإطار الميزانياتي الجديد، وتعزيز قدرات مختلف المتدخلين.

وسيستند تنزيل هذا المحور إلى مقاربة تدريجية للمواكبة وقيادة التغيير، تراعي خصوصيات مختلف الفاعلين ومستوى جاهزيتهم.

III.11.5. استقرار التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية العمومية

III.1.11.5. تعزيز التوازن الميزانياتي

وعيا منها بضرورة الحفاظ على استدامة المالية العمومية كشرط أساسي لاستمرار الإصلاحات الهيكلية وتنزيل الأوراش التنموية الكبرى التي تم إطلاقها، تسعى الحكومة إلى جعل مشروع قانون المالية لسنة 2027، محطة أساسية في إطار الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز التوازنات الماكرو-اقتصادية والميزانياتية.

ويستهدف مشروع قانون المالية لسنة 2027 الحفاظ على مستوى عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، مع مواصلة الجهود الرامية إلى التحكم في المديونية والحفاظ على الهوامش المالية اللازمة لتمويل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. ويندرج هذا المسار ضمن الإطار الماكرو-اقتصادي للبرنامج الحكومي للفترة 2026-2031، والذي يروم تحقيق متوسط نمو في حدود 5%، مقارنة بما يناهز 3,7% بالنسبة للفترة 2022-2025، والتحكم في مستوى التضخم، والحفاظ على عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى تخفيض رصيد دين الخزينة إلى ما يناهز 62% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2031.

كما تندرج السياسة الميزانياتية للسنة المالية 2027 في إطار دينامية تستهدف استعادة التوازن التدريجي للمالية العمومية، وذلك من خلال ترشيد النفقات، خاصة تلك المتعلقة بتسيير الإدارة. فضلا عن مواصلة تعبئة المزيد من الموارد المالية، من خلال اعتماد تمويلات ملائمة وتفعيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وفق توجيهات السياسة المساهماتية للدولة، وكذا تطوير الشراكات التي تتيح تعزيز الاستثمار العمومي والرفع من نجاعته.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوجهات، التي حظيت بإشادة المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني الدولية مثل "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) و"موديز" (Moody's)، تعكس بوضوح مدى صمود الاقتصاد الوطني ومصداقية السياسة الميزانياتية التي تنهجها المملكة، وذلك بالرغم من سيادة سياق وطني ودولي صعب، يتميز باستمرار التوترات الجيوسياسية واعتدال نمو الاقتصاد العالمي وتصاعد المخاطر المناخية. إذ تسهم، هذه التوجهات، في تعزيز ثقة الشركاء الدوليين في صلابة الإطار الماكرو-اقتصادي للمملكة ووجاهة الخيارات الاستراتيجية المعتمدة على مستوى السياسات الاقتصادية والميزانياتية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تقييم صمود المالية العمومية أيضا بالجهود المبذولة للاستجابة، خلال السنة، للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الملحة وذات الطابع الاستثنائي وغير المتوقعة برسم قانون المالية. في هذا الإطار، رخص مرسوم رئيس الحكومة رقم 2.26.395 الصادر بتاريخ 20 ماي 2026، بفتح اعتمادات إضافية بقيمة 20 مليار درهم لفائدة الميزانية العامة، خصصت لدعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحفاظ على استقرار أسعار غاز البوتان ونقل الأشخاص والبضائع، وكذا الكهرباء. هذا بالإضافة إلى تمويل التدابير المتخذة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لمواجهة الآثار الناجمة عن الفيضانات التي عرفتها بعض المناطق في شمال المملكة، وكذا تعزيز رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تمكينها من تنزيل الاستثمارات الملتزم بها في إطار البروتوكولات-الإطار الموقعة مع الدولة.

وستساهم كافة هذه الجهود المبذولة، سواء تعلق الأمر بترشيد النفقات بمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027، أو خلال تنفيذ قانون المالية لسنة 2026 من أجل تغطية حاجيات مستجدة وغير متوقعة، في الخفض التدريجي من عجز الميزانية على المدى المتوسط، خاصة برسم سنة 2026 حيث من المرتقب أن يسجل 3% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني تحسنا قدره 0,5 نقطة مقارنة مع سنة 2025. ويُعزى هذا التطور الإيجابي بالأساس إلى الأداء الجيد للمداخيل الجبائية، حيث سجلت ارتفاعا إلى غاية متم شهر شتنبر2026، بمقدار 30,2 مليار درهم أو بمعدل 11,7%، مقارنة مع مستواها خلال نفس الفترة من سنة 2025.

استراتيجية تمويل الخزينة برسم سنة 2027

يكرس مشروع قانون المالية لسنة 2027 مجهودات الحكومة الرامية إلى تعزيز استدامة المالية العمومية. وترتكز هذه المجهودات على استراتيجية تدبير الدين، والتي تهدف إلى ضمان تغطية حاجيات تمويل الخزينة، ومواصلة عمليات التدبير النشيط للدين وتنويع أدوات التمويل بهدف التخفيف من تكلفة تمويل الدولة على المديين المتوسط والبعيد.

وفي هذا الإطار، سيتم تغطية حاجيات تمويل الخزينة من خلال اللجوء إلى السوق الداخلية وتعبئة الموارد الخارجية. وتتمثل أبرز التدابير المبرمجة فيما يلي:

- تغطية حاجيات التمويل برسم سنة 2027، من خلال التحكيم بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط السوق؛

- مواصلة تعبئة التمويلات الميسرة والدعم الميزانياتي المقدم من طرف الشركاء الدوليين، من أجل دعم الإصلاحات القطاعية.

وستتميز استراتيجية تمويل الخزينة برسم سنة 2027 بتنويع أدوات التمويل. حيث، سترتكز التدابير المزمع اتخاذها، أساسا، على تطوير شهادات الصكوك في السوق الداخلية، وذلك لمواكبة منظومة المالية التشاركية، لا سيما مع انطلاق نشاط شركات التأمين التكافلي، بما يخدم تنويع الأدوات وتوسيع قاعدة المستثمرين.

اعتماد الإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية برسم الفترة 2026-2032

شكلت سنة 2026 محطة حاسمة في مسار تحديث تدبير المالية العمومية بالمغرب، وهي السنة التي تميزت باعتماد الإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية برسم الفترة 2026-2032، وذلك بدعم من الشركاء التقنيين والماليين للمملكة، لا سيما البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية.

وسيشكل هذا الإطار المرجع الاستراتيجي لإصلاحات تدبير المالية العمومية في أفق سنة 2032، ويهدف إلى ضمان مزيد من الانسجام وتعزيز التكامل بين مختلف أوراش الإصلاح من خلال إدراجها ضمن رؤية استراتيجية موحدة ومنسجمة مع الأولويات الوطنية وأهداف النموذج التنموي الجديد.

هذا، ويرتكز الإطار الاستراتيجي المذكور على خمسة محاور رئيسية، تتمثل في النجاعة والاستدامة والشفافية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة والإدماج (بأبعاده الثلاثة: النوع الاجتماعي والمناخ والبعد الترابي)، بالإضافة إلى المحور المتعلق بتنسيق الإصلاحات وقيادة التغيير. في المقابل، تتفرع هذه المحاور إلى نحو ستة عشر توجهاً إصلاحياً ذا أولوية، تمت صياغتها بشكل متكامل ومترابط ومتزامن.

وبغية تفعيل تنزيل هذه المحاور الاستراتيجية المعتمدة، تم تنظيم ورشات تشاركية خلال شهر يونيو 2026، بمشاركة الأطراف المعنية بغرض صياغة خطة العمل لتنزيل هذا الإطار الاستراتيجي. وقد مكنت هذه المقاربة التشاركية من ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات عملية ذات أولوية، مدعومة بمؤشرات للنتائج وجدول زمني مناسب للتنفيذ.

ومن المرتقب أن يتم اعتماد خطة العمل التنفيذية للإطار الاستراتيجي لإصلاح تدبير المالية العمومية نهاية سنة 2026، والتي ستشكل محطة أساسية في مسار تنزيل تدريجي ومحكم للإصلاحات، سيمكن من تعزيز أوجه التكامل بين مختلف الأوراش، بهدف ضمان تحقيق الآثار السوسيو-اقتصادية المتوخاة من السياسات العمومية المعتمدة.

ترشيد النفقات

في إطار مواصلة الجهود المبذولة لترشيد النفقات العمومية، شددت المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027، على اعتماد مجموعة من التدابير المتعلقة بالتحكم في نفقات الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، وكذا ميزانيات المؤسسات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة أو موارد مرصدة. وتتمحور هذه التدابير حول النقاط التالية:

- **ضبط نفقات الموظفين**، من خلال حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية بناء على تحديد دقيق ومبرر للحاجيات الفعلية من الموارد البشرية، واستنادا إلى المتطلبات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها وضمان السير الجيد وجودة خدمات المرافق العمومية. هذا، مع العمل على إرساء الآليات التدبيرية الكفيلة بالرفع من المردودية والنجاعة الوظيفية خاصة عبر التكوين والتقييم، وإعمال الإمكانات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات، من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي؛
- **عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة**، من خلال التحكم في مستوى النفقات العادية وحصرها في المتطلبات الضرورية لتحسين فعالية تدخلات الدولة، لاسيما عبر التقليص من النفقات المتعلقة بمستحقات الماء والكهرباء

والحرص على التقيد بأهداف ميثاق مثالية الإدارة، وكذا بكراء السيارات وكراء وتهيئة المقرات الإدارية، والنفقات المرتبطة بالنقل والتنقل داخل وخارج المملكة ومصاريف الفندقة والاستقبالات وتنظيم الاحتفالات والمؤتمرات والندوات؛

- **حصر إعانات التسيير لفائدة المؤسسات العمومية** في تغطية النفقات الخاصة بالموظفين والنفقات اللازمة لضمان سيرورة المرافق الإدارية، مع ربطها بمستوى موجودات خزينة هذه المؤسسات وفي إطار التوازن مع الموارد الذاتية؛
- **تحسين نجاعة الاستثمار العمومي** وفق التوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو المندرجة في إطار اتفاقيات موقعة أمام صاحب الجلالة، نصره الله، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع المشاريع التي توجد في طور الإنجاز؛
- الأخذ بعين الاعتبار القدرات الفعلية للقطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية، وكذا مستويات تنفيذ نفقات الاستثمار بما فيها معدلات ترحيل الاعتمادات من سنة لأخرى؛
- الحرص على الالتقائية والتكامل القطاعي والمجالي، في تنزيل المشاريع التي توجد قيد الإنجاز ومقترحات المشاريع الجديدة، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق القروية والجبلية ومناطق الواحات؛
- ترشيد إعانات الاستثمار الممنوحة للمؤسسات والمقاولات العمومية وإعطاء الأولوية للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، مع ربط وتيرة صرف هذه الإعانات بمدى تقدم تنفيذ هذه المشاريع وبمستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها؛
- التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك في إطار احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- الحرص على التقيد بالتزامات الحكومة في ميدان تنفيذ الأحكام القضائية، والعمل على اتخاذ الإجراءات التدبيرية الاستباقية للتقليص من هذه المنازعات والانفتاح، حسب الحالة، على الوسائل البديلة لحل المنازعات ضمن العقود التي تبرمها الإدارة، بما يسهم في الحد من هذه المنازعات وبالتالي تحسين نجاعة تدبير العقود العمومية؛
- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة وتجهيز المقرات الإدارية.

تعبئة الموارد

ستتواصل جهود الحكومة من أجل تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية وتعزيز فعالية المحفظة العمومية، فضلا عن تطوير الشراكات واللجوء إلى تمويلات ملائمة.

إلى غاية متم شهر شتنبر 2026، بلغت المداخيل الجبائية ما مجموعه 288,3 مليار درهم، مقابل 258,1 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2025، أي بارتفاع يقدر بـ 30,2 مليار درهم (+11,7%)، وهو ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 78,7% برسم الأشهر التسعة الأولى من سنة 2026.

III.2.11.5. إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة: تأمين المداخيل وتيسير المبادلات وحماية الاقتصاد المرتكز الاستراتيجي

تضطلع مهام إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بدور محوري في التدبير العمومي، وتندرج أعمالها، المنبثقة عن استراتيجيتها متعددة السنوات، ضمن أربعة محاور رئيسية: مواكبة السياسة الاقتصادية الوطنية والمشاريع الكبرى (ميناءي الناظور غرب المتوسط وطنجة المتوسط، وبرنامج التعاون الإفريقي ومناطق التسريع الصناعي)، وملاءمة التشريع الجبائي الجمركي وتعبئة المداخيل، والمساهمة في حماية الاقتصاد وتعزيز تنافسية المقاولات، وكذا مكافحة الاتجار غير المشروع بما

يخدم حماية المواطنين. هذا وباعتبارها حارسا للحدود الاقتصادية للمملكة وثاني أكبر مورد لمداخيل الدولة، تعمل أيضا إدارة الجمارك، من خلال تسهيل ورقمنة المساطر، على تعزيز التنافسية اللوجيستيكية للمملكة وتحسين مناخ الأعمال.

المكتسبات برسم سنة 2026

تمكنت إدارة الجمارك في الجمع بين نجاعة التحصيل وتحديث المراقبة، كما يتبين من خلال الإنجازات التالية:

1. **ارتفاع مطّرد في المداخيل ومراقبة جمركية ذات مردودية:** حيث واصلت هذه المداخيل ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تعزيز الموارد البشرية وإغناء محرك قواعد نظام التخليص الجمركي "بدر" بآليات جديدة للاستهداف، مما يمكن من توجيه عمليات المراقبة نحو التدفقات الأكثر عرضة للمخاطر، لا سيما في قطاعات النسيج والخشب وبعض المواد الأولية الاستراتيجية.

2. **إعداد إصلاح جبائي مستقبلي:** سيتم الشروع في إصلاح يمتد على مدى السنوات الخمس المقبلة (2027-2031)، يهدف إلى تقليص فارق الأسعار بين السجائر منخفضة التكلفة والسجائر من الفئة الممتازة، وذلك من خلال تقليص الفارق في مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة عليها. ويأتي هذا الإصلاح تماشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بمكافحة استعمال التبغ، كما يهدف إلى إرساء مناخ تنافسي في قطاع التبغ المصنع، وتعزيز مداخيل ميزانية الدولة، وتقليص الفوارق في الأسعار بين مختلف الأصناف.

3. **تحديث المراقبة وتعزيز حماية المجال الاقتصادي:** تم استكمال إحداث المركز الوطني للإشراف والمراقبة، الذي يضمن المراقبة المركزية بالفيديو للحظائر الجمركية على مدار الساعة، ويعمل على تحديد المركبات والسلوكيات المشبوهة، وكذا الإصدار التلقائي للتنبيهات ولوحات القيادة بشكل آلي. كما تم إنجاز 85% من المتطلبات اللازمة للشروع الرسمي في تشغيل ميناء الناظور غرب المتوسط، المرتقب خلال النصف الثاني من سنة 2026. بالإضافة إلى تكثيف مكافحة الاتجار غير المشروع، حيث تم حجز 32,03 طن من القنب الهندي خلال النصف الأول من سنة 2026، مقابل 31,8 طن خلال مجموع سنة 2024.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تتركز الجهود المبرمجة برسم سنة 2027 حول مواكبة المشاريع الكبرى والانفتاح الاقتصادي للمملكة، وتعزيز تعبئة المداخيل وملاءمة الجباية الجمركية، فضلا عن تحديث المراقبة من خلال توسيع نطاق الاعتماد على المعطيات وتحليل المخاطر والتكنولوجيات الرقمية، وذلك وفق المحاور الثلاثة التالية:

المحور1. مواكبة المشاريع الكبرى والانفتاح الاقتصادي

وتتمثل أهم التدابير المبرمجة فيما يلي:

- إطلاق النشاط الجمركي بميناء الناظور- غرب المتوسط: وضع مساطر خاصة، واعتماد تنظيم ملائم، وتعبئة الموارد البشرية والكفاءات اللازمة، بما يساهم في تقليص آجال التخليص الجمركي، وتأمين تدفقات الطاقة، ومواكبة المتعاملين بمناطق التسريع الصناعي بالجهة؛
- استكمال الرقمنة الشاملة للأنشطة المرتبطة بميناء طنجة - المتوسط ورقمنة المساطر المعالجة يدويا، وإرساء منظومة للمراقبة القبلية خاصة بمناطق التسريع الصناعي والمناطق اللوجيستيكية ومخازن وساحات الاستخلاص الجمركي؛
- تعزيز دينامية برنامج "Afridouane" لتقوية قدرات الإدارات الجمركية الإفريقية، من خلال برامج مواكبة وتكوينات موجهة في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي وربط شراكات جديدة تروم تقوية التعاون جنوب-جنوب.

المحور2. تعبئة المداخيل الجمركية

وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ الإجراءات التالية:

- رفع المداخيل الجمركية، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027، والمتعلقة أساسا برسوم الاستيراد، وبالضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، وبالرسوم الداخلية على الاستهلاك؛
- رفع حصص الرسوم الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الخمور والبيرة والمشروبات الروحية؛
- تعزيز الاستخبار الجمركي من خلال التشغيل الآلي لتبادل المعلومات في إطار المساعدة الإدارية الدولية المتبادلة وإغناء مساطر المراقبة.

المحور3. المر اقبة الذكية وحماية المواطنين

وتشمل الإجراءات المبرمجة في هذا الإطار ما يلي:

- إدماج الذكاء الاصطناعي، ولا سيما التحليل الاستشرافي، في كشف الغش، ونشر الأختام الإلكترونية لضمان تتبع عمليات العبور وتأمين التدفقات داخل الموانئ؛
- تعزيز قدرات المركز الوطني للإشراف والمراقبة من خلال إدماج تحديد الموقع الجغرافي والكاميرات الفردية الخاصة بالأعوان الجمركيين، وتحسين استهداف ورقمنة مراقبة المسافرين؛
- إرساء الخريطة الجديدة للتهريب مع التشغيل الآلي للمراقبة البعدية القائمة على تحليل المخاطر، وتنظيم سوق الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة من خلال اعتماد الضمان بواسطة الوسم بالليزر، بما يساهم في مكافحة غسل الأموال.

3.11.5.III. المديرية العامة للضر ائب : نظام جبائي عادل في خدمة التنمية

المرتكز الاستر اتيجي

يندرج عمل المديرية العامة للضرائب في إطار تنزيل مخططها الاستراتيجي للفترة 2024-2028، الذي يرتكز على ستة توجهات استراتيجية، تتمثل في تقوية التعبئة الشاملة للإمكانات الجبائية، وتوطيد علاقات الثقة وتعزيز المواطنة الجبائية، والإسهام في تنزيل ورش الإصلاح الجبائي وتوطيد الأمن القانوني وتقوية التموقع الاستراتيجي للمديرية العامة للضرائب على الساحة الجبائية الدولية، وتعزيز إمكانيات هذه المديرية، وترسيخ الذكاء الرقمي وتحديث البنية التكنولوجية وتطوير التحليل والذكاء الجبائي.

المكتسبات برسم سنة 2026

وتتمثل أهم الإصلاحات وإجراءات التحديث التي تم تنفيذها خلال سنة 2026 فيما يلي:

- **مواصلة الرقمنة الضريبية**، خاصة عبر:
  - تنزيل الوظيفة الخاصة بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات الرقمية المقدمة عن بعد من طرف غير المقيمين لفائدة زبناء غير خاضعين للضريبة في إطار توسيع الوعاء الضريبي من خلال فرض الضريبة على المعاملات العابرة للحدود؛
  - تفعيل مسطرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة وإيداع الضمانات الخاصة بالاقتناء مع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛
  - رقمنة تبادل المعطيات بين المديرية العامة للضرائب ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج من أجل إيداع ومعالجة طلبات استرداد الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالمهمات الدبلوماسية والقنصلية؛

- تفعيل رقمنة المسار المتعلق بالمنعشين العقاريين المتعاقدين لجعل مراقبتهم متاحة عبر الوسائل الإلكترونية؛
- تفعيل عملية تدبير اتفاقيات الاستثمار؛
- استرجاع الضريبة على الدخل المتعلقة بفوائد قروض اقتناء أو بناء السكن المخصص للسكن الرئيسي؛
- توسيع التغطية الوظيفية لمنصة الخدمات عن بعد المتعلقة بالمطالبات «SIMPL-Réclamation» لتشمل ضرائب ورسوم جديدة؛
- تعزيز الأمن السيبراني (تجديد المعدات والتجهيزات، ووضع منظومة للرصد والمراقبة المستمرة،...، وغيرها).

– **تعزيز تدبير وعاء الجبايات المحلية**، من خلال:

- تفعيل وحدة آلية تعتمد أساسًا على المعطيات الداخلية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لرصد وتحديد الخاضعين لرسم السكن ورسم الخدمات الجماعية الذين لم يسبق لهم تقديم تصريح بالتسجيل، والذين ظلوا غير مُدرجين ضمن الملزمين بهذين الرسمين، وكذا تحيين قاعدة بيانات الخاضعين لهذين الرسمين بضم معطيات المالكين الجدد عندما لا يكون هؤلاء قد أدلوا بالتصريح المتعلق بتغيير المالك؛
- استغلال التصريحات وتحيين ملفات رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين، والأغراض المخصصة لها العقارات، والقيم الإيجارية؛
- التكفل بجدولة إصدار مستحقات رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، عقب نقل تدبيرهما إلى المديرية العامة للضرائب، وذلك وفقًا لمقتضيات القانون رقم 14.25؛
- التكفل بتحصيل رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من طرف قباضات إدارة الضرائب؛
- تحيين المعطيات (المالك، والقيمة الإيجارية، والرسم العقاري،...، وغيرها) لملفات رسم الخدمات الجماعية الخاصة بالعقارات المكتراة من طرف الدولة في إطار آلية «التمويلات المبتكرة»، مع مواكبة الهيئات المعنية من أجل استخراج شهادات فرض الضريبة.

– **تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي**، وذلك من خلال:

- وضع آلية أوتوماتيكية للتذكير الإلكتروني للملزمين وإشعارهم بإلزامية وضع الإقرار الضريبي عند اقتراب الآجال القانونية للتصريح، مع إدراج رسالة تذكير ثانية للملزمين المحتمل تخلفهم عن واجبات التصريح، وكذا المقاولات المخلة بالتزاماتها وذلك لحثهم على إيداع تصاريحهم وتفادي التذكير وفقًا للإجراء القانوني المنصوص عليه في المادة 228 من المدونة العامة للضرائب؛
- مواصلة أعمال إرساء نظام الفوترة الإلكترونية؛
- مواصلة أشغال تحسين التذكير الودي، عبر البريد الإلكتروني، للمهنيين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة؛
- الالتزام التلقائي لمراقبة الوثائق في حق المنعشين العقاريين المتعاقدين الذين يسجلون نقص في التصريح واتخاذ إجراءات للكشف عن الخاضعين للضريبة غير المسجلين والمزاولين لأنشطة مهنية؛
- إطلاق عملية الرصد المكثف للمُلزَمين المتخلّفين عن التصريح بأرباح رؤوس الأموال المنقولة وبعمليات تفويت الأصل التجاري.

– **تحسين جودة المعطيات**، خاصة عبر:

- تنفيذ مختلف عمليات تحسين موثوقية وإغناء معلومات سجل الخاضعين للضريبة، ومعطيات سجل الأشخاص الذاتيين، وكذا معطيات رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية (القيمة الإيجارية، والغرض...)؛
- مواصلة تحسين جودة مراقبة البيانات عند إدخالها في النظام المعلوماتي.

- **تحسين جودة الخدمات وتبسيط المساطر:**
  - رقمنة الإقرار المتعلق بفتح مسطرة الإنقاذ أو التسوية أو التصفية القضائية؛
  - تحسين أدوات تتبع تحصيل الواجبات التكميلية المتعلقة بنظام المساهمة المهنية الموحدة ونقلها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- **ضبط وتحديث تبادل المعطيات مع الشركاء:**
  - إبرام اتفاقية الشراكة وتبادل المعطيات بشكل إلكتروني مع مكتب الصرف؛
  - تعزيز إطار تبادل المعطيات مع الخزينة العامة للمملكة، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ ووزارة العدل؛ والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.
- **التحكم في المخاطر المرتبطة بالنقصان في التصريح الضريبي:**
  - اعتماد نماذج جديدة لتحديد وتصنيف وتقييم مخاطر عدم الامتثال الضريبي؛
  - تفعيل النظام الجديد لتقصي وتحليل المعطيات؛
  - اعتماد برمجة ذكية من خلال تطوير منظومة ذكاء اصطناعي للرصد الآلي لحالات الغش؛
  - تنفيذ برنامج تشجيع الامتثال الطوعي للملزمين (تصنيف الخاضعين للضريبة، و"الحق في تدارك الخطأ"،...، وغيرها)؛
  - إحداث منصة إلكترونية مخصصة للمراقبة عن بعد (e-contrôle) وتقوية منظومة الاستقصاء الضريبية.
- **تحسين آلية الحكامة**، لاسيما عبر مواصلة العمل على تطوير وتحسين آليات التدبير الضريبي.

الأولويات والمشاريع برسم سنة 2027

تتمثل أهم إجراءات التحديث المبرمجة برسم سنة 2027 فيما يلي:

- **مواصلة عملية الرقمنة**، لاسيما من خلال:
  - مواصلة توسيع الوظائف المتاحة بالنظام المندمج للضرائب وإغناء الخدمات الإلكترونية SIMPL؛
  - مواصلة الأعمال التحضيرية لإدماج التقييدات اللاحقة للمقاولات عبر منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية (مرحلة الاختبارات، والموقع النموذجي،...، وغيرها) وبالتنسيق مع الشركاء المعنيين؛
  - تطوير وحدة هندسة الضمانات الخاصة بالشراء المعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع رقمنة التبادل الإلكتروني للمعطيات مع شركاء المديرية العامة للضرائب في هذه الآلية؛
  - مواصلة أشغال رقمنة عملية استرجاع الضريبة على الدخل لا سيما تلك المتعلقة بالفوائد المرتبطة بقروض اقتناء أو بناء السكن الرئيسي والمبالغ الزائدة والاشتراكات المتعلقة بأنظمة التقاعد التكميلي؛
  - مواصلة الصيانة التطويرية والتصحيحية للتطبيقات المعلوماتية وتعزيز أمن التطبيقات المعلوماتية؛
  - توطيد تبادل البيانات مع الشركاء وإغناء مستودع البيانات (Data Lake).
- **تشجيع الامتثال الضريبي وإدارة مخاطر عدم الامتثال**، خاصة عبر:
  - مواصلة أشغال تفعيل التبليغ والفوترة بطريقة إلكترونية؛
  - تفعيل تقارير التحليل في مجال الضريبة على القيمة المضافة والاقرار بالمرتبات والأجور؛
  - توطيد وحدة الإقلاع الأوتوماتيكي وتوسيع تغطيته والرصد المكثف للملزمين الذين تجاوزوا عتبات الخضوع لنظام النتيجة الصافية المبسطة، ونظام المساهمة المهنية الموحدة، ونظام المقاول الذاتي؛
  - إطلاق آلية خاصة بتسوية المنازعات الضريبية؛

- إعداد مرجع لجرد مصادر وبؤر المنازعات؛
- مواصلة تقليص آجال معالجة الشكايات.

– **التحكم في المخاطر المرتبطة بالنقصان في التصريح الضريبي:**

- تعميم اعتماد المساعد الذكي الموجه لمفتشي الضرائب لتحليل ملفات المراقبة بصورة آلية، ورصد المؤشرات غير العادية، واقتراح مسارات التدقيق والتحري؛
- إدخال نماذج جديدة للذكاء الاصطناعي من أجل استهداف أنماط الغش الضريبي المعقدة، والكشف عن شبكات الغش المنظم، ورصد السلوكيات غير الاعتيادية؛
- تعزيز القدرات التنبؤية لنظام برمجة عمليات المراقبة الضريبية من خلال الربط الآلي بين المعطيات الداخلية والخارجية؛
- تعميم استغلال المعطيات المستخلصة من منظومة الفوترة الإلكترونية في تحليل المخاطر وبرمجة عمليات المراقبة الضريبية؛
- إرساء منظومة ديناميكية لتنقيط المخاطر الضريبية الخاصة بالملزمين ترتكز على المعطيات التصريحية والسلوكية ومعطيات المعاملات.

– **تقوية مهام وعاء وتحصيل الرسوم المحلية:**

- تنفيذ وتفعيل الإصلاح المتعلق بقانون الجبايات الخاص بالجماعات الترابية، إثر نشره؛
- رقمنة الإقرار المتعلق بشغور العقار وإقرار بانتهاء أشغال البناء أو تغيير ملكية العقار أو الغرض المخصص له؛
- تعزيز وتحسين اشتغال وحدة رصد الخاضعين لرسم السكن ورسم الخدمات الجماعية غير المُدرَجين، وكذا وحدة التحيين اعتمادًا على معطيات المالكين الجدد.

– **تحسين جودة المعطيات:**

- التحديث الآلي لسجل الخاضعين للضريبة؛
- مواصلة إثراء وتحديث المراجع الوظيفية وقواعد مراقبة التناسب.

– **تحسين الحكامة** عبر مواصلة العمل على تطوير وتحسين آليات التدبير الضريبي.

الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير مختلفة :

I. أحكام ذات طابع جبائي

أ-الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التأهيل والمصادقة

1-1- التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2027:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

1-2- المصادقة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2027، يرمي إلى المصادقة على المراسيم التالية، المتخذة عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2026:

- **المرسوم رقم 2.26.419 الصادر في 8 ذي الحجة 1447 (25 ماي 2026) بإعادة ووقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.**

تميز الموسم الفلاحي بالمغرب بتساقطات مطرية مهمة، كان لها أثر إيجابي ملحوظ على مختلف الأنشطة الفلاحية. وقد ساهمت هذه الوضعية في تعزيز آفاق تحقيق نتائج جيدة بالنسبة للقطاع الفلاحي، لا سيما فيما يتعلق بمحصول القمح اللين. كما شكلت هذه الظروف فرصة مواتية لتثمين الإنتاج الوطني وتحسين الوضعية المالية للفلاحين.

ومن جهة أخرى، شهد السوق الدولي للقمح اللين استقرارًا نسبيًا في الأسعار، مدعومًا بوفرة الإنتاج العالمي وبارتفاع مستويات المخزونات التي تتوفر عليها أهم البلدان المصدرة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه، بهدف الحفاظ على حد أدنى من المخزونات الكفيلة بضمان تموين السوق الوطنية، تم بموجب المرسوم رقم 2.21.852 الصادر في 28 أكتوبر 2021 وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته، وذلك ابتداءً من فاتح نونبر 2021. وقد مكن هذا الإجراء من خفض تكلفة المنتوج المستورد وجعله أكثر تنافسية عند دخوله إلى السوق الوطنية عبر الموانئ.

وقد أتاحت هذه الظرفية الدولية المواتية للفاعلين الاقتصاديين تكوين مخزون مريح من القمح اللين، يغطي حوالي ثلاثة أشهر من حاجيات المطاحن الصناعية.

غير أنه، وعلى الرغم من مساهمة هذه الظروف في ضمان استقرار تموين السوق الوطنية، فإنها كانت من شأنها أن تفضي إلى صعوبات مع اقتراب فترة الحصاد، لا سيما فيما يتعلق بتسويق الإنتاج المحلي من القمح اللين.

ذلك أن الإبقاء على وقف استيفاء رسم الاستيراد خلال فترة تجميع وتسويق المحصول، ولا سيما خلال شهري يونيو ويوليوز، كان من شأنه تشجيع استمرار الواردات بأسعار منخفضة، مما قد يؤثر سلبًا على تصريف الإنتاج الوطني، خاصة في ظل الآفاق الإيجابية التي كانت تلوح بالنسبة للموسم الفلاحي.

وبناءً عليه، ومن أجل ضمان السير الجيد لعمليات تجميع وتسويق المحصول في ظروف ملائمة، بدا من الملائم إعادة استيفاء رسم الاستيراد بنسبة 135% المطبق على القمح اللين ومشتقاته، وذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح يونيو إلى 31 يوليوز 2026.

- **المرسوم رقم 2.26.583 الصادر في 8 صفر 1448 (23 يوليو 2026) بتمديد استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته ووقفه**

عقب إعادة استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته بنسبة 135%، خلال الفترة الممتدة من فاتح يونيو إلى 31 يوليوز 2026، بلغ متوسط سعر القمح اللين عند خروجه من الموانئ المغربية حوالي 258 درهمًا للقنطار، خلال الأيام العشرة الأولى من شهر يونيو 2026.

وفيما يتعلق بسعر القمح اللين المحصول محليًا، فقد بلغ في المتوسط 252 درهمًا للقنطار خلال الفترة نفسها، أي بفارق قدره 6 دراهم للقنطار مقارنة بسعر القمح المستورد.

ومن جهة أخرى، تم تسجيل تأخر في وتيرة تقدم عمليات حصاد وتجميع القمح اللين الوطني خلال الموسم الفلاحي الحالي. وقد انعكست هذه الوضعية سلبًا على تسويق الإنتاج الوطني، ولا سيما في حال وقف إعادة استيفاء رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين ومشتقاته، الذي تم إقراره بموجب المرسوم رقم 2-26-419 الصادر في 8 ذي الحجة 1447 (25 ماي 2026)، إلى ما قبل انتهاء عمليات التجميع، التي كان من المرتقب أن تستمر إلى ما بعد شهر يوليوز 2026.

ذلك أن وقف استيفاء رسم الاستيراد، ابتداءً من فاتح غشت 2026، كان من شأنها أن تساهم في استئناف واردات القمح اللين، الأمر الذي كان قد يؤثر على توازن السوق الوطنية خلال هذه الفترة.

وعليه، فقد ارتُئي من الضروري تمديد تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 135% على القمح اللين ومشتقاته إلى غاية 31 غشت 2026، وذلك بهدف مواصلة عمليات تجميع وتسويق المحصول الوطني في ظروف مواتية، وضمان الحماية اللازمة للإنتاج الوطني.

- **المرسوم رقم 2.26.584 الصادر في 8 صفر 1448 (23 يوليو 2026) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأغنام الأليفة الحية ولحوم الحيوانات الأليفة من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال وبتغيير رسم الاستيراد المفروض على أحشاء الحيوانات الأليفة من هذه الفصائل.**

في ظل استمرار آثار الجفاف الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة، والذي أثر بشكل كبير على القطيع الوطني وأدى إلى تراجع إنتاج اللحوم الحمراء، مما نتج عنه ارتفاع أسعار هذه المنتجات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف ضمان تموين

السوق الوطنية بالحيوانات الأليفة واللحوم والأحشاء، والحد من آثار الجفاف على العرض الوطني، واستقرار الأسعار، وضمان توفر هذه المنتجات لفائدة المواطن المغربي.

غير أنه تم تسجيل ارتفاع ظرفي في الأسعار مع اقتراب عيد الأضحى لسنة 2026، وذلك نتيجة احتفاظ المربين بالقطيع استعدادًا لمناسبة عيد الأضحى. وهكذا، بلغ سعر لحوم الأغنام بالتقسيط، خلال شهر ماي 2026، ما بين 160 و200 درهم للكيلوغرام، مقابل 97 درهمًا للكيلوغرام المسجل في بداية سنة 2025.

ولمعالجة هذه الوضعية، تم وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الأغنام الأليفة الحية، وعلى لحوم الحيوانات الأليفة من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وكذا تحديد رسم الاستيراد المطبق على الأحشاء في نسبة 30%، وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 يوليوز 2026 إلى 31 دجنبر 2026.

2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2-1- إخضاع ممارسة مهنة المعشر المقبول في الجمرك لاحترام دفتر تحملات تضعه الإدارة (الفصل 68-1)

يهدف مقترح هذا التعديل بشكل أساسي إلى إضفاء طابع المهنية على نشاط المعشر المقبول في الجمرك وتقوية انخراط الفاعلين في المهنة، وذلك من خلال وضع إطار منسجم وشفاف وملزم في علاقتهم مع الإدارة عبر وضع دفتر تحملات تضعه الإدارة.

ويهدف دفتر التحملات هذا بالخصوص إلى تحديد المتطلبات المتعلقة بالتنظيم والوسائل الضرورية لممارسة المهنة وتأهيل الموارد البشرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضرورة مسك وحفظ الوثائق والمعطيات وكذا تأمين الدخول إلى الأنظمة المعلوماتية للإدارة وتتبع العمليات وفي الأخير إلى احترام الالتزامات المهنية والأخلاقية.

تطبق إلزامية احترام دفتر التحملات المشار أيها في الفصل 68-1 من مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة على المعشرين الذين تم قبولهم ابتداء من فاتح يناير 2027.

غير أنه يمنح أجل اثني عشر (12) شهرا، ابتداء من تاريخ نشر دفتر التحملات السالف الذكر، للمعشرين المقبولين قبل فاح يناير 2027 من أجل احترام دفتر التحملات.

2-2- تنظيم منافسات كأس العالم 2030 (الفصل 164)

يهدف هذا المقترح إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على استيراد البضائع من طرف أو لفائدة صندوق الإرث المرتبط بكأس العالم لكرة القدم 2030، المنشأ لهذا الغرض.

2-3- إعفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض الحيوانات واللحوم والأحشاء (الفصل 164)

في ظل استمرار آثار الجفاف الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة، والذي أثر بشكل كبير على القطيع الوطني وأدى إلى تراجع إنتاج اللحوم الحمراء، مما نتج عنه ارتفاع أسعار هذه المنتجات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف ضمان تموين السوق الوطنية بالحيوانات الأليفة واللحوم والأحشاء، والحد من آثار الجفاف على العرض الوطني، واستقرار الأسعار، وضمان توفر هذه المنتجات لفائدة المواطن المغربي.

غير أن السوق الدولية شهدت مؤخراً ارتفاعاً ظرفياً في الأسعار، مما أدى إلى زيادة تكاليف تموين السوق المحلية باللحوم الحمراء.

ولتجاوز هذه الوضعية مع إعطاء الرؤية اللازمة للفاعلين في قطاعي تربية المواشي والذبح، يُقترح الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المطبقة على:

- - الحيوانات الحية من الأنواع الأليفة من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال؛
- - لحوم وأحشاء فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال من الأنواع الأليفة، طازجة أو مبردة أو مجمدة.

4-2- توسيع وعاء الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل جميع فئات السجائر الإلكترونية (الفصل 182)

حدد قانون المالية لسنة 2025 تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك بمعدل 50 درهمًا للوحدة على السجائر الإلكترونية غير القابلة للتعبئة. غير أنه لوحظ ظهور منتجات مشتقة جديدة للتهرب من الضريبة) مثل المنتجات المفككة بالكامل، والكبسولات الفارغة، وغيرها. (

ولمعالجة هذا الوضع، واستباقًا لظهور منتجات جديدة، يُقترح توسيع نطاق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل جميع فئات السجائر الإلكترونية، سواءً كانت غير قابلة للتعبئة أو قابلة لإعادة للتعبئة، بالإضافة إلى أجهزة ومكونات هذه السجائر الإلكترونية.

3- تعريفة الرسوم الجمركية.

1-3- خفض نسبة رسم الاستيراد المطبق على أنابيب أخذ ونقل عينات الدم من 17,5% إلى 2,5%، مع تخصيص المنتوج في التعريفة الجمركية.

بهدف تشجيع التصنيع الوطني للكواشف المخصصة للاستعمال في التشخيص الطبي المخبري، وتيسير ولوج المصنعين المحليين إلى المدخلات الضرورية لإنتاجها بتكاليف مناسبة، يُقترح خفض نسبة رسم الاستيراد المطبق على أنابيب أخذ ونقل عينات الدم من 17,5% إلى 2,5%، مع تخصيص هذا المنتوج في التعريفة الجمركية.

2-3- رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على معدات جمع عينات الدم والعينات البيولوجية (أنابيب من البولي إيثيلين تيرفثالات) من 2,5% إلى 10%، مع تخصيص المنتوج في التعريفة الجمركية.

بهدف دعم تنافسية الصناعة الوطنية للأجهزة والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإنتاج المحلي مما يمكنه من استبدال الواردات، يُقترح رفع نسبة رسم الاستيراد المطبق على معدات جمع عينات الدم والعينات البيولوجية (أنابيب من البولي إيثيلين تيرفثالات) من 2,5% إلى 10%، مع تخصيص هذا المنتوج ضمن التعريفة الجمركية.

3-3- خفض نسب رسم الاستيراد المطبقة على مدخلات إنتاج أعلاف الحيوانات من 40% و30% و10% إلى 2,5 %.

بهدف معالجة الخلل التعريفي الذي يؤثر على بعض المدخلات غير المنتجة محليا، الموجهة لإنتاج أعلاف الحيوانات، و التي تخضع لنسب من رسم الاستيراد تبلغ 10% و30% و40%، بدل نسبة 2,5% التي تطبق على المنتجات المماثلة ذات نفس الاستعمال، يُقترح توحيد النسبة المطبقة على هذه المدخلات من خلال تخفيض نسبة الرسم المطبق عليها إلى 2,5%.

ومن شأن هذا الإجراء أن يساهم في تخفيف الأعباء التي يتحملها مصنعو أعلاف الحيوانات، وبالتالي الحد من أثر هذه التكاليف على أسعار الأعلاف الموجهة إلى القطيع وأنشطة تربية المواشي.

4- الضرائب الداخلية على الاستهلاك:

4-1- إصلاح الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر

في إطار تعزيز موارد الميزانية العامة للدولة، سن قانون المالية للسنة المالية 2022 إصلاحاً للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر، وفقاً لمخطط تدريجي يمتد على مدى خمس سنوات.

وقد شمل هذا الإصلاح إلغاء الحد الأدنى لنسبة الضغط الجبائي المطبق على السجائر، الذي تم إحداثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013، بالإضافة إلى الرفع التدريجي لمقادير الضريبة الداخلية على الاستهلاك على مدى 5 سنوات وفقاً للمخطط المحدد.

وامتداداً لمسار هذا الإصلاح، يُقترح تطبيق إصلاح جديد للضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر للفترة الممتدة بين 2027 و2031.

ويهدف هذا الإصلاح الضريبي الجديد أساساً إلى الرفع من المداخيل الجبائية وتقليص فارق أسعار السجائر منخفضة الثمن والسجائر المرتفعة الثمن، فضلاً عن حماية صحة المستهلكين تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ، مع توفير الرؤية للفاعلين في القطاع عبر تطبيق مخطط للتضريب يمتد على مدى خمس سنوات.

4-2- الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر الإلكترونية وتوسيع مجال تطبيقها.

تم بموجب قانون المالية للسنة المالية 2025 تطبيق ضريبة داخلية على الاستهلاك بمقدار 50 درهمًا للوحدة على السجائر الإلكترونية غير قابلة للتعبئة. غير أنه تم تسجيل ظهور أنواع جديدة من الأجهزة التي تجمع بين خصائص السجائر الإلكترونية غير قابلة لإعادة التعبئة والسجائر الإلكترونية القابلة لإعادة التعبئة.

وعليه، وتماشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى خطر هذه المنتوجات على الصحة وخاصة عند الشباب، يقترح ما يلي:

- توسيع وعاء تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك ليشمل جميع أصناف السجائر الإلكترونية سواء كانت قابلة أو غير قابلة لإعادة التعبئة، وكذا الأجهزة وأجزاء هذه السجائر الإلكترونية؛
- الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على السجائر الإلكترونية من 50 درهم للوحدة إلى 100 درهم للوحدة.

4-3- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على الأشربة والمركزات المستعملة لتحضير المشروبات الغازية التي تباع في مطاعم الوجبات السريعة.

يهدف هذا المقترح الى إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على الأشربة والمركزات التي يتم خلطها داخل آلات التوزيع بالماء المصفى وثاني أكسيد الكربون (CO_2)، لإنتاج مشروبات غازية التي تُباع في مطاعم الوجبات السريعة، دون أداء الضريبة الداخلية على الاستهلاك سواء على المواد الأولية (الأشربة والمركزات) أو على المنتجات النهائية (المشروبات الغازية).

4-4- إرساء مقدار قيمي للضريبة الداخلية على استهلاك ومبلغ أدنى للتحصيل على الخمور والجعة وبعض أنواع الكحول.

في إطار تعبئة إيرادات إضافية للميزانية العامة للدولة، وتعزيز نجاعة وعدالة النظام الضريبي الحالي المطبق على الخمور والجعة وبعض أنواع الكحول، يقترح إرساء مقدار قيمي بنسبة 30% للخمور والجعة وبنسبة 50% لبعض أنواع الكحول وكذا مبلغ أدنى للتحصيل وفقا للمقادير الواردة أدناه:

- 1265 درهم لكل هكتولتر للخمور؛
- 1705 درهم لكل هكتولتر للجعة؛
- 33.150 درهم لكل هكتولتر (الكحول الصافي)، للكحول الإيثيلي التي تحضر بها أو تحتوي عليها مياه الحياة والمشروبات الروحية وفاتحات الشهية والفرموت والفواكه المصبرة بالكحول والخمور العذبة وعصير العنب الممزوج بالكحول والحلويات المحتوية على الكحول والمشروبات الروحية الأخرى.

5-4- مراجعة نسبة مقدار التسامح على العيارات القانونية الخاصة بالمصوغات المجوفة والملحومة من المعادن النفيسة.

وفقا لأحكام المادة 51 -3 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 340-77-1 الصادر في 9 أكتوبر 1977، تستفيد المجوهرات المجوفة والملحومة من الذهب أو الفضة من نسبة تسامح قدرها 20 في الألف، بشرط أن يكون للمعدن المصوغة على أساسه، أي الجزء غير المجوف بدون لحام، العيار القانوني.

غير أنه ولتطور أساليب تصنيع المصوغات من المعادن النفيسة، وفي إطار المواءمة مع أفضل المعايير الدولية المعمول بها، يُقترح خفض نسبة مقدار التسامح المشار إليها من 20 إلى 10 أجزاء من الألف.

5- نظام جبائي تفضيلي:

5-1- تنظيم منافسات كأس العالم 2030 (الفصل 164)

يهدف هذا المقترح إلى الإعفاء الكامل والمؤقت من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على استيراد البضائع من طرف أو لفائدة الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والكيانات التالية، في الإطار الحصري لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030 والفعاليات المرتبطة به:

- الجهة المكلفة بالتوصيل وجميع جهات التوصيل المشترك/التعاوني؛
- الشركات الأخرى التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)؛
- الاتحاد المضيف؛
- الاتحادات المشاركة في الاستضافة؛
- اتحادات أمريكا الجنوبية لكرة القدم (CONMEBOL) المضيفة؛
- اتحادات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)؛
- الاتحادات الأعضاء في الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)؛

ويدخل هذا التدبير حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2027 وإلى غاية 31 ديسمبر 2032.

5-2- تطبيق الحد الأدنى لرسم الاستيراد بنسبة 2,5% على واردات الأعلاف المخصصة للأسماك

في إطار تعزيز قطاع تربية الأسماك وتطويره، بغية الرفع من الطلب الداخلي على هذه الأعلاف، وبالتالي تحفيز الاستثمارات في مجال إنتاج أعلاف الأسماك بالمغرب، تم بموجب مقتضيات قانون المالية لسنة 2016 إقرار نظام تعريفي تفضيلي لفائدة أعلاف الأسماك المستوردة من طرف مربي الأسماك بنسبة 2,5%، لمدة سنتين ابتداءً من فاتح يناير 2016، وذلك في حدود حصة سنوية تبلغ 25.000 طن.

وعند انتهاء الفترة المذكورة أعلاه، تم تمديد الاستفادة من هذا النظام التعريفي التفضيلي بموجب قانون المالية للسنة المالية 2018 إلى غاية 31 دجنبر 2023، وذلك في حدود حصة سنوية تبلغ 15.000 طن.

كما تم تمديد هذا التدبير بموجب قانون المالية للسنة المالية 2024 إلى غاية 31 دجنبر 2026، مع الإبقاء على الحصة السنوية نفسها، المحددة في 15.000 طن.

وفي هذا الصدد، واستمرارًا لتحقيق الهدف نفسه المتمثل في النهوض بقطاع تربية الأحياء المائية الوطني، يقترح تجديد تطبيق الحد الأدنى لرسم الاستيراد المحدد في 2,5% على أعلاف الأسماك المندرجة ضمن البند التعريفي رقم 2309.90.80.92، إلى غاية 31 دجنبر 2029، مع الإبقاء على الحصة الحالية المحددة في 15.000 طن.

ب-الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

لقد تم اعتماد عدة إصلاحات جبائية في إطار قوانين المالية للسنوات السالفة، خصوصا في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل وواجبات التسجيل والتمبر، وفق منهجية تدريجية من أجل تنزيل توجهات السياسة الجبائية التي نص عليها القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الصادر في سنة 2021 والذي رسخ توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقدة يومي 3 و4 ماي 2019 بالصخيرات.

وبعد إتمام هذه الإصلاحات الجبائية الكبرى للضرائب الرئيسية للدولة، يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2027 إلى تعزيز مكتسبات الإصلاحات المعتمدة وتكريس أسس استقرار النظام الجبائي الوطني من خلال إدراج عدة تدابير جبائية لملاءمة وضبط القواعد الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب وفق نفس توجهات الإصلاح السالف الذكر وكذا من أجل تنزيل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في البرامج الحكومية.

كما يهدف مشروع هذا القانون المالي إلى إحداث نظام جبائي تحفيزي خاص بتنظيم كأس العالم فيفا 2030 لضمان نجاح تنظيم هذه المنافسة في المغرب، وفق الضمانات الجبائية التي تعهد بها المغرب في إطار ترشحه لتنظيم هذه التظاهرة الرياضية العالمية، وذلك قصد تحييد الأثر الجبائي على الأنشطة والعمليات التي سيقوم بها الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وشركائه في المغرب.

وعليه، ترتكز التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية للسنة المالية لسنة 2027 على المحورين التاليين:

- استكمال الإصلاحات الجبائية وملاءمة القواعد الجبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- وضع نظام جبائي تحفيزي خاص بتنظيم منافسة كأس العالم فيفا 2030.

المحور الأول :

استكمال الإصلاحات الجبائية وملاءمة وضبط القواعد الجبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تهدف التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2027 إلى استكمال الإصلاحات الجبائية التي أدرجت في قوانين المالية للسنوات السالفة وكذا ملاءمة وإعادة ضبط بعض القواعد الجبائية من أجل تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وخلق فرص الشغل وتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ألف- فيما يخص الضريبة على الشركات

1- تطبيق سعر الضريبة على الشركات بنسبة 40% على الشركات التي تزاول أنشطة استيراد أو توزيع مواد الهيدروكاربور

في إطار متابعة تنزيل الأهداف الأساسية للقانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الضريبي، وخاصة الهدف المتعلق بتحسين المساهمة الضريبية في مجال الضريبة على الشركات بالنسبة للمؤسسات التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة، يُقترح رفع سعر الضريبة على الشركات من 35% إلى 40% فيما يخص الشركات التي تزاول أنشطة استيراد أو توزيع مواد الهيدروكاربور التي يساوي أو يفوق ربحها السنوي الصافي مائة مليون (100 000 000) درهم.

2- توضيح النظام الضريبي المطبق على إعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء العناصر غير القابلة للاهتلاك

تدرج حاليًا إعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء العناصر غير القابلة للإهتلاك كالأصول التجارية في حساب السنة المحاسبية التي تم استلامها فيها، على خلاف ما هو منصوص عليه بالنسبة لإعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء الأراضي المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية التي يتم تُوزيعها على مدة 10 سنوات محاسبية أو تلك المخصصة لشراء العناصر القابلة للإهتلاك التي تُوزع على مدة الاهتلاك.

ومن أجل الملائمة، يُقترح التنصيص على إمكانية توزيع إعانات الاستثمار المخصصة لاقتناء العناصر الأخرى غير القابلة للاهتلاك على مدة 10 سنوات محاسبية، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة للأراضي.

باء- فيما يخص الضريبة على الدخل

1- إصلاح الضريبة على الدخل

في إطار مواصلة إصلاحات الضريبة على الدخل التي تم تنزيلها بموجب قانوني المالية لسنتي 2025 و2026 والهادفة إلى تخفيض العبء الضريبي وتحسين دخول الأجراء، يقترح إدراج التدابير التالية:

– مراجعة أشطر وأسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل

يروم هذا التدبير إلى مراجعة جدول الضريبة على الدخل بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031 من أجل تحقيق في أفق سنة 2031 الأهداف التالية:

- رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 40000 إلى 60000 درهم؛
- مراجعة وتقليص أشطر الجدول التصاعدي الخاضعة للضريبة من 5 إلى 3 أشطر؛
- تطبيق الأسعار التصاعدية المحددة في 10% و20% و30% على الأشطر المذكورة الخاضعة للضريبة؛
- تخفيض سعر الضريبة الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37% إلى 30%.

شرائح الدخل الحالية (بالدرهم)	الأسعار الحالية
من 0 إلى 40 000	0%
من 40 001 إلى 60 000	10%
من 60 001 إلى 80 000	20%
من 80 001 إلى 100 000	30%
من 100 001 إلى 180 000	34%
ما زاد على 180 000	37%

شرائح الدخل المقترحة (بالدرهم)	الأسعار المقترحة
من 0 إلى 60 000	0%
من 60 001 إلى 150 000	10%
من 150 001 إلى 500 000	20%
ما زاد على 500 000	30%

وعليه، سيساهم هذا التدبير في توسيع فئة الأشخاص المعفيين من الضريبة على الدخل بشكل كبير والتخفيف من الضغط الضريبي على باقي الدخول (الطبقة المتوسطة) وتخفيض سعر الضريبة الهامشي المطبق على الدخول المرتفعة، مع الابقاء على مبدأ التصاعدية الذي نص عليه القانون-الإطار رقم 69.19 السالف الذكر.

وسيتم تنزيل هذا الإصلاح تدريجيا على مدى خمس سنوات (من 2027 إلى 2031) وفق نفس المنهجية التدريجية للإصلاحات التي تم تنزيلها بموجب قوانين المالية السابقة من أجل ضمان وضوح واستقرار نظامنا الجبائي في أفق 2031.

– ترشيد إعفاء الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة خلال مزاولة الوظيفة أو العمل

يهدف هذا التدبير إلى ترشيد الإعفاء من الضريبة على الدخل المطبق على التعويضات المدفوعة للأجراء من أجل تطبيقه فقط على التعويضات الخاصة التي يدفعها المشغل للمأجورين لتعويض النفقات الفعلية والمثبتة قانونا التي تحملوها حصرياً لفائدته، سواء صرفت بناء على قوائم تتضمن بيان المصاريف المتعلقة بها أو صرفت بصورة جزافية، باستثناء التعويضات المدفوعة بصفة دائمة في إطار المزاولة الاعتيادية للوظيفة أو العمل والتي تُعتبر كمكملات للأجور خاضعة للضريبة وفق القواعد العامة.

وسيمكن هذا التدبير من الحد من ممارسات التهرب الضريبي والتعسف في استعمال حق يخوله القانون الملاحظة والتي تهدف إلى الإعفاء غير المستحق لبعض المبالغ التي تُصنف على أنها تعويضات في حين أنها تمنح في إطار الوظائف الاعتيادية التي يقوم بها الأجير دون أن تغطي نفقات مهنية محددة تم فعلا تحملها.

وسيطبق هذا التدبير في أفق سنة 2031 بالموازاة مع تاريخ دخول حيز تطبيق الجدول النهائي للضريبة على الدخل.

ويقترح من جهة أخرى توضيح نطاق تعريف دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها الخاضعة للضريبة على الدخل والتي تشمل جميع التعويضات والمكافآت بغض النظر عن طبيعتها أو تكييفها.

– الرفع من النسبة الجزافية لخصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل

تحدد حاليا النسبة الجزافية لخصم المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب في 35% بالنسبة للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78000 درهم. ويحدد هذا السعر في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78000 درهم، مع سقف للخصم محدد في 35000 درهم.

كما يستفيد أشخاص آخرون ينتمون لبعض الفئات المهنية من الخصم وفقاً لأسعار جزافية تفضيلية، تصل إلى 45%، مع سقف للخصم محدد كذلك في 35000 درهم. إلا أنه لا يمكن للأشخاص المذكورين الاستفادة من الجمع بين هذا الامتياز وإعفاء التعويضات المصروفة لتغطية المصاريف المدفوعة خلال مزاولة الوظيفة أو العمل المنصوص عليها في المادة 57-1° من المدونة العامة للضرائب.

ومن أجل تخفيف العبء الجبائي على الأجراء، يقترح رفع النسب الجزافية للخصم المذكورة إلى 45% بالنسبة لجميع الأجراء، مع سقف للخصم محدد في 35000 درهم.

ولا يمكن الجمع بين هذا الامتياز في أفق سنة 2031 والتعويضات المعفاة المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب السالفة الذكر.

2- مراجعة أجل الإدلاء بالإقرار بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة

بالنظر إلى الأحكام الجبائية الجاري بها العمل، يتعين على الأشخاص الذاتيين الذين يقومون بتفويت قيم منقولة وغيرها من سندات رأس المال والدين غير المقيدة في الحساب لدى وسطاء ماليين معتمدين (غير المسعر بالبورصة)، أن يدلوا لدى إدارة الضرائب بإقرار سنوي يتضمن بيانا بجميع التفويتات المنجزة قبل فاتح أبريل من السنة التالية للسنة التي أنجزت فيها

التفويتات. وفيما يخص كيفيات الأداء، نص قانون المالية لسنة 2026 على أنه يتعين على الأشخاص المذكورين دفع مبلغ الضريبة المستحق عن كل عملية تفويت للقيم والسندات المذكورة، خلال 30 يومًا التي تلي تاريخ التفويت.

ومن أجل تبسيط وملاءمة كيفيات الإقرار وأداء هذه الضريبة، يُقترح ملاءمة أجل وضع الإقرار مع أجل الأداء المنصوص عليه بموجب قانون المالية 2026، وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التفويت.

وعليه، يتعين على الخاضعين للضريبة المعنيين الإدلاء بالإقرار المذكور بالنسبة لكل عملية تفويت منجزة ودفع، إن اقتضى الحال، مبلغ الضريبة المستحقة تلقائيا، وذلك قبل انقضاء الأجل السالف الذكر.

3- إعادة التنصيص على التدبير الجبائي التحفيزي الرامي إلى إدماج الأشخاص الذين يمارسون أنشطة في القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم

من أجل تشجيع الأشخاص الذين يمارسون أنشطة في القطاع غير المهيكل على الاندماج في الاقتصاد المنظم، نصت قوانين المالية السابقة على تدبير انتقالي يتيح لهم الكشف عن هويتهم للمرة الأولى لدى إدارة الضرائب، وذلك من خلال التسجيل في جدول الرسم المهني، دون أي متابعة عن السنوات السابقة.

وعليه، لا تفرض الضريبة على الملزمين الذين يقومون بالكشف عن هويتهم للمرة الأولى لدى إدارة الضرائب إلا على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ الكشف عن هويتهم.

وفي إطار الجهود الرامية لمواكبة الأشخاص السالف ذكرهم للاندماج في الاقتصاد المنظم، يُقترح إعادة إدراج هذا التدبير الانتقالي برسم سنة 2027.

جيم -فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة

1- الإعفاء الدائم من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات استيراد الحيوانات الأليفة الحية من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال ولحومها وأحشائها

من أجل ضمان تموين السوق الوطنية وتخفيض تكلفة الاستيراد التي تؤثر على السعر الذي يتحمله المستهلك، يُقترح إقرار إعفاء دائم من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد:

- الحيوانات الأليفة الحية من فصائل الأبقار والأغنام والماعز والجمال؛
- ولحوم وأحشاء الحيوانات الأليفة من الفصائل المذكورة، الطرية أو المبردة أو المجمدة.

2- تكريس آلية استرداد الضريبة على القيمة المضافة المحجوزة في المنبع

يُعد حاليًا دين الضريبة على القيمة المضافة الناتج عن تطبيق الحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 117 IV) و(V من المدونة العامة للضرائب قابلاً للإرجاع وفقًا للكيفيات المنصوص عليها في المرسوم رقم 2-06-574 في شأن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

ومن الناحية العملية، تتم معالجة إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المذكور باعتباره استردادا للضريبة، وذلك نظرا لكون الحجز في المنبع المقتطع والمؤدى إلى الإدارة الضريبية من طرف الزبون قد يسفر عنه نشوء دين ضريبي غير قابل للاستنزال، سواء كان هذا الدين ناتجًا عن الفترة المعنية أو عن الفترات السابقة.

وحرصًا على تبسيط المساطر وتأمين آلية الحجز في المنبع وتكريس مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة، يُقترح استبدال آلية إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة بآلية مبسطة تتيح استرداد الضريبة على القيمة المضافة المحجوزة في المنبع عندما يتجاوز مبلغ هذا الحجز مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة فعليًا على المورد.

وبناءً عليه، سيعتبر مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المحجوز في المنبع والمؤدى من طرف الزبون بمثابة أداء لحساب المورد برسم الضريبة على القيمة المضافة المستحقة عليه. وبالتالي سيتم استنزالها من طرف المورد من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة الواجب أداؤه برسم الفترة المعنية. وإذا تجاوز مبلغ الحجز في المنبع مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة فعليًا، يصبح الفائض الناتج عن ذلك قابلاً للاسترداد لفائدة المورد، بناءً على طلب وفق نموذج تعده الإدارة.

3- إقرار نظام اختياري يطبق على تجار العقارات المبنية

في ظل التشريع الجاري به العمل حاليًا، تخضع الأشغال العقارية وكذا عمليات التجزئة العقارية والإنعاش العقاري وجوبًا للضريبة على القيمة المضافة. وفي المقابل، تُستثنى عمليات البيع الأخرى المتعلقة بالعقارات من نطاق تطبيق هذه الضريبة.

وبناءً عليه، فإن عمليات إعادة بيع العقارات التي ينجزها تجار هذه العقارات بصفة تجارية لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

وفي إطار مواصلة توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتعزيز حياد هذه الضريبة وتمكين تجار العقارات المبنية الراغبين في الاستفادة من الحق في خصم الضريبة على القيمة المضافة التي تحملتها المصاريف والنفقات المرتبطة بعمليات الترميم أو التجديد أو الإصلاح المتعلقة بالعقارات المذكورة من اختيار الخضوع للضريبة على القيمة المضافة، يُقترح إقرار نظام خاص اختياري يطبق على تجار العقارات المبنية المذكورين.

4- إعفاء عمليات بيع الرمل من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم

في إطار التدابير الرامية إلى إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم ومكافحة الغش الضريبي ومن أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الناجمة عنها وضمان حياد النظام الضريبي والمنافسة العادلة بين جميع الفاعلين في القطاع، يُقترح إعفاء عمليات بيع الرمل من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم.

دال- فيما يخص واجبات التسجيل

1- توضيح النظام الجبائي المطبق على العقود المتقادمة التي يطلب الأطراف إجراء تسجيلها

تتقادم حاليا واجبات التسجيل بعد مضي 10 سنوات وذلك ابتداء من تاريخ العقود غير المسجلة وبالتالي لا يحق للإدارة الجبائية أن تطالب تلقائيا بهذه الواجبات بعد انقضاء هذا الأجل. غير أنه يمكن لأطراف العقد طلب إجراء التسجيل بالنسبة للعقود التي طالها التقادم.

ومن أجل توضيح النظام الجبائي المطبق على هذه العقود المتقادمة عندما يطلب الأطراف تسجيلها، يقترح التنصيص على تطبيق التعريفة المعمول بها وفق قواعد النظام العام الجاري بها العمل في تاريخ إجراء التسجيل، دون تطبيق الذعيرة والزيادات عن التأخير.

2- تعميم شهادة تسجيل العقود

تنص حاليا المدونة العامة للضرائب على إلزامية تقديم شهادة تسجيل العقود لدى المحافظة على الأملاك العقارية لغرض التحفيظ أو التقييد في السجلات العقارية، وذلك من أجل ضمان القيام بإجراء التسجيل وأداء الواجبات المتعلقة به.

من أجل تحسين الشفافية والأمن القانوني للمتعاقدين، يقترح تعميم شهادة التسجيل المذكورة بالنسبة لجميع العقود والاتفاقات المسجلة لدى الإدارة الجبائية.

هاء- فيما يخص واجبات التمبر

1- مراجعة نسب واجبات التمبر النسبية عند التسجيل الأول للمركبات (taxe de luxe)

تخضع حاليا العربات ذات محرك الخاضعة للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات عند التسجيل الأول بالمغرب بالنسبة للعربات المقتناة بالمغرب أو عند تعشيرها بالنسبة للعربات المستوردة، باستثناء العربات المستوردة من طرف أصحاب امتياز بيع السيارات المعتمدين، لواجبات التمبر النسبية (taxe de luxe) المحددة كما يلي:

قيمة العربة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة	النسبة
من 400.000 درهم إلى 600.000 درهم	%5
من 600.001 درهم إلى 800.000 درهم	%10
من 800.001 درهم إلى 1.000.000 درهم	%15
تفوق 1.000.000 درهم	%20

وبالنظر إلى الارتفاع الملحوظ لأثمنة للسيارات الفاخرة ولضمان ملائمة قيمة السيارات المعنية مع مستوى المساهمة الضريبية المتعلقة بها، يقترح مراجعة نسب واجبات التمبر النسبية عند التسجيل الأول للسيارات المذكورة كما يلي:

النسبة قيمة العربة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة

قيمة العربة دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة	النسبة
من 400.000 درهم إلى 600.000 درهم	%5
من 600.001 درهم إلى 800.000 درهم	%10
من 800.001 درهم إلى 1.000.000 درهم	%15
تفوق 1.000.000 درهم	%20

واو- فيما يخص التدابير المشتركة

1- التنصيص على إحداث تسبيق عن الضريبة برسم عمليات استيراد السلع المنجزة من طرف التجار المستوردين

في إطار التدابير المتخذة من أجل إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم وتوسيع الوعاء، يقترح إحداث تسبيق برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، يؤدى من طرف التجار مستوردي البضائع المخصصة للبيع على حالتها.

وسيتم تطبيق التسبيق المذكور عند أداء الرسوم الجمركية على هذه البضائع خلال الستين (60) شهرا الأولى ابتداء من تاريخ أول عملية استيراد.

وبعد انصرام هذه المدة، لا يطبق التسبيق المذكور إلا على المقاولات المستوردة التي لا تقدم لمصالح إدارة الجمارك شهادة تثبت وضعيتهم الجبائية السليمة.

ويحدد سعر هذا التسبيق في 5% من القيمة الجمركية للبضائع، المعتمدة كأساس لاحتساب الواجبات الجمركية. وسيتم استنزال مبلغ التسبيق المدفوع خلال السنة من مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب بالنسبة للضريبة على الشركات أو الحد الأدنى للضريبة على الدخل وإن اقتضى الحال من مبلغ الضريبة المستحقة، مع الحق في الاسترداد.

ويصفى التسبيق السالف الذكر ويستوفى وتثبت المخالفات ويعاقب عليها وتجرى المتابعات وتقام الدعاوى ويتم بحثها والحكم فيها كما هو الشأن فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسبيق لا يطبق على البضائع المستوردة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية كما لا يطبق على أموال الاستثمار المستوردة.

2- تكريس الإيداع البنكي كوسيلة أداء مقبولة ضريبياً

طبقا لأحكام المادتين 11-II و106-II من المدونة العامة للضرائب، تتمثل حاليا وسائل الأداء المقبولة ضريبيا في الشيك المسطر غير القابل للتظهير والكمبيالات والطريقة المغناطيسية للأداء والتحويل البنكي والوسيلة الإلكترونية وكذا المقاصة مع ديون مستحقة على نفس الشخص.

كما يعتبر الإيداع البنكي المنصوص عليه في المادة 193 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالجزاء المترتب على المخالفات المتعلقة بتسوية المعاملات وسيلة من وسائل الأداء المقبولة ضريبيا.

وفي إطار ملاءمة الأحكام الجبائية، يُقترح تكريس الإيداع البنكي المذكور كوسيلة أداء مقبولة ضريبيا في المادتين 11-II و106-II من المدونة العامة للضرائب، وذلك على غرار ما هو منصوص عليه في المادة 193 من المدونة العامة للضرائب السالفة الذكر.

3- توضيح اختصاصات لجان النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة

تنظر حاليًا اللجان المحلية لتقدير الضريبة في المطالبات التي يقدمها الخاضعون للضريبة الكائن مقرهم الاجتماعي أو مؤسستهم الرئيسية أو موطنهم الضريبي داخل دائرة اختصاصها فيما يخص التصحيحات المتعلقة بالدخول المهنية المحددة حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة والدخول والأرباح العقارية والدخول والمكاسب المختلفة المتأتية من عمليات هادفة للحصول على ربح والتي لا ترتبط بصنف آخر من الدخول وكذا واجبات التسجيل والتمبر.

ولتوضيح الاختصاص الترابي لهذه اللجان وتحسين فعاليتها، يُقترح إدراج التدابير التالية:

- ربط الاختصاص الترابي للجنة المحلية لتقدير الضريبة بموقع العقارات أو الأصول التجارية فيما يتعلق بالأرباح العقارية وواجبات التسجيل والتمبر؛
- ربط الاختصاص الترابي للجنة المذكورة بالمقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية للشركة الصادرة عنها السندات المفوتة فيما يتعلق بالأرباح العقارية وواجبات التسجيل والتمبر المتعلقة بتفويت أسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلب عليها الطابع العقاري وغير المسعرة ببورصة القيم.

كما يُقترح، فيما يتعلق باللجان الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، ربط الاختصاص الترابي لهذه اللجان بالمقر الاجتماعي أو المؤسسة الرئيسية للشركات الصادرة عنها السندات المفوتة، فيما يتعلق بالأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ المغربي غير الخاضعة للحجز في المنبع.

4- توضيح مسطرة تصحيح الضرائب المعتمدة في حالة مراقبة الإقرارات المتعلقة بتفويت العقارات والقيم المنقولة المحققة من قبل الشركات غير المقيمة التي لا تتوفر على مقر بالمغرب

عقب التعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2026 فيما يخص كيفيات التصريح وأداء الضريبة على الشركات المستحقة برسم زائد القيمة الناتج عن تفويت العقارات المحقق بالمغرب من قبل شركة غير مقيمة لا تتوفر على مقر بالمغرب، يُقترح

توضيح المسطرة المعتمدة لتصحيح الأسس المفروضة عليها هذه الضريبة وكذا اللجنة المختصة بالبت في الطعون المتعلقة بها.

وبالتالي يهدف هذا التدبير إلى:

- تطبيق المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب بالنسبة للإقرارات المتعلقة بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة برسم زائد القيمة الناتج عن تفويت العقارات والقيم المنقولة المحقق من طرف الشركات غير المقيمة التي لا تتوفر على مقر بالمغرب؛
- إسناد الاختصاص بالنظر في الطعون المتعلقة بتصحيح أسس فرض الضريبة على الشركات المستحقة برسم زائد القيمة المذكور إلى اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة.

5- تحسين مساطر تسوية الضريبة المحجوزة في المنبع

في إطار ملاءمة مساطر تسوية المخالفات المتعلقة بآلية الحجز في المنبع وتعزيز الضمانات الممنوحة للخاضعين للضريبة، يُقترح إدراج التدابير التالية:

- تعزيز حقوق الخاضعين للضريبة من خلال منحهم الحق في الرد على التبليغ المتعلق بتصحيح الضريبة المحجوزة في المنبع، وذلك في إطار مسطرة تسوية الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في المادة 222 من المدونة العامة للضرائب؛
- تطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية لعدم تقديم الإقرار المنصوص عليها في المادة 228 من المدونة العامة للضرائب فيما يخص الإقرارات بالمرتبات والأجور والمعاشات والتعويضات الأخرى المدفوعة في شكل رأس مال أو إيراد وعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها والحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت وعائدات شهادات الصكوك والمكافآت المدفوعة لأشخاص غير مقيمين وكذا الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للضريبة عن طريق الحجز في المنبع.

  وبناءً على ذلك، سيتم نسخ المسطرة الخاصة بتسوية حالات عدم الإقرار بالمرتبات والأجور والمعاشات والتعويضات الأخرى المدفوعة في شكل رأس مال أو إيراد المنصوص عليها في المادة 230 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب؛
- تسوية عدم دفع المبالغ المحجوزة في المنبع والمُصرَّح بها للإدارة الضريبية دون اللجوء إلى أية مسطرة، على غرار حالات عدم الدفع التلقائي الأخرى، وذلك بدلاً من تطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية.

6- توسيع نطاق حق الاطلاع للحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز مهام التحصيل والمنازعات

تنص حالياً أحكام المادة I-214 من المدونة العامة للضرائب على أنه يجوز لإدارة الضرائب، كي تتمكن من الحصول على جميع المعلومات التي من شأنها أن تفيدها فيما يخص وعاء ومراقبة الضرائب والواجبات والرسوم المستحقة على الغير، أن تطلب الاطلاع على مجموعة من الوثائق.

ومن أجل استكمال وملاءمة الإطار التشريعي الذي يتيح للإدارة الضريبية الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مختلف مهامها، يُقترح توسيع نطاق حق الاطلاع السالف الذكر ليشمل كذلك المعلومات الضرورية لإنجاز مهام التحصيل والمنازعات.

7- توحيد الجزاءات المطبقة على المخالفات المتعلقة بحق الاطلاع بالنسبة لجميع الضرائب والواجبات والرسوم

تنص حاليا المادة 207 المكررة-VI من المدونة العامة للضرائب، فيما يتعلق بواجبات التمبر، على جزاء مختلف عن الجزاء المنصوص عليه في القواعد العامة وفقا للمادة I-185 من المدونة العامة للضرائب في حالة مخالفة الأحكام المتعلقة بحق

الاطلاع. ويتمثل هذا الجزاء في تطبيق ذعيرة قدرها 100 درهم عن المخالفة الأولى و250 درهما عن كل مخالفة موالية في حدود 500 درهم عن كل يوم، في حين يتمثل جزاء القواعد العامة في غرامة تهديدية يومية قدرها 500 درهم في حدود 50.000 درهم.

وبهدف توحيد الجزاءات المطبقة على مخالفات أحكام حق الاطلاع بالنسبة لكافة الضرائب والواجبات والرسوم، يُقترح نسخ أحكام الفقرة VI من المادة 207 المكررة من المدونة العامة للضرائب.

8- ملاءمة أحكام المدونة العامة للضرائب بنسخ المادة 230

في إطار تحسين مقروئية النصوص الجبائية ومن أجل ضمان حسن تطبيقها طبقا لما هو منصوص عليه في القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، يُقترح تحيين أحكام المدونة العامة للضرائب من خلال نسخ أحكام المادة 230 من هذه المدونة لكونها قد أصبحت دون جدوى وتشكل تكراراً للأحكام الواردة في المادة 229 من المدونة السالفة الذكر.

حيث تتطرق هاتان المادتان إلى نفس المسطرة المتعلقة بتطبيق الجزاء المترتب على مخالفة الأحكام الخاصة بتقديم الوثائق المحاسبية وحق المراقبة المنصوص عليه في المادة 191-I من المدونة العامة للضرائب.

المحور الثاني:

إحداث نظام جبائي تحفيزي خاص بتنظيم منافسة كأس العالم فيفا 2030

تهدف التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2027 المتعلقة بتنظيم منافسة كأس العالم فيفا 2030 إلى إدراج الضمانات الجبائية التي تعهد بها المغرب لفائدة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، في المدونة العامة للضرائب والتي ستطبق ابتداء من فاتح يناير 2027 على جميع التظاهرات المرتبطة بهذه المنافسة التي سيحتضنها المغرب.

وتتمثل هذه الضمانات في مجموعة من الامتيازات الجبائية لفائدة الفيفا وشركائها المتعلقة بالضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب والتي يقترح التنصيص عليها في نظام جبائي تحفيزي، استثنائي ومؤقت، خاص بتنظيم منافسة كأس العالم فيفا 2030.

في هذا الصدد، يقترح التنصيص على عدة إعفاءات مؤقتة فيما يخص الضريبة على الشركات والمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول والحجز في المنبع والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل، لفائدة الهيئات التالية:

- الفيفا وهيئة التسليم وجميع هيئات التسليم المشترك والشركات الأخرى التابعة للفيفا، المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب؛
- الاتحاد المستضيف والاتحادات المشاركة في الاستضافة والاتحادات المستضيفة المنضوية في اتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم (CONMEBOL) واتحادات الفيفا والاتحادات أعضاء الفيفا، المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب، برسم أنشطتها وعملياتها المرتبطة بمنافسة كأس العالم فيفا 2030 أو بالتظاهرات المرتبطة بها أو هما معا؛
- الهيئة المكلفة بالبث من لدن الفيفا ومقدمو خدمات الفيفا المتوفرين أو غير المتوفرين على مقر بالمغرب والمحددة لائحتهم من طرف الفيفا، برسم الخدمات التي يقدمونها والسلع التي يسلمونها للهيئات المعنية والمرتبطة بالمنافسة أو بالتظاهرات المرتبطة بالمنافسة أو هما معا؛
- متعاقدو الفيفا، غير الهيئة المكلفة بالبث من لدن الفيفا ومقدمي خدمات الفيفا، المتوفرين أو غير المتوفرين على مقر بالمغرب والمحددة لائحتهم من طرف الفيفا، برسم بعض العمليات والخدمات المرتبطة بالمنافسة أو بالتظاهرات المرتبطة بالمنافسة أو هما معا.

فيما يخص الضريبة على الدخل، يقترح التنصيص على إعفاء مؤقت للمكافآت والتعويضات المرتبطة بالمنافسة المدفوعة للأشخاص الملحقين بالمغرب وللمتطوعين الذين يساعدون في تحضير واستقبال وتنظيم وسير المنافسة وللاعبين غير المقيمين.

كما يقترح منح امتيازات جبائية مؤقتة أخرى لفائدة الهيئات السالفة الذكر فيما يخص واجبات التمبر على إعلانات الإشهار وعلى المخالصات والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والرسم على عقود التأمين والرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة.

ويقترح كذلك التنصيص على الإعفاء الكلي والدائم من جميع الضرائب والواجبات والرسوم لفائدة صندوق الإرث المرتبط بالمنافسة الذي يكتسي طابعا اجتماعيا.

ولتمكين الهيئات السالفة الذكر من الاستفادة من الإعفاءات المذكورة ومن الاسترداد المحتمل للضرائب والواجبات والرسوم المذكورة سيتم وضع مسطرة مبسطة بطريقة إلكترونية.

كما يقترح التنصيص على ضمانات إضافية للفيفا وشركائها فيما يتعلق بالمراقبة الجبائية والالتزامات الإقرارية.

II. مقتضيات مختلفة

ا- إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

يرمي هذا التدبير إلى إلغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2026 التي لم تكن، إلى تاريخ 31 ديسمبر 2026، محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها، ولا يطبق هذا الإلغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبير إلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- بالصفقات المنتهية الإنجاز. وتلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛
- بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

أ. إحداث مناصب مالية

يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2027 إحداث 34.454 منصبا ماليا، موزعة على الوزارات والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، منها 500 منصب مالي لفائدة رئيسة الحكومة المؤهلة لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، مع تخصيص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

- بالإضافة إلى ذلك، يقترح إحداث 600 منصبا ماليا تخصص لتسوية وضعية الموظفين الخاضعين للمرسوم رقم 2.24.140 صادر في 13 من شعبان 1445 (23 فبراير 2024) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، والحاصلين على شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها لها، الذين اجتازوا بنجاح مباراة ولوج هيئة الأساتذة الباحثين في التربية والتكوين، وذلك تطبيقا لمخرجات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية.

  وبالموازاة مع ذلك، تحذف ابتداء من نفس التاريخ المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر والمطابقة لوضعيتهم قبل التسوية المذكورة.

– علاوة على هذه المناصب يقترح إحداث 15.590 منصبا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مخصصة لتوظيف الأساتذة والأطر، و2600 منصبا لفائدة المجموعات الصحية الترابية.

ب. التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

في إطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية، وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2027، بتطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة وتحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15%.

ج. التأهيل والمصادقة

1. التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية 2027

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 7202، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2-1- في مجال إحداث مر افق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية 2027

يهدف هذا الإجراء إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة المالية 2027.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

3-1- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية 2027

يهدف هذا المقترح إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2027، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2. المصادقة

يهدف هذا التدبير إلى المصادقة على المرسوم رقم 2.26.395 الصادر في 3 ذي الحجة 1447 (20 ماي 2026) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة تبلغ 20 مليار درهم، المتخذ تطبيقا للمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادة 18 من قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

ويكتسي فتح هذه الاعتمادات غير المتوقعة في إطار قانون المالية للسنة المالية 2026، طابعا ملحا وضروريا بالنظر للاعتبارات التالية:

1. توفير الاعتمادات الضرورية لتنزيل التدابير المتخذة للحد من تداعيات الحرب التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، بما فيها المخصصات اللازمة لمواجهة الأثار المترتبة عنها في حال استمرار هذه الوضعية، وتشمل هذه التدابير:

– دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحفاظ على استقرار أسعار غاز البوتان ونقل الأشخاص والبضائع؛

– الحفاظ على أسعار الكهرباء في مستواها الحالي بعد الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي والفيول والفحم.

2. تمويل التدابير المتخذة بتعليمات ملكية سامية لمواجهة الأثار الناجمة عن الفيضانات التي عرفتها بعض المناطق في شمال المملكة؛

3. تعزيز رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، لتمكينها من تنزيل الاستثمارات الملتزم بها في إطار البروتوكولات الاتفاقية مع الدولة، خاصة مشروع تمديد الخط فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش والموقع مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، وعقد البرنامج (2023-2037) الموقع مع شركة الخطوط الملكية المغربية بهدف تعزيز أسطولها الجوي؛

4. تغطية نفقات استثنائية غير متوقعة مرتبطة بانعكاسات الوضعية الدولية.

وتتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:

– **8 ملايير درهم** لفائدة صندوق المقاصة؛
– **2 مليار درهم** لتغطية النفقات المترتبة عن الفيضانات التي عرفتها بعض المناطق في شمال المملكة؛
– **4 ملايير درهم** كمساهمة في رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز رأسمالها، خاصة المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة الخطوط الملكية المغربية؛
– **6 ملايير درهم** لتغطية بعض النفقات الاستثنائية غير المتوقعة المرتبطة بانعكاسات الوضعية الدولية.

د. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1. تغيير

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وذلك قصد ملاءمتها مع الهياكل التنظيمية الجديدة للقطاعات المعنية.

– **تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي" التابع للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ب " قسم التأهيل الفني والحرفي والتشغيل".**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي" التابع للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ب " قسم التأهيل الفني والحرفي والتشغيل" تبعاً لإعادة تنظيم الهياكل الإدارية للمندوبية العامة، بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3.11.26 صادر في 28 من شوال 1447 (16 أبريل 2026) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للإدارة المركزية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وتعكس التسمية الجديدة توسيع مهام التكوين المنوطة بهذا المرفق لتشمل تخصصات المهن الحديثة من قبيل لمعلوميات، الميكانيك، الصيد البحري، البناء، وغيرها من المهن الواعدة في مجال التشغيل، إلى جانب التكوينات الأخرى في مجالات الصناعة التقليدية، الفلاحة، والشعب الفنية.

– **تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المعهد التقني الفلاحي بتيفلت" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب"معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتيفلت-الخميسات."**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المعهد التقني الفلاحي بتيفلت" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب "معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بتيفلت-الخميسات."، وذلك للملاءمة مع قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1576.26 الصادر في 20 يوليو 2026 (5 صفر 1448) والمتعلق بإحداث وتنظيم معاهد التكوين ا لمهني الفلاحي.

- **تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى "المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب"معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بساحل بوطاهر- تاونات".**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة "المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب "معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بساحل بوطاهر – تاونات"، وذلك للملاءمة مع قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1576.26 الصادر في 20 يوليو 2026 (5 صفر 1448) والمتعلق بإحداث وتنظيم معاهد التكوين المهني ا لفلاحي.

- **تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى " المعهد التقني الفلاحي بالشاوية" التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب " معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالشاوية-سطات".**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير تسمية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة " المعهد التقني الفلاحي بالشاوية" ا التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية ب "معهد التقنيين المتخصصين في الفلاحة بالشاوية-سطات"، وذلك للملاءمة مع قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1576.26 الصادر في 20 يوليو 2026 (5 صفر 1448) والمتعلق بإحداث وتنظيم معاهد التكوين ا لمهني الفلاحي.

2. حذف

- **حذف مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتعلقة بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، والتي تدخل ضمن نطاق النفوذ الترابي للمجموعات الصحية الترابية لجهات الرباط سلا القنيطرة، سوس ماسة، فاس مكناس، الدار البيضاء سطات والعيون الساقية الحمراء.**

يهدف هذا التدبير إلى حذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتعلقة بالمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية والبالغ عددها 40 مرفقا، وذلك بعد الشروع الفعلي للمجموعات الصحية الترابية لجهات الرباط سلا القنيطرة، سوس ماسة، فاس مكناس، الدار البيضاء سطات، والعيون الساقية الحمراء في ممارسة اختصاصاتها.

ويندرج مقترح الحذف هذا في إطار تنزيل أحكام القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية في شكل مؤسسات عمومية تتولى، على الصعيد الجهوي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة، حيث تضم كل مجموعة صحية ترابية جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام المتواجدة داخل دائرة نفوذها الترابي.

كما يأتي هذا التدبير على إثر صدور المراسيم التطبيقية المرتبطة بالقانون السالف الذكر، لاسيما المراسيم المتعلقة بتحديد تاريخ الشروع الفعلي للمجموعات الصحية الترابية في ممارسة اختصاصاتها، والذي ينص في مادته الأولى على اعتبار فاتح الشهر الثالث الموالي لتاريخ انعقاد أول مجلس إدارتها كتاريخ الشروع الفعلي للمجموعة الصحية المذكورة.

هـ. الحسابات الخصوصية للخزينة

1. إحداث

- **حساب النفقات من المخصصات يسمى " صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية "**

يهدف هذا التدبير إلى إحداث حساب النفقات من المخصصات يسمى " صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية " وذلك تجسيدا للإرادة الراسخة للدولة في ترسيخ الهوية التعددية للمملكة المنصوص عليها في الفصل 5 من الدستور، وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وسيتولى هذا الحساب تنفيذ النفقات المرتبطة بإنجاز المشاريع والعمليات الرامية إلى إدماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

ويأتي هذا الإجراء لإعطاء نفس جديد لمجهود الدولة لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإكسابه بعدا أفقيا ليشمل كافة القطاعات والمجالات ذات الأولوية متجاوزا بذلك المقاربة السابقة التي كانت تعنى بإنجاز مشاريع وبرامج تهم استعمال الأمازيغية في الإدارات العمومية.

3. تغيير

– **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى" صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية".**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير هذا الحساب من أجل تمكينه، عند الاقتضاء، من تلقي مساهمات الميزانية العامة، وذلك لتعزيز الموارد المخصصة للصندوق المذكور، من أجل تحمل نفقات الدعم الموجهة لمصالح المراقبة والتي تشمل أساسا:

- التعويضات المرصودة للموظفين المعهود لهم بعمليات المراقبة؛
- المصاريف المتعلقة بدعم مهام المصالح المكلفة بهذه المراقبة.

– **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى" صندوق التنمية الترابية المندمجة".**

يهدف هذا التدبير إلى تغيير هذا الحساب من أجل تعيين رئيسة الحكومة آمرا بصرف نفقات وقبض موارد هذا الصندوق، مع تخويلها إمكانية تعيين السلطتين الحكوميتين المكلفتين على التوالي بالداخلية والمالية، وكذا الولاة والعمال آمرين مساعدين بالصرف للحساب المذكور، وأن تخول لهم تعيين نواب لهم وفق الكيفيات المقررة في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل في مجال المحاسبة العمومية. ويمكنها كذلك تعيين رؤساء المصالح المركزية واللاممركزة التابعة للقطاعات الوزارية آمرين مساعدين بالصرف.

– **تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية".**

يهدف هذا التدبير إلى ملاءمة الإطار القانوني لهذا الحساب وذلك بعد إحداث حساب النفقات من المخصصات المسمى "صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية" وسيتم حصر موضوعه وموارده ونفقاته في العمليات والمشاريع المتعلقة بتحديث الإدارة العمومية والتحول الرقمي. وتبعا لذلك سيحمل إسم "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي".

– **تغيير صفة الآمر بالصرف للحسابين المرصودين لأمور خصوصية "الصندوق الوطني الغابوي" و"صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية"**

يهدف هذا التدبير إلى إسناد صفة الآمر بالصرف للحسابين المرصودين لأمور خصوصية المذكورين أعلاه إلى السلطة الحكومية المكلفة بالمياه والغابات، وذلك تماشيا مع الهندسة الحكومية الجديدة.

و. أحكام خاصة بالمندوبية السامية للتخطيط حيز التنفيذ

يهدف هذا التدبير إلى سن أحكام خاصة تنص على أنه، **ابتداء من تاريخ دخول القانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط حيز التنفيذ وإلى غاية 31 ديسمبر 2027**، تظل المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا التاريخ سارية المفعول على العمليات التالية:

- يستمر المندوب السامي للتخطيط في تنفيذ مجموع العمليات المتعلقة بالموارد والنفقات المقيدة في ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها، وكذا حساب النفقات من المخصصات المسمى "الصندوق الخاص بالعلاقات العامة"؛
- يستمر تحمل **أجور ورواتب** موظفي وأعوان المندوبية السامية للتخطيط **حسب وضعياتهم النظامية والوظيفية، من الميزانية العامة للدولة**.

ويهدف هذا التدبير إلى تمكين المندوب السامي للتخطيط من الاحتفاظ بصفة الآمر بالصرف بعد دخول القانون 047.26 السالف الذكر حيز التنفيذ، وذلك بغرض الاستمرار في تنفيذ مجموع العمليات المتعلقة بموارد ونفقات المندوبية السامية للتخطيط وذلك وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

الملاحق

لائحة الملاحق(*)

ملحق رقم 1.أ : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 1.ب : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 .

ملحق رقم 2.أ: التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 2.ب: التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق رقم 3.أ: التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 3.ب : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

(*) تم عرض توقعات النفقات برسم سنة 2027 بشكل مستقل وذلك أخذا بعين الاعتبار الهندسة الحكومية الجديدة التي تختلف عن تلك المتعلقة بسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 1.أ :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 1.ب :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027 .

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة
برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026 (1/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير						الاستثمار			
	الموظفون و الأعوان		المعدات و النفقات		المجموع		2025		2026	
	2025	2026	2025	2026	2025	2026	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
جلالة الملك	26 292 000	26 292 000	517 164 000	517 164 000	543 456 000	543 456 000	-	-	-	-
البلاط الملكي	621 186 000	643 597 000	1 542 183 000	1 542 183 000	2 163 369 000	2 185 780 000	131 608 000	-	131 608 000	-
مجلس النواب	476 659 000	478 298 000	147 897 000	170 131 000	624 556 000	648 429 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
مجلس المستشارين	337 699 000	365 229 000	137 180 000	212 180 000	474 879 000	577 409 000	25 000 000	10 000 000	25 000 000	-
رئيس الحكومة	185 490 000	216 419 000	746 665 000	925 043 000	932 155 000	1 141 462 000	771 715 000	7 000 000	912 140 000	12 000 000
المحاكم المالية	443 270 000	566 270 000	96 530 000	105 000 000	539 800 000	671 270 000	80 000 000	20 000 000	80 000 000	10 000 000
وزارة العدل	3 431 531 000	4 120 912 000	352 788 000	376 449 000	3 784 319 000	4 497 361 000	420 550 000	220 000 000	232 490 000	220 000 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2 922 325 000	3 041 429 000	1 562 398 000	1 623 398 000	4 484 723 000	4 664 827 000	467 000 000	50 000 000	440 000 000	40 000 000
وزارة الداخلية	35 880 118 000	39 832 759 000	4 513 154 000	5 367 184 000	40 393 272 000	45 199 943 000	4 549 093 000	4 442 791 000	5 684 011 000	3 982 791 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	9 737 393 000	10 540 263 000	4 896 645 000	4 982 508 000	14 634 038 000	15 522 771 000	1 799 080 000	930 000 000	1 791 790 000	940 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	47 409 103 000	52 285 629 000	31 938 788 000	38 722 038 000	79 347 891 000	91 007 667 000	8 298 264 000	4 888 000 000	8 154 094 000	5 204 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	15 805 709 000	16 422 789 000	7 770 000 000	11 436 131 000	23 575 709 000	27 858 920 000	9 000 000 000	9 000 000 000	14 498 661 000	12 685 143 000
وزارة الاقتصاد والمالية	4 740 889 000	5 106 859 000	657 527 000	693 427 000	5 398 416 000	5 800 286 000	195 493 000	108 831 000	383 493 000	232 682 000
وزارة الاقتصاد والمالية -تحملات مشتركة-	-	-	-	-	48 112 000 000	45 453 000 000	43 602 000 000	-	44 082 000 000	-
وزارة الاقتصاد والمالية -التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	-	-	-	-	9 668 342 000	9 632 777 000	-	-	-	-
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	312 377 000	316 307 000	265 225 000	303 173 000	577 602 000	619 480 000	2 069 708 000	56 500 000	2 005 318 000	57 000 000
الأمانة العامة للحكومة	113 049 000	125 729 000	31 668 000	34 668 000	144 717 000	160 397 000	10 500 000	-	15 000 000	-
وزارة التجهيز والماء	1 095 071 000	1 123 571 000	665 849 000	677 893 000	1 760 920 000	1 801 464 000	17 549 806 000	37 927 606 000	18 318 139 000	40 448 281 000
وزارة النقل واللوجيستيك	216 793 000	220 883 000	129 290 000	129 290 000	346 083 000	350 173 000	1 771 184 000	8 000 000	1 776 070 000	7 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1 063 581 000	1 128 971 000	3 654 516 000	3 768 110 000	4 718 097 000	4 897 081 000	15 581 412 000	7 003 151 000	15 018 308 000	6 769 277 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 350 616 000	1 537 046 000	4 302 950 000	4 734 850 000	5 653 566 000	6 271 896 000	1 030 239 000	900 000 000	1 030 239 000	900 000 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	33 745 000	39 555 000	353 710 000	354 586 000	387 455 000	394 141 000	3 471 213 000	2 000 000	3 452 000 000	2 000 000

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة
برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026 (2/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير				الاستثمار			
	الموظفون و الأعوان		المعدات و النفقات		المجموع		2025	2026
	2025	2026	2025	2026	2025	2026	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	260 581 000	265 303 000	345 921 000	352 316 000	606 502 000	617 619 000	178 790 000	20 000 000	190 260 000	27 000 000
وزارة الصناعة والتجارة	268 396 000	270 586 000	392 006 000	430 228 000	660 402 000	700 814 000	1 606 686 000	120 000 000	1 467 981 000	40 900 000
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	908 764 000	954 384 000	2 469 715 000	2 786 051 000	3 378 479 000	3 740 435 000	2 170 741 000	515 000 000	2 346 841 000	515 000 000
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	377 017 000	388 192 000	1 407 614 000	1 409 887 000	1 784 631 000	1 798 079 000	676 200 000	110 500 000	531 400 000	163 500 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	45 337 000	52 247 000	39 144 000	42 376 000	84 481 000	94 623 000	12 063 000	-	33 263 000	-
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	98 752 000	107 912 000	143 334 000	143 334 000	242 086 000	251 246 000	1 779 225 000	-	1 579 225 000	-
إدارة الدفاع الوطني	45 356 000 000	47 387 493 000	7 632 010 000	7 932 010 000	52 988 010 000	55 319 503 000	5 771 690 000	4 050 000 000	6 200 000 000	6 800 000 000
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	84 375 000	84 995 000	84 690 000	90 190 000	169 065 000	175 185 000	9 873 000	3 000 000	15 473 000	3 000 000
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	-	-	-	-	2 700 000 000	3 400 000 000	-	-	-	-
المندوبية السامية للتخطيط	403 390 000	388 960 000	190 773 000	210 364 000	594 163 000	599 324 000	23 612 000	12 000 000	23 612 000	4 000 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	425 076 000	420 716 000	883 682 000	992 890 000	1 308 758 000	1 413 606 000	4 636 935 000	166 500 000	4 748 400 000	13 000 000
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	102 624 000	110 834 000	705 000 000	727 100 000	807 624 000	837 934 000	295 000 000	-	395 800 000	-
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	2 303 531 000	3 255 201 000	1 036 303 000	1 128 653 000	3 339 834 000	4 383 854 000	200 000 000	400 000 000	200 000 000	400 000 000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	83 245 000	84 155 000	48 460 000	52 090 000	131 705 000	136 245 000	14 000 000	-	14 000 000	-
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	3 133 400 000	3 241 880 000	422 565 000	558 100 000	3 555 965 000	3 799 980 000	264 850 000	-	267 350 000	-
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	102 496 000	109 472 000	90 430 000	96 430 000	192 926 000	205 902 000	14 000 000	-	14 000 000	-
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	114 801 000	70 000 000	46 350 000	46 350 000	161 151 000	116 350 000	28 828 000	21 000 000	28 828 000	10 000 000
المجموع	**180 270 681 000**	**195 331 137 000**	**80 220 124 000**	**93 673 775 000**	**320 971 147 000**	**347 490 689 000**	**128 526 358 000**	**71 011 879 000**	**136 106 794 000**	**79 506 574 000**

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير			الاستثمار		المجموع الإجمالي
	الموظفون و الأعوان (1)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	المجموع (1)+(2)	اعتمادات الأداء (3)	اعتمادات الالتزام 2028 وما يليها	(1)+(2)+(3)
جلالة الملك	26 292 000	517 164 000	543 456 000	-	-	543 456 000
البلاط الملكي	652 351 000	1 543 690 000	2 196 041 000	131 608 000	-	2 327 649 000
مجلس النواب	476 938 000	170 131 000	647 069 000	20 000 000	20 000 000	667 069 000
مجلس المستشارين	369 549 000	212 180 000	581 729 000	30 000 000	-	611 729 000
رئاسة الحكومة	220 541 000	940 636 000	1 161 177 000	738 550 000	-	1 899 727 000
المحاكم المالية	511 140 000	105 000 000	616 140 000	80 000 000	10 000 000	696 140 000
وزارة العدل	4 227 862 000	400 449 000	4 628 311 000	390 839 000	220 000 000	5 019 150 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	3 340 128 000	1 635 398 000	4 975 526 000	320 000 000	50 000 000	5 295 526 000
وزارة الداخلية	42 710 520 000	5 950 333 000	48 660 853 000	6 048 210 000	3 994 190 000	54 709 063 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	11 196 953 000	5 030 342 000	16 227 295 000	1 791 790 000	1 254 747 000	18 019 085 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل	54 330 259 000	42 366 493 000	96 696 752 000	6 543 610 000	5 171 000 000	103 240 362 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	7 505 334 000	23 358 356 000	30 863 690 000	14 491 805 000	16 080 061 000	45 355 495 000
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية	5 745 339 000	782 961 000	6 528 300 000	348 373 000	214 810 000	6 876 673 000
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية -التكاليف المشتركة	-	-	63 957 000 000	48 997 000 000	-	112 954 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية -التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	-	-	13 931 802 000	-	-	13 931 802 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني	331 817 000	297 980 000	629 797 000	1 100 023 000	57 000 000	1 729 820 000
الأمانة العامة للحكومة	131 349 000	31 510 000	162 859 000	25 500 000	-	188 359 000
وزارة التجهيز والماء والغابات	1 170 456 000	1 486 398 000	2 656 854 000	16 550 792 000	42 894 173 000	19 207 646 000
وزارة النقل واللوجيستيك	221 193 000	121 205 000	342 398 000	1 607 852 000	2 000 000	1 950 250 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية	1 080 751 000	2 919 391 000	4 000 142 000	14 943 922 000	8 945 527 000	18 944 064 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 662 446 000	5 225 181 000	6 887 627 000	1 036 304 000	900 000 000	7 923 931 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	-	-	-	-	-	-
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	261 413 000	355 538 000	616 951 000	179 550 000	29 500 000	796 501 000
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والإدماج الاقتصادي	299 761 000	742 932 000	1 042 693 000	4 822 472 000	40 900 000	5 865 165 000
وزارة الشباب والثقافة والرياضة	1 095 262 000	2 944 199 000	4 039 461 000	3 478 142 000	415 000 000	7 517 603 000
وزارة التشغيل والحوار الاجتماعي	315 986 000	447 318 000	763 304 000	67 800 000	20 000 000	831 104 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيسة الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	50 447 000	40 391 000	90 838 000	14 603 000	-	105 441 000
وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة	119 262 000	140 238 000	259 500 000	1 079 225 000	-	1 338 725 000
إدارة الدفاع الوطني	49 340 055 000	8 378 078 000	57 718 133 000	7 200 000 000	8 000 000 000	64 918 133 000
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	91 845 000	94 913 000	186 758 000	15 473 000	3 000 000	202 231 000
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	-	-	3 400 000 000	-	-	3 400 000 000
المندوبية السامية للتخطيط	380 280 000	221 068 000	601 348 000	23 612 000	-	624 960 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	426 056 000	976 936 000	1 402 992 000	4 842 354 000	12 250 000	6 245 346 000
وزارة الأسرة والتنمية الاجتماعية والمساواة	113 164 000	769 831 000	882 995 000	368 474 000	-	1 251 469 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	3 396 601 000	1 128 653 000	4 525 254 000	200 000 000	400 000 000	4 725 254 000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	88 005 000	52 090 000	140 095 000	11 500 000	-	151 595 000
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	3 600 650 000	645 850 000	4 246 500 000	487 600 000	30 000 000	4 734 100 000
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	114 130 000	97 959 000	212 089 000	14 000 000	-	226 089 000
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	70 393 000	46 350 000	116 743 000	29 600 000	2 000 000	146 343 000
المجموع الإجمالي	**195 674 528 000**	**110 177 142 000**	**387 140 472 000**	**138 030 583 000**	**88 766 158 000**	**525 171 055 000**

ملحق رقم 2.أ:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قو انين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 2.ب:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027.

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026

- بالدرهم-

آمر بالصرف	نفقات الاستغلال		نفقات الاستثمار			
	2025	2026	2025		2026	
	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
رئيس الحكومة	18 000 000	18 000 000	-	-	-	-
وزارة العدل	900 000	5 900 000	-	-	-	-
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20 000 000	20 000 000	-	-	-	-
وزارة الداخلية	80 000 000	80 000 000	-	-	-	-
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	37 000 000	37 000 000	8 000 000	-	8 000 000	-
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	785 250 000	623 250 000	84 000 000	-	49 900 000	-
وزارة الاقتصاد والمالية	105 000 000	105 000 000	9 000 000	-	9 000 000	-
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16 175 000	15 625 000	3 773 000	-	3 773 000	-
الأمانة العامة للحكومة	24 000 000	24 000 000	-	-	-	-
وزارة التجهيز والماء	102 000 000	104 500 000	67 800 000	64 000 000	68 300 000	64 000 000
وزارة النقل واللوجيستيك	18 500 000	18 500 000	49 500 000	32 000 000	49 500 000	32 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	72 850 000	58 150 000	25 110 000	1 000 000	29 490 000	1 000 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 500 000	20 500 000	-	-	-	-
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6 950 000	6 950 000	4 260 000	-	4 260 000	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21 140 000	21 140 000	13 110 000	-	13 110 000	-
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	400 000	400 000	200 000	-	200 000	-
إدارة الدفاع الوطني	362 474 000	533 474 000	3 000 000	-	3 000 000	-
المندوبية السامية للتخطيط	19 751 000	22 601 000	8 700 000	-	8 700 000	-
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16 654 000	17 841 000	7 000 000	-	9 900 000	-
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	5 500 000	-	-	-	-
المجموع الإجمالي	**1 733 044 000**	**1 738 331 000**	**283 453 000**	**97 000 000**	**257 133 000**	**97 000 000**

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027

- بالدرهم-

آمر بالصرف	نفقات الاستغلال	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		مجموع اعتمادات الأداء
	اعتمادات الأداء لسنة 2027	اعتمادات الأداء لسنة 2027	اعتمادات الالتزام 2028 وما يليها	
رئاسة الحكومة	25 000 000	-	-	25 000 000
وزارة العدل	15 900 000	-	-	15 900 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20 000 000	-	-	20 000 000
وزارة الداخلية	80 000 000	-	-	80 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والتكوين المهني والتأهيل	5 000 000	-	-	5 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	253 250 000	29 100 000	-	282 350 000
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية	114 000 000	-	-	114 000 000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني	16 169 000	3 773 000	-	19 942 000
الأمانة العامة للحكومة	24 000 000	-	-	24 000 000
وزارة التجهيز والماء والغابات	110 824 000	72 790 000	65 000 000	183 614 000
وزارة النقل واللوجيستيك	18 500 000	49 500 000	32 000 000	68 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية	56 930 000	66 510 000	-	123 440 000
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	24 500 000	-	-	24 500 000
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	7 000 000	6 150 000	-	13 150 000
وزارة الشباب والثقافة والرياضة	54 440 000	26 110 000	-	80 550 000
وزارة التشغيل والحوار الإجتماعي	400 000	200 000	-	600 000
إدارة الدفاع الوطني	533 474 000	3 000 000	-	536 474 000
المندوبية السامية للتخطيط	25 661 000	8 700 000	-	34 361 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	17 500 000	9 900 000	-	27 400 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	-	-	5 500 000
المجموع الإجمالي	**1 408 048 000**	**275 733 000**	**97 000 000**	**1 683 781 000**

ملحق رقم 3.أ:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026.

ملحق رقم 3.ب :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025	نفقات 2026
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000	90 000 000
	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-	-
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000	5 000 000
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	888 000 000	2 000 000 000
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914 000 000	3 114 000 000
رئيس الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000	200 000 000
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 600 000 000	2 600 000 000
	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000	10 000 000
	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000	3 353 000 000
	صندوق التنمية الترابية المندمجة	-	5 000 000 000
وزارة العدل	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000	400 000 000
	صندوق التكافل العائلي	-	-
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000	25 000 000
وزارة الداخلية	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	51 264 496 000	57 598 159 000
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000	300 000 000
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000 000 000	9 000 000 000
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 500 000 000	2 000 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000	30 000 000
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000	463 927 000
	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 700 000 000	1 700 000 000
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	500 000 000	556 000 000
	صندوق التضامن بين الجهات	1 000 000 000	1 000 000 000
	صندوق تدبير المصالح المالية للجماعات الترابية	-	-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	70 000 000	70 000 000
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000	800 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 000 000 000	2 000 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000	1 500 000 000
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000	80 000 000
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000	350 000 000
	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000	500 000
	الصندوق الخاص بالزكاة	-	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000	600 000 000
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000	600 000 000

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم قوانين المالية لسنتي 2025 و2026

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025	نفقات 2026
وزارة الاقتصاد والمالية	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	143 000	-
	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	36 072 236 000	36 492 000 000
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-	-
	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000	800 000 000
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000	360 000 000
	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	-	-
	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-	-
	الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	15 000 000 000	5 000 000 000
وزارة التجهيز والماء	الصندوق الخاص بالطرق	3 000 000 000	3 000 000 000
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	16 000 000	16 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	صندوق التنمية الفلاحية	4 200 000 000	4 200 000 000
	صندوق تنمية الصيد البحري	60 000 000	160 000 000
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 100 000 000	-
	الصندوق الوطني الغابوي	750 000 000	750 000 000
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000	30 000 000
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000	150 000 000
	صندوق التنمية الطاقية	-	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	60 000 000	60 000 000
	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000	370 000 000
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 720 000 000	1 520 000 000
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000	200 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000	50 000 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	5 720 000 000	5 720 000 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	150 000 000	150 000 000
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**150 956 802 000**	**154 473 586 000**

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2025	نفقات 2026
رئيس الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	-	-
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	10 800 000 000	11 490 000 000
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	-	-
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000	500 000
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**10 800 500 000**	**11 490 500 000**

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027
(1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2027
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000
	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	1 991 000 000
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	3 114 000 000
رئاسة الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 600 000 000
	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000
	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000
	صندوق التنمية الترابية المندمجة	10 000 000 000
وزارة العدل	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000
	صندوق التكافل العائلي	-
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000
وزارة الداخلية	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	64 706 281 000
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	300 000 000
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	10 800 000 000
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	2 000 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000
	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 700 000 000
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	386 000 000
	صندوق التضامن بين الجهات	1 200 000 000
	صندوق تدبير المصالح المالية للجماعات الترابية	500 000 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	70 000 000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	2 000 000 000
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000
	صندوق الاصلاح الزراعي	500 000
	الصندوق الخاص بالزكاة	-
	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	800 000 000
	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000
	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	-
	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	40 160 000 000
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-
	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000
	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	-

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2027
(2/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2027
وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-
	الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	3 000 000 000
وزارة التجهيز والماء والغابات	الصندوق الخاص بالطرق	3 000 000 000
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	16 000 000
	الصندوق الوطني الغابوي	750 000 000
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000
وزارة الفلاحة والصيد البحري والسيادة الغذائية	صندوق التنمية الفلاحية	4 200 000 000
	صندوق تنمية الصيد البحري	110 000 000
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000
	صندوق التنمية الطاقية	-
وزارة الشباب والثقافة والرياضة	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	60 000 000
	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000
وزارة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وإصلاح الإدارة	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي	1 020 000 000
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	5 720 000 000
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	150 000 000
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**170 220 708 000**

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم-

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2027
رئاسة الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	-
	صندوق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	400 000 000
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	11 490 000 000
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	-
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**11 890 500 000**

تضع وزارة الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية

تحت اشارتكم مجموعة من قنوات

التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma